# التعليم والتنمية

د. محمد صبري الحوت
كلية التربية جامعة الزقازيق

د. ناهد عدلي شاذلي
كلية التربية جامعة الزقازيق



مكتبة الانجلو المصرية

# مقدمة

نعيش مرحلة تاريخية تتسم بخصوصيات عدة تجعلها متفردة فى مسارات حركة المجتمع فى حقب تطوره المختلفة . ولعل من أهم هذه الخصوصيات – والتى تفرض تحديات داخلية وخارجية عديدة على المجتمع – الثورات الإنسانية المعرفية والعلمية والتكنولوجية والاتصالية وما يرتبط بها من أفكار عولمية تفرضها القوى الكبرى على الآخرين رغبا أو رهبا .

هذه الخصوصيات – ومن ثم التحديات – تفرض اخضاع مؤسسات المجتمع للمراجعة المستمرة ، والتى تكمن حتميتها فى أن معظم هذه المؤسسات كانت وليدة ظروف معينة اقتضتها مطالب تطوير وتحديث المجتمع حينئذ . إلا أن هذه المؤسسات أصبحت أقل كفاءة وقدرة وجودة فى أداء وظائفها المجتمعية فى إطار مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

تؤكد هذه الأوضاع – وغيرها – ضرورة الاهتمام بتنمية المجتمع من حيث جوانب حياته ونشاطاته المختلفة ، ومن حيث إنسان المجتمع الذى هو هدف التنمية ووسيلتها فى آن واحد . وهذا يستلزم – بطبيعة الحال – امتلاك المجتمع لرؤية ، ولرسالة واضحة فيما يتعلق بتبصر واقعه وباستشراف مستقبله وطموحاته بشأن هذا المستقبل . ثمة شواهد تؤكد أن عبثية حركة المجتمع فى بناء رؤيته ورسالته ومسارات حركته لاتؤدى به إلا إلى أن يتبوأ المواقع المتأخرة فى ماراثون الحضارة الإنسانية ، وأن يصبح فى موقف المفعول به لا الفاعل .

والحديث عن التنمية يتطلب أن نضع فى الاعتبار مسائل عدة مثل التعليم والفقر وكرامة الإنسان والبيئة والامكانات والقيم . فالممارسة الحقيقية للتنمية تتأصل فى تأكيد الروابط الطبيعية والضرورية بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع ، والتأثير الذى تملكه هذه الأوضاع على علاقتهم ببيئتهم الطبيعية .

ويتزامن مع كل هذا تزايد الاعتراف بالدور الذى يمكن أن يقوم به التعليم فى تلبية متطلبات التنمية باعتبار أنه يمثل أهم وسائل إعداد القوى البشرية وقيادة

ومساندة التغيير فى المجتمع والإسهام فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . كما أنه يمثل القوة الدافعة فى عملية تغيير القيم والاتجاهات بما يدعم الجهود الرامية لإنجاز التنمية بفعالية .

يتطلب هذا الدور الفعال للتعليم فى عملية التنمية الاهتمام الجاد بتطوير نظام التعليم بصورة مستمرة . ذلك أن تطوير التعليم عملية هامة تحتمها الارتقاءات الحضارية المستمرة ، تحتمها ضرورة أن نتبوأ مكانا لائقاً فى عملية صنع الحضارة الإنسانية ، تحتمها ضرورة التفاعل بإيجابية مع التحديات الداخلية والخارجية التى نواجهها ، تحتمها سمة التنافسية التى تتصف بها العلاقات الدولية الحالية ، تحتمها ضرورة إعداد الفرد بما يتناسب مع مستجدات الحياة ، تحتمها ضرورة إحداث حراك إجتماعى فعال فى المجتمع ، وأيضاً تحتمها ضرورة تفعيل مشاركة فئات المجتمع المختلفة فى عملية التنمية ولعل مشاركة النساء والشباب فى هذه التنمية يحقق لها الاستفادة من طاقات كبيرة يملكها المجتمع .

وإذا كان التعليم يلعب – أو يمكن أن يلعب – الدور الحاسم فى تنمية المجتمع ، إلا أن الفقر (فقر الدولة وفقر الأفراد) بجوانبه المختلفة ، والازمات المالية والاقتصادية تقلل من فعالية دور التعليم فى هذا الشأن . ذلك أن معدلات الفقر المرتفعة ترتبط بمستويات الانجاز التعليمى المنخفضة ، وأن مستويات التعليم المنخفضة ترتبط بإنتاجية الأفراد المنخفضة . كما أن انتشار البطالة – بسبب الأزمات المالية والاقتصادية – يعطى بعداً جديداً لدور التعليم فى عملية التنمية .

ومما يفيد فى تحديد الدور الذى يلعبه – أو يمكن أن يلعبه – التعليم فى تنمية المجتمع التعرف على المؤشرات المتعلقة بمدى إنجاز نظام التعليم فى تحقيق أهداف التنمية سواء عن طريق إجراء مقارنات محلية بين مناطق أو قطاعات أو فترات زمنية مختلفة ، أو إجراء مقارنات دولية تفيد فى إلقاء الضوء على قضايا نظام التعليم المختلفة .

# المحتويات

الموضوع | الصفحة

(١)

# الفصل الأول
# التعليم العالى
# والتنمية المستدامة

# الفصل الأول

## التعليم العالى والتنمية المستدامة

**مقدمة :**

تواجه جميع مجتمعات العصر الحالي بالعديد من التحديات ، بعضها داخلي المنشأ والبعض الأخر خارجي المنشأ . فمع مرور الوقت بسرعة ، تظهر بسرعة اكبر منه تغيرات علمية ، وتكنولوجية ، وسياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية عديدة تحتاج إلي قدرات معينة لدي أفراد المجتمعات للاستفادة منها وللإسهام فيها . ولا يخفي أن نظام التعليم هو أكثر الأنظمة تأثراً بالتغيرات والتطورات الحادثة في المجتمع ، وبالمعطيات التي توفرها التحديات العلمية والتكنولوجية خاصة . وهذا كله يستلزم ضرورة إعادة النظر في محتوي وبنية نظام التعليم باعتباره العمود الفقري لإحداث التنمية – التقليدية أو المستدامة – في المجتمع حيث تعتمد القدرة علي التقدم لأي دولة علي كفاءة نظامها التعليمي .[١] يضاف إلي ذلك الدور الهام المفترض أن يلعبه التعليم في إحداث النمو الاقتصادي ، ومن ثم تقليل معدلات الفقر في المجتمعات المختلفة. فالتعليم / أو التدريب يزيد إنتاجية الفرد الاقتصادية بما يمكنه من كسب دخل أعلي . ولذا فان الحكومات وأصحاب العمل يستثمرون في رأس المال البشري عن طريق تخصيص الوقت والمال للتعليم والتدريب بما يؤدي إلي حدوث تراكم المعرفة والمهارات من منطلق أن السكان المتعلمون بطريقة أفضل يسهمون في إحداث التنمية بطريقة أفضل وأسرع.[٢]

وإذا كانت التغيرات التكنولوجية والإصلاحات الاقتصادية تحدث تحولات في هياكل الاقتصادات والصناعات وأسواق العمل ، فان الزيادة السريعة في تنامي المعرفة العلمية والاكتشافات التكنولوجية ترفع إحتمالية النمو الاقتصادي المتسدام مع تغيرات متكررة في الوظيفة أثناء حياة الأفراد . وهذا بدوره يفرض علي التعليم ضرورة مقابلة طلبات الاقتصادات المتنامية من عاملين يستطيعون اكتساب مهارات جديدة بسرعة ، وضرورة دعم تزايد المعرفة المستمر .

ثمة شواهد عديدة تؤكد أهمية التعليم للمجتمعات المختلفة ، لعل أهمها ، في سياق الموضوع الحالي إسهامه في تحسين حياة الأفراد ، وفي تقليل حدة الفقر . وهذا يتحقق من خلال مسارات متعددة تتضمن إعداد الأفراد لكي يصبحوا اكثر انتاجية ومن ثم جني مكاسب اكثر ، وتحسين الاوضاع الصحية والتغذوية للأفراد ، وإثراء جوانب الحياة المختلفة للأفراد بطريقة مباشرة ، وتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال دعم التماسك الاجتماعي وتفعيل الحراك الاجتماعي وتحقيق عدالة أكبر من خلال الفرص المتاحة أمام الأفراد . أي أن التعليم يسهم، داخل إطار سياسي واقتصادي واجتماعي معين ، في تنمية المجتمع . ومع ذلك ، فالتعليم الجيد هو شرط ضروري ولكنه غير كاف لإحداث هذه التنمية ، حيث أن فوائده تتحقق بدرجة أفضل عندما تكون العمليات الاقتصادية ، والممارسات السياسية ، والمشاركة المجتمعية ، وآليات سوق العمل مدارة بطريقة سوية وعادلة .

والحديث عن التعليم باعتباره يمثل مستقبل المجتمع ، يرتبط برؤية معينة للتعليم وأبعاده ، تؤدي إلي سعي المجتمع وأفراده إلي بناء المجتمع المتعلم المشارك بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ، دون التوقف عند حدود النمو الاقتصادي أو الاستثمار أو حتي الأمن القومي الآني من جانب المجتمع ، أو عند حدود الشهادة أو الوظيفة أو حتي النمو المهني من جانب الأفراد . فالتعليم هو الحياة بكل أبعادها ، وهو المستقبل. (٣)

وإذا كانت الثروة الحقيقية للمجتمع تكمن في أفراده ، حيث أنهم أمل الأمة كما أنهم ثروتها الحقيقية ، فإن تحرير هؤلاء الأفراد من الحرمان بجميع أشكاله ، وتوسيع خياراتهم لابد وأن يكونا محور عملية التنمية . وبرغم أن العقود القليلة الماضية شهدت تقدما ملموساً علي صعيد تمكين البشر وتخفيف حدة الفقر ، إلا أن الطريق نحو معالجة تركة الحرمان البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية مازال طويلا .

وحينما نتطلع إلي المستقبل ، نجد أن هناك الكثير مما يجب عمله لتمكين الناس من المشاركة الكاملة في عالم القرن الحادي والعشرين . وقد فتحت العولمة والتقدم التكنولوجي المتسارع أبوابا لفرص غير مسبوقة ، ولكنهما يطرحان أيضا تحديا جديداً يتمثل في خطر التخلف عن ركب التغيرات التي تتلاحق بتسارع يتجاوز قدرات الكثير من الدول . (٤) وهنا يكون دور التعليم – بأشكاله ومستوياته المختلفة – في

تفعيل دور الأفراد في تنمية المجتمع من خلال توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامهم، والتخفيف من حدة ما يعانونه من مظاهر الحرمان ، ومواجهة خطر التخلف عن الركب الحضاري العالمي ، وتنمية قدرات الأفراد للتفاعل بايجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة .

يعد التعليم العالي – في إطار السياسة التعليمية الشاملة – من الأدوات التي تسهم بفعالية في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا ، وضمان طرق التطور السليم للمجتمع في مسيرته نحو طموحاته في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة . فالتعليم العالي وبصفة خاصة التعليم الجامعي ، يمثل السبيل الرئيسي لإعداد القوي البشرية المتخصصة ، وإعداد الباحثين الذين يسبرون أغوار المستقبل ، وإبراز المواهب الفكرية والطاقات الخلاقة المبدعة التي تعطي للثقافة أبعادها وتدفع بها نحو الإبداع وتجاوز شوائب الواقع. (٥) فالجامعة ، باعتبارها المؤسسة التعليمية الرئيسية في منظومة التعليم العالي ، هي العقل ، وهي منشأ الافكار للمجتمع ، وهي تحدد رسالتها وتتصرف كأداة أولية للتغيير . ومن ثم تصبح المؤسسة التي ينصرف أعضاءها إلي مهمة تعليم الأجيال الشابة بحيث يصبحوا قادة رأي ومفكرين فاعلين في المستقبل . (٦) وتحتاج المجتمعات إلي المؤسسات الجامعية التي تكون قادرة علي التأثير في مسارها نحو التنمية ، خاصة في أوقات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية الكبيرة . ذلك أن الجامعات تمتلك القدرة علي اقتراح بدائل جديدة لتطوير محكات ورؤي للمستقبل الذي يلبي متطلبات التنمية المتسدامة . (٧)

لقد أدي النمو الصناعي والتكنولوجي إلي أبعاد بيئية مؤثرة تشكل تهديداً واضحاً لتوازنات الكرة الأرضية ، الأمر الذي جعل حماية البيئة إحدي المشاكل الحالية والمستقبلية ذات الأسبقية الهامة ، وأصبحت هذه القضية إحدي استراتيجيات التربية والتعليم لتفهم وادراك إمكانية مواجهة وحل المشاكل البيئية . بل أثار هذا الموضوع بعداً جديداً في القيم والمبادئ التي كانت ولا تزال مصدراً لتصورات الإنسان للوسط الذي يعيش فيه ويمارس أنشطته وحياته فيه . ومن ثم أعيد النظر في مفهوم البيئة ، وأدخلت تغيرات علي نماذج التنمية وتدبير الموارد الطبيعية ونوعية العلاقة التي يقيمها الإنسان مع البيئة . ومن المسلم به أن مفهوم البيئة لا يقصد به

فقط البيئة المادية ، ولكن أيضا البيئة الاجتماعية والثقافية .[٨]

ولذلك لم يعد التعليم هدفا في حد ذاته ، بل وسيلة وضرورة للتنمية المستدامة ، وما تستوجبه من مهام كإعادة تقييم وتوجيه السياسات التعليمية من منظور التنمية المستدامة والعمل نحو إرساء نظام للقيم والأخلاقيات كأساس لاهتمامات المجتمع ، وتنمية ثقافة المواطنة وتقديم مفاهيم جديدة كمصدر للفهم الإنساني، وإعطاء الأولوية للقضايا الجوهرية ، وتحريك المجتمع بجهود مكثفة للمحافظة علي جودة الحياة ، والسعي للفهم والمشاركة للوصول إلي مرحلة تكون فيها إمكانية التغيير والرغبة الحقيقية للتغيير مرتبطة بالمشاركة النشطة في صالح المستقبل المستدام . بالإضافة إلي تطوير إمكانات البشر إلي أقصي حد ممكن حتي يستطيعوا تحقيق ما يسعون إليه من إنجازات في المستقبل ، وتشجيع الشراكات الجديدة بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمدني كصياغة لمنظومة ومنهج جديد يتحدد فيه دور كل منها لتحقيق التقدم .[٩]

ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم إثارة للقلق هي عدم قدرته علي توفير متطلبات التنمية . وهذا لا يعني فقط أن التعليم قد فقد قدرته علي توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي في كثير من الدول النامية ، بل إن هذه الدول أيضا أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا العالمية . وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمر ، فإنه لايمكن إلا أن تزداد الأزمة سوءاً ، في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لتحقيق التقدم . وإذا لم يجر عكس اتجاه التدهور المطرد في نوعية التعليم وتدني قدرة النظم التعليمية علي توفير متطلبات التنمية ، فان العواقب ستكون وخيمة . ولذلك ، فان اتخاذ إجراءات شاملة لإصلاح نظم التعليم بحيث تكون أكثر فعالية في تلبية متطلبات التنمية بأشكالها المختلفة ، تصبح مسألة ملحة .[١٠]

والواقع أننا نعيش مرحلة تاريخية ، تفرض ما تشهده من ثورات معرفية وتكنولوجية واتصالية ، ضرورة خضوع كل مؤسسات المجتمع للمراجعة والتساؤل . وتكمن حتمية عملية المراجعة والتطوير والتغيير فى أن معظم مؤسساتنا المجتمعية كانت وليدة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية اقتضتها مطالب تحديث المجتمع ، وإقامة المصانع وتكوين الصفوة من أبناء المجتمع ، إلا أن هذه

المؤسسات أصبحت أقل كفاءة وقدرة وجودة في أداء وظائفها المجتمعية في إطار مواجهة التحديات والأزمات الداخلية والخارجية . فنحن أمام مجموعة متشابكة من المتغيرات تتداخل فيها المخاطر مع الفرص الواعدة . ولعل أهم هذه التحديات الثورات العلمية والتكنولوجية ، وامتداداتها إلي ثورة الاتصالات والثورة المعرفية ، وثورة اقتصادية نجمت عن نظام رأسمالي تحكمه سوق عالمية موحدة ، وثورة سياسية يفرض فيها القطب الواحد ما يراه ولو بالقوة ، وثورة اجتماعية تضغط علي مزيد من المشاركة الديمقراطية . ثم تأتي المفاهيم والقضايا الجديدة فيما يتصل بسلامة البيئة وحمايتها من التلوث ، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات وممارسات عملية التنمية المستدامة. (١١)

وبالإضافة إلي أننا نعيش في عالم تحد ، سريع التغير ، وكثير التعقيد ، فقد أصبح من الواضح أن المسائل الحاسمة لبقاء وسعادة الجنس البشري لا يمكن فصلها عن بعضها البعض . ومن ثم فعندما نتحدث عن التنمية المستدامة ، يجب أن نضع في الاعتبار مسائل التنمية ، والفقر ، والبيئة ، والتعليم ، وكرامة الإنسان في نفس الوقت . فالمفهوم الحقيقي للتنمية المستدامة يتأصل في أدراك الروابط الطبيعية بين الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لعالم البشر ، والتأثير الذي تملكه هذه الأوضاع علي علاقتهم ببيئتهم الطبيعية .(١٢) ويتزامن مع كل هذا تزايد الاعتراف بالدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به التعليم في تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، وبأنه أهم وسائل إعداد الأفراد للعمل ، ولمساندة التغيير ، وللتكيف الفاعل مع عالم معقد وسريع التغير . وأيضا الاعتراف بأن التعليم هو الأساس في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وبأنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات بما يدعم الجهود الرامية لانجاز الاستدامة بفعالية .

## أولا : التنمية بين التقليدية والاستدامة

تطمح المجتمعات المختلفة إلي انجاز تنمية اقتصادية تؤمن رفع مستويات المعيشة لأفرادها المعاصرين وللأجيال المستقبلية ، وهي أيضا تبحث عن حماية وتعزيز بيئتهم ، الآن ولأطفالهم مستقبلا . والتنمية الاقتصادية تكون مبتغاة من جانب المجتمعات ليس فقط لإشباع الحاجات المادية الأساسية للافراد ،ولكن أيضاً لتوفير الموارد اللازمة لتحسين نوعية الحياة في اتجاهات أخري مثل تلبية الطلب علي الرعاية الصحية ، والتعليم ، وتوفير بيئة جيدة . إلا أن كثيراً من أشكال التنمية الاقتصادية تحقق أهدافها علي حساب البيئة ، حيث تستهلك الموارد الطبيعية التي تكون في أحيان كثيرة محدودة العرض ، وتولد منتوجات ثانوية من التلوث والفاقد.(١٣) ومن ثم ، يجب الاهتمام بتحديد ماذا تعني التنمية حقيقة ، وماذا يفترض أن تنجز. هل يتحدد الهدف في زيادة الثروة القومية فحسب ؟ أم تحسين رفاهية معظم السكان ؟ أم ضمان حرية الافراد ؟ أم زيادة أمنهم الاقتصادي ؟ أم تحقيق كل هذا مع الحفاظ علي البيئة وعدم استنزاف الموارد ؟

في الحقيقة يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الثروة الكلية للوطن ، وتعزيز قدرته علي خفض الفقر وحل المشكلات الأخري . إلا أن شواهد التاريخ تظهر أن النمو الاقتصادي لم يتبع دائما بتقدم مماثل في التنمية البشرية . فبدلا من ذلك ، تم إنجاز النمو الاقتصادي بكلفة تتمثل في عدم عدالة اكبر ، وبطالة أعلي ، وفقدان للهوية الثقافية ، وديمقراطية واهنة ، وإفراط في استهلاك الموارد التي تملك أجيال المستقبل الحق فيها . وحيث أن الروابط بين النمو الاقتصادي والقضايا الاجتماعية والبيئية يمكن أن تفهم بطريقة أفضل من حيث ترابطها وضرورة توازنها ، فان الخبراء ومن ضمنهم الاقتصاديين ينزعون إلي الاتفاق علي أن هذا النوع من النمو هو لا محالة نمو غير مستدام .(١٤) ولكي يتصف بالاستدامة ، فيجب أن يعضد النمو الاقتصادي باستمرار بالثمار المختلفة التي يمكن أن تجني من عملية التنمية البشرية ، وبالجهود المختلفة للحفاظ علي البيئة وتنميتها .

فالتنمية البشرية ترتبط بالافراد وبتوسيع خياراتهم ليقودوا الحياة التي يقدرونها ، ومن ثم يكون النمو الاقتصادى ، والتجارة والاستثمار الدولي ، والتقدم التكنولوجي

أموراً مهمة جداً ، إلا أنها وسائل وليست غايات . حيث أن إسهامها في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين سوف يتوقف علي ما إذا كانت توسع خيارات الأفراد ، وعلي ما إذا كانت تساعد في خلق بيئة مناسبة لكي يطور الأفراد قدراتهم الابتكارية ويقودوا العمليات الإنتاجية .[١٥] كما أن التنمية البشرية ، في جوهرها ، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر ، جماعات وأفراداً ، من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلي حالات أرقي من الوجود البشري ، تؤدي بدورها إلي ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة .[١٦] وذلك باعتبار أن اكتساب المعرفة ، الذي يمثل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية تقليدية كانت أم مستدامة ، تؤكد عليه المواثيق الدولية والوطنية لحقوق الإنسان .

## التنمية فى ثوب التقليدية :

ثمة أبعاد لأي مفهوم للتنمية ، وخاصة في العالم الثالث ، لا يمكن الاختلاف حولها ، منها أن هدف التنمية ينبغي أن يكون الإنسان : حياته واحتياجاته وطموحاته وخياراته الأساسية ، سواء تحقق هذا بجهود حكومية أو شعبية أو مشتركة . واتساقا مع هذا الهدف يمكن اعتبار التنمية هي الهجوم الانتقائي علي أكثر أشكال الفقر سوءاً ، والخفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة .[١٧] إن خير الإنسان وصلاح أموره هو غاية الغايات وأسمي المقاصد وأنبل المرامي التي تستهدفها جهود التنمية في أي مجتمع.[١٨] وفي الوقت ذاته فان البشر هم صانعوا التنمية بمنافعها المختلفة وسلعها وخدماتها ومعارفها ومهاراتها وتنظيماتها ومؤسساتها . ومن خلال جهودهم الفكرية والعملية تتم تعبئة موارد المجتمع لكي ينجم عنها الحجم الأمثل والنوع الأمثل للإنتاج الذي يعتمد علي إنتاجية العامل ،[١٩] التي تتأثر بدورها بمقدار الدافعية للعمل لدي أفراد المجتمع . أي أن التنمية هي أولا وآخرا شأنا إنسانيا يسوقها الإنسان من خلال تراثه الثقافي ومنازعه النفسية والاجتماعية ، وأن موقف الإنسان من التنمية هو أهم شئ فيها ، وأن الثقافة هي وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد.[٢٠]

غير أن الذي يحتاج إلي التأكيد هنا هو أن النمو الاقتصادي وحده لا يعني التنمية الحقة ولا يقوي عليها ، وأن ثمة بالتالي فرقا بين التنمية والنمو . ومن التبسيط للواقع،

بل من التعطيل للتنمية الحقة ، الظن بأن التنمية لا تعدو تحقيق تقدم في الناتج القومي. ولم يعد جديداً أن نقول إن النمو في متوسط الدخل الفردي يمكن أن يتم مع تباطؤ التنمية وتعثرها . بل لا نغلو إذا قلنا إن التنمية في معناها الحق العميق تعني بناء مشروع حضاري متكامل ، يتوافر فيه التوزان بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما أنه من غير الجائز تجاهل المحتوي الاجتماعي والتاريخي والثقافي لكل من التنمية والتخلف .(٢١)

يضاف إلي ذلك ، أنه علي الرغم من الأهمية المركزية للنمو / أو التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات مقاسة بحجم الناتج القومي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، إلا أن هناك متغيرات فرضت نفسها علي أدبيات التنمية انطلقت من مركزية العنصر البشري، ومركزية تحقيق عدالة التوزيع وتوسيع الخيارات الثقافية والتعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية لأبناء المجتمع . فمعدل نجاح أي خطة للتنمية يجب ألا يقاس بكم الزيادة في متوسط دخل الفرد الذي تم تحقيقه فحسب ، بل أن يتسع القياس أيضا للسلع والخدمات الاجتماعية مثل نوعية التعليم والصحة والغذاء والإسكان والطرق والمياة والكهرباء والصرف الصحي والخدمات الثقافية وفرص العمل ، والمشاركة بمفهومها الواسع : المشاركة السياسية في عمليات اتخاذ القرارات ، والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات غير الحكومية . هذا إلي جانب نوعية الحياة التي يعيشها أبناء المجتمع ، ومدي تعرضهم لبرامج الاتصال وتفاعلهم معها ، ونوعية القيم والاتجاهات التي تحكم نماذج التفكير والفعل لديهم ، وقدرتهم علي التعامل مع معطيات الواقع بمنهجية علمية ، وعلي التعامل مع تكنولوجيا المعلومات ومصاردها المختلفة بشكل ايجابي متطور .

هذا بالإضافة إلي نوعية التعليم وامكاناته في إطلاق القدرات الابتكارية والإبداعية لدي أبناء المجتمع ،وتفجير قدرات الفكر الناقد القادر علي تحسين الواقع واستيعاب ما لدي الآخر والإضافة إليه من أجل التوطين والإبداع الثقافي والعلمي والتكنولوجي . (٢٢) إن التنمية المسئولة لا يمكن أن تحرك طاقات الناس ما لم توفر لهم أولا جوازاً للحياة يمكنهم من أن يفهموا أنفسهم علي نحو أفضل ، وأن يفهموا الآخرين ، وبالتالي يشاركون في المشروع الجمعي وفي حياة المجتمع . (٢٣)

وقد ظهر مفهوم التنمية بوصفه أداة تستطيع الدول النامية من خلالها مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص المجتمعات المتقدمة . فالبعض يذهب إلي أن التنمية هي عملية تستند إلي الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث . وبهذا المعني فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا ، والتساند الاجتماعي ، والتحضر ، والتعليم ، والحراك الاجتماعي ، فضلا عن التوحدات الشعبية مع التاريخ والمنطقة والكيان القومي . وبعبارة أخري ، فان التنمية تفترض توافر خصائص معينة منها : الديناميـة ، والتـغيـر ، والتـصنيع ، والاسـتـقـلال ، والتـأثيـر ، والقـوة ، والوحـدة الداخلية.(٢٤) كما أن التنمية هي التي أخرجت للوجود الحاجات الإنسانية الجديدة في جميع أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الثانية، (٢٥) وذلك في ضوء فهم التنمية علي أنها كل أنواع التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع .

وتتضمن التنمية مجموعة التغيرات الأساسية التي تدخل علي هيكل المجتمع نفسه ، والتي تحدثها إدارة واعية ، بقصد الوصول إلي مستوي مقبول من الإنتاج والخدمات في جميع ميادين الحياة . ويتضمن مصطلح التنمية وجود تداخل واع وإرادى يستهدف الزيادة في النواحى الاقتصادية والاجتماعية. (٢٦) والتنمية الشاملة تجمع بين جوانب التنمية المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية .

وتعني التنمية ، أيضا ، العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي– الاجتماعي ، وتكون قادرة علي تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلي تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد علي المدي المنظور ، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية – سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية . كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة ، وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدي الطويل.(٢٧)

التنمية إذن هي تحريك علمي مخطط ، وتعبئة اجتماعية شاملة لكل موارد المجتمع وطاقاته الاقتصادية والبشرية والثقافية من خلال فلسفة وأيديولوجية واضحة تهدف إلي تحرير طاقات الإنسان وامكاناته الكامنة ، وتوفير احتياجاته الإنسانية الأساسية ، وتحقيق فرص عادلة في العمل والإنتاج والثروة القومية ، وتخليص

المجتمع من التبعية والهيمنة الخارجية . (٢٨) وبرغم ذلك لا يمكن النظر إلي التنمية باعتبارها عملية سلسة وسهلة ودائمة التطور دون توقف ، وأنها في حالة حركية دائبة في كل أرجاء المعمورة في نفس الوقت . فالأزمات الاقتصادية ، التي تحدث بين الحين والآخر في المجتمعات الصناعية تعتبر أدلة ملموسة علي ذلك . ففي الوقت الذي نجد فيه بعض الدول الغربية الصناعية تعاني من الأزمات ، نجد بلداناً أخري غير غربية تنشط في مجال التنمية ، وتصبح من البلاد المشاركة بفعالية في حركة الاقتصاد العالمي .(٢٩)

وإذا كان مركز القوة في أي أمة يتحدد فيما يكون عليه إنسانها من قوة أو ضعف ، من عبودية أو تحرر ، من جهل أو معرفة ، فان هذا يؤكد أهمية التنمية البشرية التي هي عملية توسيع خيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية . ومن ثم تعبر التنمية البشرية أيضا عن النتائج البشرية التى تتحقق في هذه الوظائف والقدرات ، وهي تمثل عملية وغاية في الوقت ذاته . كما أن عالم التنمية البشرية يمكن أن يتضمن المشاركة والأمن والقابلية للاستدامة وحقوق الإنسان المضمونة ، وهي كلها أمور لازمة لكي يكون الإنسان خلاقا ومنتجا ولكي يتمتع باحترام الذات وبالتمكين وبالاحساس بالانتماء إلي مجتمع معين . أي أن التنمية البشرية تقوم علي الدعامات الأربع التالية :

* الانتاجية ، مما يعني تفعيل قدرات الناس .
* العدل ، فمجرد توافر الفرص لا يكفي بل لابد من ضمان توافر العدل في توزيعها .
* الاستمرارية ، بحيث يكون الوضع الحالي استمراراً لوضع لاحق في التقدم علي طريق التنمية .
* التمكين ، بحيث تتوافر المشاركة بين كافة العناصر القادرة علي التنمية والاستمرار فيها. (٣٠)

ومن الملاحظ أن التنمية في المجتمعات العربية تواجه اليوم الكثير من التحديات والأزمات التي تستلزم مشاركة كافة مؤسسات البحث العلمي للتصدي لها ، ولملاحقة التطورات والتغيرات المتسارعة التي أحدثها العلم وتقنياته خاصة في هذا العصر الذي اختلفت فيه مقاييس الحكم علي تقدم الدول . فقد مضي الزمن الذي

كانت تقاس فيه الدول بحجم القوة البشرية الهائلة أو الدخل القومي ، بل أصبحت تقاس بحجم الرصيد العلمي والتكنولوجي الذي تملكه من حيث عدد العلماء والاكتشافات العلمية والكفاءات والفنيين المهرة ، واحترام حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والموهوبين، والقدرة علي استيعاب التكنولوجيا وتوجيه الأبحاث العلمية لخدمة التنمية . (٣١)

ثمة شواهد نظرية وميدانية تؤكد أن المفاهيم السابقة ، وغيرها ، للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية تركز علي ضرورة الاستفادة القصوي من الموارد الطبيعية والمادية المتاحة لإنجاز أهدافها المتعلقة بزيادة الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، مع عدم الوضع في الاعتبار ، الآثار البيئية المترتبة علي ذلك ، والتي كان ينظر إليها علي أنها نتائج حتمية لا يمكن تلافيها . بالإضافة إلي ما يترتب علي ذلك من الإفراط في استخدام هذه الموارد بما يضر بحق الأجيال التالية فيها ، وبحقهم في أن يقرروا بأنفسهم شكل استفادتهم منها .

## التنمية فى عباءة الاستدامة :

يتضح من العرض السابق لمفهوم التنمية ، أن الرؤي قد تنوعت وتفاوتت بشأنه متأثرة بما كان يسود الفكر العالمي في التطلع نحو التحديث ، ومواجهة مشكلات التخلف . وكان التركيز في بداية الأمر علي الابعاد الاقتصادية وقطاعات الانتاج السلعي وقياس حصادها بمعيار الناتج القومي الاجمالي ، وما يطرأ عليه من تأثر بالنمو أو الجمود والتخلف .

وبسبب قصور التنمية الاقتصادية عن تحسين الاحوال المعيشية لغالبية السكان، ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية بقطاعاتها المجتمعية المختلفة ، ووضعت خطط لما عرف بالتنمية الشاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق دولة الرفاه . وتضمن التطبيق الفعلي لهذا المفهوم انفصام التنمية إلي قطاعين انتاجي وآخر استهلاكي دون التفات كاف لما بينهما من تداخل وتفاعل وتأثير متبادل . ولقد كانت هذه التقسيمات لقطاعات التنمية في وصفها بالشمول من قبيل عمليات الجمع الحسابي لوحدات قد لا تكون متجانسة ، مما أصاب تخطيطها بالقصور ، تصورا وتنفيذا ونتائج. وافتقدت التنمية مفهومها باعتبارها أسلوب عمل موحد ، تتفاعل مكوناته

وتتشابك فيه الوسائل والمدخلات والعمليات من أجل تحقيق الغايات المنشودة في مخرجاتها علي الأمد الزمني المحدد .

وتتوالي مفاهيم التنمية وموجهاتها ومرتكزاتها لتصل إلي التأكيد علي المورد البشري توازنا مع التركيز علي قضايا الاستثمار الاقتصادي والمؤسسات الاجتماعية ، وهذا يعني النظرة إلي الإنسان كمورد اقتصادي وكرأس مال بشري يمكن أن يسهم في زيادة الانتاج المادي .

وتتعاقب المراحل وتتباين مرتكزاتها ليختلط معها مفهوم اشباع الحاجات الأساسية كنموذج لتخطيط التنمية . وقد جاءت أهداف هذا النموذج ساعية إلي توفير الحد الأدني المطلوب للوفاء بتلك الاحتياجات الأساسية والملحة . ويستبطن هذا المفهوم أن المطلوب لتنمية الإنسان في الدول النامية هو ذلك الحد الأدني ، باعتباره الأولوية التي لا تستدعي التوجه إلي الحاجات الأخري المعنوية منها والإنسانية . وذلك في الوقت الذي تهتم فيه الدول الغربية بأن تحقق لنفسها مجتمع الرفاه .

وتستمر المسيرة لتصل إلي التركيز علي مفهوم التنمية البشرية ، في إطار مفهوم الموارد البشرية ، وسيلة لخدمة الاقتصاد ، ومرتكزاً للتنمية كالأرض والمال والموارد المعدنية والبيئية والمناخية . وفي هذا السياق يكون الإنسان الهدف النهائي وغاية الغايات من توظيف مختلف عوامل الإنتاج ، كما أنه بالضرورة سوف يظل العامل الأهم في عمليات وأنشطة ذلك التوظيف . وبذلك تكون التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعلم والصحة والرعاية الاجتماعية والدخل والعمالة ، مغطية بذلك شريحة كبيرة من الاختيارات الإنسانية ، ابتداء من بيئة مادية نظيفة ، إلي الحريات الاقتصادية والسياسية .

وهكذا تصبح التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية ، وهي تنمية لا تقتصر علي الجيل الحاضر ، لكنها تمتد وتستمر وفاء بحقوق الأجيال القادمة ، وطوال مراحل حياة الإنسان العمرية . ومن هنا يأتي مفهوم الاستدامة والاطراد في مسيرة التنمية المركبة ، وليس القطاعية ، نتيجة لتفاعل مختلف المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية. (٣٢)

ثمة شواهد تؤكد أنه إذا كانت التنمية الاقتصادية ، كمفهوم وخطط وبرامج

وعمليات ، يمكن أن تؤدي إلي تحسين مستوي معيشة الإنسان وزيادة الدخل الفردي أو القومي في ظل أوضاع مجتمعية معينة ، فانها يمكن أن تؤدي في نفس الوقت إلي أثار سلبية خطيرة مثل استنزاف الموارد الطبيعية ، أو استنزاف حجم الطاقة المحدودة، أو القضاء علي بعض مظاهر الطبيعة ذات النفع ، أو الاعتداء علي الاراضي الزراعية الخصبة والمراعي ، أو تلوث البيئة بكل مظاهرها وآثارها المدمرة . ولعل هذا ما أدي إلي بروز مفهوم التنمية المستدامة التي تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي ورفاهية الإنسان من جهة ، وحماية البيئة وعدم الإضرار بها أو الاعتداء عليها من جهة أخري. (٣٣)

## التنمية المستدامة : حول المفهوم والاهداف والاهمية

ظهر الاهتمام بالاستدامة في وقت مبكر من عقد السبعينيات من القرن الماضي حينما تحقق لأعداد متزايدة من الأفراد أن فساد البيئة سوف يضعف ، بدرجة كبيرة ، القدرة علي ضمان التوسع في الازدهار والعدالة الاقتصادية . (٣٤) بالإضافة إلي الدراسات التي جذبت الانتباه لاستخدام الإنسان المفرط للبيئة سعيا وراء التنمية الاقتصادية ، وتنامي الاهتمام العالمي باهداف التنمية والقيود البيئية ، ودراسة العلاقات بين البيئة والتنمية . وكثير من الأفكار المتضمنة في فكرة التنمية المستدامة تعود إلي أعمال العالم الاقتصادي (مالثوس) عن نمو السكان وعلاقته بالامكانات المتوافرة لغذاء العالم وحياة سكان هذا الكوكب .(٣٥)

وترتبط الاستدامة بنوعية الحياة في مجتمع ما ، وبما اذا كانت الانظمة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية في هذا المجتمع تسهم في توفير حياة سليمة ومنتجة وهادفة لكل أفراد المجتمع حاضراً ومستقبلا . كما تبني علي أساس أن المجتمع لا يتكون من ثلاث جزر منفصلة عن بعضها البعض ، بما يعني التأكيد علي الروابط المتعددة والمتداخلة بين الاقتصاد ، والاوضاع الاجتماعية، والبيئية في المجتمع . ومن ذلك ، علي سبيل المثال ، اهتمام الاقتصاديون بتوفير وظائف اكثر لزيادة دخل الإفراد ولو علي حساب الموارد البيئية ، واهتمام المسئولون عن الاوضاع الاجتماعية بتوفير الرعاية الصحية والتعليم ، ومحاولة المسئولون عن البيئة منع أو تقليل المشكلات الناجمة عن التلوث . ويحدث هذا كله بمعزل عن بعضهم البعض دونما اعتبار لأوضاع وظروف الآخرين .

هذا المدخل المجزأ يترتب علي تبنيه الكثير من الآثار غير المرغوبة ، والتي قد تؤثر سلبا علي أوضاع المجتمع برغم تحقيق بعض الفوائد القطاعية قصيرة المدي . فقد يترتب علي حل أحد المشكلات في الاقتصاد ، أو الاوضاع الاجتماعية ، أو البيئية حدوث مشكلات اكثر سوءاً في قطاعات أخري . لننظر مثلا إلي بناء مساكن اقتصادية للافراد بعيداً عن أماكن عملهم وما يترتب عليه من تزايد كثافة حركة السير، ومن ثم زيادة التلوث . أو اقامة مشروعات صناعية أو تجارية بدون اعتبار لما قد يترتب عليه من استنفاد أو تدمير للموارد البيئية ، أو استخدام بعض المبيدات الحشرية بدون مراعاة لآثارها الضارة علي طبقة الأوزون . ومن ثم يكون تحقيق الروابط والتوازن بين أجزاء المجتمع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية هو محور الارتكاز الذي تبني عليه فكرة الاستدامة .

وتتعدد الرؤي الخاصة بتعريف الاستدامة ، ومنها التعريف الذي وضعته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ ، والذي يحدد التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة علي قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة . (٣٦) ويرتبط بهذا المفهوم أنه يصعب تحقيق العدل بين الأجيال في حال غياب العدل بين أفراد الجيل المعاصر ، وفي حال استمرار المكاسب الاقتصادية لبعض مجموعات الأفراد بما يعرض للخطر رفاهية أفراد ينتمون لمجموعات أخري ، أو أفراد يعيشون في أجزاء أخري من العالم . والنظر إلي العدل علي أنه المساواة في الفرص المتاحة داخل وبين أجيال المجتمع يمتلك ثلاثة مظاهر : اقتصادي ، واجتماعي ، وبيئي . ومن ثم فان التنمية التي تحقق التوازن والترابط بين أهداف هذه المظاهر الثلاثة يمكن أن تستدام لفترة طويلة . وعلي العكس ، فان تجاهل أحد هذه المظاهر يمكن أن يهدد عملية النمو الاقتصادي ، بل وعملية التنمية ككل .(٣٧)

والتعهد بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية ، وغيرها ، الحالية بدون التقليل من قدرة الأجيال المستقبلية علي تلبية احتياجاتهم الخاصة ، يعني:

* تقليل الاستخدام غير الرشيد أو الفاقد من الموارد غير المتجددة .
* الاستخدام المستدام للموارد المتجددة .

* البقاء داخل القدرة الامتصاصية للبؤر المحلية والعالمية للنفايات .

ومن ثم ، فان التنمية المستدامة تعني انجاز نوعية الحياة التي يمكن الحفاظ عليها لأجيال كثيرة ، لأنها تكون:

* مرغوبة اجتماعيا ، حيث تلبي حاجات الافراد الثقافية والمادية والروحية بطرق عادلة.

* قابلة للتطبيق اقتصاديا ، حيث تدفع ثمن تكلفتها بما لا يتخطي مستوي الدخل .

* مستدامة إيكولوجيا ، حيث تحافظ علي القابلية للتطبيق طويل المدي للأنظمة الايكولوجية المختلفة .

وتستلزم التنمية المستدامة تكامل هذه الجوانب الثلاثة حينما يكون في الإمكان تحقيق ذلك ، وعمل اختيارات وتبديلات بينها عند عدم امكانية تحقيق هذا التكامل . وبالطبع ، فان هذه التبديلات سوف تتأثر بدرجة كبيرة بعوامل عدة مثل السلام والأمن ، والاهتمامات الاقتصادية السائدة ، والأنظمة السياسية ، والترتيبات المؤسسية، والمعايير الثقافية .[٣٨]

والنظر إلي التنمية المستدامة علي أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة علي قدرة الاجيال المقبلة علي تلبية حاجاتها ، يؤكد علي أن لهذه التنمية أبعاد ثلاثة : البعد البيئي الذي يهتم بالحاجات البشرية التي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة وبالقيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي علي قدرة البيئة علي الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل ، والبعد الاقتصادي الذي يعني بالانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد علي البيئة ، والبعد الاجتماعي السياسي الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير.[٣٩]

وبالرغم من أن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل علي الوفاء باحتياجاتها ، يبدو جذابا من الوجهة الفلسفية ، غير أنه يثير أسئلة صعبة من حيث تطبيقه عمليا . إن معني كلمة احتياجات واضح بدرجة معقولة للفقراء والمهددين بالموت جوعا ، ولكن ماذا تعني الكلمة نفسها لأسرة تمتلك بالفعل سيارتين ، وثلاثة أجهزة تليفزيون ، وجهازي فيديو،

وغيره ؟ ومع ذلك ، فان النوع الثاني من الأسر هو الذي يستهلك ما يزيد علي ٨٠٪ من دخل العالم . [٤٠] أي أن التفاوت الاقتصادي يمثل عقبة كأداء أمام جهود تخفيف حدة الفقر ، حيث أنه يقلل من تأثير النمو الاقتصادي علي هذه الجهود . ومن ثم فان تزايد المساواة يدعم المشاركة الواسعة في التنمية المستدامة عن طريق تشجيع الافراد علي الاهتمام بالاهداف المشتركة طويلة المدي اكثر من القضايا الخاصة قصيرة المدي . [٤١] ولذا فان هدف خفض الفقر وانجاز التنمية المستدامة يرتكز علي تحقيق توازن دقيق للاهتمامات فيما يتعلق باستهلاك وحماية الموارد بالطرق التي تصون كلا من الأفراد والعالم الذي يعيشون فيه . [٤٢] واذا كان التفاوت الاقتصادي ، وعدم الاستقرار الاجتماعي ، والفساد البيئي هي ملامح شائعة للتنمية غير المستدامة ، فان الافراد الفقراء ، اكثر من غيرهم ، يتحملون وطأة هذه المشكلات حيث أن حياتهم تكون غير مستقرة بسبب الفرص الاقتصادية المتقلبة والبيئات العرضة للتغير . وهنا يكون دور التنمية المستدامة في تحسين حياة هؤلاء الافراد .

وإذا كانت التنمية المستدامة تهتم بمعالجة قضايا الفقر ، والإدارة البيئية ، والقضايا الاجتماعية معا ، في مواجهة تحديات أخري أكثر صعوبة ، فان الإشكالية التي تطرح هنا هي كيف يمكن أن تتكامل عملياً أهداف حماية البيئة ، وتحفيف حدة الفقر ، وجمع المال ؟ وكيف يمكن إجراء تبديلات بينها إذا كان هذا التكامل مستحيلاً؟ وكيف يمكن إجراء توازن حقيقي للاحتياجات طويلة المدي مع الضرورات قصيرة المدي ، خاصة عندما يكون التغير غير قابل للتنبؤ به ؟ وكيف يمكن أن تعالج الاحتياجات المحلية بجانب المتطلبات الوطنية والعالمية الضخمة ؟ وكيف يمكن إجراء عملية صناعة القرار مع توافر اكبر قدر من المشاركة في هذه العملية ؟ [٤٣]

وبالإضافة إلي ما سبق يمكن عرض التعريفات التالية للتنمية المستدامة :

* التنمية المستدامة هي التأكيد علي حق الجيل الحالي والأجيال القادمة في العيش عيشة كريمة قائمة علي الاستثمار الأمثل لامكاناتهم وقدراتهم التي منحها الله إياهم في ذواتهم ، ومستمتعين بامكانات البيئة المحيطة بهم ، ومعظمين استثمارها.[٤٤]

* التنمية المستدامة هي النظام الذي يمكن أن يتطور إلي أجل غير مسمي نحو تحقيق منفعة إنسانية اكبر ، وكفاءة استخدام للموارد اكبر ، وتوازن مع

البيئة يكون مفيداً للبشر ولمعظم الأحياء الأخري .

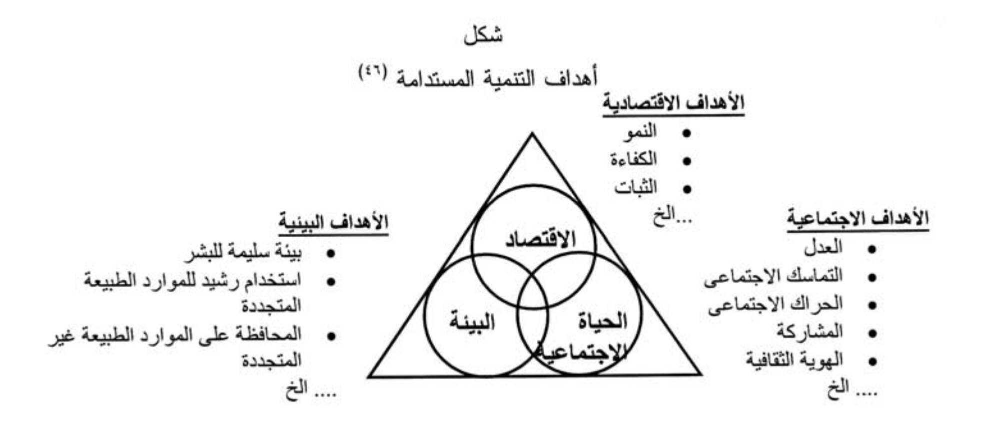
* التنمية المستدامة هي التنمية التي تتضمن ايجاد نظام اجتماعي واقتصادى يحقق ارتفاع الدخول الحقيقية ، وترقية المستويات المعيارية التعليمية ، وتحسين المستوي الصحي ، وتقدم نوعية الحياة العامة .

* التنمية المستدامة هي تنمية مجتمع ما بحيث لا تنقل تكاليف هذه التنمية إلي الأجيال المقبلة .

وفي هذا السياق ، من الضروري التفرقة بين ثلاثة مصطلحات يشيع استخدامها في الأدبيات المتصلة بهذا الموضوع ، وهي النمو المستدام ، والاستخدام المستدام ، والتنمية المستدامة . النمو المتسدام هو مفهوم متناقض في مفرداته ، حيث لا يوجد شئ مادي يمكن أن ينمو إلي مالانهاية ، والاستخدام المستدام هو مفهوم يكون ملائم للموارد المتجددة فقط . أما التنمية المستدامة فهي تهدف ، بالإضافة إلي ما أشير اليه سابقا ، إلي تحسين نوعية حياة البشر بينما هم يعيشون داخل قدرة تحمل الأنظمة الايكولوجية المحيطة بهم ،[٤٥] مع الأخذ في الاعتبار القيود البيئية التي تفرض علي استخدام التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المرتبطان بتلبية الحاجات المتعلقة بتحسين نوعية حياة الإنسان . ويوضح الشكل التالي العلاقات المتداخلة لمرتكزات التنمية المستدامة الثلاثة : الاقتصاد والاوضاع الاجتماعية والبيئة ، وبعض الاهداف المرتبطة بكل منها .

شكل

أهداف التنمية المستدامة [٤٦]



يتضح مما سبق ، أن التنمية المستدامة تتطلب إحداث تغيرات هامة في التفكير لتحديد ما اذا كانت هذه التنمية تتعلق فقط بالطريقة التي تنتج وتستهلك بها السلع المختلفة ، أم بالطريقة التي توضع بها الاولويات السياسية والاجتماعية ، أم بالطريقة التي نشعر بها بالاخطار التي تحدق بالنظام البيئي لكوكب الأرض . وبعبارة أخري ، فان التنمية المستدامة تتطلب تعلم صناعة قرارات جديدة مختلفة عما صنعناه في الماضي . وهنا يلعب التعليم الدور الأساسي في أن نتعلم كيف نصنع القرارات الصحيحة اليوم وفي المستقبل. (٤٧) ولذا يجب أعطاء قدر كبير من الاهتمام لتعليم الافراد المحليين كيفية صناعة هذا النوع من القرارات ، وذلك من منطلق أن الاستدامة ، كمفهوم وممارسة ، لا يمكن أن تفرض من الخارج علي مجتمع ما ، فهي تحتاج إلي أن يخطط لها وتنفذ من قبل المجتمع نفسه ، وإلا فانها لن تعمل ولن تحقق الاهداف المرجوة منها . فالخبراء الخارجيون يستطيعون تقديم يد العون في بعض المراحل فقط ، إلا أن أبناء أي مجتمع هم الاكثر خبرة بشئون مجتمعهم وما يطمح إليه آنيا ومستقبلا .

## تحديات التنمية المستدامة :

تتعدد التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة ، وقد حدد تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا (سبتمبر ٢٠٠٢) أهم هذه التحديات فيما يلي :

١- إن تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وادارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة .

٢- الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلي أغنياء وفقراء ، والفجوة المتزايدة الإتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي تشكلان تهديداً كبيراً للازدهار والأمن والاستقرار علي مستوي العالم .

٣- لا تزال البيئة العالمية تعاني من التدهور ، فتناقص التنوع البيولوجي مستمر ، واستنفاد الثروات البحرية ، والتصحر يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة ، والآثار الضارة لتغير المناخ باتت واضحة ، وتزايد

حدوث الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار . وأضحت الدول النامية أضعف حالا ، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم .

٤- وقد أضافت العولمة بعداً جديداً لهذه التحديات . فتكامل الأسواق السريع وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت تحديات وفرصاً جديدة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.(٤٨)

٥- توفير السياسات البيئية السليمة ، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الصائبة ، والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة لاحتياجات الناس ، وسيادة القانون ، وتدابير مكافحة الفساد ، والمساواة بين الجنسين ، وتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار .

٦- يمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية ، واحترام التنوع الثقافي عناصر أساسية في تحقيق التنمية المستدامة وضمان استفادة الجميع منها .

٧- الفجوة الأخلاقية ، حيث تمثل الأخلاقيات المستمدة من ثقافة المجتمع والمرتكزة علي جذوره التاريخية أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة.(٤٩)

٨- التأثير المتزايد للأنشطة البشرية في سلامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاه البشر وازدهار الأنشطة الاقتصادية . ولابد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة . وفي هذا الخصوص ، يلزم للاسراع في تغيير الاتجاه السائد فيما يتصل بتردي الموارد الطبيعية ، تنفيذ استراتيجيات فعالة لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدراة المتكاملة للأراضي والموارد الحية .(٥٠)

٩- البشر هم صميم التنمية المستدامة ، ومن حقهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة . ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا اذا تم القضاء علي الأمراض الموهنة التي تنتشر بكثرة ، وتم تحقيق مكاسب

صحية للبشر كافة وهو ما لا يتأتي إلا بالقضاء علي الفقر . وهناك حاجة ماسة للتصدي لأسباب الاعتلال ، بما فيها الأسباب البيئية ، ولأثرها علي التنمية ، مع التشديد خاصة علي المرأة والطفل وعلي فئات المجتمع الضعيفة مثل المعوقين والمسنين. (٥١)

١٠- يضاف إلي ذلك بالنسبة لكثير من الدول النامية ، ومن بينها مصر ، استمرار التزايد السكاني ، وانتشار الأمية والبطالة والفقر المدقع ، وتراكم الديون وفوائدها ، وتزايد الكثافة السكانية والمرورية في كثير من المدن وما يرتبط به من تلوث وتراكم النفايات وانتشار المناطق العشوائية ، والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية سواء المتجددة منها أو غير المتجددة . إلي جانب ضعف المؤسسات التعليمية والبحثية عن تلبية متطلبات التنمية المستدامة .

## التنمية المستدامة : ملامح الاهتمام الدولى

تم وصف الارتباط المتبادل للأماكن المختلفة علي الأرض بوضوح في تقرير برندتلاند Brundtland (1987) الخاص باللجنة العالمية للبيئة والتنمية . ويشكل هذا التقرير الأساس المنطقي خلف جدول أعمال القرن ٢١ الذي تم الاتفاق عليه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية (قمة الأرض) المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، (٥٢) والذي يؤكد علي أن السكان ، والاستهلاك ، والتكنولوجيا هي القوي الأولية المحركة للتغير البيئي . وقد حددت هذه الوثيقة خطوات تقليل نماذج الاستهلاك المدمر وغير الفعال في بعض أجزاء العالم ، بينما تشجع جهود التنمية المستدامة في أجزاء أخري . كما أوضحت الوثيقة أيضا أهمية التعليم لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين قدرات الأفراد لتوجيه قضايا البيئة والتنمية . (٥٣)

وبصفة عامة ، يشكل الجهد الرامي إلي ايجاد توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة الطبيعية جزءاً من عملية عالمية بدأت بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (استكهولم – ١٩٧٢) ، والذي قام بتحديد التحديات وبوضع الأساس اللازم لبرنامج عمل مشترك بشأن المسائل البيئية . وقد قام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو – ١٩٩٢ ) بوضع أساس ثابت

للروابط بين التنمية الاقتصادية والحماية البيئية ، وبتحديد مجموعة كبيرة من السياسات والبرامج ترمي إلي ايجاد نموذج انمائي يمكن اعتباره مستداما . ويوفر اعلان ريو بشأن التنمية والبيئة وجدول أعمال القرن ٢١ إطاراً شاملا لوضع الأساس اللازم لمستقبل مستدام وآمن للأجيال الحالية والمقبلة .

وقام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج – ٢٠٠٢) بوضع التنمية المستدامة في صلب جدول أعمال التنمية الدولية . وفي هذا المؤتمر قام قادة العالم ، من ممثلي الحكومات والمجموعات الرئيسية والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين ، بتجديد تعهدهم بتحقيق الهدف المتمثل في التنمية المستدامة . واتفقت الحكومات علي الالتزامات المحددة المتعلقة بالعمل من أجل زيادة جهود تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وبرنامج متابعة تنفيذه . وتمكن المؤتمر من إيجاد زخم جديد للجهود الرامية إلي معالجة المسائل ذات الصلة ، مثل القضاء علي الفقر والانماط غير القابلة للاستدامة في مجالي الاستهلاك والانتاج ، والحماية المتكاملة للبيئة . وبهذا يعتبر اعلان جوهانسبرج بمثابة تعبير عن تجديد الالتزام السياسي بحماية الموارد الطبيعية والبيئية ، وتعزيز التنمية البشرية ، وتحقيق الرخاء والسلام علي الصعيد العالمي.[٥٤]

وفي جوهانسبرج ، أيضا ، تم الاتفاق علي موضوعات محددة تمثل أولوية للعمل الضخم المتبقي منذ مؤتمر ريو . كما تم الاتفاق علي أنه في مجتمعنا الإنساني ، كثير التعقيد وكثيف المعرفة بدرجة متزايدة ، تكون المعرفة مطلبا مسبقا هاما للتنمية . ذلك أنه إذا أردنا أن تكون هذه التنمية مستدامة ، فان المعرفة عن التنمية المستدامة تصبح هامة ، وتكون المعرفة من أجل التنمية المستدامة اكثر أهمية بكثير جدا . وهذه المعرفة تتضمن معرفة من الإدارة الجيدة في المجالات العامة والخاصة ، ومعرفة من العلوم الطبيعية والتكنولوجية ، ومعرفة من العلوم الاجتماعية . إلا أن تأمل الاوضاع والسياقات القومية أو الإقليمية يبين بوضوح أنه لا توجد وصفة واحدة صالحة للجميع، بما يؤكد أن عملية التنمية المستدامة تعتمد دائما علي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المحلية الخاصة بكل مجتمع .[٥٥]

وعندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرج ، قررت اعتماد التنمية المستدامة بوصفها عنصراً رئيسيا من عناصر الاطار الجامع

لأنشطة الأمم المتحدة ، ولاسيما لتحقيق الأهداف الانمائية التي تم الاتفاق عليها دوليا. وأعيد تأكيد ذلك القرار في يونيو ٢٠٠٣ ، عندما اتخذت الجميعة العامة القرار ٥٧/ ٢٧٠ باء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة . ومنذ ذلك الحين ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تزيد مما تبذله من جهود لكفالة تكامل زيادة التركيز علي التنفيذ مع انشطتها البرنامجية المقبلة. ومن أمثلة هذه الجهود :

* وافقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثامنة والخمسين في مارس ٢٠٠٣ ، في متابعتها لمؤتمر قمة جوهانسبرج ، علي إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في صلب الأنشطة في جميع مجالات عملها ، وعلي أنها يجب أن تلعب دوراً نشطاً في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة .

* أوصت اللجنة المعنية بالبيئة وتنمية الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في دورتها الرابعة في ديسمبر٢٠٠٢ ، في متابعتها لمؤتمر قمة جوهانسبرج ، بتعزيز التعاون علي الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، ودعم تنمية الشبكات لتبادل المعلومات وتقاسم السياسات والخبرات وتعبئة الموارد ونشر أفضل الممارسات .

* دعا مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة / المنتدي البيئي الوزاري العالمي ، في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في نيروبي في فبراير ٢٠٠٣ ، إلي الالتزام التام والملموس بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرج ، وإلي مساعدة الدول علي وضع السياسات والتشريعات اللازمة لمعالجة الآثار البيئية المرتبطة بالعولمة . (٥٦)

وبالاضافة إلي ما سبق ، وفي إطار الجهود الدولية بشأن التنمية المستدامة ، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمير ٢٠٠٢ قراراً باعلان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة علي أن يبدأ في الأول من يناير ٢٠٠٥ . وقد أختيرت اليونسكو كوكالة رئيسية لهذا العقد ، وطلب منها أن تقوم بتشجيع الدول المختلفة علي تأسيس مبادراتها الخاصة بهذا العقد.(٥٧)

## ثانيا : التعليم والاستدامة

بلا جدال ، التعليم حق إنساني للجميع ، وهو فرض عين علي الدولة ، توفره وتكفله وتدعمه وتشرف عليه . وذلك ضمانا لمجري التكوين الأساسي والمطلوب ، واتساق انسيابه في تربية المواطن ، وتصحيحا لأي انحرافات لتكوين المواطنة الرشيدة. (٥٨) تلك المواطنة التي تلعب الدور الفعال في إحداث التنمية الحقيقية العصرية لمجتمعها ، والتي تستفيد استفادة رشيدة من ثمار هذه التنمية . فالتعليم يلعب دوراً حاسما في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ، وهو بحد ذاته أحد الاهداف الأساسية للتنمية . ويتحدد دور التعليم في التنمية ، بصورة عامة ، فيما يلي :

* تكوين قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدني من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في المجتمع .
* تنمية / وتعديل القيم في المجتمع بما يتناسب مع الطموحات التنموية ، ومنها قيمة العمل والانتاج ، ودعم الاستقلالية في التفكير ، ونبذ الاتكالية والنزعة الاستهلاكية غير الرشيدة . بالاضافة إلي اطلاق القدرات الإبداعية والابتكارية لأفراد المجتمع .
* تأهيل القوي البشرية ، كما وكيفا ، اللازمة لقطاعات العمل المختلفة وتزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة ، (٥٩) وتنمية قدراتها المختلفة اللازمة للتعايش الفعال مع المستحدثات العلمية والتكنولوجية المستمرة بما يحقق دفعة قوية للجهود الرامية إلي تنمية المجتمع .

ومن ثم فان الاستثمار في التعليم هو أحد العناصر الرئيسية في تنمية المجتمع ، نظراً لدوره الفعال في التنمية البشرية . ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد استثماراً في القطاع القائد لعمليات التنمية ودعامة أساسية من دعائمها .(٦٠) فالبشر هم الأساس الذي تبني عليه تنمية المجتمع ، تنمية تقليدية كانت أم تنمية مستدامة . والسؤال الذي يطرح هنا ، ما هو نوع التعليم الذي يجعل منه أداة فعالة من أدوات التقدم والتنمية؟ والاجابة المباشرة علي هذا السؤال هو أن التعليم المؤدي إلي التقدم والتنمية ليس أي نوع من التعليم ، بل هو التعليم الذي نضع مسبقا في بنيته ومحتواه

ووسائله ما يجعله قادراً علي أداء هذا الدور . فكم من تعليم يصبح عبئا علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية حين يسير في عكس أهدافها ، وكم من تعليم لا يعدو دوره إلا أن يرفع البطالة الجاهلة إلي بطالة متعلمة أو شبه متعلمة حسب متغيرات العصر العلمية والتكنولوجية وما تفرضه قوانين العرض والطلب ، وكم من تعليم لا يعدو دوره إلا تكوين حشد من أصحاب الياقات البيضاء حتي في الميادين العملية ، وذلك إذا نجحوا في الفرار من قفص البطالة .

واذا كان التعليم ، أي تعليم ، يمكن أن يؤدي الي التنمية الحقة ، فلماذا نجده مقصراً عن خلق التقدم العلمي والتكنولوجي ، وبناء مجتمع المعرفة الذي نصبو إليه ، بالرغم من ضخامة ما ينفق عليه ومن يتخرج منه. يضاف إلي ذلك ، لماذا ينمي ويبرز التعليم قدرات الابداع والابتكار والتجديد في بعض الدول ، ولكنه لا يحقق ذلك في دول أخري . (٦١)

## العلاقة بين التعليم والاستدامة:

منذ الموافقة علي التنمية المستدامة لأول مرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ ، فقد تزامن معها التوصل إلي المفهوم الموازي للتعليم كمساعد للتنمية المستدامة . وبخلاف معظم أنشطة النظم التعليمية ، فان التعليم من أجل التنمية المستدامة قد بدأ طرحه بواسطة أفراد من خارج مجتمع التعليم . ذلك أن الدفعات الكبيرة لمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة أتت من المنتديات السياسية والاقتصادية الدولية (مثل الأمم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومنظمة الأمم الأمريكية ) . وعندما نوقش وصيغ مفهوم التنمية المستدامة ، أصبح من الواضح أن التعليم ركن أساسي من أركان الاستدامة . (٦٢)

فقد تم التسليم بصورة متزايدة ، في الاوساط الدولية والمحلية علي حد سواء ، بأهمية التعليم بوصفه أداة أساسية لحل المشاكل والتصدي للتحديات التي تواجه البشرية بما في ذلك الفقر ، ومشاكل السكان ، والتدهور البيئي ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والاستهلاك ، والانتاج . وتوجد حاليا دعوة واسعة النطاق إلي إعادة النظر في النظم التعليمية في ضوء احتياجات الحاضر ، بل واحتياجات المستقبل أيضا. وبالتالي ، أصبح التعليم يفهم علي أنه أمر لابد منه وجزء لا يتجزأ من عملية ايجاد

الحلول علي الصعيد العالمي وبناء مستقبل مستدام . إلا أن هذا لا يعني أنه يمكن تغيير العالم بواسطة التعليم فقط ، بل إن التعليم هو من عناصر الحل الحاسمة . وفي الوقت نفسه ، ثمة إقرار متزايد بأنه يتعين علي جميع قطاعات المجتمع أن تشارك في المشروع التعليمي ، وبأن التعليم مسئولية جميع قطاعات المجتمع التي قد تفيد من أوجه التحسن التي قد تنشأ عن التعليم . [٦٣]

والتعليم من أجل الاستدامة هو التعليم الذي يعزز تفسير وفهم معني الاستدامة . كما أنه يشجع الطلاب علي القيام بممارسات فعالة تجاه قضايا الاستدامة بما يعزز أساليب المعيشة التي تكون متوافقة مع الاستخدام المستدام والعادل للموارد . ومن ناحية أخري ، يختلف التعليم من أجل الاستدامة عن التعليم المتعلق بالبيئة ، حيث تعالج القضايا البيئية بطريقة طبيعية في المقررات الدراسية المختلفة كحقائق ومفاهيم بيئية . بالاضافة الي أن التعليم المتعلق بالبيئة غالبا ما يهمل تكامل الانظمة الطبيعية والاجتماعية معا . [٦٤]

ويؤكد التعليم من أجل الاستدامة علي ضرورة الاهتمام بتنفيذ البرامج التي تكون مناسبة محليا وثقافيا. ذلك أن كل برامج التنمية المستدامة بما فيها التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار الاوضاع البيئية ، والاقتصادية ، والمجتمعية المحلية . ويترتب علي ذلك أن التعليم من أجل التنمية المستدامة سوف يأخذ أشكالا متعددة حول العالم . [٦٥]

ومن الضروري توضيح الفرق بين التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة ، والتعليم من أجل التنمية المستدامة ، حيث يشير الاول إلي دراسة أو مناقشة نظرية للتنمية المستدامة ، بينما يشير الثاني إلي استخدام التعليم كأداة من أجل انجاز الاستدامة . واذا كان البعض يجادل بأن «من أجل» تشير إلي عملية تلقين ، فان سياق الاستدامة يؤكد أن «من أجل » تشير إلي هدف يجب أن تتخذ اجراءات معينة لتحقيقه . وكما هو معلوم فان أي نظام لابد وأن يخدم هدف / أو أهداف والإ فلن يتم الاستثمار فيه من قبل المجتمع . وإن لم يتحقق ذلك فانه سيكون مناقضا لطبيعة التعليم من أجل الاستدامة التي تستلزم ، في الحقيقة ، إكساب الافراد المعارف والمهارات من أجل التعليم مدي الحياة لمساعدتهم علي ايجاد حلول جديدة لقضاياهم البيئية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . [٦٦]

وقد ترتب علي هذا الجدل أو سوء الفهم ظهور بعض المفاهيم الخاطئة ، مثل :

* أنه يقصد بالتعليم المتعلق بالتنمية المستدامة ما يقصد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة . والواقع ، كما أشير إلي ذلك سابقا ، أن المفهوم الاول يتعلق بنقل المعلومات عن مختلف مبادئ التنمية المستدامة وقضاياها ، بينما يتعلق الثاني – الذي يشكل جوهر جدول أعمال القرن ٢١ كما سيتضح ذلك فيما بعد – بدور التعليم ، والوعي العام ، والتدريب بوصف هذه العناصر أدوات رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة . فالتعليم من أجل التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من عملية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والتخفيف من حدة الفقر ، وادارة استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستهلاك والانتاج المستدامين ، وضبط النمو السكاني .

* أن التنمية المستدامة تدور في الغالب حول البيئة ، ولذلك فالتعليم من أجل التنمية المستدامة هو مجرد تحوير جديد لمفهوم التعليم البيئي . والواقع أن البيئة ليست سوي عنصر واحد من العناصر التي يشملها هذا المفهوم الواسع.

* أن التعليم هو من اختصاص وزارات التعليم والأوساط التعليمية فقط . والحقيقة أن التعليم من منظور الاستدامة ، تشترك فيه جميع قطاعات المجتمع بوصفها أطرافا فاعلة ومستفيدة علي حد سواء .

* أن التعليم يقتصر علي التعليم النظامي لأبناء المجتمع من مرحلة سنية معينة. والحقيقة أن التعليم ينظر إليه باعتباره عملية دائمة بدوام الحياة قد تكون نظامية أو غير نظامية ، وتتم علي جميع المستويات ، وهي للناس من مختلف الأعمار . [٦٧]

### التعليم والاستدامة : الدور واشكالية ارتقاء مستوى التعليم

يسلم جدول أعمال القرن ٢١ بأهمية دور التعليم بجميع أشكاله (بما فيها الوعي العام والتدريب ) كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية المستدامة . ولم يعد التعليم يعتبر غاية في حد ذاته ، بل أصبح أداة أساسية لإحداث التغييرات اللازمة في

المعارف والقيم والسلوك وأنماط العيش لكفالة الاستدامة .[٦٨] والهدف من ربط التعليم، متضمنا التعليم الشكلي وزيادة الوعي والتدريب ، بكل مجالات جدول أعمال القرن ٢١ هو إلقاء الضوء علي البرامج التعليمية المختلفة التي يمكن أن تسهم في قطاعات التنمية المستدامة المختلفة . ويتضح هذا الارتباط بين أدوار التعليم وقطاعات التنمية المستدامة ، فيما يلي :

* الدخول العام إلي التعليم الأساسي يرتبط بمكافحة الفقر .
* زيادة الوعي العام عن الصحة يرتبط بالصحة .
* زيادة الوعي العام بشأن تغير المناخ يرتبط بالغلاف الجوي .
* زيادة الوعي العام بشأن استخدام الأرض المستدام يرتبط بادارة الأرض .
* زيادة الوعي العام بشأن التصحر يرتبط بالتصحر والجفاف . والأنشطة الموجودة في هذا البرنامج تتضمن التعليم الريفي بشأن التصحر .
* زيادة الوعي العام بشأن الغابات والجبال يرتبط بالغابات / الجبال .
* برامج تعليم وتدريب النساء والفلاحين ترتبط بالزراعة .
* زيادة الوعي العام بشأن التنوع البيولوجي يرتبط بالتنوع البيولوجي .
* برامج التدريب علي صون التنوع البيولوجي يرتبط بالتنوع البيولوجي .
* زيادة الوعي العام بشأن صون الماء يرتبط بالماء النقي .
* برامج تدريب المحترفين بشأن الكيماويات السامة يرتبط بالكيماويات السامة.
* زيادة الوعي العام بشأن إعادة الانتاج يرتبط بفقدان المواد الخطرة والاشعة الفعالة .[٦٩]

وهذا يؤيد حقيقة أن التعليم حاسم لتعزيز التنمية المستدامة ، وتعزيز قدرة الناس علي معالجة قضايا البيئة والتنمية والاستجابة لها ، حيث يعترف علي نطاق واسع في الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١ بالحاجة إلي التفهم الجماهيري والدعم السياسي والعمل الفردي . ويرد ذكر موضوع التعليم والتدريب ٦١٧ مرة في جدول

أعمال القرن ٢١ ، وكلمة الحكومات هي الكلمة الوحيدة التي استخدمت اكثر من ذلك. فالتعليم أساسي لتحقيق الوعي البيئي والأخلاقي وتنمية القيم وتغيير السلوك بما يتمشي والتنمية المستدامة وتحسين المهارات ، وكذلك لمشاركة الجماهير مشاركة واعية في عملية صنع القرار .(٧٠)

ويؤدي التعليم النظامي وغير النظامي ، دوراً حيوياً في تشكيل قيم الناس وسلوكهم . وينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يعزز احترام الاختلافات الثقافية والسبل المتنوعة التي قد يختارها الناس للوصول إلي حلول للاستدامة خاصة بهم . والهدف النهائي هو تثقيف المواطنين لفهم العلاقة بين الإنسان والبيئة والتنمية. وبالتالي ، ينبغي للوعي العام وفهم التنمية المستدامة أن يكونا من بين أعلي الأولويات في اصلاح التعليم والتدريب .

وفي هذا الشأن يوجه الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١ الانتباه إلي الحاجة للتعليم الأساسي بوصفه شرطا مسبقا للثقافة البيئية والانمائية ، وأولوية للعديد من بلدان العالم تتصل بالجهود الشاملة لمكافحة الفقر . وقد أكد المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع ( جوميتين ، تايلاند – ١٩٩٠ ) الأهمية الأساسية لتحقيق الهدفين المتمثلين في إتاحة التعليم الأساسي للجميع ومحو الأمية ، والسعي المستمر لتحقيق هذين الهدفين ، باعتبارهما يشكلان شرطا مسبقا لتحقيق طراز حياة مستدام .(٧١)

كما أن المادة ١١٧ من خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج (سبتمبر٢٠٠٢) ، تؤكد بوضوح علي ضرورة التعهدات الحكومية نحو التعليم من أجل التنمية المستدامة ، ودعم أفعال عاجلة علي كل المستويات ، وتوصي بتبني عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة حيث يمكن أن يوفر الاعداد له وتنفيذه بؤرة قوية للتعاون . وذلك باعتبار أن أي جهد تعليمي ذو شأن يكون هاما لتوفير الفهم ، والمهارات ، والدافعية الضرورية لجعل التنمية المستدامة أساسية للسياسة والممارسة . كما أن تبني عقداً للتعليم من أجل التنمية المستدامة يمثل اعترافا بأن التعليم مطلوب كأولوية لتحقيق التنمية المستدامة ، برغم أنها كانت الاولوية المفقودة في العقد الممتد من ريو الي جوهانسبرج .(٧٢) وقد تم بالفعل تحديد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الفترة من يناير ٢٠٠٥ – ديسمبر ٢٠١٤ ، والذي يمثل استجابة للجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية الواردة

في المادة ١١٧ من خطة التنفيذ للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة ، المشار اليها فيما سبق . وقد اشتمل هذا القرار أيضا علي اختيار اليونسكو كمدير مهام لهذا العقد وكلفت بتطوير مخطط تنفيذي يوضح فيه علاقته بالعمليات التعليمية الحالية ، خاصة إطار داكار للعمل ( أبريل ٢٠٠٠ ) ، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية الذي بدأ في عام ٢٠٠٣ . كما طلب من اليونسكو التشاور مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخري ذات العلاقة ، والحكومات ، والمنظمات غير الحكومية ، والجهات المستفيدة الأخري عند تطويرها لهذا المخطط . وهذا يؤكد وجود أرضية مشتركة بين التعليم من أجل التنمية المستدامة ، والتعليم للجميع ، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ، وأنه حسب أي من هذه المبادرات الثلاث فان التعليم يمثل استراتيجية مركزية للتنمية المستدامة . كما تؤكد كلها علي ضرورة مراعاة السياق المحلي ، وتجسير التقسيم بين المدرسة والمجتمع ، ومشاركات المجتمع المدني ، ودور الحكومات . [٧٣]

ولهذا الاهتمام الدولي ، والرؤية الجديدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة أثار هامة علي نظم التعليم النظامية إذ تأتي في وقت تشرع فيه العديد من البلدان في إعادة النظر ، بصورة عامة ، في نظم تعليمها النظامية التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل . وإذا كان الهدف من البرامج التعليمية في الماضي هو نقل المعارف والمهارات والقيم الموجودة ، فإن الرؤية الجديدة تهتم بكيفية إعداد الناس للحياة ، وبكفالة الأمن الوظيفي ، وبالاستجابة لمتطلبات مجتمع سريع التغير وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤثر علي كل جانب من جوانب الحياة ، وبالسعي إلي تحقيق السعادة والرفاه والعيش الرغد . [٧٤]

وفي ضوء هذه النظرة للعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة ، أصبح التعليم وسيلة لتحقيق الأهداف التالية ، والتي تمثل ضمنيا متطلبات للتنمية المستدامة :

* إحداث التغييرات اللازمة في القيم والسلوك وأنماط الحياة لتحقيق التنمية المستدامة ، وارساء الديمقراطية ، وتحقيق الأمن البشري ، وإحلال السلام العادل .
* نشر المعرفة والخبرة الفنية والمهارات اللازمة لإيجاد أنماط مستدامة للانتاج والاستهلاك ، ولتحسين إدارة الموارد الطبيعية ، والزراعة ، والطاقة ، والانتاج الصناعي .

* كفالة وجود جمهور مستنير مستعد لدعم ما تتمخض عنه مختلف القطاعات من تغييرات في اتجاه الاستدامة .[٧٥]

كما أن التعليم يؤثر بطريقة مباشرة في خطط الاستدامة في المجالات الثلاثة التالية:

* التنفيذ : حيث أن الفرد المتعلم يكون أساسيا لتنفيذ خطط التنمية المستدامة . وفي الحقيقة ، فان أي خطة استدامة وطنية يمكن أن تعزز أو تقيد بمستوي التعليم الذي ينجزه الافراد . فالأمم ذات المستويات العالية من الأمية ، وذات قوة العمل غير الماهرة تمتلك خيارات أقل عند محاولتها تحقيق طموحات تنموية معينة ، وأن خيارات التنمية ، خاصة تلك التي تمتلك تأثيرات بيئية أقل ، تتسع حينما يزداد التعليم.
* صناعة القرار : حيث أن المجتمع الجيد المبني علي القرار والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في الرفاه الاجتماعي ، والاقتصادي ، والبيئي ، يعتمد أيضا علي ما يملكه من مواطنين متعلمين .
* نوعية الحياة : حيث أن التعليم يكون أيضا جوهريا لتحسين نوعية الحياة . فالتعليم يحسن أوضاع الأسر الاقتصادية ، ويخفض معدلات وفيات الأطفال ، ويحسن الانجاز التعليمي للجيل التالي . أي أنه ينمي فرص الجيل التالي للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.[٧٦]

ويعتبر السكان واستهلاك الموارد من القضايا الرئيسية المرتبطة بالحوار الدولي بشأن الاستدامة ، حيث أن الزيادات في السكان وسوء استخدام الموارد يعرضا ما نرنو اليه من مستقبل مستدام للخطر . وهنا يلعب التعليم دوراً حاسما حيث أنه مرتبط بكل من معدل المواليد واستهلاك الموارد . ذلك أن تعليم الاناث يساعد علي خفض معدلات المواليد ، وبالتبعية يخفض نمو السكان ، وهذا ييسر عملية التقدم نحو تحقيق الإستدامة . إلا أن العلاقة بين التعليم واستخدام الموارد تأخذ اتجاها معاكساً ، بصفة عامة . فالأفراد المتعلمون تعليما عاليا والذين يحصلون ، في ظل سياقات مجتمعية معينة ، علي دخول أعلي يستهلكون موارد اكثر من الأفراد الاقل تعليما الذين يحصلون علي دخول أقل . في هذه الحالة ، يكون ارتقاء مستوي التعليم مؤديا إلي

تزايد التهديد للاستدامة .

ثمة دلائل من استقراء الواقع الدولي تبين أن الأمم الاكثر تعلماً تخلف الآثار الإيكولوجية السلبية الأعمق ، حيث أنها تمتلك معدلات الإستهلاك الأعلي لكل فرد . هذا يعني أن الارتقاء بمستوي تعليم الافراد إلي مستويات أعلي لا يكون كافيا لايجاد مجتمعات مستدامة ، لاقترانه بتنامي معدلات الاستهلاك التي غالبا ما تكون غير رشيدة . ولذا ، فان التحدي الذي يواجه هذه المجتمعات يتمثل في ايجاد صيغة مناسبة يتحقق في إطارها رفع مستويات التعليم دون حدوث طلب متنامي علي الموارد والسلع الاستهلاكية ، وما يصحبه من انتاج للملوثات والنفايات . وتعتمد مواجهة هذا التحدي ، بصورة رئيسية ، علي إعادة توجيه المناهج الدراسية ، والأنشطة التعليمية المختلفة الأخري ، لكي تلبي الحاجة لايجاد نماذج انتاج واستهلاك جديدة اكثر استدامة.(٧٧)

## التعليم من أجل التنمية المستدامة : تحديات فى الطريق

لا يزال مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة مفهوما ناشئا يحتاج إلي مزيد من الدراسة والممارسة . ومن المسائل التي تشغل بال الكثيرين علاقته بمفهوم التثقيف البيئي الذي خرج إلي الوجود بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في عام ١٩٧٢ ، والذي ركز في المقام الأول علي البيئة وحمايتها . ويعتبر التثقيف البيئي حاليا جزءاً هاما من التعليم من أجل التنمية المستدامة ، ولكنه ليس مرادفا له . ويتمثل التحدي هنا في إدماج مفاهيم التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية مع الحماية البيئية في إطار مفاهيمي كلي متعدد التخصصات . ولذلك فان المهمة أوسع وأعمق بكثير من تحويل التثقيف البيئي في اتجاه التنمية المستدامة التي ينادي بها الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١ . وهي ستشمل بالضرورة جميع التخصصات ، وبالنسبة للتعليم النظامي ما يقرب من جميع أجزاء المقررات الدراسية . (٧٨)

كما توجد العديد من التحديات التي تعوق تقدم التعليم من أجل التنمية المستدامة ، والتي عن طريق مواجهتها في مرحلة التخطيط ، يمكن دفع جهود التعليم

من أجل التنمية المستدامة ، ومن ثم تحقيق متطلبات الاستدامة . ومن هذه التحديات ما يلي :

* تطوير الوعي داخل المجتمع التعليمي والعام بأن إعادة تكييف التعليم من أجل إنجاز الاستدامة يكون هاما وضروريا . فإذا كان العاملين في الحقل التعليمي غير واعين بالروابط الهامة بين التعليم والتنمية المستدامة ، فان إعادة تكييف التعليم لكي يلبي متطلبات التنمية المستدامة سوف لا يحقق أي شئ . إلا انه عندما يتحقق الافراد أن التعليم يستطيع تحسين إمكانية تنفيذ السياسات الوطنية ، وبرامج إدارة الموارد الإقليمية ، والبرامج المحلية ، فان التعليم يكون في وضع يمكن فيه إعادة تكييفه لكي يساعد في إنجاز الاستدامة .

* تنظيم ووضع التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية . وهذا يتفاوت من مجتمع الي آخر ، فقد يقوم البعض بإضافة بعض الموضوعات الدراسية مثل التنمية المستدامة ، أو التربية البيئية ، أو التربية السكانية . وقد يقوم البعض الاخر باعادة توجيه برامج وأنشطة التعليم ككل لكي تواجه التنمية المستدامة . وهنا يجب التفرقة بين التدريس المتعلق بالتنمية المستدامة والذي يكون مثل تدريس بعض النظريات خلف مفهوم مجرد ما أو تدريس مبادئ الاستدامة عن طريق الحفظ والاستظهار ، والتدريس من أجل التنمية المستدامة والذي يعطي الطلاب المهارات ، ووجهات النظر ، والقيم ، والمعرفة لكي يعيشوا حياة مستدامة في مجتمعاتهم .

* الارتباط بجهود الاصلاح التعليمي المنتشرة حاليا بسبب الانتقادات الموجهة للأنظمة التعليمية في ضوء علاقتها باحتياجات المجتمع المتغيرة . فالارتباط بواحد أو اكثر من أولويات الاصلاح التعليمي يوفر للتعليم من أجل التنمية المستدامة فرصا اكبر للنجاح . واذا كان ضمان الأمن الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الرئيسية الحالية لاصلاح نظم التعليم ، فمن الضروري توضيح الروابط بين الاستدامة والرفاه الاقتصادي طويل المدي للمجتمع .

* ضرورة المشاركة الشعبية عند تطوير برامج التعليم من أجل التنمية

المستدامة ، حيث أن مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة يبني علي ضرورة أن تكون برامج التنفيذ مناسبة محليا وملائمة ثقافيا ، وأن تضع هذه البرامج في الاعتبار الاوضاع البيئية ، والاقتصادية ، والاجتماعية المحلية. ومن ثم فان تطوير مناهج تعليم من أجل التنمية المستدامة بحيث تكون ملائمة محليا ، سوف يسهل تحقيقه من خلال المشاركة المجتمعية في تشكيل الافكار الرئيسية التي تدعم المناهج المناسبة للمجتمع.

* اذا كان التعليم من أجل التنمية المستدامة يعتمد بطبيعته علي مفاهيم وأدوات تحليلية من فروع دراسة ومقررات دراسية متعددة ، فانه يصعب تدريسه في ظل أوضاع المدرسة التقليدية حيث تنفصل فروع ومقررات الدراسة عن بعضها البعض . ولذا ، فان التعليم من أجل التنمية المستدامة يتطلب التعامل مع فروع ومقررات الدراسة في إطار متكامل.

* مشاركة المسئولية بين القطاعات المختلفة المسئولة عن التعليم من أجل التنمية المستدامة . وفي الواقع ، فان وزارات البيئة ، والتجارة ، والصحة تملك نصيبا في التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولذا ، فانه عن طريق توحيد الخبرات ، والموارد، والتمويل من وزارات متعددة ، فانه تزداد امكانية بناء برنامج تعليمي ناجح يتصف بجودة عالية من أجل تحقيق الاستدامة .

* تنمية القدرات البشرية اللازمة ، حيث أن التنفيذ الناجح لأي اتجاه تعليمي جديد يتطلب توفير قادة وخبراء موثوق بهم في مجال التنمية المستدامة . ويوجد نموذجان لتنمية القدرات البشرية : التدريب أثناء الخدمة ، والتدريب قبل الخدمة . وفي النموذج الأول يزود العاملين بتدريب اضافي في ضوء خبراتهم السابقة . أما في التدريب قبل الخدمة فانه يتم تزويدهم بالمفاهيم ، والمبادئ ، والمنهجيات أثناء إعدادهم الأولي ، بحيث تصبح جزء أساسيا من خبرتهم . وبرغم ذلك ، فانه لنجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة يكون التدريب قبل وأثناء الخدمة ضروريا وهاما .

* توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لإعادة تكييف التعليم من أجل التنمية المستدامة . وقد كان نقص الموارد المالية هو أحد أسباب التقدم القليل الذي

حـدث للتـعليم من أجل التنمـيـة المسـتـدامـة منذ قمـة الأرض في ريو عـام ١٩٩٢ .

* توفير الدعم السياسي ، حيث أن نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة يعتمد علي دعم من الحكومات التي تقود سياسة التطوير من أجل إعادة تكييف التعليم لإنجاز الاستدامة .

* تطوير مناخ إبداع وابتكار يتيح لصناع السياسة التعليمية ، والإداريين ، والمدرسين عمل التغييرات والتجريب الذي يحتاجونه لإنجاز الأهداف التعليمية وأهداف الاستدامة الجديدة .

* نشر ثقافة الاستدامة في الاوساط الشعبية والحكومية ، والتي لم تنتشر بالدرجة المطلوبة بعد . وبينما يؤكد الجميع علي أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة ، فان موضوعات ومبادئ الاستدامة لم تسود في الثقافة الشعبية أو السياسات الحكومية . ومن ذلك ، علي سبيل المثال ، أن معدلات استخدام الموارد المتجددة يجب ألا يتخطي معدلات إعادة توليدها ، والذي يمثل أحد مبادئ التنمية المستدامة ، إلا أنه لايتبني بدرجة كافية من قبل الثقافة الشعبية والسياسات الحكومية.[٧٩]

## ثالثا : التعليم العالى والتنمية المستدامة

التعليم العالي هو إحدي القوي الموجهة للحياة في المجتمع ، وللنمو الاقتصادي خاصة ، وهو النقطة المركزية للتعليم في المجتمع ، ومستودع المعرفة وصانعها ومطورها . فضلا عن ذلك ، فهو الأداة الرئيسية لنقل خبرة الإنسان المتراكمة الثقافية والعلمية . ولا تملك أهمية التعليم العالي ومؤسساته إلا أن تزداد وتزدهر في عالم تسود فيه علي نحو متزايد موارد المعرفة علي الموارد المادية كعوامل في التنمية . كما أن تأثير التجديد والتقدم التكنولوجي يعني أن الاقتصادات سوف تتطلب علي نحو متزايد الكفاءات والبراعات الي تقتضي دراسات ذات مستوي عال . [٨٠] وتتميز مؤسسات التعليم العالي بما يلي :

* أن مهمتها الأساسية هي إعداد وتأهيل الكوادر العلمية والعملية ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع.

* أنها تعتبر من أهم المؤسسات في تنمية المجتمع في جميع المجالات وتطويره المستمر ، ومواكبته لأحدث التطورات العلمية والتكنولوجية ، وأن مهمتها ليست محدودة بتخريج الطلاب بل يجب أن تكون عملية مستمرة بالمجتمع ومركز اشعاع في إعداد الكوادر التي تتحمل مسئولية التنمية الشاملة. وتقع علي هذه المؤسسات المسئولية العظمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال السعي المتواصل لإثراء الفكر العلمي والثقافى .

* أن دور هذه المؤسسات لم يعد قاصراً علي تلقين الطلبة المعلومات النظرية التقليدية ، بل لابد أن ترتبط بالمجتمع الذي توجد فيه ، وأن تقوم بسد احتياجاته من الكوادر العلمية عن طريق الارتباط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل في المجتمع.

* أنها تقوم بدور هام في رفع مستوي المعرفة وتنميتها ونقلها ونشرها وايجاد مناخ للتفكير الحر ، وتفهم مشكلات المجتمع والتنبؤ بها وتقديم الحلول الملائمة لمواجهتها.[٨١]

وكما هو معروف ، فان الجامعة ، باعتبارها المكون الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي ، هي الواجهة والانعكاس للمجتمع الذي تتواجد فيه ، وهي مؤسسة علمية توفر الجو المناسب والامكانيات اللازمة للتعليم والبحث العلمي . كما أن لها المسئولية الرئيسية في رفد مشاريع التنمية بالأبحاث ، لأنها المكان الذي يحوي اكبر عدد من المتخصصين في المجالات المختلفة.(٨٢) فالجامعات – قديما وحديثا– تعتبر منارة الرقي والتقدم في أي مجتمع ، تعبر عن قضاياه ، وتحمل همومه ، وتساعد في حل ما قد يواجهه من مشكلات تتطور وتتشكل بتطور العصور والأزمنة . (٨٣)

وتمثل الجامعة قمة الهرم التعليمي ليس لمجرد كونها آخر مراحل السلم التعليمي فحسب، بل لأنها تضطلع بمهمة خطيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع وهي الطاقات البشرية . وتعمل الجامعة علي تحقيق هذه المهمة من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً، وفعلا ، وانتماء . فمن الشباب تنبثق قيادات المجتمع في مختلف المجالات العلمية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، والادارية ، وغيرها ، والتي بواسطتها يتابع المجتمع مسيرة تقدمه وتطوره. بالاضافة إلي أن للجامعة تأثير لا يمكن إغفاله في صياغة النسق القيمي والحضاري الذي يتبناه المجتمع في مسيرة تقدمه وتطوره ، وفي حركته وعلاقاته وتفاعلاته .

ولذا ، لم يعد من الممكن اعتبار الجامعات مؤسسات تعليمية تعني بتخريج الكوادر والكفاءات في المجالات المختلفة فحسب ، أو اعتبارها مجرد مراكز بحثية تقوم بإجراء أبحاث أكاديمية متخصصة . كما لم يعد من الممكن أن تعيش أي جامعة بمعزل عن المجتمع المحيط بها بكل ما يواجهه من تحديات ومشاكل ، وبكل ما يحلم به من طموحات وآمال . فقد صار مفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، والذي يرتبط كثيراً بفكرة الاستدامة ، يمثل بعداً محوريا للمهام التي تضطلع بها الجامعات . وتتمثل هذه المهمة في التفاعل مع المجتمع المحيط والمشاركة الفعلية في تقديم الخدمات والاستشارات ، ووضع خبرات أعضاء هيئة التدريس وامكاناتهم البحثية في سبيل تحقيق رسالة الجامعة كمعقل للفكر الإنساني ومركز رائد للتطوير والابداع في سبيل المشاركة الفعالة في دعم مسيرة التنمية للمجتمع . (٨٤)

وتتحمل الجامعة مسئولية كبري في مواجهة التحديات والاخطار التي تواجه المجتمع ، باعتبارها مكمن القوة في تحقيق التنمية من خلال تكوين المفكرين

والمبدعين ، ومبعث القوة التي توجه مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي وترعي وتحتضن ذوي القدرات الواعدة . إن التحدي الذي تواجهه جامعاتنا – ومن ثم مجتمعاتنا – هو حتمية التحول إلي جامعات يترابط فيها العلم والتكنولوجيا والقدرات البشرية والقيم الاخلاقية. وهذا يتطلب أن تتحول بيئة التعلم في الجامعة إلي مزارع فكر بشري ، وإلي حضانات إبداع وابتكار تتفاعل فيها علوم العصر ذات التوجه المستقبلي مع اساليب وتكنولوجيات التعليم والتعلم الخلاقة لتكون عوائدها ومخرجاتها عقولا مبدعة تمتلك مهارات فاعلة تستند إلي معارف أصيلة ومجيشة بدافعية الانجاز،[٨٥] داخل اطار من القيم الاخلاقية المستمدة من والمبنية علي ثوابت الأمة وأصولها وجذورها التاريخية .

## التعليم العالى والتنمية المستدامة : التأكيدات الدولية

كما أشرنا سابقا ، فان التعليم بكل أشكاله ومراحله يلعب دوراً هاما في مواجهة تحديات ، وتلبية متطلبات التنمية المستدامة . فالقضايا المرتبطة ببعضها بشأن العولمة، وتخفيف حدة الفقر ، والعدل الاجتماعي ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والسلام ، وحماية البيئة تتطلب شراكات شاملة لايجاد بيئة تعلم مناسبة . ويمتلك التعليم الجامعي خاصة المحفزات اللازمة لإنجاز التنمية المستدامة وبناء مجتمع التعلم. فهو يمتلك الامكانات المادية والبشرية لاجراء الابحاث العلمية الضرورية لإنتاج المعرفة الجديدة المطلوبة ، وتدريب قادة ومعلمي الغد ، وأيضا توصيل هذه المعرفة إلي صناع القرار والجمهور ككل .[٨٦]

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية ( استكهولم – ١٩٧٢ ) ، تنامي اهتمام دولي بدور التعليم العالي في تعزيز ما ينشد من مستقبل مستدام . كما أن جدول أعمال القرن ٢١ ، واعلانات التعليم العالي المختلفة من أجل التنمية المستدامة في التسعينات من القرن الماضي ، أكدت أيضا بصورة صريحة علي هذا الدور .

وتأكيد مؤتمر استكهولم علي العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة جاء في المبدأ رقم ١٩ من اعلان استكهولم الذي ينص علي ضرورة التربية البيئية من المدرسة الابتدائية إلي سن البلوغ ، وأهمية دور الافراد ، والمؤسسات ، والمجتمع ككل

في حماية وتحسين البيئة في بعدها البشري الكامل . وفي عام ١٩٧٧ عقد المؤتمر الحكومي عن التربية البيئية في تبليسي ، والذي تمخض عن أول إعلان دولي عن التربية البيئية . وقد أكد هذا الاعلان علي ضرورة تعزيز التعليم البيئي ، والبحث ، والتدريب ، وأيضا التعليم المهني والفني. كما اعترف الاعلان بالطبيعة المتداخلة للتربية البيئية .

ومن ناحية أخري ، فقد أعطت الأزمات البيئية المتعددة في أواخر الثمانينات ، وتقرير برندتلاند عام ١٩٨٧ ، والاعداد لقمة الارض ، والتي عقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، زخماً دوليا جديدا لمسألة التعليم من أجل الاستدامة والبيئة في أوائل التسعينات من القرن الماضي . وكما أشير الي ذلك سابقا ، فان مصطلح التعليم ، بمستوياته المختلفة ، من أجل التنمية المستدامة الذي ظهر أولا في قمة ريو هو أوسع بدرجة كبيرة من مصطلح التربية البيئية ، حيث يتضمن قضايا التنمية الدولية ، والتنوع الثقافي ، والعدالة الاجتماعية والبيئية.

وطبقا لإعلان ريو ، يجب أن تهدف برامج التعليم العالي إلي تنمية فهم الطلاب للمشكلات الإيكولوجية ، والاجتماعية ، والاقتصادية من خلال إطار متكامل متداخل فيما بينها ، وتنمية قدرة الطلاب علي التفكير المتكامل في هذه المشكلات . وهذا تحدي كبير أمام التعليم العالي ، اذا كنا نريد تكوين عالم سليم ومستدام للأجيال المستقبلية .

واذا كان الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١ يؤكد علي أهمية التعليم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين قدرة الافراد علي مواجهة مسائل البيئة والتنمية ، فقد تضمن هذا الفصل إشارات مختصرة لكن نوعية لدور الجامعات في بناء مستقبل مستدام ، حيث أكد علي ضرورة أن توسع الدول وسائل ومجالات التعليم الجامعي لكي يدعم التنمية المستدامة ، وأن تكافح الحكومات لإعداد استراتيجيات تهدف إلي تكامل البيئة والتنمية في التعليم ، وأن تدعم أنشطة الجامعات التي تعزز التنمية المستدامة والتي تبحث عن شراكات جديدة مع قطاع العمل في هذا الشأن ، وأن تشجع الجامعات لكي تسهم بدرجة أكبر في تنمية وعي الافراد بشأن التنمية المستدامة.

وهذه الاجزاء من الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١ تلمس البدائل

المتاحة للتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة من ناحية تطوير مناهج ذات طبيعة عرضية تتعلق بالتنمية المستدامة ، واجراء بحوث علمية ترتبط بالاستدامة ، وإنشاء شبكة ممتدة تتعدد فئات المستفيدين منها وتعمل علي تعزيز الوعي البيئي والاستدامة.

ومنذ عام ١٩٩٦ ، تؤكد لجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة واليونسكو علي أهمية التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة . وقد ظهر هذا التأكيد بوضوح في الدورة السادسة للجنة في عام ١٩٩٨ ، حيث أوصت ، بالاضافة إلي التأكيد علي أهمية التعليم العالي ، بضرورة اعادة توجيه أنظمة التعليم الشكلي ، وبضرورة تبني أسلوب المداخل المتكاملة للتدريس والبحث .

وفي عام ١٩٩٨ عقد المؤتمر العالمي عن التعليم العالي ، باستضافة اليونسكو[٨٧] والذي اختتم أعماله بتبني الاعلان العالمي عن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين : الرؤية والفعل . وتؤكد هذه الوثيقة علي أهمية التعليم كدعامة أساسية لحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، والتنمية المستدامة ، والسلام . كما يؤكد هذا الاعلان أيضا علي أن المهام المحورية للتعليم العالي ، وخاصة مهمة الاسهام في التنمية المستدامة وتحسين المجتمع ككل ، يجب المحافظة عليها ، وتعزيزها ، وتوسيعها بدرجة اكبر .

بالاضافة إلي ذلك ، ومع بداية التسعينات من القرن الماضي ، عقد ممثلوا الجامعات مؤتمرات عديدة حول العالم ، نتج عنها سلسلة من الاعلانات المعترف بها دوليا ، والتي تركز علي أهمية التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة ، وتدعو مؤسساته للعمل بها .

وكانت المحاولة الأولي لقادة الجامعات لتحديد وتعزيز الاستدامة في التعليم العالي قد أجريت في أكتوبر عام ١٩٩٠ ، ونتج عنها إعلان Talloires في فرنسا. ويحدد هذا الاعلان دور الجامعة في تعليم الافراد الذين يستطيعون ادارة وتطوير مؤسسات المجتمع . ولذا تتحمل الجامعات مسئوليات كبيرة لزيادة الوعي ، والمعرفة ، والتكنولوجيات ، والادوات اللازمة لإنتاج مستقبل مستدام بيئيا .

ومن مظاهر الأداء التي يؤكد عليها هذا الاعلان ، والتي توضح مستوي التعهد المتوقع من التعليم الجامعي ، ضرورة تشجيع كل الجامعات لكي تقبل علي التعليم ،

والبحث ، وصياغة السياسة ، وتبادل المعلومات عن السكان والبيئة والتنمية لكي تتحرك نحو مستقبل مستدام . بالاضافة إلي تأسيس برامج تنتج خبراء في ادارة البيئة، والتنمية الاقتصادية المستدامة ، والسكان ، والمجالات الأخري ذات الصلة لكي تضمن أن يكون كل خريجي الجامعة مثقفين بيئيا ومواطنين يتحملون المسئولية .

كما يؤكد الاعلان أيضا علي تشجيع تنمية قدرات هيئة التدريس لتدريس المعرفة البيئية ، والمحافظة علي الموارد ، وتقليل الفاقد في حرم الجامعة بما يشكل القدوة السلوكية الصحيحة.

ومن الإعلانات الدولية البارزة الأخري للتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة ، ما يلي :

* إعلان هاليفاكس (Halifax ديسمبر ١٩٩١ ) ، والذي يؤكد علي ضرورة التقبل المؤسسي ، ونوعية التدريس والممارسة من جهة مؤسسات التعليم الجامعي لانجاز التنمية المستدامة . كما تضمن الاعلان موجزا بالأهداف قصيرة المدي وطويلة المدي للجامعات الكندية في هذا الشأن .

* إعلان سوانزي ( Swansea أغسطس ١٩٩٣ ) لرابطة جامعات دول الكومنولث ، والذي أكد علي الحاجة لإعداد أفراد يعملون متآزرين معا لمنع السقوط المشترك لكل المجتمعات في حال عدم الحفاظ علي الموارد البشرية والبيئية المختلفة .

* ميثاق جامعة كوبرنيكس ( Copernicusخريف ١٩٩٣ ) ، والذي يؤكد علي أهمية الثقافة البيئية للطلاب وهيئات التدريس ، وأن تكون أيضا في متناول الجمهور بصفة عامة ، وعلي أهمية الشبكات المتداخلة للخبراء البيئيين علي المستويات المحلية ، والوطنية ، والاقليمية ، والدولية .

* إعلان كيوتو ( Kyoto نوفمبر ١٩٩٣ ) ، والذي يؤكد علي التعهد الأخلاقي للجامعات بالاصلاح وبوضع خطط الاداء المؤسسية النوعية لانجاز الاستدامة .

* اعلان ثيسالونيكي ( Thessaloniki 1997 )عن التعليم والوعي العام

من أجل الاستدامة ، الذي عقد بالتعاون بين اليونسكو وحكومة اليونان ، وأكد علي أن خفض الفقر هو شرط أساسي لإنجاز الاستدامة ، وأن اعادة توجية التعليم تتطلب أن تتجه كل الموارد الدراسية إلي التنمية المستدامة . وهذا يستلزم تبني مدخل التكامل بين المواد الدراسية .(٨٨)

كما تمت مناقشة دور التعليم العالي في انجاز التنمية المستدامة في لقاء شركاء التعليم العالي الذي نظمته اليونسكو ( باريس – يونيو ٢٠٠٣ ) . وقد أوصي اللقاء بضرورة أن تقوم الدول ، والحكومات ، والبرلمانات ، وصناع القرار الآخرين بتعزيز دور التعليم العالي الحيوي في انجاز التنمية المستدامة ، والذي يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لإصلاحه ، وتجديده ، وتطويره .(٨٩)

## التعليم العالى والتنمية المستدامة : الدور والتحديات

يتضح مما سبق تنامي الإعتراف الدولي والمؤسسي بالدور الحاسم للتعليم العالي في انجاز متطلبات الاستدامة . والسؤال الذي يطرح نفسه ، ويتطلب الاجابة عنه تفصيلا ، هو: ما الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي ، بما فيها من طلاب وهيئة تدريس وهيئة إدارية ، في تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، ومن ثم تحسين نوعية الحياة وتحقيق ما يبتغي من مستقبل مستدام ؟

يمتلك التعليم العالي مسئولية كبيرة من أجل تعزيز المهارات والاتجاهات التي سوف تتيح للطلاب ، حاضراً ومستقبلا ، الحصول علي حق الاستفادة المناسبة والعادلة من موارد الارض ، والحصول علي نوعية حياة كريمة ، والمحافظة علي الأنظمة الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيا التي يعتمد عليها كل البشر . كما أنه ، تحقيقا للاستدامة ، يجب أن يقوم التعليم العالي بانتاج أفراد واعين اجتماعيا بحيث يفهموا الاستدامة كمظهر لمسئوليتهم الاجتماعية والاخلاقية ، وبهذا يصبحوا مواطنين يرون أنفسهم مرتبطين بالعالم الطبيعي المحيط بهم ، وبالبشر الأخرين . ولذا ، فان استراتيجيات التعليم الفعال يمكن أن تساعد في تطوير الكثير من المهارات المطلوبة في هذا الشأن مثل التفكير الناقد ، والتفكير الابتكاري ، والعمل في فريق ، والتفاوض وادارة الوقت ، والقدرة علي إدارة التغيير ، وعمليات التواصل المختلفة .(٩٠)

وتتعدد وجهات النظر بشأن دور التعليم العالي في تلبية متطلبات الاستدامة ،

ويمكن عرض بعض هذه الرؤي ، بالاضافة الي ما تم ذكره سابقا ، فيما يلي :

يري W. von Richter (2000) وآخرين أن إسهامات التعليم العالي في التنمية المستدامة يمكن أن تتحدد في الآتي :

* إعداد وتدريب القوي البشرية المختلفة ، وخاصة المدرسين ، والتربويين ، وصناع السياسة التعليمية ومخططي التعليم . كما تقوم باجراء ابحاث تربوية ونفسية وتدريسية والتي بدونها يتخلف قطاع التعليم وراء عملية التنمية .

* الاسهام في تخفيف الفقر في المجتمع عن طريق وضع ونشر السياسات التي يمكن أن تسهم في خفض الفقر . ذلك أن القيام بتدريب المتخصصين والمديرين لقطاع الصناعة والعمل ، وللقطاع السياسي والمجتمع المدني ، وتوليد ومعالجة ونشر والتحقق من المعارف الجديدة من خلال البحث ، ونقل وتبني المعرفة المتاحة عالميا والمقبولة مجتمعيا ، وتقديم النصح والمشورة لصناع السياسة والقادة في قطاع العمل والصناعة ، يمكن أن تحقق اسهامات كبيرة في تخفيف حدة الفقر .

* الاسهام في البحث عن مخاطر البيئة وطرق الحماية البيئية المناسبة ، وتوفير المشورة للسلطات والهيئات المسئولة عن الحماية البيئية الفعالة .

* الاسهام في تطوير القطاع الخاص من أجل قيامه بدور فعال في انجاز الاستدامة .

* يمكن أن تلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً هاما في تطوير المجتمع المدني من خلال تقديم المشورة للهيئات الحكومية وغير الحكومية ، بسبب ما تمتلكه هذه المؤسسات من تنظيم ومعرفة فنية واجتماعية وخبرة تيسر لها هذا الدور . وذلك لأن من أهم المحددات الأساسية للتنمية وجود الأساس الاجتماعي والثقافي لحكومة ديمقراطية فعالة ، وأيضا علاقة بنائية من الثقة المتبادلة بين المؤسسات السياسية والمجتمع المدني الفعال والمنظم.[٩١]

وتري Rosalyn Mckeown (2002) أن التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة هو اكثر من توفير قاعدة معارف ترتبط بالبيئة ، والاقتصاد ، والمجتمع .

فهو يوجه ، أيضا ، إلي تعلم المهارات ، ووجهات النظر ، والقيم التي تقود وتدفع الافراد للبحث عن سبل معيشة مستدامة ، والاسهام في مجتمع ديمقراطي . وهذه الجوانب الخمسة (المعرفة ، والمهارات ، والقضايا ، ووجهات النظر ، والقيم) تتطلب إعادة تكييف المناهج الدراسية بما يحقق لها دوراً فعالا في انجاز الاستدامة . ويمكن توضيح هذه المكونات الخمسة لدور التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، فيما يلي :

*** المعرفة**

باعتبار أن التنمية المستدامة تشمل البيئة ، والاقتصاد ، والمجتمع فان الافراد يحتاجون معرفة أساسية من العلوم الطبيعية ، والعلوم الاقتصادية ، والانسانيات لفهم مبادئ الاستدامة ، وكيف يمكن أن تنفذ ، والنتائج المترتبة عن تنفيذها ، والقيم المتضمنة فيها .

والتحدي الذي يواجه المجتمعات في عملية ايجاد مناهج التعليم من أجل التنمية المستدامة ، يتمثل في اختيار المعرفة التي سوف تدعم أهدافهم الخاصة بالاستدامة ، والاستغناء عن الموضوعات التي كانت تدرس لسنوات بنجاح ولكنها لم تعد مناسبة .

*** القضايا**

يركز التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة ، بدرجة كبيرة ، علي القضايا الاجتماعية ، والاقتصادية ، والبيئية الرئيسية التي تهدد الاستدامة لكوكب الأرض . وقد تم تحديد معظم هذه القضايا الرئيسية في قمة الارض في ريو دي جانيرو ، وجدول أعمال القرن ٢١ – بالاضافة إلي القمة العالمية للتعليم والتنمية المستدامة في جوهانسبرج – كما أشير إلي ذلك فيما سبق . ومن الواضح ، أن فهم ومواجهة هذه القضايا هو أساس دور التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة ، وأن القضايا المرتبطة بالاوضاع المحلية الخاصة بأي مجتمع يجب تضمينها في أي برنامج مرتبط بالتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة .

*** المهارات**

يتوقف نجاح التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة علي أن يتخطي حدود عملية التدريس النظامية داخل مؤسساته بشأن القضايا العالمية والمحلية المختلفة .

بمعني أن التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة يجب أن يكسب الافراد المهارات العملية المختلفة التي تمكنهم من الاستمرار في التعلم بعد الانتهاء من مرحلة التعليم النظامي ، وامتلاك سبل معيشة ومن ثم حياة مستدامة . وبالطبع ، فان هذه المهارات سوف تختلف باختلاف أوضاع المجتمعات مكانا وزمانا .

ومن أهم المهارات التي يجب إكسابها وتنميتها لدي الافراد – صغاراً وكباراً – والتي ترتبط بواحد أو اكثر من مجالات التنمية المستدامة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية : القدرة علي التواصل بفعالية ، والقدرة علي التفكير في المستقبل والتنبؤ به والتخطيط له ، والقدرة علي التفكير النقدي بشأن القضايا المختلفة ، والقدرة علي العمل التعاوني مع الآخرين ، والقدرة علي التحرك من الوعي إلي المعرفة الي الفعل.

*** وجهات النظر**

يحمل التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة بين جنباته وجهات النظر المختلفة ذات الأهمية لفهم القضايا العالمية ، وأيضا لفهم القضايا المحلية في سياق عالمي . واذا كان لكل قضية تاريخ ومستقبل ، فان النظر إلي جذور أي قضية والتنبؤ بالمستقبلات المحتملة لها والمبنية علي سيناريوهات مختلفة ، يمثل مكوناً أساسياً للتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة . ومن ثم فان الأخذ بعين الاعتبار مختلف وجهات النظر المتعلقة بقضية ما يكون أساسيا للتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة.

ومن أمثلة وجهات النظر المرتبطة بالتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة ، أن يدرك الطلاب أن المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تتغير مع الوقت وأن كلا منها يملك تاريخا ومستقبلا ، وأن القضايا البيئية العالمية المعاصرة مرتبطة ومتداخلة فيما بينها ، وأن النظر إلي المجتمع خارج الحدود الاقليمية والوطنية يكون ضروريا لفهم القضايا المحلية في سياق عالمي ، وأن وضع وجهات النظر المختلفة في الاعتبار قبل الوصول إلي قرار أو حكم معين يكون ضروريا وهاما .

*** القيم**

القيم جزء لا يتجزأ من التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة . ذلك أن فهم الفرد لقيمه الخاصة ، وقيم المجتمع الذي يعيش فيه ، وقيم الآخرين حول العالم هو

جزء جوهري للتعليم العالي من أجل مستقبل مستدام . ففي المجتمعات الديمقراطية ، علي سبيل المثال ، يتبني الطلاب قيماً مشتركة بشأن مفاهيم العملية الديمقراطية ، ومشاركة المجتمع في صناعة القرار ، والتطوعية ، والعدل الاجتماعي ، وكلها تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة .

والعدل الاجتماعي ، الذي يعتبر قيمة جوهرية في التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، يتضمن تلبية حاجات الإنسان الاساسية ويهتم بالحقوق ، والكرامة ، ورفاهية كل الافراد . كما يتضمن احترام تقاليد وأديان المجتمعات والثقافات الاخري، ويدعم التعاطف مع أوضاع حياة الافراد الآخرين .(٩٢)

ويري Daphné de Rebello (2003) أنه توجد أدوار عديدة تستطيع أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة ، وذلك لأنها تمتلك العديد من المميزات التي تجعلها متفردة في هذا الشأن . فهي تمتلك موارد بشرية في كل مجال من مجالات التعلم الإنساني ، وتمتلك سنوات من الخبرة في تعليم وتدريب قادة المستقبل ، وتمتلك خبراء في كل مجالات البحث في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية . كما أن خبراتها البحثية تتجاوز حدود فروع الدراسة النظامية إلي البحث فيما بين فروع الدراسات المختلفة .

ولذا ، فان مؤسسات التعليم العالي تستطيع تعزيز الوعي في محاور التنمية المستدامة الثلاثة : التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية ، وتساعد في تشكيل الرأي العام والسياسات الوطنية ذات الصلة بالتنمية المستدامة . ويمكن أن تلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً هاما في تدعيم وتحسين التعليم الأساسي عن طريق مراجعة وترقية المناهج وطرق التدريس بحيث تعكس متطلبات الاستدامة ، واجراء البحوث العلمية المتعلقة بانتاج المعرفة الجديدة المطلوبة للاستدامة بالتعاون مع المجتمعات المحلية . كما تلعب دوراً هاما ، أيضا ، في إعادة توجيه سياسات وبرامج التعليم الحالية ، وفي تنمية الفهم والوعي العام بشان دور التعليم في انجاز الإستدامة ، وفي تقديم برامج تدريب متخصصة توفر المعرفة والقيم والاتجاهات والمهارات المطلوبة لتمكين الافراد من إحداث التغيرات المطلوبة لانجاز الاستدامة .(٩٣)

إلا أن قيام التعليم العالي بالدور المأمول منه لانجاز الإستدامة لن يكون ميسراً إلي الدرجة التي ينبغي أن يكون عليها . فالتعليم العالي يواجه بتحديات وصعوبات

كبيرة ترتبط بالتمويل ، وعدالة شروط الالتحاق به ، وتنمية أعضاء هيئة التدريس ، وتوفير التدريب المبني علي المهارات المطلوبة ، وتعزيز والحفاظ علي الجودة في التدريس والتدريب والبحث والخدمات ، ومدي مناسبية البرامج التي يقدمها ، وقابلية الخريجين للعمل في قطاعات العمل المختلفة ، وتأسيس اتفاقات تعاون فعالة والاستفادة الحقيقية من فوائد هذه الاتفاقات . كما يواجه التعليم العالي بتحدي الاستفادة من الفرص الجديدة المتعلقة باستخدام التكنولوجيات التي تحسن الطرق التي يمكن بها انتاج وادارة ونشر وضبط والدخول إلي المعرفة ، (٩٤) وغير ذلك من التحديات العالمية والمحلية التي يمكن أن تحد من فعالية دور التعليم العالي في تحسين نوعية الحياة ، وضمان تحقيق تنمية مستدامة ، ومن ثم مستقبل مستدام للمجتمع .

إلا أنه ، من ناحية أخري ، يمكن الحد من تأثيرات هذه التحديات العالمية والمحلية ، وغيرها ، بما يؤدي إلي تفعيل دور التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من خلال وضع الجوانب التالية في الاعتبار :

* التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص لبدء برامج فعالة لتعليم وتدريب العاملين بهدف تدعيم أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة ، واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا . كما تفيد هذه البرامج في توفير الكفاءات البشرية اللازمة للتخطيط والتنفيذ الجيدين لبرامج التنمية المستدامة .

* اشتراك مؤسسات التعليم العالي مع المنظمات غير الحكومية في التوعية بأهمية التنمية المستدامة ، وحفز المجتمع المدني للقيام بمبادرات تتصل بمحاور التنمية المستدامة المختلفة في المجتمعات المحلية . وذلك نظراً لأن الدعم العام ، المترتب علي التوعية العامة ، يمثل أحد القوي الدافعة الرئيسية لتحقيق الاستدامة .

* قيام التعليم العالي باصلاح وتطوير هياكله البحثية والتدريسية والخدمية بما يتفق مع الجهود التي يجب أن يقوم بها لتلبية متطلبات التنمية المستدامة ، وعدم الاقتصار علي اجراء تعديلات في بعض المقررات الدراسية الحالية ، أو اضافة بعض المقررات الجديدة .

* نشر وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة ومصادر المعرفة الالكترونية بما يساعد علي الاستفادة القصوي من هذه التكنولوجيات والمصادر في تحقيق دور أكثر فاعلية وتكاملا لمؤسسات التعليم العالي في انجاز الاستدامة .

* ضرورة اهتمام مؤسسات التعليم العالي بتنمية قدرات الافراد علي لعب دور فعال في التنمية المستدامة ، اكثر من تركيزها علي مجرد نقل المعرفة لهم.

* العمل علي ايجاد نموذج للمجتمع المستدام داخل الحرم الجامعي ، واجراء تقييم بيئي دوري للحرم الجامعي .

* المراجعة المستمرة لمواد التعلم بحيث تعكس المفاهيم والمتطلبات المختلفة للاستدامة ، وأن تتضمن الأنشطة التعليمية المختلفة التأكيد علي القيم والمعايير المتعلقة بالتنمية المستدامة . بالاضافة إلي التأكيد علي البعد الدولي كأحد المكونات الأساسية لمفهوم الاستدامة .

* إعطاء اهتمام خاص لدور التعليم العالي في خدمة المجتمع ، وخاصة الأنشطة التي تهدف إلي التخفيف من حدة الفقر ، والتعصب ، والعنف ، والأمية ، والمرض ، والفساد البيئي .

* ضرورة اسهام التعليم العالي في تطوير منظومة التعليم في المجتمع وتنظيم الروابط الموجودة بين مستوياتها المختلفة ، باعتبار أنه جزء من نظام متصل ترتبط حلقاته ببعضها البعض ، وتعتمد وتؤثر في بعضها البعض .

* التأكيد علي مفهوم الجودة في التعليم العالي بحيث يتضمن وظائفه وأنشطته المختلفة : التعليم – البحث – هيئة التدريس – الطلاب – الادارة – البنية التحتية – الاسهام في التنمية المستدامة وتحسين أوضاع المجتمع .

* اذا كانت الاوضاع الحالية تحتم ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية للتعليم العالي ، فان الدعم الحكومي للتعليم والبحث يظل أساسيا لضمان انجاز متوازن لمهامه التعليمية والاجتماعية في سياق مفهوم الأمن القومي الذي يتبناه المجتمع .

## الهـــوامش

١- حافظ فرج أحمد ، التنمية المهنية المستدامة لأستاذ الجامعة في ضوء متغيرات العصر ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث ) : التعليم الجامعي العربي – آفاق الاصلاح والتطوير ، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية ، جامعة عين شمس ، ١٨ – ١٩ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ١٠٦ .

2 -Soubbotina, T. P.; and K.A. Sheram, Beyond Economic Growth: Meeting the Challenges of Global Development, WBI Rsources Series, The World Bank, Washington D.C., 2000, P. 35.

٣ – فايز مراد مينا ، التعليم في مصر – الواقع والمستقبل حتي عام ٢٠٢٠ ، منتدي العالم الثالث مصر ٢٠٢٠ ، مكتبة الانجـــلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .

٤- برنامج الأمم المتـــحـــدة الانمائي ، والصندوق العـــربي للانماء الاقـــتـــصـــادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القـادمـة ، برنامج الأمم المتـحـدة الانمائي ، المكتب الاقليـمي للدول العـربيـة ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ١ .

٥- شبل بدران ، التعليم الجامعي وتحديات المستقبل ، مؤتمر اصلاح التعليم في مصر، منتدي الإصلاح العربي ، مكتبة الإسكندرية ، ٨ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ١ .

6 -Hognladarom, Soraj, Sustainable Development and the Mission of the University,Chulalongkorn University, Thailand, P.2

at, pioneer. netserv. chula. ac. th/~ hsoraj/ web/ sustain. Html

7- Deutscher, Eckhard; and Wolfgang Gmetin, University Cooperation and Sustainable Development, ZED Texts, Education, Science and Documentation Center (Z.E.D), Bonn, 1998, P.2.

٨ – اللجنة الاستشارية للتنمية والبيئة بمكتبة الإسكندرية ، تأصيل مبادئ وقيم التربية البيئية والتنمية المتواصلة في التعليم الأساسي في مصر ، مؤتمر اصلاح التعليم في مصر ، متندي الاصلاح العربي ، مكتبة الإسكندرية ، ٨ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ١ .

٩– ايمان محمد عارف ، دور الجامعة في تنمية اتجاهات الطلاب نحو العمل التطوعي في ضوء مفهوم التنمية المستدامة ، المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) : جامعة المستقبل في الوطن العربي ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، ٢٧ – ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٥٠٢ .

١٠– برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

١١– حامد عمار ، الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي ، آفاق تربوية متجددة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٦٧ – ١٦٨ .

12 - United Nations University, Effective Pathways to Sustainable Development,UNU Report to the Second Preparatory Session for the 2002 World Summit on Sustainable Development, United Nations, New York, 28 Jan.- 8 Feb. 2002, P.6.

13- The University of Reading, Sustainable Development, ECIFM, PP. 1-2. at, www.ecifm.rdg.ac.uk sustainable_ development .htm

14- Soubbotina, Tatyana P.; and Katherine A. Sheram, Beyond Economic Growth,Op. Cit., PP. 7-8.

15- United Nations Development Programme, Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World, UNDP, New York, 2002, P.13.

١٦ – برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ : نحو إقامة مجتمع المعرفة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٧ .

١٧– برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومعهد التخطيط القومي ، مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ : التنمية المحلية بالمشاركة ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ٥٣ .

١٨– حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم – المؤشرات – الاوضاع ، الجزء (١) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٣ .

١٩– المرجع السابق ، ص ٣٥ .

٢٠– عبد الله عبد الدائم ، التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي : استراتيجية تنمية القوي العاملة ،الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ٥ .

٢١– المرجع السابق ، ص ص ٣٢ – ٣٣ .

٢٢– نبيل السمالوطي ، التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي ، سلسلة دراسات اسلامية ، العدد (١١٢) ، المجلس الاعلي للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ٧ – ٨ .

٢٣– جاك ديلور ، التعلم ذلك الكنز الكامن : تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين ، تعريب جابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٩٥ .

٢٤– السيد الحسيني ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٢٥– فيليب كومبز ، أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينات ، ترجمة شكري عباس حلمي وآخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ٨٣ .

٢٦– أحمد إسماعيل حجي ، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي : التعليم والأسرة

والاعلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،٢٠٠٢ ، ص ٤٩ .

٢٧- حسن علي الابراهيم ، التعليم والتنمية وجها لوجه ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٤٥ .

٢٨- حسن حسين البيلاوي ، رؤية نقدية للتربية والتنمية في العالم العربي ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، ١٩٨٩ ، ص ٣٩٣ .

٢٩- اليونسكو ، البعد الثقافي للتنمية : نحو مدخل إجرائي ، ترجمة محمد أحمد عبد الدايم ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠ .

٣٠- سعيد إسماعيل علي ، نظرات في أحوال التنمية البشرية في الوطن العربي ، مؤتمر التعليم والتنمية المستدامة ، قسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، ١٠ - ١١ مارس ٢٠٠٤ ، ص ٢ .

٣١- محمد يحيي حسين المعافا ، تطوير البحث العلمي بالجامعات العربية لمواجهة تحديات المستقبل ، المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) : جامعة المستقبل في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

٣٢- حامد عمار ، الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٣ (بتصرف) .

٣٣- نبيل السمالوطي ، التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

34 -Clugston, Richard M.; and Wynn Calder, Critical Dimensions of Sustainability in Higher Education, in Walter L. Filho (ed.) Sustainability and University Life, 1999, P.1. at, www.ulsf.org/pdf/Critical_dimensions_SHE.pdf.

٣٥ - حامد عمار ، الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

36 -Clugston, Richard M.; and Wynn Calder, Critical Dimensions of Sustainability in Higher Education, Op. Cit., P.1.

37- Soubbotina, Tatyana P.; and Katherine A. Sheram, Beyond Economic Growth, Op. Cit., PP. 9 - 10.

38- Dalal - Clayton, Barry, What is Sustainable Development? , P.3 & P.4. at,www.nssd.net/pdf/sustdev2.pdf

٣٩ – ايمان محمد عارف ، دور الجامعة في تنمية اتجاهات الطلاب نحو العمل التطوعي في ضوء مفهوم التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠٧ – ٥٠٨ .

٤٠– اسماعيل سراج الدين ، التنمية المستدامة وثروات الشعوب ، ترجمة لمياء صلاح الدين الأيوبي ، اقرأ، سلسلة ثقافية شهرية ، العدد ٦٩٨ ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠ .

41 -United Nations, Global Challenges, Global Opportunity: Trends in Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, 26 August - 4 Sept. 2002, P.7.

42- United Nations Development Programme, A World of Development Experience, Annual Report 2003, UNDP, New York, 2003, P.18.

43- Dalal - Clayton, Barry; and Stephen Bass, Recent Progress and New Thinking on Strategies for Sustainable Development, Paper Presented at the Annual Meeting of the International Association for Impact Assessment, Netherlands Congress Center, The Hague IAIA'02, 15 - 21 June 2002, P. 4.

٤٤ – محمود عباس عابدين ، التنمية المستدامة من داخل الإنسان المصري إلي بيئته المحيطة : مسئوليات مضاعفة علي التربية ، مؤتمر التعليم والتنمية المستدامة ، قسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

45 -The University of Reading, Definitions of Sustainability, ECIFM, PP.2-3. at,www.ecifm.rdg.ac.uk/definitions.htm

46- Soubbotina, Tatyana P.; and Katherine A. Sheram, Beyond Economic Growth,Op. Cit., P. 10.

47- United Nations, Commission on Sustainable Development, Background Paper No. 27, Sixth Session, New York, 20 April - 1 May 1998, P.4.

٤٨ – الامم المتحدة ، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ أغسطس – ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

٤٩– المرجع السابق ، ص ١٠ .

٥٠– المرجع السابق ، ص ٢٦ .

٥١– المرجع السابق ، ص ٥١ .

52 -van Dam-Mieras, M.C.E., The 10th Anniversary of the Copernicus Charter: Time To Look Forward, Open University of the Netherlands, Copernicus- Campus, P.2. at,www.ki.pte.hu/copernicus/docs/Dam_Mieras.do.

53- Clugston, Ricard M.; and Wynn Calder, Critical Dimensions of Sustainability in Higher Education, Op. Cit., P.2.

٥٤ – الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والدور المقبل للجنة التنمية المستدامة: مسار التنفيذ ، الدورة الحادية عشرة ، نيويورك ، ٢٨ أبريل – ٩ مايو ٢٠٠٣ ، ص ص٥– ٦ .

55 -van Dam - Mieras, M.C.E., The 10th Anniversary of the Copernicus Charter, Op. Cit., P.2.

٥٦ – الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، تقرير الأمين العام ، الدورة الثامنة والخمسون ، نيويورك ، ١ أغسطس ٢٠٠٣ ، ص ص ٨ – ٩ .

57 - Association of University Leaders for a Sustainable Future (ULSF), United Nations Decade of Education for Sustainable Development (2005 - 2014), P.1. at,www.ulsf.org/resources_de cade.htm

٥٨ – حامد عمار ، خواطر نحو تأسيس بيت المعرفة العربي ، مؤتمر التعليم والتنمية المستدامة ، قسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ .

٥٩– حسن علي الابراهيم ، التعليم والتنمية وجها لوجه ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .

٦٠– أحمد اسماعيل حجي ، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

٦١– عبد الله عبد الدايم ، التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٤ – ٣٠٥ .

62 - McKeown,Rosalyn, Education for Sustainable Development Toolkit, Energy, Environment and Resources Center, University of Tennessee, U.S.A., Version 2, July 2002, P. 10.

٦٣ – الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة، تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتعليم والوعي العام والتدريب ، تقرير الأمين العام ، الدورة الثامنة ، نيويورك ، ٢٤ أبريل – ٥ مايو ٢٠٠٠ ، ص ٢ .

64 -Institute of Environmental Studies, Education for Sustainability, Integrating Environmental Responsibility into Curricula : A Guide

for UNSW Faculty, The University of New South Wales, Sydney, Australia, Nov. 1999, P.6.

65- McKeown, Rosalyn, Education for Sustainable Development Toolkit, Op. Cit., P. 13.

66- Ibid, P.7.

٦٧ – الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، تنفيذ برنامج العمل الدولي بشأن التعليم والوعي العام والتدريب ، تقرير الأمين العام ، نيويورك ، الدورة السابعة ، ١٩ – ٣٠ أبريل ١٩٩٩ ، ص ٣ .

٦٨– الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة ، تقرير الأمين العام ، الدورة التنظيمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، نيويورك ، ٣٠ أبريل – ٢ مايو ٢٠٠١ ، ص ٢ .

69 -United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, National Information Analysis Unit, National Implementation of Agenda 21: A Summary, United Nations, New York, August 2002, P. 12.

٧٠ – الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب ، تقرير الأمين العام ، الدورة الرابعة ، نيويورك ، ١٨ أبريل – ٣ مايو ١٩٩٦ ، ص ص ٣–٤ .

٧١– المرجع السابق ، ص ص ٦ – ٧ .

72 -Clugston, Richard; and Wynn Calder, the World Summit on Sustainable Development and Higher Education for Sustainable Development, International Association of Universities, International Universities Bureau, Newsletter, Vol. 8, No.4, Nov. 2002, P. 1.

73- de Rebello, Daphné, The Role for Higher Education Institution

in the UN Decade of Education for Sustainable Development, International Association of Universities and Charles University in Prague, International Conference on Education for a Sustainable Future: Shaping the Practical Role of Higher Education for a Sustainable Development, Charles University, Karolinum, Prague, Czech Republic, 10-11 Sept. 2003, PP. 3- 4 .

٧٤ – الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٧٥– الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، التقدم الاجمالي المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تقرير الأمين العام ، الدورة الخامسة ، نيويورك ، ٧ – ٢٥ أبريل ١٩٩٧ ، ص ٦ .

76 - McKeown, Rosalyn, Education for Sustainable Development Toolkit, Op. Cit.,PP. 12 - 13.

77- Ibid, PP. 10 - 11.

٧٨ – الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، التقدم الاجمالي المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٩ .

79 -McKeown, Rosalyn, Education for Sustainable Development Toolkit, Op. Cit., PP. 27- 36. (بتصرف)

٨٠– جاك ديلور ، التعلم ذلك الكنز الكامن ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

٨١– أحمد سيف حيدر ، جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية والدول العربية الأخري ، المؤتمر القومي السنوي العاشر ( العربي الثاني ) : جامعة المستقبل في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

٨٢– محمد سعيد فرهود ، وعمار كعدان ، الخطوات الحيوية للوصول إلي التدريس الأمثل في جامعة المستقبل ، المرجع السابق ، ص ٢ .

٨٣- أبو بكر مصطفي بعيرة ، التحديات التي تواجهها جامعات الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

٨٤ – مصطفي محمد رمضان ، دور الجامعة في خدمة المجتمع والبيئة ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ( العربي الثالث ) : التعليم الجامعي العربي – آفاق الاصلاح والتطوير ، مرجع سابق ، ص ٥٥٥ .

٨٥- وليم عبيد ، الجامعة والابداع ، المرجع السابق ، ص ٥٨١ .

86 -The International Copernicus, the Luneburg Declaration on Higher Education for Sustainable Development, the International Copernicus Conference: Higher Education for Sustainability: Towards the World Summit on Sustainable Development (Rio + 10), the University of Luneburg, Germany, 8 -10 Oct. 2001, P.1

٨٧ – المؤتمرات المشار اليها في هذا الجزء ، تم الحديث عنها في الاجزاء السابقة من الدراسة ، ومن ثم الإشارة إليها في قائمة الهوامش .

88 - Calder, Wynn; and Richard M. Clugston, Progress Toward Sustainability in Higher Education, Environmental Low Institute, Washington, D.C., 2003, PP. 4-6 (بتصرف)

89 - van Dam - Mieras, M.C.E., The 10th Anniversary of the Copernicus Charter, Op. Cit., P.3.

90- Institute of Environmental Studies, Education for Sustainability, Op. Cit., P.7.

91- von Richer, W.; H. Seel; and H. Stahr, Role of Higher Education in Sustainable Development, Eschborn, May 2000, PP. 4- 5. at,www.dse.de/zed/profile conference/ ehochsc.doc

92- McKeown, Rosalyn, Education for Sustainable Development Toolkit, Op. Cit., PP.16 - 22. (بتصرف)

93 - de Rebello, Daphné, The Role for Higher Education Institutions in the UN Decade of Education for Sustainable Development, Op. Cit PP 8-9.

94- UNESCO, World Declaration and Framework for Priority Action for Change and Development in Higher Education, World Conference on Higher Education in the Twenty First Century: Vision and Action, UNESCO, Paris, 5-9 Oct. 1998, P. 2.

(٢)

# الفصــل الثانى

# الفقر وتطوير التعليم الجامعى

# الفصل الثانى

## الفقر وتطوير التعليم الجامعى

**مقدمة :**

الإنسان هو المحور الأساسي للتنمية ليس لأنه أهم عناصر عملية الإنتاج والتنمية فحسب ، بل باعتباره أيضاً المستهدف الرئيسي من عملية التنمية في المجتمع. ولذلك فقد تغيرت النظرة إلي التعليم واتسعت دائرتها من منظور أهميته في عملية التنمية علي نحو يتسق مع التغيرات في مفهوم التنمية ذاته . فلم تعد النظرة إلي التعليم تقتصر علي اعتباره وسيلة لتنمية وعي السكان بقضايا المجتمع المختلفة ، وتوفير القوي البشرية المؤهلة والمدربة بالكم والكيف المطلوبين لعمليات الإنتاج والتنمية ، وتحديث اقتصادات الدول فقط ، بل امتدت النظرة إليه لتشمل أهميته في تحقيق رفاهية الأفراد والتقليل من حدة الفقر . وهذا يؤكد كون التعليم من الحاجات البشرية الأساسية ، والتي تعد بدورها وسيلة لتحقيق حاجات أساسية أخري. (١) ومن ثم فإن التحليل الاقتصادي للتنمية التعليمية يركز علي النواتج الرئيسية للتعليم وهي الإسهام في النمو الاقتصادي والتنافسية ، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية ، وفي تخفيف حدة الفقر . وطبقا لنظرية رأس المال البشري ، فإن التعليم هو أحد أشكال رأس المال من خلال دوره في رفع القدرة الإنتاجية للأفراد في عملية الإنتاج الاقتصادي . ولذا فإن الإنفاق علي التعليم هو استثمار لكل من التكاليف والفوائد طبقا لتحليل الكلفة/ الفائدة .(٢)

إن التأثيرات الاقتصادية للتعليم تمتد إلي أبعد من تحسين إنتاجية عنصر العمل البشري في عمليات الإنتاج ، فالأفراد المتعلمون ، علي سبيل المثال ، يكونون أكثر معرفة واستخداما للعادات الصحية والتغذوية الملائمة مما يساعد علي وجود أجيال في ظروف صحية وغذائية أفضل . وهذا يؤدي إلي زيادة فعالية الاستثمار في التعليم في المراحل التالية ، كما يساعد في التخفيف من حدة الفقر في المجتمع. (٣) ولذا تسعي الدول إلي زيادة فرص التعليم أمام أفرادها ، وتطوير نظمها التعليمية بما يفي باحتياجاتها في جوانب حياتها المختلفة .

فالتعليم ركن هام لعملية التنمية ، حيث أنه الأساس الذي تبني عليه كثير من مظاهر الرخاء الاقتصادي والاجتماعي . كما أنه الأساس لزيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحقيق التماسك الاجتماعي عن طريق زيادة قيمة وكفاءة عمالة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وأنه يساعد في انتشال الفقراء من بركة الفقر الآسنة عن طريق ترقية القدرة العقلية لقوة العمل ، ومن ثم زيادة الإنتاجية الكلية. كما أنه يساعد في ضمان أن يلعب المجتمع دوراً تنافسياً في الأسواق العالمية المتصفة بالتغير المستمر والسريع في التكنولوجيا وطرق الإنتاج .

وإذا كانت الأوضاع الدولية الحالية تتيح إمكانية إندماج الدول النامية في الأسواق العالمية بصورة متزايدة ، فإن القدرة علي المنافسة في هذه الأسواق سوف تعتمد علي نوعية رأس المال البشري الذي تعده هذه الدول لتلك المنافسة. (٤) مما يستلزم إصلاح وتطوير نظم التعليم والذي قد يراه البعض صعب المنال بسبب نقص الموارد المالية المرتبط بفقر كل من الأفراد والدول .

وتواجه الدول النامية عقبات متعددة في مقابلة كلفة التوسع في مستويات الفرص التعليمية العليا بصفة خاصة . ذلك أن التوسع في الأنظمة التعليمية يتطلب زيادة نسبية في الموارد المالية المخصصة لها ، إلا أن الحكومات غالبا ما تتبني مقولة عدم قدرتها علي توفير هذه التكاليف العالية. (٥) وهذا يؤكد أهمية السياسات التي تسمح بالمشاركة المجتمعية بدرجة أكبر في عملية التعليم مع المحافظة علي العدالة في الإسهام في تكاليفه والاستفادة من فوائده ، وأن يكون الوضع المالي لأفراد المجتمع يتيح إمكانية هذه المشاركة .

ثمة شواهد أن العديد من الدول تتحرك نحو الاقتصادات المبنية علي المعرفة، بما يعني أن أهمية رأس المال البشري سوف تستمر في التزايد . ففي المستقبل القريب سوف يشكل العمال الذين يبدعون ويستخدمون المعرفة لإضافة قيمة جديدة للمنتجات والخدمات ، المجموعة البارزة وربما المهيمنة علي قوة العمل . وسوف يتواجد هؤلاء العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة : من تكنولوجيا المعلومات إلي الزراعة ، وفي المهن المختلفة : من مبرمجي الكمبيوتر إلي المدرسين . كما أنهم سيحصلون علي درجة عالية من الحراك إلي أعلي ، وسيكون عملهم عابراً للحدود بصورة

متزايدة .

ويري البعض أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ، فإن منتجات الصناعة سوف تتضاعف في كثير من الدول النامية ، بينما ينخفض عدد العاملين بالصناعة ، علي الأقل في الدول المنتجة إقتصادياً ، ما بين ١٠ – ١٥ ٪ من إجمالي قوة العمل . وذلك بسبب إحلال العمل كثيف المعرفة محل وظائف الصناعة بدرجة متزايدة ، ومن ثم تصبح المعرفة المورد الاقتصادي الرئيسي لهذه الدول . وهذا يؤدي بنا إلي التأكيد مرة أخري ، بل ودائما ، علي أنه بدون استثمار فعال في رأس المال البشري فسوف يندر هذا المورد ، أما مع الاستثمار الفعال فسوف تصبح المعرفة ليست فقط غزيرة ولكن أيضا متجددة ومنتجة ذاتياً . والتمييز بين هذين الوضعين يعتبر هاماً عند إجراء أية توقعات اقتصادية مستقبلية . (٦)

والسؤال الذي يطرح في هذا الشأن : هل استعدت الدول النامية لمواجهة هذا التحدي ؟ قد يستنتج من بعض المؤشرات أن هذه الدول حققت تقدماً ملحوظاً في زيادة معدلات الالتحاق والقيد بمؤسسات التعليم في مراحله المختلفة ، مما يعني زيادة المعروض من رأس المال البشري في هذه الدول . إلا أن الواقع لا يؤدي إلي تبني هذا الكلام ببساطة ، حيث هناك العديد من التساؤلات التي تطرح ، علي سبيل المثال ، بشأن كم المتخرجين من مؤسسات التعليم منسوباً إلي عدد الداخلين ، وكم عدد السنوات الطلابية التي قضوها ، وما الذي تعلموه بالفعل وما مدي حداثته ، وما المهارات التي اكتسبوها ، وما القدرات التي تم تنميتها لديهم ، وما علاقة ذلك باحتياجات سوق العمل ، وما القيم والسلوكيات التي اكتسبوها ، وماذا عن مسألة الانتماء والهوية ، وهل كانت الموارد المالية كافية لتحقيق ذلك ، وغيره من القضايا الأخري .

وإذا كانت نسبة كبيرة من أبناء الدول النامية قيدت في مؤسسات التعليم لكنهم تعلموا قليلاً ، فإن نسبة أخري مازالت مستبعدة من كل مستويات التعليم ، والنتيجة وجود الكثير من الأفراد الذين لا يملكون المهارات الأساسية للبقاء بشرف علي قيد الحياة ، ناهيك عن المهارات المتقدمة اللازمة للنمو والازدهار في عالمنا المعاصر المعقد التنافسي . (٧)

## أهمية التعليم الجامعى لترقية المجتمع :

إذا كانت مسلمات العلوم الطبيعية لا تحتاج إلي برهان يؤكد صحتها وإنما تحتاج فقط إلي ظروف غير استثنائية تحدث فيها ، فإننا نري أن علاقة التعليم الجامعي بترقية المجتمع تحتوي علي مسلمات لا تحتاج إلا إلي سياق مجتمعي غير استثنائي تحدث فيه .

ومن بين هذه المسلمات ، بالإضافة إلي ما أشير إليه سابقا ، ما يلي :

* يساعد التعليم الجامعي علي تحسين مستويات المعيشة ، وتعزيز نوعية الحياة. وفي عالمنا الحالي سريع التغير ، يصبح التعليم الجامعي أكثر أهمية من ذي قبل حيث تواجهنا تحديات حضارية بمسارات حركة متعددة ، منها : عولمة متسارعة، انتشار سريع للديمقراطية ، تنامي الإبداع العلمي والتكنولوجي ، وظهور اقتصادات سوق جديدة . وهذا يتطلب امتلاك الدول لأفراد متعلمين وماهرين بدرجة عالية. (٨)

* تسهم التنمية الاجتماعية في تفعيل النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية نظراً لأهميتها المتزايدة كأحد عوامل الإنتاج . ومن ثم فإن القدرة علي مقابلة الحاجات الأساسية وتجنب التفاوتات الكبيرة ، يوفر شروط الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتي تعد مطلبا مسبقا للاستثمار المحلي والأجنبي ، ومن ثم تحقيق النمو. (٩) ولذا تتأكد أهمية التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

* نجاح نظام التعليم الجامعي في إنجاز الأهداف الموكلة إليه ، يتطلب أن يكون هذا التعليم في متناول الفقراء . وهذا يتطلب ، بالتالي ، أن توفر الحكومات التمويل اللازم ليس فقط لإلحاق الطلاب بالتعليم ، ولكن لترقية نوعية التعليم الجامعي بمجرد التحاقهم به. (١٠)

* يعتبر التعليم الجامعي دعامة أساسية لحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية المستدامة ، والسلام . ولذا يجب أن يكون في متناول الجميع (١١) بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية .

* التعليم الجامعي يعد من أهم مرتكزات الدفاع عن الأمن القومي ، وبقدر الإنفاق الحكومي عليه يكون دوره في تحقيق مستوي الأمن القومي المطلوب .

* تطوير التعليم بمراحله المختلفة هو عملية ضرورية يجب أن تتصف بالاستمرارية ، وأن تكون استجابة لحاجات مجتمعية ملحة يجب الوفاء بها ، مع وضع واقع المجتمع وتحدياته وطموحاته المستقبلية في الاعتبار.

* تطوير التعليم لا يتعلق ببناء منعزل عن السياق المجتمعي الذي يحيط به، ومنه يستقي مدخلاته وتتم بواسطة عناصره المختلفة عملياته الداخلية وإليه تذهب مخرجاته . لذا يجب أن يشمل التطوير منظومة التعليم ككل ومنظومة المجتمع بكامله.

## التعليم الجامعي : تحديات التطوير

من الملاحظ أن الطلب علي التعليم العالي يتنامي وتتنوع أشكاله بدرجة كبيرة، ويزداد الوعي بأهميته الحيوية للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ولبناء المستقبل المنشود . وتحتاج أجيال المجتمع هذا النوع من التعليم لكي تجهز بالمهارات الجديدة ، والمعارف والأفكار ، حيث يتضمن التعليم العالي كل أنواع الدراسات والتدريب والبحث التي تقدم بواسطة الجامعات بصفة خاصة . ويواجه التعليم الجامعي بتحديات عديدة خارجية ، ومجتمعية ، وبعضها الآخر داخلي المنشأ يتعلق بالتمويل ، وعدالة شروط الالتحاق به ، وتطوير القدرات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، وتعزيز جودة عملية التدريس ، ومناسبية البرامج التي يقدمها ، وتشغيل الخريجين . كما يواجه بتحدي التكنولوجيات الجديدة التي تحسن الطرق التي يمكن بها إنتاج المعرفة ، وإدارتها ، ونشرها ، وضبطها . وقد أعطي التعليم الجامعي في العديد من الدول برهاناً علي قدرته علي حفز التغيير والتقدم في المجتمع . وبسبب سرعة التغير الحالية ، والرغبة في بناء مجتمع المعرفة ، يجب أن يعمل التعليم الجامعي والبحث العلمي كمكونات أساسية للتنمية المستدامة الثقافية، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والبيئية للأفراد والمجتمعات. (١٢)

ثمة إرهاصات تؤكد أن القرن الحادي والعشرين سيشهد تغيرات دولية وتحديات حضارية كثيرة بدأت ملامحها منذ نهايات القرن الماضي . وانسجاماً مع سمات العصر الحالي ، فإن هذه التحديات جاءت سريعة ، وشاملة ، وعميقة . فهي سريعة حيث إنها تداهم المجتمعات دون أن تترك لها مجالاً للتفكير أو للاختيار أو للمواجهة ، وشاملة كونها تؤثر في البني الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. أما كونها عميقة فذلك نابع من تأثيراتها علي مضمون العلاقات الإنسانية لتعيد في النهاية صياغتها علي أسس مختلفة عما كانت عليه. (١٣)

ومن أهم التغيرات والتحديات الحضارية التي يواجهها المجتمع في حاضره ومستقبله ، والتي يجب أن تتهيأ لها وتتفاعل معها أنظمة المجتمع المختلفة ، وخاصة التعليم الجامعي : التقدم العلمي والتكنولوجي ، والثورة في وسائل الانتقال والاتصال ، والثورة المعلوماتية ، وتقدم تكنولوجيا المعلومات ، والعولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاولة فرضها علي الجميع ، والشركات متعدية الجنسيات وتأثيراتها السياسية والاقتصادية الكبيرة ، ومحاولة فرض صدام حضارات وما يرتبط به من تقليل شأن ثقافات معينة ، والتنمية البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وإذا كانت الخبرات الحضارية الإنسانية المختلفة توضح أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضاري بدون امتلاكه للقوي البشرية المتعلمة والمدربة ، فإن هذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية ، محور عملية التفاعل والمواجهة مع تلك التحديات الحضارية ، من خلال إعداد المواطن القادر علي التفاعل مع هذه التحديات ، ودفع مجتمعه إلي المكان اللائق به بين الحضارات الإنسانية المختلفة.(١٤) ولا يخفي أن التعليم ، والتعليم الجامعي خاصة ، هو أحد المحاور الرئيسية لتحقيق تلك التنمية البشرية.

إن تحقيق دور حضاري فاعل للمجتمع يتطلب بالضرورة توفير التعليم الجامعي الذي يسهم بكفاءة عالية في بناء مجتمع المعرفة ، ويواكب الإنجازات الحضارية في قطاعاتها المختلفة . ولذا فمن الضروري أن يتناسب ما يحققه التعليم الجامعي في هذا الشأن مع ما يجب أن نمتلكه من أهداف وطموحات حضارية . وهذا يتطلب القيام

بعملية تطوير جادة للتعليم الجامعي تطال مكوناته المختلفة ، ومن ثم توظيفه بما يجعله قادراً علي تلبية الاحتياجات الحضارية لأفراد المجتمع .

وسوف نعرض فيما يلي ، بايجاز ، لبعض التحديات الحضارية التي تحتم ضرورة تطوير التعليم الجامعي .

**١ – التقدم العلمي والتكنولوجي :**

إن الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب في المجال العلمي كبيرة ومتنامية بسبب طبيعة التقدم العلمي والتكنولوجي في عصر الحاسبات . فعلي سبيل المثال نجد أن الدول المتقدمة لديها حوالي عشر مرات عدد البحوث والعلماء والفنيين الموجودين في الدول النامية (٣,٨ في مقابل ٠,٤ لكل ألف شخص) . كما أن لديهم نسبة أعلي بكثير من السكان الدارسين للعلوم في المراحل الجامعية بسبب معدلات الالتحاق المرتفعة بدرجة كبيرة . علاوة علي ذلك تنفق الدول المتقدمة ٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي علي العلم والتكنولوجيا ، مقارنة بمعدل ٠,٥ ٪ أو أقل في معظم الدول النامية . كما تمتلك دول أوربا وأمريكا الشمالية واليابان ودول آسيا الصناعية ٨٤٪ من الأبحاث العلمية المنشورة ، وتقدم هذه المناطق أكثر من ٩٧٪ من كل براءات الاختراع الجديدة المسجلة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

إن للعلم والتكنولوجيا آثاراً مباشرة علي المجتمع ، يمكن أن تترجم مباشرة إلي نمو اقتصادي . لذلك فإن قطاعاً تعليمياً عالياً ومتطوراً بصورة جيدة يعتبر شيئاً جوهرياً حيث يسمح للدول أن تولد معلومات علمية جديدة ، وأن تقوم بحكمة باختيار وتنفيذ التكنولوجيات الموجودة بالفعل ، وأن تجعلها تتواءم مع الظروف المحلية . ولكي يتم إنجاز هذه المهام فإن التعليم العالي للعلوم والتكنولوجيا يحتاج بشدة للمزيد من الاستثمارات واستخدام أكثر كفاءة للموارد الموجودة. (١٥)

ولا يخفي أن التقدم العلمي والتكنولوجي له أثر واضح وكبير علي التغيرات السريعة التي تحدث في العصر الحالي ، ويساهم في تسهيل التطورات الكبيرة التي تحدث في الأسواق العالمية ، في عمليات الاتصال والمواصلات. (١٦) ويؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي ، وتطبيقه علي ميادين الحياة المختلفة إلي تطورات تقنية هائلة، ويؤدي إلي تنامي المخترعات التكنولوجية حتي صار من الصعب علي المواطن

العادي أو حتي المتخصص متابعة هذه المخترعات المتلاحقة. [١٧] وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور التعليم الجامعي وتطوير بنية مؤسساته المختلفة ، للنهوض بالمجتمع والمشاركة في التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، ومن ثم الإسهام في البناء الحضاري الحالي بمساراته المختلفة .

إن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نشهده حاليا في كافة المجالات يحتاج إلي مواطنين مهرة قادرين علي مواجهة هذا التقدم ، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا، مكتسبين لمهارات تكنولوجية متقدمة ، وممتلئين بوجدانيات إيجابية وانتمائية لوطنهم وقوميتهم وإنسانيتهم وقيمها الرفيعة. [١٨] وهذا يفرض ضرورة تنمية قدرات الإنسان علي التعامل مع الكم الهائل المتاح حاليا من المعلومات ، وعلي كيفية الانتقاء الجيد منها.

وإذا كانت التغيرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة توضح إلي أي مدي تؤثر قوة المعرفة في صنع الحضارة الإنسانية ، فإن هذا يؤكد قيمة القدرات العقلية للأفراد كأحد المرتكزات الهامة المرتبطة بالمنافسة العلمية والتكنولوجية . ومن ثم فإن بناء مجتمع المعرفة يتطلب إهتماماً متزايداً بالتعليم عامة [١٩] وبالتعليم الجامعي وتطوير مؤسساته المختلفة خاصة . ولا يخفي أن الموارد المالية تلعب دوراً هاماً في تحديد سقف طموحات هذا التطوير .

**٢- العولمـــة:**

أصبحت العولمة أكثر الظواهر انتشاراً في عالم اليوم ، وأدت إلي إحداث تغيرات جوهرية وتحديات كبيرة تمس الثقافات القومية والاقتصادات الوطنية ، وتؤثر إلي حد كبير في السيادة الوطنية للدول حيث إنها تعبر من الناحية السياسية عن تراجع قوة الدولة القومية وتزايد النفوذ الدولي علي القرار الوطني. [٢٠] ومن الناحية الثقافية والاجتماعية تعبر عن محاولة فرض النموذج الثقافي والاجتماعي الغربي علي مظاهر الحياة المختلفة في المجتمعات الأخري . أما من الناحية الاقتصادية فتعبر عن السعي لإيجاد سوق عالمية واحدة محكومة باتفاقات دولية مثل الجات ، وبسيطرة المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. [٢١]

وباعتبار أن العولمة مرتبطة بمنطق السوق وآلياته ، فهي تعمل علي اكتساح مجالات الثقافة والإعلام والسياسة وهي مجالات حيوية لا تقل أهمية عن المجال الاقتصادي ، وتؤثر علي الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المختلفة . ولذلك فإن العولمة بما تحمله من متغيرات تفرض تحديات جذرية ومصيرية علي جميع الدول في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. (٢٢)

وتنهض العولمة علي منظومة من المفاهيم التي تبدأ من الاقتصاد والعلاقات الدولية والإعلام ، ولا تنتهي عند أنماط الاستهلاك وصيغ الحياة الاجتماعية والثقافية، وتحديد تراتب القيم وما هو مقبول منها وما هو مرفوض علي جميع المستويات . وإنما هي تسعي للتدخل في كل صغيرة وكبيرة لتحكم قبضتها علي الإنسان والعالم في مرحلة من تاريخهما لم تكن إمكانية السيطرة عليهما فيها من قبل أكثر إحكاماً وشمولية مما هي عليه الآن .(٢٣)

يستنتج مما سبق ، وفي ضوء ما تؤكده الشواهد الحياتية المختلفة في علاقات وتفاعلات عالم اليوم ، أن هيمنة العولمة لا تقتصر علي الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية فقط ، وإنما تمتد إلي حصار ومن ثم السيطرة علي جوانب حياة الإنسان المختلفة من خلال السيطرة علي مدارك الأفراد ، وبالتالي عملية تشكيل وعيهم والتي يفترض أن يكون الدور الحاسم فيها لوسائط التربية الوطنية.(٢٤) ومن هنا تتأكد ضرورة تفعيل دور نظام التعليم بمراحله ومستوياته المختلفة ، وخاصة التعليم الجامعي ، وتطوير مؤسساته المختلفة إعداداً لأفراد المجتمع بما يجعلهم قادرين علي التفاعل بإيجابية مع العولمة بمساراتها المختلفة ، صوناً لثقافتنا وضماناً لبقائنا وتحقيقاً لعلائنا.

**٣- الاغتراب الثقافي :**

يواجه المواطن في حياته داخل المجتمع تحدياً يتمثل فيما يحمله في شخصيته من ثقافتين متباعدتين ، غير متكافئتين . ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة ، وأخري عولمية تغريبية تسلبه الأولي وتدفعه نحو عصرنة فردية مصطنعة . وبين هاتين الثقافتين يقف المواطن عاجزاً عن الوصل بين ماضيه التراثي ، وبين عصرنة الآخر المغتربة عنه ، فيصبح مغترباً في ثقافته لايعرف كيف يواجه تجليات ثقافة

العولمة وإشكالية الخصوصية ، فيعيش في عالم من الوهم ونسق من الخيال يصنعه لذاته إما هرباً من واقعه أو عجزاً عن الفكاك منه ، فلا يجد مخرجاً إلا أن ينكص إلي ماضيه يتباكي عليه . ومع ذلك فقد يسعي للعصرنة المظهرية المصطنعة ، فيصبح ممسوخ الشخصية ، فاقد الهوية ، غير قادر حتي علي التكيف مع الواقع ، أو التصالح مع الأنا ، أو التفاعل بإيجابية مع الآخر من أجل إعادة إنتاج الذات . (٢٥)

ويعتبر تزايد سرعة التغير الاجتماعي علي نطاق واسع في أعقاب تغلغل تيار العولمة في بواطن الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، من التحديات الهامة التي تفرض تطوير مؤسسات التعليم . وسوف يترتب علي ذلك تبدل كثير من أنماط العلاقات الاجتماعية فضلا عن تغيرات جذرية في العديد من المفاهيم الاجتماعية وفي الوظائف والأدوار . كما أن القيم الاجتماعية ستكون مرتعاً خصباً للتغير والتبدل ، وستنشأ حالات من الصراع الاجتماعي بين التقليدية والمعاصرة ، وبين المحافظة والتجديد ، وبين القديم والحديث ، وبين الانفتاحية والعزلة ، وسيكون لكل من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة دور بارز في تحديد أو توجيه مسار التغير الاجتماعي والثقافي المتوقع. (٢٦) ولهذا ينبغي الاهتمام بتطوير نظام التعليم عامة ، والتعليم الجامعي خاصة وتطوير مؤسساته بما يتيح لها دوراً فاعلاً في بناء كيان حضاري متميز لنا يمثل جزءاً حيوياً له إسهام واضح في التطور المتنامي لمسارات الحضارة الإنسانية المختلفة .

### التعليم الجامعى ودعم التنمية:

بالإضافة إلي الوظائف الرئيسية للجامعة والمتمثلة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، والبحث العلمي ، وتوفير احتياجات المجتمع من القوي البشرية بتخصصاتها وأعدادها المطلوبة ، وإلي ما أشير إليه سابقاً من أدوار للتعليم الجامعي ، فإن الدراسات المختلفة تشير إلي الأهمية الجوهرية للتعليم الجامعي بالنسبة للتنمية ، والتي يمكن تحديد أهم ملامحها فيما يلي :

**١- نمو الدخل**

تعتبر قدرة التعليم الجامعي علي زيادة النمو محدداً أساسياً – وذا أهمية متزايدة

– بالنسبة لوضع أي دولة داخل الاقتصاد العالمي ، فهو يساهم في زيادة إنتاجية العمل وفي إكساب قوة الالتزام والجدية ، وتعزيز الحراك الاجتماعي ، وتشجيع المشاركة السياسية ، وتقوية المجتمع المدني ، ورفع مستوي الحكم الديموقراطي . ويتحقق هذا بسبب ما يوفره التعليم الجامعي من معارف جديدة تعتبر حافزاً للإسراع بعجلة التنمية في المجتمع ، ومن خلال تأمين مساحة كافية للمناقشات الحرة المفتوحة للقيم التي تحدد نوعية تنمية المجتمع . وإذا كان النمو الاقتصادي يعد محدداً قوياً للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوي المعيشة للمواطنين ، فإن مساهمة التعليم الجامعي في التنمية تعني مستوي معيشة أفضل لكل فئات المجتمع . [٢٧] وهذا يؤكد التأثير الإيجابي للتعليم الجامعي علي تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية ، وتساوي الفرص ، ومعدلات النمو الاقتصادي ، والدخل والإنتاجية ، والمهارات الأساسية التي يحتاجها الأفراد لكي يكونوا قادرين علي العمل. [٢٨]

**٢- قادة مستنيرون**

يعطي التعليم الجامعي للقادة الثقة والمرونة وسعة الأفق والقدرات الفنية المطلوبة لمواجهة تحديات الواقع الاقتصادي والسياسي بفعالية .

**٣- اختيارات متسعة**

لاشك أن التنمية تهتم في المقام الأول بتوسيع دائرة الاختيارات أمام الأفراد . وحين يكون يكون التعليم الجامعي سهل المنال ، وقادر علي إتاحة مدي واسع من بدائل الدراسة ، فإن ذلك يعتبر إنجازاً يدعم الحياة الاجتماعية ويساعد الموهوبين علي إثبات مكانتهم .

**٤- مهارات ملائمة متزايدة**

يعتبر التعليم الجامعي ضروري لتدريب العلماء في كافة التخصصات علي إمكانية الاختراع واختيار وتشغيل التكنولوجيا الحديثة في كل القطاعات . وحينما تتجلي إمكانيات العلماء في الدول النامية لتحديد والتصدي للمشاكل المحلية فإنهم سيتمكنون من المساهمة في إيجاد حلول سليمة في مجالات حيوية مثل حماية البيئة ومنع وعلاج الأمراض ، ونشر الصناعة ، وإتاحة البنية التحتية. [٢٩]

ثمة شواهد تؤكد أن أدوار وفوائد التعليم الجامعي ليست ذاتية الحركة ، وإنما ترتبط طردياً بنوعية نظام التعليم الجامعي ونوعية مؤسساته المختلفة ، والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تعمل من خلالها . ولذلك فإن وجود نظام تعليم جامعي يعمل بصورة جيدة ، لا يكون كافياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ما لم يتوفر السياق المجتمعي الملائم الذي يتيح له القيام بهذا الدور باعتبار أنه مورد مدخلاته ومستقبل مخرجاته . وهذا يحتم ضرورة أن يكون للتعليم ، والتعليم الجامعي خاصة ، مكانة رئيسية في البرامج المستقبلية لتطوير المجتمع .

## التعليم الجامعى: عدم كفاية التمويل

برغم القبول الواسع بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تعتمد علي الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية التي يملكها المجتمع ، وأن نوعية الموارد البشرية – التي تتحقق من خلال نظام التعليم – تلعب دوراً أساسياً في تعظيم الفائدة من الموارد المادية ، وأن التعليم وسيلة لتحقيق تكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي حينما لايحرم منه الشخص القادر عليه بسبب فقره ، وأن التعليم أداة أساسية لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة . برغم كل هذا وغيره ، فإن الشواهد المختلفة وخبرات الكثير من الدول النامية خاصة ، توضح أن نظام التعليم لم يسهم بدرجة كافية في تحقيق حلم التنمية والتقدم الذي راود خيال كثير من دول العالم الثالث .

ويري البعض أنه من ضمن العوامل الرئيسة المسئولة عن ذلك : عدم توافر الاستثمارات المطلوبة لتفعيل دور التعليم ، وسوء توزيع الموارد المالية بين مستويات التعليم المختلفة ، والاستخدام غير الفعال للموارد داخل مؤسسات التعليم ، وعدم التساوي في توزيع الفرص التعليمية بين مجموعات الدخل المختلفة حيث يؤثر فقر الأفراد بدرجة كبيرة في هذا الوضع . وهذا يعني بالنسبة للتعليم الجامعي انخفاض المخصصات المالية اللازمة لمقابلة الطلب الاجتماعي المتنامي عليه ، ولإتاحة الأوضاع المناسبة التي تتيح له القيام بالأدوار المختلفة المنوطة به ، ولتحقيق الأهداف المجتمعية المخولة له بما يحقق التطوير المبتغي الذي تسعي إليه منظومة التعليم الجامعي ومؤسساته المختلفة . ذلك أن التطوير الذي يجب إحداثه في المؤسسة

التعليمية الأكاديمية يعد مؤشراً علي تطور المجتمع ككل . فالجامعة تمثل الفكر في أسمي درجاته ، وتمثل الفكر في إطاره التطبيقي وكليهما يمثلان عقل المجتمع : النخبة والمستقبل . علي أن تحقيق أهداف الجامعة وأدوارها المختلفة يقتضي أن ترتكز فلسفتها وأداؤها علي ثلاثة مبادئ أساسية هي :

* استقلالية الجامعة وقدرتها علي البحث العلمي والأدبي دون ضغوط أو تدخلات .
* التفاعل الخلاق بين أعضائها : الأساتذة والطلاب والباحثين .
* التفاعل الخلاق بين الجامعة والمجتمع الذي توجد فيه .

ولكي تمتثل الجامعة لهذه المبادئ ، فلا بد لها من استقلالية مالية وإمكانات علمية وفنية تمكنها من أداء أغراضها ، ولا بد أن يكون هذا التمويل غير مشروط وغير مربوط. (٣٠)

وإذا كانت بعض الدول قد قامت بجهود كبيرة لتخفيف آثار الفقر والاستبعاد الاجتماعي لفئة غير قليلة من أبناء المجتمع من خلال نظام التعليم ، فإن التفاوت في توفير التعليم وفي جودته ، خاصة في مستوي التعليم الجامعي بسبب نقص الموارد المالية ، سوف يعزز فعلا التفاوتات الاجتماعية الواضحة . فالضغوط لتوسيع تغطية ومن ثم فوائد التعليم الجامعي تتطلب موارد مالية كثيرة ، إلا أن الكثير من الدول النامية تواجه عقبات متعددة في إنتاج موارد مالية إضافية لمقابلة كلفة التعليم الجامعي المرتفعة .

ولذا فإن تحقيق الأهداف المتعلقة بالتوسع في التعليم الجامعي ، والحفاظ علي حق التحاق عادل إلي هذا التعليم ، يرتبط بدرجة كبيرة بتساؤلات عدة حول مسألة تمويل التعليم الجامعي : كم يستثمر في التعليم الجامعي ؟ كيف تدعم الحكومات هذا التعليم؟ ما الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تمويله ؟ كيف يسهم الطلاب وأسرهم في هذا التمويل ؟ (٣١)

وتحد القيود المختلفة المفروضة علي الميزانية العامة لكثير من الدول ، من إمكانية التوسع في تغطية نفقات مؤسسات التعليم الجامعي . إلا أنه يمكن تحقيق ذلك

عن طريق مشاركة الكلفة ، والتوسع في تطبيق أسلوب رسوم مستخدم الخدمات التعليمية . ويري البعض أن أسلوب استرداد الكلفة ربما يمكن تطبيقه في مستويات التعليم العليا حيث تكون العائدات الفردية هي الأكبر . إلا أنه ، من ناحية أخري ، يؤثر سلبا علي مبدأ الالتحاق العادل بالتعليم الجامعي لأبناء الأسر الفقيرة . كما أن التوسع في أسلوب رسوم المستخدم يخلق حواجز للمشاركة في التعليم ويضعف التعهد بتطبيق المساواة في الفرص التعليمية ، ذلك التعهد الذي يؤثر كثيرا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية. [٣٢]

وتعد الحكومة المصدر الرئيسي لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر ، باعتبار أن الدولة مسئولة عن تقديم التعليم في كل مراحله لأفراد الشعب بالمجان طبقا للدستور . هذا علي المستوي القانوني ، إلا أن واقع الأمر يظهر أن الأسر تتحمل نصيباً كبيراً في كلفة تعليم أبنائها في الجامعات الحكومية في مرحلتي الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا ، متمثلا – في بعض جوانبه – في الرسوم الدراسية المفروضة علي الجميع بغض النظر عن المستوي الاقتصادي للأسرة ، وفي شراء الكتب والمذكرات الجامعية التي قد تصل في بعض الأحيان إلي حد المغالاة .

وقد أدي تزايد السكان وتزايد الطلب علي التعليم وعدم كفاية الموارد المالية الحكومية المخصصة لقطاع التعليم إلي تعاظم الرغبة في البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم ، وهنا برزت أهمية دور المشاركة في تقديم الخدمة التعليمية . كما أصبح للقطاع الخاص دوراً هاماً ومتزايداً في تقديم الخدمة التعليمية علي المستوي الجامعي حيث يوجد عدد من الجامعات الخاصة القومية والدولية التي ظهرت وتنمو متسارعة . وبرغم ذلك فإن الحكومة مازالت تتحمل النصيب الأكبر في تقديم الخدمات التعليمية ، حيث تساهم الحكومة في توفير التعليم الجامعي والعالي بنحو ٦٦,٤ ٪ والقطاع الخاص ٢٠,٢ ٪ والأزهر ١٣,٤ ٪ .[٣٣] وقد بلغت نسبة التمويل من الاعتمادات الحكومية ٨٢ ٪ من جملة الإنفاق علي التعليم الجامعي والعالي للعام الجامعي ١٩٩٨/٩٧ ، علي سبيل المثال ، و١٠ ٪ من الصناديق الخاصة ، و٨ ٪ من بعض مصادر التمويل الأخري ، لنفس العام الجامعي. [٣٤]

وإذا كانت العديد من الدراسات تشير إلي عدم كفاية المخصصات المالية

للجامعات الحكومية ، فإن الشواهد المختلفة المبنية علي معايشة واقع الجامعات تؤكد هذه النتيجة سواء فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس وإعدادهم ومرتباتهم والخدمات المختلفة التي تقدم لهم وخاصة الرعاية الصحية ، والمباني وتجهيزاتها وصيانتها ومدي كفايتها ، والمدرجات وقاعات المحاضرات حيث قلتها وعدم كفاية مقاعدها مما يجبر كثير من الطلاب علي قضاء يوم كامل ، ثم كل يوم ، وقوفا أثناء المحاضرات ، والمعامل والورش حيث قلة عددها وعدم كفاية تجهيزاتها ، والمكتبات حيث انخفاض أعداد الكتب والمراجع سواء العربية منها أو الأجنبية ، والبحث العلمي حيث انخفاض مستلزماته ونقص ما يحتاج إليه من تمويل ، والجهاز الاداري حيث ضعف اعداده وتدريبه بما يتناسب مع ما يجب أن تقوم به الجامعات حاليا من أدوار تتسق مع التحديات الحضارية المختلفة التي تواجهها ، وغير ذلك من مكونات منظومة التعليم الجامعي .

كما أن ضعف التمويل اللازم للجامعات ، والذي ترتب عليه عدم قدرتها علي دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس ، أدي إلي تدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة . إذ أن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم لأعمال خارجية من أجل الحصول علي أجر إضافي ، والذي أدي بالتالي إلي إنحدار مستوي خريجيها ، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث، وعدم قدرتها علي إعداد أجيال من الشباب القادر علي المنافسة في سوق العمل في عصر العولمة والقادر علي إنتاج المعرفة واستخدام المنتجات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (٣٥)

**الفقر وتمويل التعليم الجامعي :**

التعليم هو أساس الانطلاق نحو التقدم والرقي لأي مجتمع ، إذا تم إعداد خريجيه وتدريبهم بطريقة جيدة ، وتم الاستفادة منهم في الوقت والمكان المناسبين ، وبالطبع إذا تم توفير الاحتياجات المالية اللازمة لذلك . فالتعليم هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق حرية الإنسان . وإذا كان النصف الثاني من القرن الماضي قد شهد ارتفاعا ملحوظا في المستويات التعليمية لأبناء الدول النامية علي وجه الخصوص ، مما أدي إلي انخفاض نسب الفقر في هذه الدول

مقارنة بما كانت عليه من قبل ، فإن الأوضاع الحالية للفقر والفقراء تتطلب بذل مزيدا من الجهد . ذلك أن الأعداد المطلقة للفقراء في العالم تزداد ، والهوة بينهم وبين الأغنياء أصبحت أكبر عمقا واتساعا . ففي جنوب آسيا ، علي سبيل المثال ، يعيش أكثر من (٥٠٠) مليون نسمة تحت خط الفقر ، أي حوالي ٤٠ ٪ من فقراء العالم. [٣٦] وفي أفريقيا جنوب الصحراء يعيش ما بين ٤٠ ٪ إلي ٥٠ ٪ من سكان هذه المناطق تحت خط الفقر. [٣٧]

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فقد انخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم قليلا في عقد التسعينات ، إلا أن نسبة هؤلاء الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم قد ارتفعت ، في نفس الفترة الزمنية ، من ٢٥ ٪ إلي ٣٠ ٪ من السكان بسبب الزيادات التي حدثت في كل من مصر والمغرب واليمن. [٣٨] وبالرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من ٤٨٢٢,٤ جنيه مصري إلي ٥٥٣٧,٦ جنيه مصري خلال الفترة من ١٩٩٩/٩٨ – ٢٠٠١ ، إلا أن نسبة الفقراء في مصر لا تزال مرتفعة حيث تبلغ ٢٠,١ ٪ من إجمالي الأسر. [٣٩]

ويمكن التمييز بين نوعين من الفقر : فقر القدرة ، ويعني عجز الناس عن امتلاك القدرات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما ، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا. [٤٠] والنوع الثاني ، هو الفقر النسبي ، والذي يعني مستوي فقر الفرد بالنسبة للآخرين سواء دخل الأسرة ، أو داخل البلد الواحد ، أو حتي بالنسبة للآخرين في بلاد مختلفة. [٤١]

والفقر ظاهرة متعددة الجوانب تتضمن عدم القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية ، ونقص التحكم في الموارد ، ونقص التعليم والمهارات ، وسوء الحالة الصحية ، وسوء التغذية ، ونقص الحماية ، وقابلية التعرض للأزمات والعنف والجريمة ، ونقص الحريات السياسية. [٤٢] كما أن الفقر ، من وجهة نظر التنمية البشرية ، لا ينصب علي الدخل وحده ، بل هو أيضاً حرمان من الاختيارات والفرص المتاحة لأن يعيش الفرد حياة كريمة . وعلي ذلك ، فالحرمان البشري – أو فقر الإمكانات – لا يتعلق فقط بفقر الدخل ، بل يتعلق أيضا بالأبعاد الجوهرية للحرمان

كأن تكون الحياة قصيرة وغير متسمة بالصحة ، وعدم القدرة علي استكمال مراحل التعليم المختلفة . [٤٣]

ثمة شواهد توضح وجود تناسب عكسي بين معدلات الفقر ومستويات الإنجاز التعليمي ، ووجود تناسب طردي بين مستويات التعليم وأجور العمل . ولذا فإن التساؤل: لماذا يكون من المحتمل بدرجة أكبر أن يصنف الأفراد الأقل تعلما في مراتب الفقراء ؟ تكون الإجابة عنه مباشرة أنه من المحتمل ، أيضا ، بدرجة أكبر أن يزاول هؤلاء الأفراد وظائف منخفضة الأجر ، أو أنهم يكونوا متعطلين . وفي هذا السياق يجب أن يوضع في الاعتبار أن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لحرمان أبناء المجتمع من التعليم بسبب الفقر ، تكون بعيدة المدي ليس فقط للأفراد وأسرهم، وإنما لمجتمعهم أيضاً. [٤٤] ففي غياب تمويل حكومي كاف ، تنقل كلفة التعليم إلي الأسر الفقيرة كجزء من خصخصة تمويل التعليم . ومن ثم فإن كثيراً من أولياء الأمور لن يستطيعوا تحمل نفقات إرسال أبنائهم إلي مؤسسات التعليم المختلفة.[٤٥]

وبرغم تعدد العوامل ، بالإضافة إلي مستوي التعليم ، المؤثرة في أبعاد وخصائص الفقر ، فإن أية استراتيجية لخفض الفقر تظل تعتمد علي إنجاز كل من المهارات والتعليم في تحسين قدرة الفرد علي إنتاج دخل أكبر خاصة لهؤلاء الذين يعيشون في فقر. [٤٦] فالتعليم ، وخاصة التعليم العالي ، هو من أهم وسائل انتشال الفقراء من فقرهم ، من خلال دوره في تحقيق الحراك الاجتماعي في المجتمع . ومن ثم فإن الاستثمار في التعليم يؤدي إلي تحقيق تراكم رأس المال البشري الذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم زيادة متوسط الدخل الفردي ، وبالتالي يؤدي إلي خفض أعداد الفقراء . أما في حالة غياب هذا التسلسل ، بمعني عدم توافر التعليم بمراحله المختلفة ، فإن الأوضاع تحدث علي عكس ما أشير إليه سابقا ، وفي ذلك يعيش الفقراء في دائرة مفرغة من الفقر إلي مزيد من الفقر .

ودرءاً لمفاسد هذه الدائرة المفزعة ، وتحقيقاً لمصالح وتحريكاً لمكانة هذه الفئة من أبناء المجتمع ، يجب أن يكون التعليم بمراحله المختلفة ، وخاصة التعليم العالي، في متناول أبناء الفقراء ، ولا يكون فقرهم عائقا في سبيل الارتقاء في درجات السلم

التعليمي إلي أعلي . وهذا يعني أن يتوفر التعليم الجامعي بالمجان لأبناء المجتمع وخاصة الفقراء منهم . ولكن إذا كانت الحكومة لا تستطيع توفير الاحتياجات المالية اللازمة لتوفير نوعية جيدة من التعليم الجامعي للجميع بالمجان ، طبقا للدستور ، وإذا كان الفقراء ، من ناحية أخري ، لايستطيعون تحمل المشاركة في كلفة تعليم أبنائهم الذين قد يمتلكون قدرات عقلية متميزة ، فكيف يمكن حل معادلة طرفاها فقر حكومة وفقر أفراد . وكيف يمكن تطوير منظومة تعليم جامعي تتمثل الروافد الرئيسية لتمويله في حكومة فقيرة وأفراد فقراء .

إن الأسر الفقيرة تدفع حوالي ١,٦ ٪ من دخلها كإنفاق مباشر علي التعليم العالي ، في حين تدفع الأسر متوسطة الدخل حوالي ٣٦,٤ ٪ ، والأسر الغنية تدفع حوالي ٦٢ ٪ من دخلها . إلا أنه يجب التأكيد علي أن انخفاض حصة الأسر الفقيرة لا يرجع إلي أن الإنفاق العام يميل لصالحها ، ولكن يرجع بصورة رئيسية إلي ضآلة الإمكانات المالية لهذه الأسر ، وإلي انخفاض معدلات قيد أبنائها في هذه المرحلة التعليمية. (٤٧) فماذا يمكن أن نطلب أكثر من هذه الفئة لكي تعطيه حيث أنهم يدفعون الكثير من القليل جدا الذي يملكوه ؟ هل نستغني عن هذه الفئة ؟ هل نتخلي عن التعهد الدستوري والقومي والأخلاقي بتوفير التعليم لهم ؟ هل هم عبء علي بلدهم ؟ ألم تبني وتتم المشروعات والأعمال القومية علي أكتافهم ؟ هل تخلوا أو ترددوا يوما عن نصرة مجتمعهم ؟ ألم يكن قادة اليوم بالأمس القريب ضمن فئتهم ، فلماذا لا يدافعون عن مسار الحراك الذي به وصلوا إلي مرتبتهم ؟ لننظر إلي مكاتب أعضاء هيئة التدريس وكيف يتسول أبناء الفقراء بحثا عن المجانية أو التخفيض لأثمان كتبهم ومذكراتهم . إنهم ينحتون صخر النجاح والتفوق يأملون أن يكونوا مثل غيرهم ، برغم أنهم يعلمون أنهم لن يكونوا كذلك بعد تخرجهم ، وأن قفص البطالة هو مآلهم .

**إشكالية التطوير بين الفقر ونقص التمويل:**

كثر الحديث في الآونة الأخيرة ، في العديد من الدول ، حول اصلاح وتطوير التعليم ببعديه العام والعالي بلا فعل جاد يرتبط بعمق القضية ، وبدون وعي كاف لواقع هذه القضية ومتطلبات الاصلاح والتطوير . وذلك كرد فعل لجهود العديد من المنظمات الدولية ، أو لما حدث في الحادي عشر من سبتمبر وما تبعه من هزات

عاتية تبعاتها دانية ، زادت من شعور التعالي لدي البعض وزادت من الشعور بالذنب بلا ذنب لدي البعض الآخر ، والذي ترتب عليه اقتحام للسيادات الوطنية والتدخل في كل شئ ، ولعل أهمه التعليم ودوره في بناء الشخصية القومية .

وقد تكون كثرة الحديث هذه محاولة للاستجابة للتحديات الحضارية المعاصرة مسايرة لها أو تفاعلا وإسهاما في بنائها ، وقد تكون رغبة في حل ركام مشكلات الماضي تحسينا للجودة وتحقيقا للفعالية . وقد يكون الحديث في سياق شيوع ثقافة الأفكار اللقيطة التي تعاني منها الكثير من الأنظمة التعليمية حيث يجري المسئولون وراء كل فكرة شاردة فيجعلون من نظام التعليم حقل تجارب لهذه الأفكار برغم أن تربتنا المجتمعية غير مشابهة للواقع المجتمعي الذي أفرزها ، بالإضافة إلي أن هذه الافكار لم تدرس دراسة متأنية قبل الأخذ بها . إلا أنه ، ولكل ما سبق ، يظل التمويل قيداً علي الحديث قل أو أكثر ، سار في محور واحد أو أكثر ، ليحقق أهدافاً مختارة أو علي بعضها أجبر .

إن تطوير التعليم عملية هامة تحتمها سنة الارتقاءات الحضارية الإنسانية ، تحتمها ضرورة ارتقاء خط حضارتنا العربية الإسلامية بلا انقطاع ولا انخفاض ، تحتمها ضرورة أن نتبوأ المكان اللائق بنا في ماراثون الحضارة الإنسانية ، تحتمها ضرورة التفاعل بإيجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة ، تحتمها ضرورة الدفاع عن النفس وتحقيق البقاء والعلاء لمجتمعنا ، تحتمها سمة التنافسية التي تتصف بها التفاعلات الدولية الحالية ، تحتمها ضرورة إعداد الفرد بما يتناسب مع مستجدات الحياة ، تحتمها ضرورة تحقيق حراك اجتماعي فعال لا يبقي كل فرد في طبقته التي ولد منتميا إليها فتقل نسب الفقر وتحدث تيارات صاعدة وهابطة تبعا لمستوي الإنجاز التعليمي للفرد الذي لا يكون الفقر عائقا في سبيل تحقيقه . كما تحتمها ضرورة التحديث المستمر لسياسات واستراتيجيات التعليم الجامعي في ضوء مستجدات الحاضر وإرهاصات المستقبل . وغير ذلك الكثير من المسوغات التي تحتم تطوير التعليم بمراحله المختلفة ، وخاصة التعليم الجامعي .

إذن الحديث عن تطوير التعليم الجامعي هو حديث منطقي ، بل هو حتمي . وأن أي جهد سوف يبذل في هذا السياق هو جهد مبتغي ، وأمل نحن له علي شوق

وفي انتظار . إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل المبتغي هو القيام بأي عمل ثم ندعي أنه تطوير ؟ بالطبع لا . إنه في هذه الحالة كمن يرقع جزءاً من ثوب مهترئ بدون تحديد عقلاني علمي متأني ، لماذا هذا الجزء بالذات .

إن تطوير التعليم الجامعي يتطلب تشخيصاً دقيقاً علمياً لواقعه بيانا لايجابياته وسلبياته ومكامن الخطر الملح فيه ومسببات كل ذلك وتطوراتها التاريخية وارتباطها بالسياق المجتمعي ، ويتطلب تحليلاً لمنظومة هذا التعليم بياناً لمكوناته المختلفة وتحديداً لتلك المكونات التي تحدث تأثيراً إيجابياً في هذه المنظومة إن بدأت بها عملية التطوير . أي عمل ترتيب أولويات لمكوناته التي سيتم لها التطوير في ضوء متغيرات كثيرة منها مدي توافر الإمكانات المادية والبشرية مع وضع عنصر الزمن للتغيرات الحضارية المعاصرة في الاعتبار . ويتطلب دعماً حكومياً كبيراً باعتباره النظام الذي يعد به الإنسان القادر علي تحقيق البقاء والعلاء للمجتمع ، إذا كنا نرغب في ذلك . كما يتطلب مشاركة مجتمعية من فئات وتنظيمات المجتمع المختلفة تحقيقا للتطوير المرتجي .

ولكن كيف يكون حديث التطوير وإمكانية تحقيقه في ضوء ما أشير إليه سابقا من عدم كفاية المخصصات المالية الحكومية ، وانخفاض المشاركة الشعبية في تمويل التعليم الجامعي إما بسبب الفقر أو ضعف المساعدات التي يقدمها غير الفقراء . بمعني كيف يكون التطوير في ضوء التأثير الكبير للفقر ، فقر القدرة أو فقر الرغبة ، في تمويل التعليم الجامعي ؟ هذا الوضع يتطلب ضرورة الاهتمام بمتطلبات التطوير المذكورة سابقا ، والتأكيد علي أن فقه التطوير يستلزم عمل ترتيب لأولويات التطوير من خلال تحليل منظومة التعليم الجامعي ، مع الوضع في الاعتبار أن تنفذ هذه الأولويات في ضوء استراتيجية المراحل المتتالية .

وبالإضافة إلي ما سبق ، يجب أن يوضع في الاعتبار ما يلي :

١– أن يكون تمويل الجامعات والكليات مبنيا علي أسس موضوعية من حيث عدد الطلاب بكل كلية ، ونوعية الطلاب ، وتكلفة المواد التي يدرسونها، وحاجة هذه المواد للمعامل أو الورش أو غير ذلك ، وكم ونوعية البحوث التي تلتزم بها الجامعات وأن يكون ذلك بناء علي دراسات لتسعير التكلفة .

٢- خلق دوافع المشاركة من جانب رجال الصناعة والانتاج في تمويل التعليم عن طريق اهتمام نظام التعليم الجامعي بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع والاهتمام بالنواحي التطبيقية بدرجة أكبر .

٣- أن تقدم وحدات الإنتاج المنح والقروض والمساعدات المالية بأشكالها المختلفة للطلاب علي أن توضع الضوابط الخاصة باسترداد هذه الأموال.

٤- أن تسعي الجامعات نحو زيادة مواردها المادية من خلال تقديم البحوث والاستشارات وتنظيم البرامج التدريبية والاستفادة من دعم قدامي الخريجين لجامعاتهم والحد من الهدر وتشجيع الأغنياء علي تقديم الهبات والتبرعات لتمويل التعليم .

٥- ضرورة التوسع في برامج التعليم الجامعي لتشمل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد .

٦- دعم أعضاء هيئة التدريس ماديا وأدبيا وعلميا وفتح المجال أمامهم لتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات وحضور المؤتمرات العلمية .

٧- أن تتكفل الحكومة بإدخال نظام القروض الطلابية لمساعدة طلاب التعليم الجامعي علي إكمال دراستهم علي أن تسترد هذه القروض فيما بعد تخرج الطالب وحصوله علي عمل يسد منه هذه القروض. (٤٨) إلا أن البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم لا يعني تخلي الدولة عن مسئوليتها الدستورية والقومية في تمويل هذا التعليم .

## إشكالية تطوير التعليم الجامعي : تساؤلات حائرة

يمكن أن تثار التساؤلات التالية بشأن إشكالية تطوير التعليم الجامعي :

- إذ كان التعليم ، وخاصة التعليم الجامعي ، يمثل واحداً من أهم مرتكزات الأمن القومي للمجتمع ، بالإضافة إلي الجيش والشرطة ، فلماذا تحاول الحكومة التنصل من مسئوليتها الكاملة تجاه التعليم الجامعي ، خاصة فيما يتعلق بتمويله ؟ وهل يمكن أن تتخلي أي دولة عن الجيش أو الشرطة ، أو تطلب المشاركة الشعبية في الإنفاق عليهما أو تسمح للقطاع الخاص

بالاسهام في ذلك ؟ وهل يمكن ان تنشئ أي دولة قوات عسكرية تعاونية ، أو موازية كخطوة لتخليها ، ولو جزئيا ، عن قواتها الوطنية ؟

– إذا كان من أهداف التعليم حصار الفقر ، فكيف يكون الحال حينما يحاصر التعليم بالفقر ؟ وكيف يكون تطوير التعليم الجامعي حينما يقع بين مطرقة الفقر وسندان نقص التمويل ؟

– لماذا الاستغراق في شذرات تطوير لا تتناسب مع فقر القدرة وفقر الرغبة لدي الأفراد والحكومة ، ولا تعتمد علي ترتيب أولويات معد بأسلوب علمي للاحتياجات التطويرية ؟

– أليس من مسلمات تخطيط التطوير أن ينطلق من معطيات الواقع نحو مستقبل طموح يرتبط بإمكانات الواقع واحتمالاته المستقبلية ؟ فلماذا إذن إضاعة الوقت والجهد والمال القليل في الجري وراء سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، ولكن لا نجد لتنفيذه آثاراً إيجابية في تحقيق رقي منظومة التعليم الجامعي ؟ لننظر علي سبيل المثال ، إلي دورات تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وآراء المدربين والمتدربين في جدواها أكاديميا ومهنيا .

– لماذا التخلي عن أبناء الطبقات الفقيرة ؟ ألا نخاف علي الوحدة الوطنية والسلام والتماسك الاجتماعي ؟ أليس علي أكتافهم تحققت معظم الأعمال والمشروعات القومية العظيمة مثل : بناء السد العالي ، استصلاح الأراضي، بناء وتشغيل المصانع ، تحقيق العبور العظيم في السادس من أكتوبر ، وغيره الكثير من الأعمال القومية العظيمة ؟

– ألن تؤدي زيادة رسوم الدراسة الجامعية ، وخاصة بصورة مبالغ فيها كثيرا علي طلاب الدراسات العليا ، إلي التأثير سلبا علي المخزون المعرفي للمجتمع ، وذلك في الوقت الذي نرفع فيه شعار بناء مجتمع المعرفة ؟

– أليس من المسلم به أن مستوي القدرات العقلية لا يرتبط بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ؟ ألن يكون المجتمع هو الخاسر الأكبر في

حال حرمان أبناء الفقراء المتميزين عقليا من استكمال دراستهم الجامعية ،وخاصة الدراسات العليا ؟

- لماذا لا نستفيد من آليات الاهتمام بالعلم والتعليم والبحث العلمي في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية ؟
- كيف يجدي تطوير نظام تعليم يستقي مدخلاته وتذهب مخرجاته إلي وسط فقير علميا وتكنولوجيا ؟ أليس من الأجدي الحديث عن تطوير منظومة المجتمع ككل ؟
- ما جدوي تطوير التعليم ، ومن ثم رفع مستوي كفاءة خريجيه ، بلا أمل الاستفادة منهم في الزمان والمكان المناسبين ؟
- ما جدوي تطوير التعليم بدون الاهتمام بتطوير الكادر الإداري ، وفي ضوء أن اختيار القيادات يتم من أهل الولاء وليس من أهل الخبرة والكفاءة ؟

## الهوامــش

١- عبد القادر دياب (إعداد) : دائرة حوار حول مصر وتحديات المستقبل : قطاع التعليم وتحدياته ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد العاشر ، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ص١٩٨ – ١٩٩ .

2 - Tsang, Mun C., Economic Analysis of Educational Development in Developing Nations, In Guthrie, J. (ed.), Encyclopedia of Education, 2nd edition, Macmaillan, New York, 2002, p. 9.

at, www.tc.columbia.edu/centers/coce/pdf_files/d6.pdf

٣ – عبد القادر دياب : دائرة حوار حول مصر وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص١٩٩ .

4 -The World Bank, Education in the Middle East & North Africa : A Strategy Towrds Learning for Development, Human Development Sector, Middle East, North Africa Region, World Bank, Washington D.C., 1998, p. 3.

5- Unesco Institute for Statistics & OECD, Financing Education - Investments and Returns : Analysis of the World Education Indicators 2002 Edition, Excutive Summary, Unesco / OECD, Paris, 2003, p.5.

6- Ibid, pp. 9 - 10 .

7- The World Bank, Education Sector Strategy, Human Development Network, World Bank, Washington D.C., 1999, p. ii.

8- Ibid, p. vi.

9- Development Research and Policy Analysis Division,

United Nations Economic and Social Comission for Asia and the Pacific, Social Impact of the Economic Crisis, Regional Meeting on Social Issues Arising from the East Asia Economic Crisis and Policy Implication for the Future, Bangkok, 21 - 22 Jan., 1999, p. 3.

10- Watkins, K., et. al, Education Charges : A Tax on Human Development, Oxfam International, 2001, p. 12.

at, www. intermon.org/docs/OxfamEducationCharges Paper.doc

11- Unesco, World Declaration on Higher Education for the Twenty-First Century: Vision and Action, World Conference on Higher Education, Unesco, Paris, 5-9 Oct., 1998, p. 2.

at, www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_eng.htm

12- Ibid, p. 1.

١٣ – المجالس القومية المتخصصة : تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العام ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة الثامنة والعشرون ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٢٥ .

١٤– محمد صبري الحوت : المدرسة الفعالة : طموحات التطوير وتحديات الجودة ، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، المنصورة ، ٢ – ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ ، ص٢٢٩ .

١٥– أميمة عبد العزيز : التعليم العالي في الدول النامية الأخطار وبشائر المستقبل : العلم والتكنولوجيا ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص١٦٤ .

١٦– خالد أحمد بوقحوص : بعض الاتجاهات العالمية للتعليم العالي في ظل العولمة ،

ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢– ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ص٦ – ٧ .

١٧– محمد محمد عبد الحليم : المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية : دراسة تحليلية ، التربية والتنمية ، السنة الخامسة ، العدد ١٣ ، مارس ١٩٩٨ ، ص١١٧ .

١٨– حمود السعدون ، ووليم عبيد : التحديات العلمية والتكنولوجية ودور التعليم العالي في مواجهتها ، مؤتمر التعليم العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، المؤتمر الثاني لقسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة الكويت ، ١٧ – ٢٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص٦ .

19 - Camara, Jarica da Silva, Globalization and Teacher Education, Xth World Congress of Comparative Education, University of Cape Town, South Africa, 12 - 17 July 1998, p. 1.

٢٠ – حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٥٢ .

٢١– حمود عليمات : الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة ، إسلامية المعرفة ، السنة السادسة ، العدد الرابع والعشرون ، ربيع ٢٠٠١ ، ص١٠٠ .

٢٢– عبدالفتاح علي الرشدان : دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي ، الملتقي العربي حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر – ١ أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ص٢ – ٣ .

٢٣– صبري حافظ : العولمة والثقافة القومية : آليات الهيمنة والمقاومة ، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ١٢ – ١٦ أبريل ١٩٩٨ ، ص ص٥٩٧ – ٥٩٨ .

٢٤– محمد صبري الحوت : المدرسة الفعالة ، مرجع سابق ، ص٢٣٨ .

٢٥- أحمد مجدي حجازي : العولمة وتهميش الثقافة الوطنية : رؤية نقدية من العالم الثالث ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص١٢٣ - ١٢٤ .

٢٦- محمد بن شحات الخطيب : مستقبل التعليم في دول الخليج العربية في ظل العولمة ، ندوة مستقبل التربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢-٣ مارس ١٩٩٩ ، ص١٩ .

٢٧- أميمة عبد العزيز : التعليم العالي في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص١٨٢ .

28 - European Communities, Communication from the Commission to the Council and the European Parliament on Education and Training in the Context of Poverty Reduction in Developing Countries, 2004, p. 2.

at, www europa.eu.int/ samrtapi/cgi/ sga_doc

٢٩ - أميمة عبد العزيز : التعليم العالي في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص١٨٣

٣٠- حمدي صالح : جامعة المستقبل : الفلسفة والأهداف ، المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) ، جامعة المستقبل في الوطن العربي ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص١٥ .

31 - Unesco Institute for Statistics & OECD, Financing Education, Op. Cit., p. 12.

32- Ibid, p. 15.

٣٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومعهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ : التنمية المحلية بالمشاركة ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١٠ .

٣٤- وزارة التعليم العالي : بيان بالايرادات المختلفة للجامعات والوزارة عن العام الجامعي ١٩٩٨/٩٧ ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١ .

٣٥- محمد عبد العزيز عيد (عرض) : تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، يونيه ٢٠٠٤ ، ص١٧٣ .

٣٦- جانيالا ب.ج تيلاك : التعليم والفقر في جنوب آسيا ، مستقبليات ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص٥٨١ .

37 - The World Bank, Tacking Action for Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa: Report of an African Region, Task Force Report No. 15575 - AFR, World Bank, Washington D.C., May 1996, p. 5.

38- The World Bank, Social Issues Arising from the East Asia Ec-nomic Crisis, p. 14.

at, www.worldbank.org/eapsocial/library/ socialimpacts /pdf

٣٩ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومعهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص٢٤ .

٤٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٩٠ .

٤١- معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٤ .

42 - The World Bank, Poverty Trends and Voices of the Poor, Poverty Reduction and Economic Management, World Bank, Washington D.C., May 2001, p. 3.

٤٣ – معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٩/٩٨ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١١ .

44 - Oxfam, Education Now, Education and Poverty.

at, oxfam.org.uk/educationnow/poverty.htm

45- Watkins, K., et. al, Education Charges, Op. Cit., p.2 & p. 4.

46- Navarro, J. C., Education and Poverty : Challenges and Reasons for Optimism, Inter-American Development Bank, Sustainable Development Department, Poverty and Inequality Unit, Equidad, Vol. III, No.2, Oct., 2002, p.1.

at, www.iadb.org/sds/doc/POVVol3N2E.pdf

47- Institute of National Planning, Egypt Human Development Report 1997/98, Cairo, 1998, p. 21.

٤٨ – محمد عبدالعزيز عيد : تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي ، مرجع سابق ، ص ص٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٣)

# الفصل الثالث

## الأزمات الاقتصادية وتعليم الفقراء

## تجربة دول شرق آسيا

# الفصل الثالث

## الأزمات الاقتصادية وتعليم الفقراء

## تجربة دول شرق آسيا

**مقدمة :**

تمثل التنمية ، ومن ثم توفير متطلباتها الأساسية ، الهدف الرئيسي الذي تكافح من أجله كل أمة بغية تحقيقه . وإذا كانت الموارد البشرية هي أهم أركان التنمية ، فان توفير نوعية محددة منها تمثل أهم متطلبات هذه التنمية . لذلك من الضروري أن يكون كل الأفراد محل إهتمام المجتمع وأن يقدر دورهم في عملية التنمية.

واذا كان من قبيل إعادة التأكيد أن التنمية الاقتصادية هي أحد الأركان الأساسية للتنمية الشاملة ، التي تتضمن جوانب أكثر من الجانب المادي والمالي لحياة الأفراد ، فمن الضروري النظر إلي التنمية كعملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، وإجراء تحسينات في المدخلات وعمليات الانتاج ، وإحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والادارية وفي اتجاهات الأفراد وبعض العادات والمعتقدات . (١)

وفي هذا الشأن يري كثير من الاقتصاديين أن نوعية الموارد البشرية لأي مجتمع ، وليس موارده الرأسمالية أو المادية فقط ، هي التي تحدد بدرجة كبيرة صفة وطريقة سير تنميته الاقتصادية والاجتماعية . ويكون النظام التعليمي هو الآلية المؤسسية الرئيسية لتطوير مهارات ومعارف الموارد البشرية .(٢) ومن ثم يكون التوسع الكمي والتحسين النوعي السريع للفرص التعليمية هو المفتاح الأساسي للتنمية القومية.

كما تؤكد الشواهد المختلفة أن التعليم يلعب دوراً حيويا في عملية التنمية من خلال زيادة إنتاجية الفرد التي يتم تحفيزها بواسطة اكتساب مهارات واتجاهات جديدة، ومن خلال تراكم المعرفة نفسها . كما تبين الشواهد أيضا أن الاستثمارات في التعليم تعطي عوائد مرتفعة للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في ظل ظروف

وأوضاع محددة . إلا أن الصدمات المالية والأزمات الاقتصادية ربما تفسد عوائد التعليم ، ومن ثم تفسد عملية التنمية بجوانبها المختلفة . فعندما تنخفض قيمة الصادرات ، وتتدهور أسعار الأسهم ، وتنهار العملات الوطنية ، فان الأفراد – وأيضا الحكومات – ربما يفقدون القدرة علي وضع أو تنفيذ تصوراتهم المستقبلية بشأن مجالات الحياة المختلفة . هنا تضطر الأسر والحكومات إلي خفض نفقاتها علي المجالات التي لا تحقق فائدة مالية سريعة. (٣) وفي هذه الحالة يكون التعليم ، بوجه خاص ، في وضع حساس ، ويصبح في بؤرة المجالات التي تطالها عملية خفض النفقات .

ويلاحظ أن تأثير الأزمات المالية والاقتصادية علي التعليم يتركز بدرجة كبيرة علي المجموعات الأقل دخلا ، والتي تعاني كثيراً من هذه الأوضاع . أي أن تأثير هذه الأزمات يكون نافذا في الفقراء ، فلا يتعلمون وتأفل قدراتهم ،ويكون المجتمع هو الخاسر الاكبر لجزء هام من طاقة أبنائه .

إن ما يقرب من ( ٢٥٠ ) مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ – ١٤ سنة في الدول النامية هم أطفال يعملون ، وحوالي ٥٠٪ من هذا العدد يعمل كل الوقت ، بينما يجمع الباقي بين التعليم والعمل . (٤) وهنا نتساءل ، ما مصير هؤلاء الاطفال عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية ؟ وما إمكانية حصولهم علي القدر المطلوب من التعليم بما يجعلهم أفراداً فاعلين في تنمية مجتمعاتهم ؟

تؤكد المواثيق المختلفة علي ضرورة أن توفر للأطفال نوعية الطفولة التي تمكنهم من أن يصبحوا مواطنين أصحاء ، ومتعلمون ، ومنتجون ، ومثقفون بما يتناسب ومتطلبات التفاعل الايجابي في صنع الحضارة الإنسانية لمجتمع القرن الحادي والعشرين . ولكن إلي أي مدي تستطيع كل دولة أن تعزز حقوق الطفل في البقاء والعلاء ، والحماية ، والترقية ، والمشاركة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدرامية التي تحدث في عالم اليوم . (٥) يضاف الي ذلك ، ما مدي تأثير الفقر والأزمات المالية والاقتصادية سلبا علي هذه الطموحات المتعلقة بتعزيز حقوق الاطفال ؟

لقد حقق العالم خلال النصف الأخير من القرن الماضي مكاسب إقتصادية لم يسبق لها مثيل . فالبلدان التي كانت تصارع التخلف أصبحت الآن مراكز لإزدهار النشاط الاقتصادي العالمي والرفاه المحلي . وفي ظرف عقدين من الزمن فقط خلال هذه الفترة ، حقق (١٥) بلداً يزيد مجموع سكانها علي (١,٦) مليار نسمة انخفاضا بنسبة النصف في عدد مواطنيها الذين يعيشون في حالة فقر مدقع .

وبينما أصبح عدد أكبر من البشر يتمتع بمستويات معيشية أفضل من أي وقت مضي ، لا يزال عدد كبير آخر يعيش في فقر طاحن . ولا يزال نصف سكان العالم تقريبا يتعين عليه أن يعيش بأقل من دولارين في اليوم ، ويعيش زهاء ( ٢,١ ) مليار شخص – منهم (٥٠٠ ) مليون في جنوب أسيا و(٣٠٠) مليون في افريقيا – بأقل من دولار واحد في اليوم . ويقترن هذا النوع من الحرمان بالألم والعجز واليأس وإنعدام الحريات الاساسية وجميعها عوامل تطيل أمد الفقر ، وتؤثر سلبا علي كم ونوع ما يحصلون عليه من تعليم .

ومما يبعث علي القلق ، أيضا ، استمرار التفاوت في الدخل خلال العقد الأخير من القرن الماضي. فعلي الصعيد العالمي يكسب المليار شخص الذين يعيشون في الدول المتقدمة ٦٠ ٪ من الدخل العالمي ، بينما يكسب الأشخاص الذين يعيشون في الدول المنخفضة الدخل وعددهم ثلاثة مليارات ونصف المليار أقل من ٢٠ ٪ من الدخل العالمى .[٦]

هذه هي أوضاع الفقر والفقراء في الظروف العادية ، فما الذي يمكن أن يحدث لهم ولتعليم أبنائهم عند حدوث الأزمات الإقتصادية ، والتي تعصف بجوانب الحياة المختلفة لأي بلد ومنها بطبيعة الحال نظام التعليم ، مثلما حدث لدول شرق آسيا أثناء الأزمة الإقتصادية التي ضربتها في عام ١٩٩٧ .

لقد شهدت دول شرق آسيا صدمة مالية كبيرة في عام ١٩٩٧ تطورت بسرعة مذهلة إلي أزمة إقتصادية وإجتماعية ترتب عليها آثار متعددة تمثل بعضها في تزايد البطالة ، وإرتفاع الاسعار ، وإنخفاض الدخل الفردي ، وتجزئة الميزانيات الحكومية .

إن دول شرق آسيا ، التي خبرت ما سمي بالمعجزات الاقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ، أدركت منذ البداية أن النمو يتحقق من خلال

القوي البشري المتعلمة الماهرة . وساعدت هذه السياسة علي زيادة الاستثمار في التعليم ، ومن ثم دفع إقتصادات هذه الدول الي أوضاع متزايدة الايجابية . ومن جهة أخري ، سمح هذا النمو الاقتصادي بالتوسع في تخصيص الموارد المالية لقطاع التعليم، الأمر الذي أدي بالتالي إلي نمو اقتصادي إضافي ، وهكذا إستمرت الدائرة في التصاعد . إلا أنه عندما تكثفت غيوم الأزمة المالية والاقتصادية ، بدا واضحا وبدرجة متزايدة أن القطاعات الاجتماعية ، متضمنة التعليم ، قد أصيبت بضربة كبيرة . (٧) ومن هنا يكون التأكيد علي ضرورة الاهتمام بتحديد انعكاسات الأزمات الاقتصادية علي التعليم عامة ، وتعليم الفقراء خاصة ، والدروس المستفادة منها .

**الفقر وحال الفقراء :**

يقول الغنام ( ١٩٧٧) إن من أصرخ تناقضات هذا العصر – عصر العلم والتكنولوجيا والديمقراطية والنماء الاقتصادى – أن الإنسان نجح بعيداً في غزو الفضاء وتجاوز أفاقه في حين فشل في غزو الفقر واقتحام حدوده القريبة منه علي الأرض . بل إنه أمام شبح الفقر بدا وكأنه يتقهقر .

إن عدد الفقراء في العالم يزداد ، والهوة بينهم وبين الأغنياء تكثر عمقا واتساعا. كما أن الفقراء يعانون أبشع صور الحرمان وسوء التغذية والجوع والعري والمرض والأمية والبطالة والتشرد ، ويعبرون بذلك عن أدني مستويات التخلف وأسوأ ألوان الظلم الاجتماعى والإهمال . (٨)

تشير الأدبيات المختلفة إلي أنه برغم اختلاف الفقر عن التفاوت الاجتماعي ، فانه قد توجد علاقة إرتباطية بينهما . فالفقر عادة يتصل بمستويات المعيشة المطلقة، أي كم عدد الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول علي حاجات استهلاكية معينة محددة مسبقا . أما التفاوت الاجتماعي ، فيكون بشأن التباينات في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع ، أي مقدار ما يحتفظ به الأفراد الأغنياء أكثر من الأفراد الفقراء.(٩)

وقد ينتشر الفقر في مجتمع ما ليس بسبب عدم قدرة بعض الافراد علي توفير حاجاتهم الأساسية ، ولكن بسبب سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، وهو ما يسمي بالفقر النسبي الذي ينجم عن مقارنة دخول وانفاق أفراد المجتمع ببعضهم البعض .

ويجب التأكيد علي أن الفقر المطلق – أي عدم القدرة علي توفير الحاجات الرئيسية – يمثل القاعدة الأساسية الاكثر انتشاراً في معظم الدول النامية .

هذا يعني أنه يمكن التمييز ، بصفة عامة ، بين نوعين من الفقر : فقر القدرة ، ويعني عجز الناس عن إمتلاك القدرات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان إجتماعي ما ، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا .[١٠] أما النوع الثاني ، فهو الفقر النسبي ، والذي يعني مستوي فقر المرء بالنسبة للأخرين سواء داخل الأسرة ، أو داخل البلد الواحد ، أو حتي بالنسبة للآخرين في بلاد مختلفة .[١١]

والفقر ظاهرة متعددة الجوانب تتضمن عدم القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية ، ونقص التحكم في الموارد ، وقلة التعليم والمهارات ، وضعف الصحة ، وسوء التغذية ، ونقص الحماية ، وقلة وصول المياة النقية ، والقابلية للتأثر بالصدمات، وانتشار العنف والجريمة ، ونقص الحرية السياسية .[١٢] ويعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار التي يعتبرها الأغنياء أمراً مسلما به . كما أنهم معرضون بشدة لآثار الاضطرابات الاقتصادية ، والكوارث الطبيعية ، ولا يملكون القدرة علي التأثير في القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم .

يعتبر الفقر نتيجة لعمليات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتفاعل إحداها مع الأخري ، وكثيراً ما تعزز إحداها الأخري بطرق تؤدي إلي تفاقم الحرمان الذى يعاني منه الفقراء . وفي هذا العالم الذي تتوزع فيه القوي السياسية بصورة غير متكافئة تحاكي أحيانا طريقة توزع القوة الاقتصادية ، فان الطريقة التي تعمل بها المؤسسات الحكومية قد تكون غير مؤاتية للفقراء بالذات . فعلي سبيل المثال ، كثيراً ما لا يحصل الفقراء علي مزايا الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحية ، وكثيرا ما يكونون ضحايا الفساد والتعسف من جانب الحكومات .

إن التعرض للاحداث الخارجية التي لا يمكن إلي حد كبير التحكم فيها كالمرض والعنف والصدمات الاقتصادية والطقس السئ والكوارث الطبيعية ، يقوي إحساس الفقراء بالشقاء ، ويؤدي إلي تفاقم حالة الفقر المادي التي يعانون منها . ولهذا السبب فان زيادة درجة الأمن بتخفيض المخاطر الناجمة عن أحداث مثل الحروب والمرض والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية تمثل عنصراً رئيسياً في تخفيض أعداد الفقراء.[١٣] ويتركز الفقراء عادة في المناطق الريفية عالية الكثافة السكانية .

وغالبا ما تنضفر معا مشكلات الفقر ، والسكان ، والبيئة حيث يؤدي ضغط التزايد السكاني السريع إلي أن يعيش كثير من الفقراء في مناطق تشهد تدهوراً بيئيا حاداً .

إن ثقل الفقر يقع في أقسي صوره علي مجموعات معينة من السكان . فالمرأة محرومة ، بصفة عامة ، حيث تتحمل عادة في الأسر الفقيرة عبء من العمل أكبر مما يتحمله الرجل ، وهي أقل تعليما ، وفرصها أقل في الحصول علي الأنشطة المجزية . كما يقاسي الأطفال الفقراء بصورة كبيرة ، وتتعرض نوعية حياتهم مستقبلا للمخاطر من جراء عدم كفاية التغذية والرعاية الصحية والتعليم . ويصدق هذا بصفة خاصة علي البنات ، فمعدلات قبولهن بالتعليم الابتدائى أقل من ٥٠٪ في كثير من البلاد الأفريقية. وفي كثير من الأحيان يسير الفقر جنبا إلي جنب مع أشكال أخري من الحرمان مثل انخفاض العمر المتوقع ، وتزايد انخفاض معدلات القبول بالتعليم الابتدائى ، والتحصيل الدراسي المنخفض . (١٤)

والفقر ، من وجهة نظر التنمية البشرية ، لا ينصب علي الدخل وحده ، بل هو أيضا حرمان من الإختيارات والفرص المتاحة لأن يعيش المرء حياة كريمة . وعلي ذلك ، فالحرمان البشري – أو فقر الامكانات – لا يتعلق فقط بفقر الدخل ، بل يتعلق أيضا بالأبعاد الجوهرية للحرمان كأن تكون الحياة قصيرة وغير متسمة بالصحة ، والافتقار إلي التعليم الاساسي ، وامكانية الحصول علي الخدمات والموارد العامة والخاصة . (١٥)

وتشير الإحصاءات المختلفة إلي أن نصف البشر يحاولون البقاء بأقل من دولارين في اليوم، وأن الربع يعيش علي هامش الحياة بأقل من دولار واحد في اليوم، وأن ٧٠٪ من الفقراء هم نساء ، وأن ثلثي الفقراء هم تحت عمر (١٥) سنة . كما تشير الاحصاءات أيضا إلي أنه خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي ، ازدادت نسبة دخل أغني خمس سكان العالم إلي دخل أفقر خمس سكان العالم من ٣٠ : ١ في عام ١٩٦٠ إلي ٧٥ : ١ في نهاية القرن الماضي . يضاف إلي ذلك ، أنه برغم وجود تحسن في تخفيف حدة الجوع العالمي خلال العقد الماضي ، فمازال يوجد حوالي (٨٠٠) مليون فرد يعانون من سوء التغذية ونقص الغذاء . (١٦)

ومن الملاحظ أن عبء الفقر موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم النامي المختلفة، وبين الدول داخل هذه المناطق ، وبين مناطق محلية في هذه الدول.

ففي جنوب آسيا ، التي تعد أفقر مناطق العالم ، يوجد أكثر من (٥٠٠) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر ، أي حوالي ٤٠ ٪ من فقراء العالم . [١٧] وفي أفريقيا جنوب الصحراء يعيش ما بين ٤٠ ٪ إلي ٥٠ ٪ من سكان دول جنوب هذه القارة تحت خط الفقر ، وهي نسبة أعلي من أي منطقة في العالم ، عدا جنوب آسيا . [١٨]

ومن ناحية أخري ، يلاحظ انخفاض معدلات الفقر الشديد في الدول النامية في عقد التسعينات من القرن الماضي . فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم من ٢٨ ٪ في عام ١٩٨٧ إلي ٢٣ ٪ في عام ١٩٩٨ ، مع بقاء عدد الافراد الفقراء ثابتا تقريبا بسبب زيادة عدد السكان . كما أن نسبة وعدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ، أظهرت اتجاهات مشابهة تقريبا.[١٩] وهذا ما يوضحه الجدولين التاليين حيث يوضح الجدول رقم (١) [٢٠] أعداد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم في مناطق العالم النامي المختلفة .

## جدول رقم (١)
## أعداد السكان الذين يعيشون
## بأقل من دولار واحد
## في اليوم في مناطق الدول النامية

| المناطق | السكان الذين تم تعطيتهم (%) | أعداد السكان ( بالملايين) | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٨٧ | ١٩٩٠ | ١٩٩٨ |
| شرق آسيا والباسيفيك | ٩٠,٨ | ٤١٧,٥ | ٤٥٢,٤ | ٢٦٧,١ |
| ماعدا الصين | ٧١,١ | ١١٤,١ | ٩٢,٠ | ٥٣,٧ |
| أوربا الشرقية وآسيا الوسطى | ٨١,٧ | ١,١ | ٧,١ | ١٧,٦ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبى | ٨٨,٠ | ٦٣,٧ | ٧٣,٨ | ٦٠,٧ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٥٢,٥ | ٩,٣ | ٥,٧ | ٦,٠ |
| جنوب آسيا | ٩٧,٩ | ٤٧٤,٤ | ٤٩٥,١ | ٥٢١,٨ |
| أفريقيا جنوب الصحراء | ٧٢,٩ | ٢١٧,٢ | ٢٤٢,٣ | ٣٠١,٦ |
| الإجمالى | ٨٨,١ | ١١٨٣,٢ | ١٢٧٦,٤ | ١١٧٤,٩ |
| ما عدا الصين | ٨٤,٢ | ٨٧٩,٨ | ٩١٥,٩ | ٩٦١,٤ |

أمـا الجـدول رقم (٢) [٢١] فـيـوضح أعـداد السكان الذين يعـيـشـون بأقل من دولارين في اليوم في مناطق العالم النامي المختلفة .

## جدول رقم (٢)
## أعداد السكان الذين يعيشون
## بأقل من دولارين
## في اليوم في مناطق الدول النامية

| المناطق | السكان الذين تم تغطيتهم (%) | أعداد السكان ( بالملايين) | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٨٧ | ١٩٩٠ | ١٩٩٨ |
| شرق آسيا والباسيفيك | ٩٠,٨ | ١٠٥٢,٣ | ١٠٨٤,٤ | ٨٨٤,٩ |
| ماعدا الصين | ٧١,١ | ٢٩٩,٩ | ٢٨٤,٩ | ٢٥٢,١ |
| أوربا الشرقية وآسيا الوسطى | ٨١,٧ | ١٦,٣ | ٤٣,٨ | ٩٨,٢ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبى | ٨٨,٠ | ١٤٧,٦ | ١٦٧,٢ | ١٥٩,٠ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٥٢,٥ | ٦٥,١ | ٥٨,٧ | ٨٥,٤ |
| جنوب آسيا | ٩٧,٩ | ٩١١,٠ | ٩٧٦,٠ | ١٠٩٤,٦ |
| أفريقيا جنوب الصحراء | ٧٢,٩ | ٣٥٦,٦ | ٣٨٨,٢ | ٤٨٩,٣ |
| الإجمالى | ٨٨,١ | ٢٥٤٩,٠ | ٢٧١٨,٤ | ٢٨١١,٥ |
| ما عدا الصين | ٨٤,٢ | ١٧٩٦,٦ | ١٩١٨,٨ | ٢١٧٨,٧ |

إن النجاح الملحوظ الذي حققته دول آسيا في خفض الفقر وتحقيق التنمية البشرية يمثل جهداً يثير الإعجاب ، حيث انخفض عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر بدرجة ملحوظة ما بين منتصف الثمانينات إلي نهاية فترة التسعينات ، كما تظهره بيانات الجدولين السابقين . فقد كانت مؤشرات التنمية البشرية مرتفعة في قطاعي التعليم والصحة ، مع تحقيق تقدم فعلي في تقليل الفجوة بين الجنسين . إلا أن هذه المكاسب ، وغيرها ، وقعت في خطر شديد بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت هذه المنطقة في عام ١٩٩٧ ، حيث دفع تفاقم البطالة والتضخم ملايين الأفراد مرة أخري تجاه الفقر . [٢٢] ومن ثم كان لهذه الأوضاع تأثير واضح علي الالتحاق بالتعليم ومستوي الخدمات الصحية واتساع الفجوة بين الجنسين مرة أخري .

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فقد انخفضت النسبة المئوية للافراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم قليلا في عقد التسعينات . إلا أن

نسبة هؤلاء الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ارتفعت ، في نفس الفترة ، من ٢٥ ٪ إلي ٣٠ ٪ من السكان بسبب الزيادات في مصر والمغرب واليمن. [٢٣] فالبرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر زاد من ٤٨٢٢,٤ جنيه مصري إلي ٥٥٣٧,٦ جنيه مصري خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ – ٢٠٠١ ، إلا أن نسبة الفقراء لا تزال مرتفعة حيث تبلغ ٢٠,١ ٪ من إجمالي الأسر . [٢٤]

ومن الملاحظ ، بصفة عامة ، أنه من استقراء واقع معظم الدول النامية أن معدلات الفقر المرتفعة ترتبط بمستويات الانجاز التعليمي المنخفضة ، وأن مستويات التعليم المنخفضة ترتبط بالعمل في وظائف ذات أجور منخفضة ، وأن الأجور المنخفضة ترتبط بحياة الإعالة . [٢٥] أي أن هذه الإرتباطات ينتج عنها دائرة من الفقر إلي الفقر . ومن ناحية أخري ، فان انتشار البطالة بين الخريجين ، وخاصة خريجي التعليم العالي ، وتخلي بعض الدول عن سياسة تشغيل الخريجين يعطي بعداً جديداً لهذه القضية .

**الفقر وتعليم الفقراء :**

من المسلم به ، أن التعليم هو مفتاح الرقي لأي مجتمع ، إن أحسن الاستفادة من خريجيه ويسبق ذلك إعدادهم من خلاله بطريقة جيدة . فالتعليم أساس للتنمية ، وللتقدم الاجتماعي ، ولحرية الإنسان . واذا كان النصف الثاني من القرن الماضي قد شهد ارتفاعا ملحوظا في المستويات التعليمية في الدول النامية ، ومنها دول شرق آسيا، كما أدي الاستثمار في التعليم إلي سرعة انخفاض الفقر في هذه المناطق ، إلا أن جهداً كبيراً لايزال مطلوباً في هذا الشأن . فبرغم أن غالبية أطفال العالم منتظمون في صفوف الدراسة ، فان عدد غير الملتحقين بالمدارس ممن هم في سن المدرسة الابتدائية من أطفال الدول النامية يزيد علي (١٣٠) مليون طفل . يضاف إلي ذلك ، ان ربع مليار طفل في سن (١٤) سنة أو مادونها ، سواء من الملتحقين بالمدارس أو غير الملتحقين بها ، يعملون الآن في ظروف خطرة أو ضارة بالصحة في كثير من الأحيان من أجل بقاء أسرهم الفقيرة علي قيد الحياة .

وتوفير التعليم الابتدائي للاطفال المحرومين منه حاليا في الدول النامية ، والبالغ عددهم (١٣٠) مليون طفل ، يضيف إلي تكاليف التعليم ما يقدر بنحو (٧)

مليارات من الدولارات في السنة علي مدي عشر سنوات ، بيد أن ذلك يتطلب ما هو اكثر من إقامة المباني . فالمدارس يجب أن تكون قريبة ، وأن يكون بها مدرسون مؤهلون ، وأن توفر لهؤلاء الفقراء امكانات من قبيل الكتب المقررة واللوازم المدرسية. وتمثل البنات نحو ٦٠٪ من الاطفال غير الملتحقين بالمدارس ، حيث لا يزال قيد الاناث في المناطق الريفية منخفضا بدرجة كبيرة . وذلك برغم ما تبينه الشواهد المختلفة من أن الاستثمار في تعليم البنات يترجم مباشرة إلي غذاء أفضل للاسرة ، ورعاية صحية أفضل ، وانخفاض في معدل الخصوبة ، وتخفيف لحدة الفقر ، وتحسين للآداء الاقتصادي بوجه عام . إلا أن الأسر الفقيرة تواجه خيارات قاسية ، فالدراسة باهظة التكاليف بالنسبة لهم ، والبنات مصدراً للعمل المنزلي المجاني ، ولا يثق الآباء في أن تعليم بناتهم سيفيد الأسرة بقدر ما يفيد تعليم الأبناء . (٢٦)

إن التعليم في الدول النامية يجب أن يمثل وسيلة إنقاذ من براثن الفقر باعتبار أنه أهم أدوات تحقيق الحراك الاجتماعي في المجتمع . ومن ثم فان الاستثمار في التعليم ، في ضوء شروط محددة ، يؤدي إلي خفض الفقر بسبب العلاقة الطردية بين الفقر ونقص التعليم ، كما أشير إلي ذلك سابقا. فالاستثمار في التعليم يسهم بدرجة كبيرة في تراكم رأس المال البشري الذي يعتبر أساسيا لتحقيق التقدم الاقتصادي ، ومن ثم زيادة الدخل الفردي . أي أن التعليم يساعد في خفض الفقر عن طريق زيادة انتاجية الفقراء ، وتقليل معدلات المواليد وتحسين مستوي الصحة ، وتجهيز الأفراد بالمهارات التي يحتاجونها للاسهام في تنمية الاقتصاد ، ومن ثم ترقية المجتمع . ولا يخفي أن عدم توافر التعليم يؤدي إلي عكس ذلك ، ويعيش الأفراد في دائرة مفرغة من الفقر إلي الفقر .

وإذا استمرت أوضاع الفقر ومعدلات نمو السكان الحالية في الدول النامية ، فان عدد الاطفال عمر ٦ – ١١ سنة الموجودين خارج المدرسة سوف يزداد الي (١٦٢) مليون طفل بحلول عام ٢٠١٥ . ومما يزيد الأوضاع سوءاً أن ثلثي الاطفال فقط الذين يلتحقون بالمدرسة الابتـــدائية يكملوا دراستهم فيها ، (٢٧) بسبب الفقر والتفاوتات الاجتماعية والمناخ المدرسي غير الجاذب وعدم تفعيل القوانين المتعلقة بالزام أولياء الأمور بارسال أبنائهم إلي المدارس والتكلفة الاجتماعية للتعليم والتي ترهق الأسر الفقيرة كثيراً . بالاضافة إلي اضطرار الأسر الفقيرة إلي الاستعانة بأبنائها للعمل

كمصدر للرزق .

وبرغم أن اتجاهات القيد الإجمالي في المدرسة الابتدائية تظهر تحسنا خلال العقود الثلاثة الأخيرة في المناطق الفقيرة ، إلا أن الاتجاهات الاقليمية تختلف بدرجة ملحوظة . ففي أفريقيا جنوب الصحراء بلغت معدلات القيد الصافي في التعليم الابتدائي أقل من ٥٠٪ في فترة التسعينات من القرن الماضي . كما ان عدد الاطفال خارج المدرسة سوف يزداد إلي ( ٥٠,٧ ) مليون طفل في عام ٢٠٠٥ ، والي (٥٤,٦) مليون طفل في عام ٢٠١٥ ، إذا إستمرت الإتجاهات الحالية كما هي عليه . وفي الهند وباكستان ، كما في بنين ومالي ( من بين دول غرب أفريقيا الأخري ) ، لم يكمل الأطفال من ٤٠٪ من الأسر الأفقر تعليمهم . وفي البرازيل ، نجد أن الأطفال من الأسر الاكثر فقراً الذين ألتحقوا ببعض المدارس ، حوالي ١٥٪ منهم فقط أكملوا تعليمهم في المدرسة الابتدائية .[٢٨] أي أنه بسبب الفقر لم يكمل معظم أطفال هذه الأسر تعليمهم في المدرسة الابتدائية ، مما يعني إنضمامهم إلي الرصيد المتوفر من الاميين في هذه البلاد .

وفي الفلبين لم يزد الإلتحاق بالمدارس الثانوية إلا بنسبة ٠,٩٪ فقط في الفترة ١٩٩٨/٩٧ – ١٩٩٩/٩٨ ، وهي فترة إشتداد الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول شرق آسيا ، بعد أن كان هذا الالتحاق يزيد بمعدل سنوي مقداره ٢,٦٪ في السنوات الخمس السابقة .[٢٩]

ومما تجدر الاشارة إليه أيضا في هذا السياق ، أن عدد سكان الحضر في العالم سيتضاعف خلال الجيل القادم من ( ٢,٥ ) مليار نسمة الي (٥) مليارات نسمة ، وسوف تكون معظم هذه الزيادة تقريبا في الدول النامية . وإذا كانت المدن كثيرا ما توصف بأنها مهد الحضارة ، ومصدر النهضة الثقافية والاقتصادية فان هذا الوصف لا ينطبق إطلاقا علي قرابة ثلث سكان الحضر بالعالم النامي الذين يعيشون في أحياء عشوائية في فقر مدقع . وعلي الرغم من أن متوسط السن بين سكان المدن ، مثلهم في ذلك مثل بقية سكان الدول ، قد إزداد فان متوسط سن سكان الاحياء العشوائية آخذ في التناقص . وذلك لإفتقار هذه الأحياء العشوائية إلي الخدمات الأساسية مثل المياه النقية ، والصرف الصحي ، وجمع القمامة ، وتصريف مياه الأمطار ، ولا يوجد بها عادة عيادات طبية أو مدارس .[٣٠] وبذلك يحرم أبناء هذه المناطق الفقيرة من حق

التعليم ، إلي جانب غيره من الحقوق الأخري .

وإذا وضعنا في الاعتبار أن القدرات العقلية لا توزع علي البشر تبعا لمستوياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية ، والذي يعني أن بعضا من أبناء الفقراء قد يملكون قدرات عقلية متميزة ، فان الخاسر الرئيسي من هذه الاوضاع هو المجتمع . ذلك أنه لو وفر المجتمع الامكانات اللازمة لتنمية قدرات أطفاله بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية لأسهمت الطاقات المتميزة لأبناء الفقراء في ترقية مجتمعهم.

## الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا :

الأزمة الاقتصادية التي حدثت لدول شرق آسيا تعتبر أزمة غير عادية من حيث سرعة حدوثها وتشابك بداياتها . فقد كانت صدمة كبيرة نتج عنها فقدان الثقة بتلك الدول التي خبرت نمواً سريعا في جوانب حياتها المختلفة . وترتب علي فقدان الثقة المفاجئ هروب رؤوس الأموال التي نتجت عن هذا النمو ، وتآكل دراماتيكي سريعا جداً للمدخرات ، وانخفاض الانتاج ، [٣١] وانتشار البطالة ، وزيادة التضخم .

ويري البعض أن هذه الأزمة ليست أزمة اقتصادية فحسب ، بل هي أيضا أزمة توجيه ، أزمة سياسات ، أزمة مصداقية ، وأزمة تماسك . ذلك أن أحد أهم أبعاد المشكلة يتمثل في الاصرار الحكومي علي إنكار وجود أي ضعف في هيكل الاقتصاد ، وفشل هذه الحكومات في اتخاذ اجراءات تصحيحية في الوقت المناسب . [٣٢] وهذا هو دائما سلوك غالبية حكومات دول العالم الثالث ، الإصرار علي الإنكار حتي تقع الواقعة التي هي دائما خافضة كاشفة . كما يري آخرون ، أن هذه الأزمة تعود الي السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للعولمة التي تبنتها بعض الدول ، وإلي تجاهل التحذير المستمر من تبني سياسات تحرير المال بدون وجود ضوابط وطنية ملائمة . وهذا يعني خطر تجاهل البعد الاجتماعي للعولمة ، وأن الاستقرار المالي والاجتماعي مترابطان بدرجة كبيرة . فالعولمة صناعة بشرية ، وهي غالبا ما تعطي الإنطباع بأنها خارج التحكم . [٣٣]

إن الأزمة المالية / الاقتصادية الأسيوية ، التي دفعت ثلث اقتصاد العالم إلي الإنتكاس تحمل وطأتها الكبري الطبقة العاملة ، والفقراء وخاصة النساء منهم حيث

إنهارت مستويات المعيشة وتزايدت البطالة . كما أدي إنتشار إفلاس البنوك إلي تزايد معدلات الفقر المدقع بدرجة كبيرة . (٣٤)

وقد حظيت إندونيسيا بالنصيب الأكبر من مظاهر تفاقم هذه الأزمة الاقتصادية، وما ترتب عليها من أزمات اجتماعية . فقد انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٣٠٪ ، ونقصت النفقات الأسرية بمقدار ٢٤٪ ، وتضاعف مؤشر الفقر من ١١٪ في عام ١٩٩٦ إلي ٢٠٪ في عام ١٩٩٨ . وتشير أرقام أخري إلي أن (٢٠) مليون عامل أصبحوا بدون عمل ، وأن (١٠٠) مليون نسمة ، أي ما يقرب من نصف السكان ، أصبحوا يعيشون في فقر . (٣٥)

ويوضح الجدول التالي الأجور الحقيقية ومعدلات البطالة في فترة الأزمة الاقتصادية لبعض دول شرق آسيا .(٣٦)

### جدول رقم (٣)

### الأجور الحقيقية ومعدلات البطالة في فترة الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا

| الدولة ( سنة الأزمة) | الأجور الحقيقية (تغير الأزمة) | | | معدل البطالة (%) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | سنة قبل الأزمة | سنة الأزمة | سنة بعد الأزمة | سنة قبل الأزمة | سنة الأزمة | سنة بعد الأزمة |
| اندونيسيا (١٩٩٧) | ١٣,٥ | ٥,٥ | -٤٠/ -٦٠ | ٤,٩ | ٥,٩ | ١٣,٨ |
| كوريا الجنوبية (١٩٩٧) | ٧,٣ | -١,٤ | -٠,٤ | ٢,٠ | ٢,٦ | ٧,٥ |
| تايلاند ( ١٩٩٧ ) | ٢,٣ | ٢,١ | -١٠,٣ | ١,٥ | ٣,٥ | ١٠,٩ |

ويتضح من الجدول السابق الانخفاض الكبير في الأجور الحقيقية ، وتزايد معدلات البطالة في هذه الدول بسبب الأزمة الاقتصادية ، والذي أدي بالتالي إلي انخفاض الدخل الأسري وتزايد معدلات الفقر بين شعوب هذ الدول . ولا يخفي أن هذه الاوضاع تؤثر سلبا في العملية التعليمية بجوانبها المختلفة .

والأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا لم تؤثر علي الأفراد من المستويات

الاقتصادية المنخفضة فقط ، ولكنها أثرت علي الأفراد الذين ينتمون إلي الطبقات المتوسطة والعليا أيضا . ومع ذلك فقد كان التأثير الأضخم بلا شك علي ملايين الأفراد العاديين الذين يوصفون بأنهم فقراء . ومما لاشك فيه فان تزايد أعداد الفقراء يعني تصاعد البطالة بين الكبار ، وارتفاع أعداد المتسربين من المدارس ، وانعكاس الهجرة من المناطق الريفية إلي المدن الكبري . واذا كان بعض هذه الظواهر يمكن ملاحظتها في العديد من الدول الآسيوية ، إلا أنها كانت اكثر خطورة في الدول التي ضربتها الأزمة المالية / الاقتصادية بشكل سئ .(٣٧)

وحيث أن الفقراء هم الذين يتأثرون بالأزمات الاقتصادية بدرجة كبيرة ، ومن ثم تتأثر إمكانية حصولهم علي حقوقهم الإنسانية المختلفة ، والتي من أهمها التعليم ، فإن العلاقة بين التعليم والفقر تثير العديد من الأسئلة ، لعل من أهمها : هل نقص التعليم يسبب الفقر ، أم أن الفقر هو الذي يؤدي إلي نقص التعليم ؟ وتناول العلاقة الجدلية التي يطرحها هذا التساؤل تختلف بالطبع من حالة إلي أخري ، إلا أن المتفق عليه بصفة عامة أن الأفراد الأقل تعليما يمثلون بدرجات متفاوتة في سلم الفقر . وذلك لأنهم يشاركون في أشكال من العمل تكون أقل إنتاجية وأقل دخلا . ولذا فقد كان من أهم الآثار المترتبة علي الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا ، التزايد في أعداد الأطفال الذين قرروا أو أجبروا علي الإنقطاع عن الدراسة لأسباب اقتصادية. (٣٨)

### الأزمة الاقتصادية والطلاب الذين يدرسون فى الخارج :

أثرت الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها دول شرق آسيا علي الطلاب الذين كانوا يدرسون في خارج دولهم بصورة دراماتيكية وبسرعة كبيرة ، مما أضطر كثير منهم إلي تعديل أو إلغاء خططهم التعليمية. وذلك بسبب فقدان عائلاتهم لمصادر دخلها، وإجبار حكومات هذه الدول بصرامة ، غالبا من قبل هيئات ومنظمات خارجية ، علي تقييد نفقاتها وخاصة الاجتماعية منها بالعملات الأجنبية .

وبرغم أن كل دولة في آسيا تمتلك ثقافتها وحكومتها ومواردها الخاصة المتفردة، فانه توجد بعض الملاحظات العامة التي تتعلق بتأثير الأزمة الاقتصادية علي طلاب دول شرق آسيا الذين كانوا يدرسون في الخارج إبان هذه الأزمة . وتتمثل أهم هذه الملاحظات فيما يلي :

١ – إن برامج دراسة اللغة الانجليزية كلغة ثانية كانت هي الاكثر تأثراً بالأزمة . فقد كان يوجد حوالي (٥٠٠٠) طالب من كوريا الجنوبية و (١٤٠٠) طالب من تايلاند و ( ٥٠٠ – ٦٠٠ ) طالب من كل من ماليزيا وإندونيسيا يدرسون في هذه البرامج في الولايات المتحدة قبيل الأزمة . ولكن بسبب حدوث هذه الأزمة عاد معظم هؤلاء الطلاب إلي بلادهم بدون استكمال برامجهم الدراسية .

٢ . أضطر بعض طلاب الدرجات الجامعية الأولي إلي البحث عن طرق أخري لتحسين أوضاعهم الاقتصادية ، في حين أن طلاباً أخرون لم يتأثروا بهذه الأزمة لأنهم قدموا من أسر تدخر وتستثمر أموالها في دول أخري .

٣ . أضطر طلاب الدراسات العليا الموجودين في الولايات المتحدة إلي بذل جهود مضاعفة لإنهاء دراساتهم في وقت أقصر ، والإنتقال إلي سكن أقل كلفة ، والعمل بعض أو كل الوقت ، وإرسال أفراد عائلاتهم إلي دولهم .

٤ . أضطرت دول شرق آسيا إلي تشجيع الطلاب الذين يمولون من قبل حكوماتهم علي الإسراع في إنهاء برامجهم الدراسية بنجاح والعودة إلي بلدهم . (٣٩)

واذا كانت الأزمة الاقتصادية أجبرت الكثير من طلاب دول شرق أسيا الذين كانوا يدرسون في الخارج علي ترك أماكنهم في الجامعات ذات الرسوم الدراسية المرتفعة والعودة إلي بلادهم ، أو الانتقال إلي جامعات ذات رسوم دراسية أقل . فقد أدي هذا إلي حدوث اضطراب في الجامعات الغربية التي كان يدرس فيها هؤلاء الطلاب ، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا بسبب النزوح الجماعي لطلاب الدول المنكوبة بالأزمة الاقتصادية . وذلك لأن هذه الجامعات الغربية كانت تحصل ولسنوات طويلة علي مليارات الدولارات من إستضافة الطلاب الأجانب الذين يسهمون باكثر من (٧) مليارات دولار سنويا للاقتصاد الأمريكي ، و (٥) مليارات دولار سنويا للاقتصاد البريطاني ، و (٣) مليارات دولار سنويا للاقتصاد الاسترالي . كما أن الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الأجانب تساعد في دعم أماكن الدراسة للطلاب الوطنيين ، وهو الاتجاه الذي تشكل في الغرب منذ الثمانينات من القرن

الماضي عندما نتج عن سياسات الترشيد تخفيض في ميزانيات التعليم العام . [٤٠]

وسوف نوضح فيما يلي تأثير الأزمة الاقتصادية علي جوانب الحياة المختلفة ، وخاصة التعليم ، في دولتين يري البعض أنهما كانتا الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية التي ضربت دول شرق آسيا في عام ١٩٩٧ ، وهما إندونيسيا وتلايلاند .

**الأزمة الاقتصادية والتعليم فى إندونيسيا :**

إمتلكت إندونيسيا في التسعينات من القرن الماضي اقتصادا قويا حسن السمعة بدرجة كبيرة . فقد إتصف النمو الذي تحقق في هذه الفترة بمعدل إمتصاص مرتفع للسكان في سن العمل ، وبمعدل بطالة منخفض ومستقر . بالاضافة إلي العمالة المتعلمة والاقل تعلما ، والتحول من العمالة الزراعية إلي العمالة غير الزراعية ، وانخفاض البطالة المقنعة ، وزيادة الانتاج ، وارتفاع الأجور الحقيقية . وقد انتشرت ثمار هذا النمو الضخم عبر البلد كله ، واظهرت كل المقاطعات زيادة في الدخل والاستهلاك والعمالة وانخفاض الفقر . [٤١]

بداية الأزمة في إندونيسيا ، كجزء من الأزمة الاقتصادية في منطقة شرق آسيا ككل ، يمكن ملاحظته اعتبارا من ٢١ يوليو عام ١٩٩٧ عندما انخفضت قيمة العملة المحلية بحوالي ٦٪ مقابل الدولار الأمريكي . علماً بأن نذر الانهيار لاقتصادات دول شرق آسيا بدأت ، الي حد ما ، بتخفيض قيمة العملة التايلاندية مبكراً من الشهر نفسه. وبحلول منتصف أكتوبر من نفس العام فقدت العملة الإندونيسية ٣٥٪ من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي . [٤٢] أي أن هذا البلد الذي أنجز عقوداً من النمو السريع والاستقرار وانخفاض الفقر ، واجه إنهياراً اقتصاديا كبيراً في فترة زمنية قصيرة جداً . فلا يوجد بلد في التاريخ البشري الحديث ، خاصة بحجم إندونيسيا ، قاس من مثل إنعكاس الحظ المأساوي كالذي حدث لإندونيسيا في هذه الفترة . كما لم يحدث في تاريخ البشرية من قبل أن مستويات المعيشة الحقيقية لملايين كثيرة من الأفراد الفقراء ارتفعت بسرعة كبيرة في فترة زمنية قياسية كما حدث في إندونيسيا . فهذه الأزمة هي بالتأكيد حدث له دلالات اقتصادية كبيرة علي كوكبنا ، إلا أنها ضربت إندونيسيا بشدة .

وقد قدرت البطالة في إندونيسيا بحوالي ٥٪ ، أو (٤,٥) مليون فرد ، في عام

١٩٩٦ أي قبل حدوث الأزمة . إلا أنه بعد مرور سنتين ، أي في عام ١٩٩٨ ، حددت التقديرات الحكومية عدد المتعطلين بحوالي (٢٠) مليون فرد . واذا كانت التقديرات الحكومية تبين أن ١١,٣ ٪ من الأفراد كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام ١٩٩٦ ، فان تقديرات البنك الدولي توضح أن هذا العدد كان حوالي ١٠,١ ٪ في عام ١٩٩٧ قبل حدوث الأزمة . وطبقا لتقديرات البنك الدولي فان نمواً سلبيا بمقدار ١٢ ٪ يرفع النسبة المئوية لهؤلاء الذين يعيشون في الفقر إلي ١٤,١ ٪ بعد حدوث الأزمة ، أي حوالي (٢٩) مليون فرد . وفي أغسطس عام ١٩٩٨ ، نشرت إحصاءات حكومية توضح أنه بحلول منتصف عام ١٩٩٨ قفزت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلي ٣٩,٩ ٪ ، أي (٧٩,٤) مليون فرد . (٤٣) يضاف إلي ذلك ، إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ١٣ ٪ في عام ١٩٩٨ ، ووصول التضخم إلي ٧٧ ٪ . (٤٤) ولا يخفي أن هذه الأزمة وما ترتب عليها من إنخفاض مفاجئ في ثروات البلد الاقتصادية ، كان لها آثاراً اجتماعية ضخمة وهائلة حيث انخفضت مستويات المعيشة لملايين كثيرة من الأفراد الذين كانوا بالفعل فقراء قبل حدوث الأزمة .

ونتيجة لإعلان العديد من الشركات إفلاسها ، أو إضطرارها إلي تقليل حجم العاملين فيها ، فقد كثير من الأفراد وظائفهم . ومما ترتب علي ذلك إستنفاد الأفراد لمدخراتهم المالية بسرعة، والذي تسبب في إضطرار كثير من الإندونيسيين إلي الكفاح من أجل البقاء علي قيد الحياة . وقد كانت الأوضاع أكثر سوءاً في المدن الكبيرة عنها في المناطق الريفية حيث ينتشر مبدأ التعاون المتبادل بين أفراد القري أثناء الأزمات المختلفة التي تلم بهم .

من المتفق عليه أن التعليم يمثل طريق الخلاص للفقراء من حياة العوز والحرمان ، حيث يحمل معه فرص الصحة الجيدة والرخاء والأمل في المستقبل . أي أنه يفتح الباب علي مصراعيه لحياة الشرف والحرية للأفراد ولدولهم، (٤٥) في حالة توافر شروط محددة في هذا التعليم وفي السياق المجتمعي الموجود فيه . وقد نتج عن الأزمة الاقتصادية في إندونيسيا تسرب كثير من الأطفال من التعليم بسبب حاجة أسرهم الفقيرة إلي ما قد يملكونه من مال لتوفير الطعام والحاجات الأساسية الأخري . كما أن الرسوم الدراسية والملابس والمستلزمات المدرسية مرتفعة الثمن جداً ، مما أجبر كثيراً من الأسر علي سحب أطفالهم ، وخاصة البنات ، من المدارس . ففي إندونيسيا

يعطي معظم الآباء أولوية التعليم لأولادهم اكثر من بناتهم بغض النظر عن القدرة العقلية لكل طفل . وقد إزداد هذا التمييز في التعليم حسب الجنس سوءاً مع قدوم الأزمة الاقتصادية . وبرغم كفاح الوالدين لكي يستمر أولادهم في التعليم أطول فترة ممكنة ، إلا أنه مع تزايد الأزمة الاقتصادية وصل مستوي الفقر إلي حد أجبر الأسر الفقيرة علي إيقاف تعليم كل أطفالها بغض النظر عن الفروق الجنسية .

وبسبب عدم تواجدهم في المدرسة ، بدأ الأطفال العيش في الشوارع علي أمل كسب بعض المال لمساعدة أسرهم المحتاجة . وبرغم أن المكاسب التي كانوا يحصلون عليها ضيئلة ، فقد كانت المنافسة بينهم ضخمة بسبب تزايد أعداد أطفال الشوارع . وحيث أن الأطفال هم المستقبل لأية أمة ، فقد أثارت هذه الأزمة التساؤل بشأن طبيعة المستقبل الذي سيواجهه هذا الجيل من الأطفال الإندونيسيين ، فهم محرومون من حقوقهم كأطفال ، ويعانون من سوء التغذية ، ومحرومون من أي تعليم. كما أن كثيراً من هؤلاء الاطفال أجبروا علي الدخول إلى سوق العمل واستغلوا وسئ استخدامهم . يضاف الي ذلك ، الوهن الكبير الذي حل بالأسرة ، كنواة البناء الاجتماعي لأي مجتمع ، حينما أضطر بعض الأباء إلي بيع أطفالهم لتسوية ديونهم.(٤٦)

ومن مظاهر التأثير الاجتماعي الأخري للأزمة الاقتصادية في إندونيسيا ، إرتفاع حالة ذعر الشراء عند الأفراد ، وتزايد العنف ، وتضاعف أسعار المنتجات الغذائية كالأرز ، علي سبيل المثال ، الذي يمثل الغذاء الرئيسي للسكان . كما توقف حوالي ربع السكان عن الإنفاق علي الأغذية البروتينية الهامة مثل اللحوم والبيض والسمك ، والذي يؤثر نقصها سلبا علي الحالة الصحية للأطفال ، ومن ثم علي التحصيل الدراسي للمتعلمين منهم . وتزايدت معدلات المشكلات الصحية الخطيرة ، وأدي ارتفاع تكلفة الأدوية إلي إجبار كثير من الأفراد علي وضع أنفسهم في خطر علاج أنفسهم بأنفسهم أو اللجوء الي العلاج الشعبي . (٤٧)

وتتمثل أهم الآثار التعليمية للأزمة الاقتصادية في إندونيسيا في انخفاض معدلات القيد في مراحل التعليم العام ، وارتفاع معدلات التسرب منه . حيث تظهر التقديرات المختلفة أن القيد الكلي في المرحلة المتوسطة إنخفض بحوالي ٢,٣ ٪ في عام ٩٨ / ١٩٩٩ . وكان هذا الإنخفاض أكبر كثيراً في المناطق الحضرية حيث بلغت

قيمته ٦,٢ ٪ . وانخفضت نسبة البنات الملتحقات بالصف الأول من المرحلة المتوسطة بدرجة كبيرة حيث بلغت ١٩ ٪ في جاكرتا كمثال لهذه المناطق الحضرية . وبصفة عامة ، أصبح الإلتحاق بالصف الأول من المرحلة المتوسطة مشكلة كبيرة في إندونيسيا عامة ، وفي المناطق الحضرية خاصة . فقد انخفض معدل الالتحاق بالصف الأول في هذه المناطق بحوالي ٧,٥ ٪ ، في حين أن قيمة الانخفاض كانت ١٣ ٪ في جاكرتا . [٤٨]

وفي المرحلة الابتدائية كانت المشكلة في الصفوف العليا من هذه المرحلة . وتوضح بعض التقديرات الحكومية أن عدد المتسربين من التعليم الابتدائي تضاعف الي (١,٦٥) مليون طفل في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ ، بينما زاد عدد المتسربين من التعليم المتوسط إلي ( ١,١١ ) مليون طفل في نفس العام.[٤٩] وهذا يعني حرمان أعداد كبيرة من أطفال المجتمع من فرصة تنمية معارفهم ومهاراتهم وقيمهم وقدراتهم التعليمية ، والتي حال الفقر بينهم وبين تحقيق هذا الهدف . ويكون المجتمع هو الخاسر الأكبر في النهاية .

أي أن الأزمة الإقتصادية في إندونيسيا أثرت سلبا علي كم ونوعية مخرجات مراحل التعليم المختلفة ، من خلال تأثيرها علي إلتحاق الطلاب بهذه المرحلة ، وعلي قدرة أسرهم علي دفع نفقات الدراسة ، وعلي قدرة المدارس علي توفير موارد ملائمة لتقديم تعليم عالي الجودة ، وأيضا تأثيرها علي مقدار الميزانية الكلية المتاحة للتعليم.[٥٠]

### الأزمة الإقتصادية والتعليم فى تايلاند :

قبل حدوث الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا ، كانت تايلاند نموذجا يحتذي به لنجاح عملية التنمية . إلا أنه بحلول عام ١٩٩٧ ، إهتزت هذه المعجزة الاقتصادية بصورة مفاجئة ، وما كاد ينتصف عام ١٩٩٨ حتي كان اقتصاد هذا البلد في حالة فوضي كبيرة .

النمو الاقتصادي الكبير الذي حدث في الاقتصاد التايلاندي من عام ١٩٨٨ إلي عام ١٩٩٦ أدي إلي إنخفاض عدد الاطفال العاملين بصورة ملحوظة ، وهي الظاهرة التي كانت لافتة للنظر في هذا البلد . أي أن الاطفال كمجموعة كانوا أهم

المستفيدين من سنوات الازدهار الاقتصادي . كما ترتب علي انخفاض أعداد الاطفال في قوة العمل بدرجة كبيرة إلي حدوث زيادة مماثلة لأعدادهم في المدارس ، والذي أدي إليه أيضا انخفاض مستويات الفقر وتحسين الوضع العام للأطفال وأسرهم .

وتشير الاحصاءات المختلفة إلي أن الإنخفاض في عدد الأطفال المشاركين في قوة العمل في تايلاند كان أكثر من أربعة أضعاف بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٦ . ففي عام ١٩٨٨ كان يوجد أكثر من (٩٨٨) ألف طفل مسجلين ضمن قوة العمل تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٤ سنة ، وأكثر من (١٨٩) ألف طفل تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٢ سنة . إلا أنه بحلول عام ١٩٩٦ إنخفض عدد الاطفال أعمار ١٣ – ١٤ سنة في قوة العمل إلي حوالي ( ١٩٩,٥) ألف طفل . ولكن في عام ١٩٩٧ ، بعد بدء الأزمة الاقتصادية ، إرتفع عدد الأطفال الذين يعملون من الفئة العمرية ١٣ – ١٤ سنة إلـــي ( ٢١٩,٤) ألف طفل ، أي بزيادة قدرها (١٩,٩) ألف طفل عن العام السابق . (٥١)

ويعتبر إلتحاق الأطفال بقوة العمل ، والذي يمثل ظاهرة شائعة في تايلاند كما في دول آسيا الأخري ، وسيلة للمساهمة في توفير تكاليف حياة الأسرة ونفقات التعليم. حيث أن الدخل الذي يحصل عليه الاطفال في المدينة يساعد في تخفيف حدة الفقر لأسرهم ، والذي يمكن أن تتحمل مثله أسر الأقاليم الريفية بسبب تفاوت تكاليف الحياة بين الريف والمدينة . وبصفة عامة ، فان أطفال كثير من أسر الحضر والريف بدأوا يواجهون صعوبات في النصف الأول من عام ١٩٩٧ أثناء المراحل الأولي من الركود الاقتصادي . إلا أن التأثير الأكبر حدة كان في النصف الأول من عام ١٩٩٨ . فقد وجد الأطفال ، سواء في الحضر أو في الريف ، أنه من الصعب تحمل زيادة الأسعار التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية بسبب إنخفاض أجورهم أو فصلهم من مواقع العمل التي أضطر كثير منها إلي الاغلاق . (٥٢)

ويمكن تحديد أهم أثار الأزمة الاقتصادية في تايلاند علي الأطفال وأسرهم ، ومن ثم تعليمهم ، فيما يلي :

١ . تعرضت أعمال كثيرة للخسارة الكبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية ، مما أجبر الكثير منها علي الاغلاق . وقد ترتب علي ذلك فصل الكثير من العمال بطريقة تعسفية ، أو من خلال اللجوء إلي طرق أخري مثل إجراء اختبارات بدنية تؤدي إلي فصل العمال الذين يعانون من ضعف جسمي أو

من أي أمراض أخري . وفي كثير من المؤسسات التي كان يعمل بها أطفال ، ثم استبدالهم بعمال كبار السن .

٢ . أضطر الأطفال بسبب الأزمة الاقتصادية إلي تعويض الانخفاض في دخل أسرهم عن طريق البحث عن أي عمل . وحينما لا تتاح لهم الأعمال الشريفة فانهم يلجأون إلي الاشتراك في أعمال منافية للآداب ، أو بيع المخدرات ، أو أية أعمال إجرامية أخري .

٣ . عاد الأطفال العاملين في العاصمة والمدن الأخري إلي قراهم مع آبائهم الذين فصلوا من أعمالهم . وبذلك أمسي الكل يواجه نفس المشكلات المترتبة علي البطالة .

٤ . تزايد تسرب الأطفال من المدارس ، نظراً لعدم قدرة أسرهم علي تحمل تكاليف إرسالهم إلي المدرسة. بالاضافة إلي رغبة أولياء الأمور في أن يترك الأطفال مدارسهم حتي يساعدوهم في كسب بعض الدخل لتحسين أوضاعهم المعيشية . كما كان الآباء يجبرون الأطفال علي ترك المدرسة حتي ولو كانوا يتمتعون بمنح دراسية ، (٥٣) نظراً للفقر الشديد للآباء وحاجتهم للمساعدة في البقاء علي قيد الحياة .

وتشير بعض الاحصاءات إلي أن اكثر من (٢٥٠) ألف طالب علي مستوي الدولة ككل تسربوا من المدارس منتصف عام ١٩٩٨ ، أو أنهم فشلوا في مواصلة دراستهم هذا العام . كما أدت الأزمة الاقتصادية في تايلاند إلي إجبار أكثر من (٣٠) ألف تلميذ علي التسرب قبل إتمام العام التاسع من مرحلة التعليم الأساسي.(٥٤) وقد كان تأثير هذه الأزمة الاقتصادية ملحوظاً ، كما أشرنا سابقا ، علي الطلاب التايلانديين الذي كانوا يدرسون بالخارج . فمنذ تخفيض قيمة العملة التايلاندية في يوليو عام ١٩٩٧ ، أضطر كثير من الآباء إلي إعادة أبنائهم من المدارس أو الجامعات في الدول المختلفة ، وخاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، حيث أنهم لا يستطيعون تحمل نفقات المعيشة ورسوم الدراسة المرتفعة جداً بالمقارنة بالعملة المحلية بعد تخفيض قيمتها . ومن ناحية أخري ، قام بعض الآباء بنقل أبنائهم إلي كليات وجامعات أقل كلفة في دول أخري غير الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . (٥٥)

## دروس مستفادة:

ما تم عرضه من تحليل فيما سبق ، يمثل رؤية علمية يمكن أن تفيد في فهم ديناميات تأثير الأزمات الاقتصادية علي التعليم عامة ، وتعليم الفقراء بوجه خاص . ومن أهم الدروس التي يمكن استنتاجها من التحليل السابق لإنعكاسات الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول شرق آسيا في عام ١٩٩٧ علي التعليم ، وخاصة في دولتي إندونيسيا وتايلاند ، تتحدد فيما يلي :

١ . من الضروري التسليم بان تلاميذ وطلاب اليوم ، بمن فيهم من فقراء ، هم حملة لواء تنمية المجتمع وتحقيق رقيه في المستقبل .

٢ . يجب توافر المرونة في نظام التعليم بدرجة كافية بما يجعله قادراً علي التكيف مع الصدمات المالية / الاقتصادية التي قد تحدث لأي مجتمع .

٣ . عند حدوث الأزمات الاقتصادية يجب تجنب اجراء أية تخفيضات في ميزانيات التعليم بقدر الامكان ،وعدم تخفيض أو تأخير رواتب المدرسين . وفي هذا الشأن فان مساهمات القطاع الخاص في تعليم أفراد المجتمع ، بصورة أو بأخري ، تساعد في تخفيف عبء الحكومات لتعليم هؤلاء الأفراد أثناء الأزمات المختلفة.

٤ . ضرورة إعداد خطط طوارئ تحدد آليات العمل في حال حدوث الأزمات الاقتصادية . وهنا يكون من المهم أن تحدد الحكومات فئات السكان المحتمل أن تكون أكثر تضرراً بما يؤدي إلي تخفيف حدة الأزمة عليهم، ومن ثم حصولهم علي حقوقهم المختلفة والتي من أهمها حقهم في التعليم .

٥ . يترتب علي الأزمات الاقتصادية إهتزاز ثقة أفراد المجتمعات في مؤسساتها العامة وقياداتها . وهذا يؤثر سلبا علي الهوية والإنتماء والمواطنة لدي الأفراد . وربما يؤدي هذا ، في أحد جوانبه ، إلي انتشار سلوكيات غير مرغوب فيها ، ومنها انتشار العنف في المدارس علي سبيل المثال . لذا من الضروري العناية بمعالجة الآثار النفسية التي تحدث للأفراد بسبب ما قد يواجهوه من أزمات مختلفة.

٦ . ضرورة امتلاك الحكومات أنظمة إنذار مبكر فعالة تسمح لها القيام باجراءات وقائية تجاه الأزمات المحتمل حدوثها في المستقبل بما يخفف من أثار هذه الأزمات علي أفراد المجتمع .

٧ . أهمية زيادة درجة الأمن الاجتماعي للفقراء عن طريق تخفيض المخاطر التي تنجم عن أحداث مثل الحروب والمرض والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية . وهذا يؤدي إلي تلبية حقوق الأطفال الفقراء ، بصفة خاصة ، في التعليم والحماية والرقي والمشاركة .

٨ . لم تعد مجانية التعليم أمراً واقعياً في كافة مراحله لا سيما بالنسبة للفقراء . كما أن التعليم المتاح لهم من نوعية منخفضة وليس له قيمة إقتصادية حقيقية . بالإضافة إلي عبء تحمل نفقات الدروس الخصوصية ، والمصروفات الدراسية والمستلزمات المدرسية المرتفعة الكلفة . وحيث أن القدرات العقلية توزع بين الأفراد ليس تبعا لمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فيجب أن تتكفل المجتمعات بتعليم الطلاب الفقراء طالما أنه قد يوجد بينهم من تتميز قدراته العقلية . ويترتب علي عدم الاهتمام بذلك أن يخسر هؤلاء الافراد أنفسهم ويخسرهم مجتمعهم .

٩ . إن الفقراء هم اكثر فئات المجتمع تضرراً من عدم الإستفادة من التعليم ، ومن ثم الشهادات التي حصلوا عليها بما يزيد من التفاوتات بين فئات المجتمع المختلفة ، وبما يجعل الحراك الاجتماعي كأنه سراب في أذهان الكثيرين .

١٠ . ضرورة إسهام المنظمات غير الحكومية في إعداد وتنفيذ برامج محددة لتوفير الفرص التعليمية للأطفال الفقراء ، خاصة هؤلاء الذين هم في سن التعليم الإبتدائي ولم يتمكنوا من الإلتحاق به أو تسربوا منه . وتفيد هذه البرامج في تخفيف الضغط علي الحكومات ، خاصة عند حدوث الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية ، وفي توفير فرص التعليم الملائمة لهؤلاء الأطفال بما يؤدي إلي التقليل من تردي أوضاعهم ، ويقلل شبح الفقر فيما بينهم .

١١ . أهمية تقديم دعم مالي للأسر الفقيرة مقابل إرسال أبنائها للمدارس حتي تتمكن من الإنفاق علي تعليم هؤلاء الأبناء ، ولا تضطر إلي إخراجهم من المدارس للمساعدة في توفير نفقات المعيشة للأسرة وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية .

١٢ . دعم الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال الفقراء وتوفير الغذاء والكتب والأدوات المدرسية لهم بدون مقابل .

١٣ . تفعيل القوانين الخاصة بعمالة الأطفال وتوفير ضمان إجتماعي مناسب لأسرهم بما يساعد علي تعليم أطفالهم ، وتوفير تعليم مواز للأطفال العاملين الذين لم يلتحقوا بالمدارس ، ووضع آليات محددة لحماية الأطفال العاملين عند حدوث الأزمات الاقتصادية .

١٤ . إنشاء صندوق قومي للتعليم يتولي جمع المساعدات والتبرعات والهبات المقدمة من كافة الأفراد والهيئات المختلفة في المجتمع . ويقوم هذا الصندوق بالإنفاق علي تعليم الاطفال الفقراء ، وخاصة عند حدوث الأزمات الاقتصادية .

١٥ . ضرورة تكاتف المجتمع الدولي والهيئات والمؤسسات الدولية لتقديم العون المادي والبشري للدول والمناطق الفقيرة أو المحرومة من الخدمات التعليمية وخاصة تلك التي تتعرض لأزمات إقتصادية كبيرة . كذلك المساهمة في تقليل حدة الأوضاع التي تعيشها القطاعات الهامشية في المجتمعات المختلفة ، والتي قد تكون مبرراً للفقراء والمحرومين علي عدم الإلتحاق بالتعليم أو التسرب منه .

# الهـوامش

1.Todaro, M.P. , Economic Development in The Third World, 2 nd Edition, Longman,New York, 1981, P. 56.

2. Ibid, P. 289.

3. Ablett, J., and Ivar-Andre Slengesol, Education in Crisis: The Impact and Lessons of the East Asian Financial Shock 1997 - 99, Human Develepment Network, World Bank, Washington D.C., Feb 2000, P.i

4. UNESCO, Facts and Figures 2000, Institute for Statistics, Unesco, Paris, 2000, P.16.

5. UNICEF, Investigating in Our Children, unicef, Oct. 1998, P.2.

٦ – كـوفي أ. عنـان ، نحن الشـعوب : دور الأمم المتـحـدة في القـرن الـ ٢١ ، تقـرير الأمين العام ، الأمم المتحدة ، واشنطن العاصمة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١ .

7.Ablett, J. , and Ivar-Andre Slengesol, Education in Crisis, . Op.Cit., P.1

٨ – مـحمـد أحـمد الغنام ، التنمـيـة التـربوية من أجل مكافـحة الـفقر ، التـربيـة الجـديدة ، الســنة الرابعة ، العدد ١١ ، أبريل ١٩٧٧ ، ص ٣ .

9.Ravallion, Marlin, The Debate on Globalization, Poverty and Inequality : Why Measurement Matters, Policy Research Working Paper No. 3038, World Bank, Washington D.C., May 2003 , P. 3.

١٠ – برنـامج الأمم المتــحــدة الإنمائـي ، الصندوق العـربـي للإنماء الاقـتـصــادي

والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٠ .

١١ . معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية : مصر ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٤ .

12.The World Bank, Poverty Trends and Voices of the Poor, World Bank, Washington D.C. , 2000, P. 3.

١٣ – البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ : شن هجوم علي الفقر ، عرض عام ، البنك الدولي ، واشنطن العاصمة ، ٢٠٠١ ، ص ١ و ص ٣ .

١٤ . ________، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ : الفقر ، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٤ .

١٥ . معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية : مصر ٩٨ / ١٩٩٩ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١ .

16.IIEP, Medium-Term Plan 2002 - 2007, IIEP, Unesco, Paris, 2001, P. 11.

١٧ –جاندياالا ب. ج تيلاك ، التعليم والفقر في جنوب آسيا ، مستقبليات ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٥٨١ .

18.The World Bank, Taking Action for Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa : Report of an African Region, Task Force Report No. 15575 - AFR, World Bank, Washington D.C. , May 1996, P. 5.

19. ________, Poverty Trends, Op. Cit., P. 5.

20. ________, Global Economic Prospects and the Developing Countries, World Bank, Washington D.C., 2001, P. 36 .

21. Ibid, P. 37 .

22. The World Bank, Social Issues Arising from the East Asia Economic Crisis, P.1

at , www.worldbank.org/eapsocial/library/socialimpacts/pdf

23. ________, Poverty Trends, Op. Cit., P. 14.

٢٤ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ : التنمية المحلية بالمشاركة ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤ .

25.Appleton, Simon, Education, Incomes and Poverty in Uganda in the 1990s, Research Paper No. 01/22, Center for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, Dec. 2001, P.1.

٢٦ – كوفي أ. عنان ، نحن الشعوب ، مرجع سابق ، ص ص ١٤ – ١٥ .

27.The World Bank, Priorities and Strategies for Education, Summary, PP. 1 -2 , at,www.worldbank.org/education/economicsed/tools/training/econ1/prstr1.html.

28. ________, Poverty Trends, Op. Cit., P. 34 & P. 37.

29. Jacoby, H. G., and E. Skoufias, Risk, Financial Markets and Human Capital in a Developing Country, Review of Economic Studies, Vol. 64, No. 3, 1997, P.3.

٣٠ – كوفي أ. عنان ، نحن الشعوب ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

31 . Heller, Peter S., Human Dimensions of the Asian Economic Crisis, Presentation to World Bank Regional Meeting on Social Issues Arising from the East Asia Crisis and Policy Implications

for the Future, Bangkok, Jan. 21, 1999, P. 2.

32. Harris, Peter, The Unfolding Economic Crisis, The Jobs Letter No. 80, New Zealand, 18 June 1998, PP. 1-2.

33. The International Confederation of Free Trade Union ( ICFTU) , International Trade Union Statement On the Global Economic Crisis, Brussels, Belgium, Dec. 1998, P. 3.

34. Ibid, P. 1.

35. Symonds, Peter, Two Years After the Economic Meltdown No End of the Social Crisis in Asia in Sight, 24 June 1999, P. 2. at, www. WSWS. org/ articles/1999/jun 1999/asia-j 24. shtml

36. The World Bank, World Bank Predicts Lowest Growth Rates for Developing Countries Since Eighties Debt Crisis -Outlook to lmprove by 2000, News Release No. 99/2016/S, World Bank, Washington D.C., Dec. 2, 1998, P.5.

37. Ching, F., Social Impact of the Regional Financial Crisis, at Linda Y.C. Lim, et.al., The Asian Economic Crisis: Policy Choices, Social Consequences and the Philippine Case, The Asian Society, New York, 1999, P. 2.

38. Mc Queen, Tanya, Impact of the Economic Crisis on Children Assisted by the Development and Education Program for Daughters and Communities (DEPDC) , P. 2,

at,www.cwa. Ioxinfo.co.th/vol14-1&2/v14 depdc.html

39. Heaney, Linda, The Economic Crisis in Asia: Its Impact on Students Recruitment, NAFSA Asian Crisis Center, 1998, PP. 1-2

at, www.nafsa.com/

40. Srilal, Mohn, Economic Crisis Sends Asian Students Home, IPS News Reports, Singapore, Feb. 18, 1998, P.1, at,www.oneworld.org/ lips2 /feb98/asia_education. html
41. ILO, Employment Challenges of the Indonesian Economic Crisis: Understanding the Indonesian Economic Crisis, ILO Jakarta, June 2000, P.1,

    at,www. un.or.id/ilo/english/book.htm
42. Ablett, Jonathan, and Ivar- Andre Slengesol, Education in Crisis, Op. Cit., P.12.
43. Ching, F., Social Impact of the Regional Financial Crisis, Op. Cit., PP. 11-12.
44. Cameron, Lisa A., Did Social Safety Net Scholarships Reduce Drop-Out Rates During the Indonesian Economic Crisis, Department of Economics, University of Melbourne, March 2002, P.1.
45. Oxfam, Education and Poverty, P.1, at, Oxfam.org.uk/ educationnow/ poverty. htm
46. Nanninga, Klarend., and Sih Handayani, Children of the Crisis: The Impact of the Economic Crisis on Indonesian Children, PP. 1-2

    at, www.cwa. loxinfo.co. th / vol 14 - 1& 2/ v14 crisis html
47. Symonds, Peter, Two Years After the Economic Meltdown, Op. Cit, P. 3.
48. The World Bank, Social lssues Arising from the East Asia Economic Crisis, Op. Cit., P.10.

49. Ching, F., Social Impact of the Regional Financial Crisis, Op. Cit ., P.16.

50. Flimer, Deon, et.al., Impact of the Economic Crisis on Basic Education in Indonesia, Summary of Main Recommendations, East Asia and the Pacific Region, Watching Brief, Issue 2 , World Bank , Jan. 1999, P.1.
at,www.worldbank. org/eapsocial/ library / unesco pdf

51. Baker, Simon, Working Children in the Economic Bust, 1998, PP. 1 - 2.
at,www. cwa. Ioxinfo.co. th/vol 14- 1&2/ v 14 bust. html

52. The Foundation of Child Development ( FCD), Returnee Urban Child Workers & the Economic Crisis, 1998, P. 1.
at,www.cwa. Ioxinfo.co. th/ vol 14-1& 2 / v 14 returnee. html

53. Thai Women of Tomorrow (TWT), The Financial Crisis and Child Labour in the North of Thailand , Bangkok, 1998, P.3.
at,www. cwa.loxinfo.co. th/vol 14 1-& 2 / v 14 twt. html

54. Baker, Simon, Working Children in the Economic Bust, Op. Cit., P. 1.

55. Heaney, Linda, The Impact of the Economic Crisis on Thai Students, NAFSA, Asia Crisis Center, 1998, PP. 1-2 .
at, www.nafsa.com/

(٤)

# الفصــــل الرابــع

## التعليم وتفعيل مشاركة النساء والشباب فى التنمية

# الفصل الرابع
# التعليم وتفعيل مشاركة النساء
# والشباب فى التنمية

**مقدمة :**

تهتم المجتمعات المختلفة ببذل الكثير من الجهد لزيادة معدلات نموها أو لإحداث تنمية شاملة تطال جوانب حياتها المختلفة ، بما يحقق رفع مستويات معيشة أفرادها في الوقت الحاضر وللأجيال القادمة . إن هدف التنمية ينبغي أن يكون الإنسان تلبية لطموحاته ، وإشباعا لحاجاته ، وتوسيعا لخياراته بما يحقق له الرفاه في حياته . وهنا يكون تضافر المشاركة ، بأشكالها المختلفة ، مع الجهود الحكومية أساسي لإنجاز هذا الهدف . إن خير الإنسان وصلاح أموره هو غاية الغايات وأسمي المقاصد وأنبل المرامي التي يجب أن تستهدفها جهود وبرامج التنمية المختلفة في أي مجتمع . كما أن البشر ، من جهة أخري ، هم صانعوا التنمية بمنافعها المختلفة وسلعها وخدماتها ومعارفها ومهاراتها وتنظيماتها ومؤسساتها.(١) أي أن التنمية هي شأن إنساني يسوقها الإنسان من خلال تراثه الثقافي ومنازعه النفسية والاجتماعية ، وأن موقف الإنسان من التنمية هو أهم شئ فيها . (٢) إن التنمية المسئولة لا يمكن أن تحرك طاقات الناس ما لم توفر لهم أولا جوازا للحياة يمكنهم من أن يفهموا أنفسهم علي نحو أفضل ، وأن يفهموا الآخرين ، وبالتالي يشاركون بايجابية في المشروع التنموي الجمعي وفي حياة المجتمع . (٣)

أي أن تنمية المجتمع هي علي قدر كبير من الأهمية ، حيث تتيح له أن يلعب دور فاعل في صنع الحضارة الإنسانية المعاصرة ، والاستفادة من مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي التي تؤثر في جوانب الحياة المختلفة . إلا أن السؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو ، هل تحقيق تنمية المجتمع هي عملية يقتصر إنجازها علي فئة دون غيرها من أفراد المجتمع ؟ تؤكد الشواهد والخبرات المتعددة أن تحقيق تنمية حقيقية تشمل جوانب المجتمع المختلفة يجب أن يشارك في الوصول إليها كل أفراد المجتمع ، وألا تخول بها فئة دون غيرها من فئات المجتمع . ذلك أن إهمال

مشاركة أحد فئات المجتمع – كالنساء مثلا – يفقد عملية التنمية جزءا كبيراً من الطاقة الكامنة في المجتمع كان من الممكن أن يستفاد منها في زيادة مقدار القوة المحركة لهذه التنمية . كما أن شيوع بعض المظاهر السلبية لدي فئات أخري من المجتمع – كالعنف وانحراف الشباب – يفقد عملية التنمية أيضا جزءاً كبيراً من طاقة فئة هامة من أبناء المجتمع حيث تستنفذ هذه الطاقة فيما يضر بالصالح العام ، ويعوق برامج التنمية ويستهلك بعض ثمارها فيما لا يعود بفائدة حقيقية علي المجتمع .

وحيث أن عملية التنمية يجب أن يشارك فيها كل أفراد المجتمع ، فقد تزايد الاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها وضرورة تعليمها من أجل رفع وعيها بحقيقة ذاتها ، وكنه دورها ، ومن ثم مشاركتها الواعية في المجالات المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة . وتعد التنمية السياسية إحدي الروافد المحققة للتنمية الشاملة ، ومن ثم فان غياب دور المرأة يعني – كما يتضح مما سبق – إهداراً في عملية التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة . (٤) ويتزامن التأكيد علي ضرورة تفعيل المشاركة الايجابية للمرأة – وخاصة المشاركة السياسية – في عملية التنمية ، والقضاء علي الآثار السلبية لدور بعض الشباب – وخاصة الانحراف والعنف – إزاء عملية التنمية، يتزامن مع التساؤل عن كيفية تفعيل هذه المشاركة ، والدور المنوط بالتعليم لتحقيقها .

### أولا : التعليم ومشاركة النساء فى التنمية :

النساء أحد الأعمدة الرئيسية للحياة في المجتمعات البشرية كافة ، ومع ذلك لا تلقي المرأة ، في كثير من الدول النامية ، حظ الرجال من المكانة والدور الاجتماعي ، وتحرم بوجه عام من التقدير المادي والمعنوي الذي يجب أن يتناسب مع قيمتها الإنسانية ومساهمتها الحيوية في المجتمع . ويؤدي هذا ، بالضررة ، إلي إعاقة جهود التقدم وتحقيق التنمية الإنسانية المبتغاة . (٥)

وإذا كانت النساء – عبر المراحل التاريخية المختلفة – لم تكن تعامل علي قدم المساواة مع الرجل ، حيث اختلفت نظرة الشعوب إليها ، وإلي تقدير مكانتها ودورها في المجتمع ، (٦) فان الإسلام قد أكد علي أهمية دور المرأة في المجتمع ،

واعترف لها بمنظومة متكاملة من الحقوق منذ ظهوره ومن بينها الحقوق السياسية، [٧] التي تشتمل علي جوانب عديدة منها المشاركة السياسية للمرأة .

## المشاركة السياسية : المفهوم والملامح

المشاركة هي عملية متعلمة يكتسبها الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية . وتعتمد هذه العملية علي استعداد فطري لدي الفرد ، خاصة وأن الأدلة التي تشير إلي أن الفروق الفردية في عملية المشاركة بين الأفراد كثيرة حتي ولو عاشوا مراحل تكوين شخصياتهم في بيئة واحدة . ومن ثم فان ممارسة المشاركة لدي الفرد تعتمد اعتماداً كبيراً علي مدي توفر القدرة والدافعية التي يتيحها المجتمع بمؤسساته الاجتماعية ونظامه السياسي ، وأطره الثقافية بما فيها القيم والعادات والتقاليد . والمشاركة حق من حقوق الإنسان وواجب من واجباته في نفس الوقت ، وذلك لأنه يعيش في وسط جماعة ، مهما كان جحمها ، يتأثر تماسكها وتقدمها واستمرارها علي مدي مشاركة أعضائها في أنشطتها إما بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

والمشاركة هدف ووسيلة في نفس الوقت ، فهي هدف لأن الحياة السليمة في المجتمع ترتكز علي مشاركة المواطنين في مسئولياته والعمل من أجل تحقيق أغراضه . وهي وسيلة لأنه عن طريق المشاركة يتذوق الأفراد والجماعات أهميتها وقيمتها ، ويمارسون أساليبها ووسائلها . [٨]

كما أن المشاركة هي شكل من أشكال التعبير عن حياة الإنسان ، وشعوره بأنه له قيمة في المجتمع الذي يعيش فيه . ومن ثم فان المشاركة تهدف إلي تنمية قيمة الانتماء والولاء لدي أفراد المجتمع . وهي إحدي صور التعبير عن حق المواطن في ممارسة حريته في مجتمعه ، خاصة في ضوء المواثيق الدولية والقومية التي تؤكد حق الإنسان في إبداء رأيه ، والاشتراك في الشئون العامة لمجتمعه بطريق مباشر أو غير مباشر . [٩] ويمكن أن تتضمن المشاركة ثلاث مراحل أساسية تؤثر في بعضها البعض بصورة متبادلة ، وتعمل مع بعضها في اتساق وتكامل بحيث يصعب الفصل بينها . وهذه المراحل هي :

* الوعي ، وتشير إلي درجة وعي الفرد بمكانته في المجتمع وما له من

حقوق وما عليه من واجبات مجتمعية ، والأنشطة والممارسات التي من خلالها يحقق الفرد المشاركة .

* الوجدان ، وتشير هذه المرحلة إلي أنه كلما زاد وعي الفرد بمسئولياته في الأنشطة المجتمعية ، ارتفع مستوي انفعاله بها ودافعيته نحوها مع شعوره بالسعادة المصاحبة لأدائه لهذه المسئوليات والراحة النفسية بعد الانتهاء منها .

* النزوع أو الحركة ، وتشير هذه المرحلة إلي ممارسة الفرد السلوك الفعلي الخاص بمشاركته في الأنشطة المجتمعية المختلفة . (١٠)

وتقع المشاركة السياسية داخل إطار كبير يضم مجموعة من المعطيات التي تدور حول السلوك السياسي لأفراد المجتمع ، ومن بينهم النساء ، وحول معتقداتهم وأرائهم واتجاهاتهم السياسية . أي حول وعيهم السياسي ، ومستوي انفعالهم ودافعيتهم تجاه هذه القضايا ، وممارستهم الفعلية بشأنها . فالمشاركة السياسية تعكس الإحساس بالمواطنة والانتماء لدي أفراد المجتمع .

وتشير المشاركة في الأدبيات السياسية المختلفة إلي الأنشطة التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم ، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر . (١١) أي أن المشاركة السياسية هي نشاط يساعد الفرد علي أن يقوم بدور في الحياة السياسية للمجتمع . وتتعدد صور هذه المشاركة تبعا لدرجة النمو والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الخاص بكل مجتمع . ولذا فان المشاركة السياسية في الدول المتقدمة تختلف عما هي عليه في الدول النامية . ومن ثم فهي أحد المؤشرات الهامة التي تحدد موقع المجتمع علي التدرج الواصل بين التقدم والتخلف .

وبصفة عامة ، يعد الاهتمام بالسياسة والأوضاع السياسية للمجتمع وما يحيط به من أحداث ، أحد مؤشرات المشاركة التي لا يمكن تجاهلها . وإذا كان هذا الاهتمام لا يرقي بطبيعة الحال إلي مستوي الممارسة ، فانه يعد بمثابة خطوة أولي أساسية قد تدفع بصاحبها إلي مستوي أو مستويات أعلي من المشاركة . (١٢)

ثمة شواهد تؤكد أن تزايد فرص المشاركة السياسية المتاحة أمام أفراد المجتمع

تساعد في التخفيف من حدة السلبية والاغتراب لدي هؤلاء الافراد ، حيث يشعرون بقدرتهم علي التأثير في الحياة السياسية في مجتمعهم . كما أن نقص خبرة الأفراد بشأن أوضاع المجتمع السياسية يعتبر من أهم المشكلات التي تعوق تنمية الشعور بالمواطنة . (١٣)

والمشاركة السياسية تتصل بإعطاء أفراد المجتمع الحق في الاشتراك في صناعة القرارات السياسية المتعلقة بحياتهم في المجتمع مثل اختيار الحكام ووضع السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر . ويمكن النظر إليها من منطلق إسهام الفرد في الحياة السياسية علي أنها حرص الفرد علي أن يكون له دور ايجابى في الحياة السياسية من خلال المزاولة لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة ، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين . أي أن المشاركة السياسية هي عملية ديناميه يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية للمجتمع بشكل إرادي وواع من أجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي . (١٤)

وباعتبار أن المشاركة السياسية هي ، بصورة عامة ، عملية إرادية واعية واختيارية تطوعية تتضمن مجموعة من الأنشطة المباشرة وغير المباشرة يمارسها الفرد في المجتمع ، يمكن النظر إلي المشاركة السياسية للمرأة علي أنها العملية التي من خلالها تمارس المرأة الراشدة نشاطات سياسية مباشرة مثل التصويت في الانتخابات أو الانضمام للأحزاب أو المشاركة في البرلمان والمجالس المحلية والعامة والنيابية ، أو تمارس نشاطات سياسية غير مباشرة مثل الإلمام بالمعلومات السياسية والأخبار السياسية المقروءة والمسموعة والمرئية . (١٥)

### التنشئة السياسية والمشاركة:

تهتم العديد من مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية بعملية التنشئة السياسية لأفراده حسب فئاتهم المختلفة والتي من ضمنها النساء . واستخدام مفهوم التنشئة السياسية في الأدبيات السياسية المختلفة يتعلق بصورة رئيسية بالتربية السياسية للأفراد ، حيث تهتم عملية التنشئة السياسية بإكساب الافراد المعلومات وتنمي لديهم الاتجاهات فيما يتعلق بالنظام السياسى السائد في المجتمع ، بالإضافة

إلي اهتمام هذه العملية بتنمية الثقافة السياسية الموجودة لدي الافراد .

وتتضح أهمية التربية السياسية في أنه يقع علي عاتقها مهمة توعية الناشئة ، وإعدادهم لمواجهة المشكلات واتخاذ القرارات ، والتعبير عن اتجاهاتهم ، وتنمية القيم ، وإكسابهم المهارات اللازمة للمشاركة الايجابية في الحياة السياسية في المجتمع . ومن خلال طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحيط بالفرد ، والقدرة علي التكيف مع مواقف الحياة المختلفة ، وطريقة آداء الواجبات والمطالبة بالحقوق ، تتحدد الخطوات الأولي للمشاركة السياسية للفرد .

ومن ثم يمكن القول إن المشاركة السياسية وتنميتها لدي فئات المجتمع المختلفة تعد من أهم أبعاد التربية السياسية ، وذلك لما لها من ضرورة وأهمية بالغة في إحداث التنمية في المجتمع . بل إنها تعد من الضرورات الأساسية لبقاء ونماء أي مجتمع ، خاصة المجتمعات النامية التي تنتشر فيها الظواهر السلبية بدرجة ملحوظة ، حيث أنه بتنامي فرص المشاركة السياسية يمكن القضاء علي الكثير من هذه الظواهر ، وتحقيق الاستقرار المجتمعي بصفة عامة ، والسياسي بصفة خاصة . وبذلك تتوفر الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية في المجتمع . (١٦)

ويعد مفهوم التنشئة السياسية جزءاً من عملية التنشئة الاجتماعية لأبناء المجتمع ، إذ أن السلوك السياسي للافراد هو إحدي نتائج التنشئة الاجتماعية ، وما تتضمنه من عمليات يتعلم الافراد من خلالها كيف يكون عالمهم السياسى وكيف يختارونه ، إن كان هناك مجال للاختيار من بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع . (١٧)

وعملية التنشئة السياسية هي عملية مستمرة غير منقطعة تستهدف تلقين المواطن الثقافة السياسية للمجتمع ، وهي أساسية لتكوين إحساس عام بالهوية القومية . وعلي ذلك فالهوية السياسية هي العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والمهارات والخبرات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فاعلين في المجتمع . كما أنها عملية تدريب علي المواطنة يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات السياسية إلي الأجيال التالية . وتبدأ هذه العملية من سن مبكرة وتستمر طوال حياة الإنسان من خلال العديد من المؤسسات مثل الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل

الإعلام .[١٨] ولا يخفي أن التنشئة السياسية الفاعلة للأفراد تسهم إيجابيا في تنمية الوعي السياسي لديهم ، ومن ثم تنمية إحساسهم بضرورة المشاركة في الفعاليات السياسية المختلفة التي تحدث في المجتمع .

## البيئة الاجتماعية والمشاركة السياسية للنساء :

تتأثر المشاركة السياسية للنساء بدرجة تقدم المجتمع ، وبنوعية النظام الذي يتبعه المجتمع الذي تعيش فيه ، وبطبيعة هذا المجتمع من حيث تاريخه وحضارته والمراحل الثقافية التي مر بها المجتمع ، والعادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات المنتشرة في المجتمع .

وقد أصبحت الفرص المتاحة أمام النساء للمشاركة السياسية في العصر الحالي أكبر مما كانت عليه في أوقات سابقة للأسباب التالية :

* حصول المرأة علي المساواة مع الرجل ، خاصة بعد انتشار حركات التحرر الوطني في أنحاء كثيرة من العالم .
* تحرر النساء من الكثير من العادات والمفاهيم التقليدية التي كانت تعوق مشاركتها في الفعاليات السياسية في مجتمعها .
* تقلص العائلة الممتدة ، ومن ثم القيود التي كانت تفرض علي النساء .
* تزايد نسبة التعليم والتدريب بين النساء ، والذي أدي إلي تنامي دور المرأة في المشاركة [١٩] في حياة المجتمع بصفة عامة ، والمشاركة السياسية علي وجه الخصوص .

إن قضية المشاركة السياسية للمرأة ترتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة العامة ، ومن ثم بالثقل الذي يمكن أن تمثله في البناء السياسي للمجتمع. ويمكن تحديد أهم الأهداف المعنية بدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية فيما يلي:

* تعميق الممارسة الديمقراطية للمرأة علي صعيد كل من المجتمع والأسرة .
* دعم مؤسسات المجتمع المدني والعمل علي تفعيل مشاركة القاعدة العريضة من النساء فيها ، وذلك من خلال اهتمام هذه المؤسسات

بالقضايا والمشكلات التي تتعلق بالمشاركة السياسية للنساء .

* تنشيط العمل السياسي للمرأة من خلال المجالس المختلفة ، وإعطاء فرصة اكبر لها في المنافسات السياسية ، علي أن تكون العبرة ليس بعدد النساء فقط ، وإنما أيضا بمدي فعاليتهن.

* الارتقاء بمؤسسات التنشئة السياسية ليزداد الوعي السياسي خاصة لدي المرأة لضمان مشاركتها الفعالة في مختلف أوجه الحياة السياسية . [٢٠]

وبرغم التزايد الملحوظ للمشاركة السياسية للنساء ، إلا أنها لم تحقق المعدلات المتوقعة ، في ضوء التزايد الكبير في أعداد الملتحقات بنظام التعليم ، وتزايد برامج التربية السياسية التي تقدمها الجهات الحكومية وغير الحكومية . وقد يرجع انخفاض معدلات المشاركة السياسية للنساء إلي نقص الوعي بأهمية ممارسة الحقوق السياسية، والنظرة الاجتماعية التقليدية خاصة بين الفئات الأمية التي تعتقد أن المرأة غير مؤهلة للعمل السياسى . بالإضافة إلي اضطرار النساء المهتمات بممارسة العمل السياسي إلي تخطي الكثير من العقبات والضغوط التي يواجهنها من الأزواج والأسر والمجتمع ككل . كما أن ضيق وقت النساء وانخفاض اهتمامهن بالمشاركة السياسية [٢١] تعتبر من العوامل المسئولة عن انخفاض معدلات المشاركة السياسية للنساء .

ولذا فان تحقيق الزيادة المطلوبة في المشاركة السياسية للنساء تتطلب قيام المؤسسات التربوية المختلفة بتوعية النساء بأهمية ممارسة حقوقهن السياسية ، والعمل علي زيادة اهتمامهن بالمشاركة السياسية ، وبذل الكثير من الجهد لتغيير العادات والتقاليد والأفكار المرتبطة بالمرأة ودورها في المجتمع .

**معوقات المشاركة السياسية للنساء :**

إن المشاركة السياسية للنساء – كما أشير إلي ذلك سابقا – ليست عملية فطرية أو وراثية توجد لدي الإنسان بصورة طبيعية ، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الإنسان وتنمو لديه داخل الإطار المجتمعي الحاكم بأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية . ومن ثم فان نظرة المجتمع للمرأة ، داخل هذه السياق المجتمعي ، وتأثيرها في عملية التنشئة الاجتماعية للمرأة من خلال الوسائط

التربوية المختلفة ، تلعب دوراً أساسيا في تحفيز أو إعاقة المشاركة السياسية للنساء في المجتمع .

ويمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للنساء ، بالاضافة إلي ما ذكر سابقاً ، فيما يلي :

* ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ، والتناقضات التي تعتري هذه المؤسسات ، بالإضافة إلي تحيزها لصالح الرجال فيما يتعلق بدورها في تنمية الوعي السياسي للمرأة وتنمية وعيها بحقوقها كمواطنة وكمشاركة في الحياة السياسية للمجتمع .

* التناقض والاغتراب القانوني ، فبرغم أن المساواة في المشاركة مكفولة بحكم الدستور والقانون ، إلا أن الواقع الفعلي ما يزال بعيداً عما هو مأمول بناء علي النص القانوني والدستوري .

* برغم النسب المتزايدة للمشاركة السياسية للمرأة الريفية وللنساء الفقيرات في الأحياء الحضرية في عمليات التصويت والاقتراع ، فان هذه المشاركة تظل شكلية يساء فيها استغلال النساء من خلال التعبئة الجماعية في مناسبات بعينها . ومن ثم فان هذه المشاركة لا تعكس وعيا سياسيا حقيقيا أو مشاركة سياسية فعلية .

* ما تزال نسبة الأمية المرتفعة بين النساء عامة – إذا ما قورنت بالنسبة الخاصة بالرجال – والنساء الريفيات وفقيرات الحضر خاصة تشكل معوقاً أساسيا لتنمية الوعي السياسي لدي النساء ، وعنصراً فاعلاً يجعلهن أكثر عرضة لكافة أشكال الاستغلال ، وخاصة الاستغلال السياسي .

* التحيز ضد المرأة في مجال ممارسة الحقوق السياسية ، برغم المساواة الدستورية والقانونية بين الرجال والنساء في مباشرة الحقوق السياسية . ويدعم هذا التحيز سيادة مناخ إجتماعي وتيارات فكرية وثقافية معينة تتخذ موقفا سلبيا تجاه المرأة وقضاياها .[٢٢]

* الأوضاع الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرأة ، والمتمثلة ، في أحد جوانبها ، في المجتمع الأبوي بطبيعته المتسلطة والمتحيزة للرجل ،

وتفضيل الذكور ، وسيطرة الرجال علي المناصب العليا وسلطات اتخاذ القرار ، وأن العمل السياسي هو من الامتيازات التقليدية للرجال .

* نظرة المرأة إلي نفسها في إطار سيادة الرجل ، حيث تري نساء كثيرات، برغم القدرة الاقتصادية والحصول علي مستوي تعليم عالي ، أن العمل السياسي هو عمل للرجل دون المرأة . (٢٣)

* المخاطر التي غالبا ما تترتب علي الانخراط في العمل السياسي ، والتي تؤدي بالمرأة إلي أن تنأي بنفسها بعيدا عن المشكلات التي تنجم عن هذه المشاركة .

## التعليم وتفعيل المشاركة السياسية للنساء :

من أهم العقبات التي تحول دون الارتفاع بمستويات الإنتاجية لأي مجتمع ، الوضع التعليمي للمرأة باعتبار أنها تمثل نسبة كبيرة من عدد سكان المجتمع . ويرتبط بذلك انخفاض نسبة الإناث العاملات إلي عدد الإناث الكلي في سن العمل أو إلي حجم قوة العمل ككل . ولذلك فان تحقيق معدلات النمو المستهدفة من قبل المجتمع يتطلب ، ضمن ما يتطلبه من أمور عديدة ، النهوض بالمرأة كأحد محاور التنمية الرئيسية لزيادة مساهمتها في قوة العمل من ناحية ، والارتفاع بمستوي إنتاجيتها في مختلف فروع الاقتصاد القومي من ناحية أخري ، بالإضافة إلي ضرورة إعطائها الفرصة الحقيقية للمشاركة السياسية الفاعلة في المجتمع .

فبرغم تعدد العوامل التي تحتم النهوض بالمرأة ، كأحد مرتكزات التنمية الشاملة في المجتمع ، فان عامل المشاركة السياسية يأتي من بين أهم هذه العوامل . وذلك لأن المرأة المتعلمة ، والمتفاعلة اجتماعيا وثقافيا ، والواعية سياسيا بصفة خاصة ، تسهم بدور فعال ليس فقط في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ، ولكن في تحقيق التنشئة الاجتماعية ، ومن ثم التنشئة السياسية السليمة للأجيال القادمة ، وبالتالي تحقيق المستوي الحضاري الذي يأمله المجتمع لنفسه . (٢٤)

وحيث أن معطيات العصر الحالي تؤكد أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي المختلفة ترجع ، بصورة رئيسية ، إلي الفجوة التعليمية الموجودة بينهما ، فان هذا يحتم ضرورة الاهتمام بالتعليم

باعتباره المطلب الملح لدفع عملية التحديث للدول النامية التي تطمح في اللحاق بركب التطور (٢٥) المعاصر الذي تقوده الدول المتقدمة . وهذا يحتم أيضا ضرورة التوسع في تعليم أبناء المجتمع ، بما يساعد ايجابيا في التنشئة السياسية الفاعلة لهم ، ومن ثم تنشيط مشاركتهم في الأحداث السياسية المختلفة في المجتمع .

وإذا كانت الحقوق السياسية تتمثل أساساً في إتاحة الفرصة للمواطنين – رجالا ونساء – في المشاركة في الحكم واتخاذ القرارات والقوانين التي تنظم حياتهم، وأن الحقوق المدنية تشمل حرية إبداء الرأي والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات ، (٢٦) فمن الضروري أن يسهم التعليم بفعالية في تعريف الأفراد بهذه الحقوق وكيفية ممارستها بصورة جيدة . وبطبيعة الحال ، فان هذا ينطبق علي الرجال والنساء في نفس الوقت .

ثمة شواهد تؤكد تزايد معدلات المشاركة السياسية لدي أفراد المجتمع – رجالا ونساء – ممن حصلوا علي مستويات تعليمية أعلي ، ولدي أصحاب الأعمال وذوي الدخول الأعلي والذين يكونون غالبا ممن حصلوا أيضا علي مستويات تعليم أعلي . وهذا يعني أن المشاركة السياسية تتناسب طرديا مع مستوي التعليم الذي يساعد علي إكساب هؤلاء الأفراد المعرفة ، وتنمية الوعي السياسي لديهم ، ومن ثم تحقيق المشاركة السياسية . كما أنهم يكونون أكثر قدرة – بسبب التعليم – علي إدراك العلاقة بين مصالحهم الخاصة وطبيعة الأوضاع السياسية في المجتمع مما يساعد علي مشاركتهم السياسية رغبة في تحقيق هذه المصالح .

وإذا كان الإعداد السليم للمرأة سياسيا من خلال عملية التنشئة يعد الركيزة الأولي التي تقوم عليها برامج تنمية المرأة في المجال السياسي ، فانه يمكن تحديد أهم الأدوار التي يمكن أن يلعبها التعليم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة فيما يلي:

* توعية الآباء والأمهات بأهمية التنشئة السليمة في الأسرة ، وبأهمية السماح للأبناء ، إناثا وذكوراً ، باتخاذ القرارات الخاصة بهم ، وتدريبهم علي المشاركة الايجابية منذ الصغر بحيث يصبحوا أكثر قدرة ووعيا بأهمية المشاركة في صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بالأسرة ، ولكي تكتسب الإناث ، بصفة خاصة ، القدرة علي المشاركة الايجابية في

عملية صنع وتنفيذ القرارات المختلفة .

* تطوير المناهج التعليمية والأنشطة المدرسية والعلاقات التربوية بين المدرس والتلاميذ ، بما يؤدي إلي إيجاد نوع من الحوار الديمقراطي بعيداً عن أساليب القهر .

* العمل علي محو أمية المرأة ، وشمول برامج محو الأمية لمناهج تتعلق بمحو الأمية الثقافية والسياسية والقانونية والصحية للمرأة .

* تنشيط دور مؤسسات المجتمع المختلفة ، ومن بينها مؤسسات التعليم وأجهزة الإعلام ، في التأكيد علي أهمية المشاركة السياسية للمرأة ، ومدي الفائدة التي تعود علي المجتمع من توسيع هذه المشاركة علي كافة المستويات .

* اهتمام المؤسسات والأجهزة المعنية بالتنشئة السياسية للمرأة ، وعلي رأسها مؤسسات التعليم ، بتغيير نظرة المرأة لذاتها ، باعتبار أن مشكلة التراجع أو الانحسار النسائي عن العمل السياسي ترجع في جزء كبير من أسبابها إلي التكوين المعنوي والنفسي لشخصية المرأة.[٢٧]

* اهتمام المناهج الدراسية بتوضيح حقوق المرأة المقررة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وبتقديم ثقافة قانونية مناسبة للطلاب حتي تعي الفتيات ، بصفة خاصة ، بما لهن من حقوق وما عليهن من واجبات في النواحي السياسية والقانونية .

* ضرورة ممارسة الطالبات في مراحل التعليم المختلفة للأنشطة المرتبطة بالممارسات السياسية كإعداد دراسات تتعلق بهذه المجالات ، أو المشاركة في انتخابات اتحاد الطلاب .

* وضع برامج للتنشئة السياسية والتثقيف السياسي للمرأة في الجامعات وربطها بقضايا المجتمع وتنمية الشعور بالانتماء ، وحثها علي المشاركة في الحياة السياسية . [٢٨]

## ثانيا : التعليم ومشاركة الشباب فى التنمية :

الشباب هم عدة المستقبل بما يحتلون من مساحة في خريطة الهرم السكاني للمجتمع ، وبما يشكلون من تنوع في خصائصهم الاجتماعية ، ولكونهم أساس المستقبل وعالم الغد . ويمثل الشباب بالنسبة للمجتمع مصدراً رئيسيا للتغير الثقافي والاجتماعي ، فهم يمثلون القيم الجديدة ويتأثرون بها ، وهم ثائرون دوما علي كل ما هو سائد من قيم وتقاليد في مجتمعهم ، وهم فوق ذلك كله حاملي لواء نهضة المجتمع والرقي به .

وتعد مرحلة الشباب من المراحل العمرية التي تتميز بالقابلية للنمو في النواحي الجسمية والاجتماعية والنفسية والعقلية والتعليمية . بالاضافة إلي القدرة علي الابتكار والمشاركة الفعالة في إحداث التغيير والتطوير في المجتمع . (٢٩) فالشباب فئة عمرية تمثل عنصراً هاما من عناصر التنمية في المجتمع لما تتميز به من خصائص جسمية ونفسية وفكرية تجعلها قاردة علي المساهمة الجادة في دفع وتسيير عجلة الإنتاج في المجتمع من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتربوية .

وإذا كان تحقيق تنمية وتقدم المجتمع يتوقف إلي حد كبير علي مدي فعالية الطرق المتبعة في سبيل تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانيات وموارد المجتمع المادية والبشرية ، وفي توجيه هذه الإمكانيات والموارد والمحافظة عليها والتخطيط لإصلاحها وتنميتها ورعايتها علي أسس سليمة ، فان الموارد البشرية بكافة فئاتها تمثل أداة الانطلاق لعناصر المجتمع الأخري السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالرغم من أهمية جميع فئات الثروة البشرية في تحقيق تنمية المجتمع ، فان فئة الشباب تحتل أهمية خاصة ، باعتبار أنهم قادة المستقبل في مجالات المجتمع المختلفة . (٣٠)

ويعتبر الشباب المرآة الصادقة التي تعكس واقع المجتمع ، وتعبر عن مدي نهضته وتطوره ، والمؤشر الذي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بمستقبل الأمة علي أن يتوافر له التوجيه التربوي القائم علي دعائم الفضيلة ويربي وينمي علي الولاء والانتماء لوطنه . وتحتاج فئة الشباب إلي تضافر جهود جميع مؤسسات المجتمع ،

وعلي رأسها نظام التعليم ، لإعداد وتنمية طاقات شبابية واعية ومدربة تسهم في عملية التنمية من خلال برامج ومشروعات ذات طابع تنموي يحقق المشاركة الفعالة لهذه الطاقات الشبابية بما يتواكب مع طموحات المجتمع ويحقق أهدافه وغاياته .

أي أن الشباب – بطاقاته الكامنة في فكره ووجدانه وتطلعاته – يمكن أن يكون ، من خلال التوجيه التربوي السليم ، في مقدمة القوي المحركة لتنمية المجتمع وتطويره وتحديثه . وهذا يستلزم تزويده بخبرات تجعله أكثر أمنا واطمئنانا نفسيا ، وبالقيم والاتجاهات السلوكية التي يهتدي بها في تعامله مع الآخرين بلا عنف ولا انحراف ، فيصبح أكثر قدرة علي الإنتاج .[٣١]

**من هم الشباب ؟**

تحديد المرحلة السنية للشباب هو موضع خلاف من الناحية العلمية ومن الناحية القانونية . فعلي سبيل المثال قانون الطفل يعرفه بأنه الإنسان حتي سن ١٨ سنة ، أي أنه حتي هذا السن هو في عرف القانون المصري طفل . وتحدد منظمة الصحة العالمية وبعض منظمات الأمم المتحدة مرحلة الشباب بين سن ١٦ – ٢٤ سنة . [٣٢]

وتتعدد التعريفات المتعلقة بالشباب ، ولعل التعريف الديموجرافي يعد من أبرزها وأوضحها ، حيث يتضمن تعريفه للشباب بأنها الفئة العمرية بين سن ١٥ – ٣٠ سنه بحكم ما تتميز به من خصائص جسمية وعقلية ونفسية تتركز في هذه المرحلة العمرية بأجلي سماتها . وتتميز أيضا بأنها تجمع بين مراحل دراسية متعددة تشمل الثانوي والجامعي ، وأيضا ما بعد الجامعي لنسبة معينة من أفرادها . كما تجمع هذه الفئة ما بين الدراسة في بدايتها ، والانخراط في قوة العمل غالبا من منتصفها . بالإضافة إلي أنها الفترة التي تشهد الزواج والإنجاب وتكوين الأسرة ، ويتقلب الشباب أثناءها بين العديد من الأدوار الحياتية ، وينغمسون غالبا في مختلف دوائر المشاركة الاجتماعية والسياسية . كما أنها فترة الطاقة القصوي في كافة تجلياتها ، وخلالها تتحدد الانتماءات السياسية ، وتتبلور المواهب الابتكارية ، وتتجسد الشخصية في صورتها شبه النهائية . [٣٣]

وتحديد مرحلة الشباب وفقا للفئات العمرية يتغير ويتباين بين البلدان المختلفة. ففي البلدان الصناعية غالبا ما يعتبر الناس من ذوي الثلاثين عاما أو يزيد في عداد الشباب ، بينما في البلدان الأقل تطوراً من الممكن لهذا السن أن يتغير ليتراوح بين الخامسة والعشرين وما دون ذلك اعتمادا علي القطاع من المجتمع الذي ينتمون إليه ، ونوعية التعليم الذي عليه أسرهم ، وما إذا كانوا جزءا من قوة العمل . أي أن سن الشباب لا يتوقف علي النمو الفسيولوجي الفعلي بقدر ما يتوقف علي عوامل ثقافية تتغاير وتتباين من مجتمع إلي مجتمع ، ومن عصر إلي عصر ، يفرض كل منها بطريقته نظاما ومعني يبدوان ذا طابع مرحلي عابر ، بل وحتي ذا طابع مضطرب تسوده الخلافية.[٣٤]

وتتميز مرحلة الشباب ، بالإضافة إلي ما أشير إليه سابقا ، بما تتضمنه من الاقتراب من الكمال النهائي ، بأنها مرحلة قد يظهر خلالها بعض الاضطرابات السلوكية ، وبعض جوانب التفاعلات الاجتماعية التي يظهر فيها القبول تارة ، والرفض تارة أخري ، إلي جانب أنها مرحلة تظهر فيها جوانب الانتماء ، والمسئولية ، والعطاء إذا أعدت الإعداد السليم . وقد يظهر فيها بعض الملامح السلوكية الجامحة التي تدفع ببعض الشباب إلي طريق الاندفاع والرفض والتبرم والاعتراض ، أو العنف والانحراف مما يعيق دوره المتوقع في عملية التنمية التي يقوم بها المجتمع . ومن ثم فان التعرف علي هذه المظاهر السلوكية الجامحة يعتبر ضروريا لإعادة هؤلاء الشباب الي مسارهم الطبيعي ، حيث المشاركة بفعالية في جهود تنمية المجتمع .

تتطلب التحولات الكثيرة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة في النظم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وثورة المعلومات وما يصاحبها من ثورة في وسائل الاتصال ، حيث أدت جميعها إلي إيجاد مناخ من التغيرات السريعة تتعدد مظاهر تأثيرها علي الشباب ، تتطلب ضرورة الاهتمام بمطالب هؤلاء الشباب ، ودراسة تطلعاتهم ، والحرص علي الاستجابة لتفاعلاتهم ، والمشاركة في حل مشكلاتهم [٣٥] ، بما يحقق الاستفادة الايجابية من طاقاتهم ، وتفعيل دورهم في تنمية المجتمع .

ومما يؤكد أيضا علي ضرورة الاهتمام بقضايا الشباب ومدي مشاركتهم في

تنمية المجتمع ، انتشار مظاهر الركود الاقتصادي والتغيرات السريعة في سوق العمل التي أدت إلي تحول في الاهتمام بالمشاركة في تنمية المجتمع من جانب الشباب . فقد أدت البطالة التي تتصاعد معدلاتها ، وتقلص الفرص في سوق العمل ، وامتداد فترات الانتقال من مرحلة الدراسة إلي مرحلة العمل ، إلي أن تثار المخاوف حول التهميش الاقتصادي والاجتماعي[٣٦] للشباب ، وما سوف يترتب عليه من انتشار السلوكيات الجامحة ، مثل العنف والانحراف ، بينهم والذي يعني استنفاذ طاقاتهم فيما لا يعود بالفائدة علي المجتمع ، بل غالبا ما يؤدي إلي الكثير من مظاهر الضرر التي تؤثر سلبا في عملية التنمية المجتمعية .

ومن الأمور الهامة التي يجب أن توضع في الاعتبار عند التعامل مع مرحلة الشباب ، ما يلي:

* أن الشباب جزء لا يتجزأ من المجتمع ، ولا تنفصل قضاياه عن قضايا المجتمع ، خاصة وأنه يمثل أكثر من ٣٠٪ من أفراد المجتمع .

* أن الشخصية الإنسانية شخصية متكاملة لها دعائمها التكوينية البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية . ولذلك يجب أن تتعاون مؤسسات التنشئة الاجتماعية لكي تقدم للشباب العديد من مجالات الممارسة للأنشطة الثقافية والاجتماعية والمهارية .

* أن إعداد الشباب ورعايته للقيام بدوره في عملية التنمية يجب أن ينطلق من استراتيجية عامة تستند إلي التراث الثقافي وتقاليد وقيم المجتمع ، وتنطلق منه إلي المستقبل الذي تتطلع إليه في ضوء الأهداف القومية للمجتمع ، وبما يحقق إشباع حاجات الشباب .[٣٧]

## المؤسسات المهتمة بتربية الشباب :

يتوقف مدي وكيفية مشاركة الشباب في تنمية المجتمع علي الدور الذي تلعبه المؤسسات التربوية المختلفة في إعداد وتنمية هؤلاء الشباب . وسوف نتناول فيما يلي أهم المؤسسات التربوية المعنية بتربية الشباب .

**١- الأسرة :**

تمثل الأسرة أولي مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، وهي المصدر الرئيسي لتنمية القيم الدينية والاجتماعية والسلوكية منذ الطفولة المبكرة ، حيث تنمي لدي الأطفال ، علي سبيل المثال ، قيمة الانتماء للأسرة التي تمثل الوحدة الأساسية في بناء المجتمع ، وبذلك تنمو لدي الافراد قيم المواطنة والانتماء للمجتمع .

ورغم أن دور الأسرة في تشكيل شخصية أبنائها تتنافس معه بشدة الكثير من المؤسسات الاجتماعية الأخري كالمدرسة ووسائل الإعلام ، فان الأسرة تظل تحتل المكان الرئيسي من حيث أهميتها في تشكيل شخصية الطفل ، وفي مراحل نموه التالية وخاصة مرحلة الشباب . ولذا فان تصدع الأسر وغياب تأثيرها الأخلاقي وعدم التزامها بمسئولياتها تجاه أبنائها ، يعد من أهم الأسباب المؤدية إلي انتشار ظاهرة العنف بين الشباب . [٣٨] كما أن التغيرات الاقتصادية التي دفعت الآباء والأمهات إلي النزول إلي ميدان العمل ، أدت إلي ضعف الأسرة عن آداء دورها في تنشئة أبنائها بطريقة سليمة، ونشأت هوة بين الوالدين والأبناء أثرت بشكل مباشر علي القيم والمبادئ التربوية المتعارف عليها في المجتمع ، والتي يجب أن يتمسك بها الشباب .

وعند قيام الأسرة بعملية التشكيل الاجتماعي لأبنائها ، فإنها تغرس فيهم الاتجاهات الايجابية نحو الشغل المثمر لأوقات الفراغ في أنشطة ثقافية وفنية ورياضية مرغوب فيها . وتعد هذه الأنشطة علي درجة كبيرة من الأهمية حيث تستنفد طاقات الشباب بما يؤدي إلي تقليل بعض الظواهر السلوكية الجامحة كالعنف والانحراف . [٣٩]

**٢-المؤسسات التعليمية :**

تلعب المؤسسات التعليمية بمستوياتها ومراحلها المختلفة دوراً رئيسياً ، بعد الأسرة ، في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء ، حيث تهدف إلي تنميتهم وتوجيههم ليكونوا مواطنين صالحين يشاركون بفعالية في تنمية مجتمعهم . إلا أن تركيز هذه المؤسسات علي التحصيل الدراسي للطلاب والنتائج المترتبة عليه ، في مقابل ضعف الدور الأخلاقي والاجتماعي والثقافي والديني لها أدي إلي انتشار كثير من

السلوكيات المنحرفة لدي الطلاب كالعنف والانحراف والخروج عن النظام .

والمؤسسات التعليمية تحمل مهمة تكوين أبناء المجتمع منذ الصغر وحتي مرحلة الشباب ، وتقدم لهم الخبرات والمهارات والمعلومات التي تساعد علي تدعيم تنشئة الشباب بطريقة سليمة . وتتحدد أهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسات التعليمية تجاه الشباب ، فيما يلي :

*** الدور المعرفي**

يتمثل في تقديم الخبرات التعليمية التي تسهم في تكوين وتنمية عقلية الشباب ، وتدعيم جوانبه المعرفية ، وذلك في ضوء ما نرفعه من شعار بناء مجتمع المعرفة ، والذي يجب أن يكون للشباب دور أساسي في إيجاده . ومن ثم يجب أن يكون دور المؤسسات التعليمية علي درجة عالية من الفعالية في توفير الخبرات المعرفية والمعلومات التي تجعل الشباب يواكب روح العصر الحالي الذي يتميز بالانفجار المعرفي والتقدم العلمي والتكنولوجي السريع .

*** الدور الاجتماعي**

يتمثل في تدعيم روح المواطنة لدي الشباب بما يحفزه إلي المشاركة الايجابية في تحقيق أهداف المجتمع من خلال العمل الجاد ، والاهتمام والوعي بقضايا المجتمع ومشكلاته . كما تتحدد أهمية هذا الدور في إعداد الشباب الإعداد الذي يرقي بهم كمواطنين يعرفون الحق والواجب ، ويمارسون سلوكية تتميز بالايجابية ، ومن ثم المشاركة الفعالة في كل ما يؤدي إلي تنمية المجتمع وتقدمه .

*** الدور الثقافي**

هو الدور الذي يدفع الشباب إلي التقاط جوانب الثقافة المتنوعة والمتطورة ، مع الحفاظ علي الهوية الذاتية والتفرد القومي الأصيل . فإذا كانت الثقافة تتطلب أن نتعلم كيف نلتقط الخبرات والمهارات ، فان علينا ونحن نأخذ من معين الثقافة العالمية ألا نصاب بحالة اغتراب عن هويتنا ، وإلا يكون لا خير فيه بل قد يدفعنا إلي البعد عن الأصالة والذاتية .

وهنا يكون دور المؤسسات التعليمية في تقديم العناصر الثقافية الجديدة دون

مجافاة العناصر الثقافية القديمة . ذلك أن احترام الذات والتمسك بالاصالة هي من المنطلقات الهامة للتعرف علي جوانب الثقافة في عواملها المختلفة .

*** الدور الأخلاقي**

يتحدد هذا الدور في قيام المؤسسات التعليمية بتعويد الشباب علي التمسك بالقيم الأخلاقية ، والحرص علي أداء الشعائر الدينية ، وأن يكون الإلتزام الأخلاقي هو أساس التعامل والتفاعل بين الشباب بعضهم البعض ، والحرص علي حب العلم ، والحفاظ علي الملكية العامة ، والشعور بالولاء والانتماء لبلده ووطنه .

*** الدور الحركي الجمالي**

علي المؤسسات التعليمية من خلال الأنشطة التي تقدمها للشباب ، أن تراعي فيهم سلامة الجسد ، ومتابعتهم وتقويم أدائهم ، وتشجيعهم علي ممارسة الألعاب الرياضية ، وأداء النشاط الترويحي الموجه ، وتدعيم الحس الجمالي وتناغم الحركة الذي ينأي بهم عن الجموح والاضطراب والعنف .

*** الدور الوقائي**

للمؤسسات التعليمية دور يكمل دور الأسرة في تربية الشباب ، وعليها تقع مسئولية مساعدة الشباب علي التكيف مع المجتمع ، والتخفيف من وطأة مشكلات عدم التكيف التي قد تؤدي بهم إلي الانحراف والجريمة . (٤٠)

**٣- وسائل الإعلام :**

لاشك أن للإعلام دور كبير في اكتساب الأطفال والشباب للكثير من الأنماط السلوكية المرغوبة أو غير المرغوبة . وتؤكد العديد من الدراسات أن وسائل الإعلام مسئولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن انتشار ظاهرة العنف بين الشباب ، حيث تقدم العديد من المواد الإعلامية المليئة بمشاهد العنف مما يؤثر سلبا علي سلوكيات هؤلاء الشباب . (٤١)

ومن ناحية أخري ، تسهم وسائل الإعلام ، سواء المسموعة أو المرئية أو المقروءة ، في إعداد الشباب وتنشئتهم عن طريق تقديم الزاد الثقافي والحضاري

والمعرفي الذي ينهض بهؤلاء الشباب . كما تعمل هذه الوسائل – عند إعدادها الإعداد التربوي السليم – علي ترسيخ اتجاهات الشباب الايجابية نحو العمل الجاد والمواطنة الصالحة ، إلي جانب الحفاظ علي الهوية الثقافية والاجتماعية والخلقية للشباب من خطر البث الاعلامي الذي يأتي بصورة قسرية عبر القنوات الفضائية .

**٤- دور العبادة :**

تؤدي دور العبادة دوراً إرشادياً وتأهيليا في عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي لأفراد المجتمع في مراحلهم العمرية المختلفة ، وخاصة مرحلة الشباب . ويتم ذلك من خلال تنمية القيم الدينية التي تدعو إلي التعاون والعمل الجاد والبر والتقوي وحسن المعاملة ، تدعيما للسلوك السوي الذي يعمل علي تحقيق درجة عالية من مشاركة الشباب في تنمية المجتمع بصورة ترتكز علي القيم الدينية التي تدعو الي الفضيلة والصدق وتحمل المسئولية والمواطنة الصالحة .

**٥ - المؤسسات الترويحية وجماعات الرفاق :**

تعد المؤسسات الرياضية والترويحية من الأماكن الهامة للتطبيع والتنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من أندية ومراكز للشباب تستوعب أعداداً كبيرة من الشباب يقضون فيها أوقات فراغهم بصورة مفيدة ، ويمارسون مختلف الأنشطة الترويحية والرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية . بالاضافة إلي أنها تفيدهم في تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية من الأصدقاء والرفاق .

كما تلعب جماعات الأصدقاء دوراً هاما في تشكيل شخصية الشباب . فإذا تكونت هذه الجماعات تحت قيادة مربية واعية وأهداف نبيلة ، يصبح لها دورها الايجابى في تشكيل وتوجيه شخصية الشباب،[٤٢] ضمانا للسلوك السوي والبعد عن السلوكيات الجامحة من قبل الشباب .

وإذا كانت الأدبيات المختلفة تؤكد علي العلاقة بين انحراف الشباب وانتشار السلوكيات الجامحة بينهم ، ومدي مشاركتهم الايجابية في تنمية المجتمع ، فانه يكون مفيداً إلقاء الضوء علي هذه السلوكيات الجامحة درءاً لضررها وتفعيلا لمشاركة الشباب في تحقيق تقدم ورقي المجتمع . وسوف نتناول ظاهرة العنف لدي الشباب،

كأحد مظاهر السلوك الجامح ، بشئ من التفصيل .

**العنف لدى الشباب:**

يتسم العصر الحالي من تاريخ الجنس البشري بتزايد ظاهرة العنف التي لم تسلم منها منطقة أو ثقافة . ولا شك أن هذه الظاهرة لها انعكاساتها المجتمعية والبيئية ، فهي لا تمثل تهديداً لمنجزات الإنسان المادية والاجتماعية فقط ، ولكنها أيضا تهدد الوجود الإنساني المتمثل في فكره وفلسفته . فالتهديد في الأصل موجه إلي أسلوب الحوار والإقناع ، حيث أن السلوك العنيف يمثل ، من وجهة نظر أصحابه ، البديل للإقناع والحجة والمنطق في تناول القضايا المختلفة . (٤٣)

**حول مفهوم العنف :**

يعد العنف من المفاهيم الشائعة في حياتنا ، إلا أنه مازال من المفاهيم التي ليس من السهل التوصل إلي تعريف جامع مانع لها بسبب تعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة العنف ، واختلاف النظر إلي العنف من مجتمع إلي آخر ومن حضارة إلي أخري حيث أن ما يبدو عنفا في حضارة ما قد يعد غير ذلك في حضارة أخري باعتبار أن العنف يرتبط ، بدرجة كبيرة ، بنظام المعايير السائد في كل مجتمع . (٤٤) أي أن العنف هو من الظواهر الاجتماعية المعقدة بدرجة كبيرة بسبب ، كما أشرنا أعلاه ، تعدد أبعاده وتداخل أسبابه واختلاف أنواعه .

والعنف هو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذي والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات . كما يعرف بأنه هو تلك العمليات التي تعبر عن الأوضاع التي تميز البناء الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع ، والتي تنجم عن غياب العدالة الاجتماعية ، وضعف التكامل داخل المجتمع ، مما يفجر العنف السلوكي الصريح المتضمن استخدام القوة أو التهديد بها احتجاجا علي الأوضاع القائمة والعمل علي تغييرها . أما العنف السياسي فهو مجموعة الأنشطة المنظمة والتلقائية التي تتم خارج نطاق القنوات الشرعية للممارسة السياسية ، والتي تقوم علي أساس استخدام القوة أو التهديد بها من جانب أفراد أو جماعات من خارج السلطة السياسية الرسمية ، بقصد إحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي القائم. (٤٥) أي أن العنف هو الاستعمال غير القانوني لوسائل معينة بهدف تحقيق

أغراض شخصية تتمثل في الإيذاء أو الإضرار أو الإصابة للأشخاص أو الممتلكات .

ويتأثر العنف بطبيعة التفاعلات والممارسات التي تحدث في المجتمع ، حيث تساعد التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الإنسان ، والتناقضات في البناء القيمي والثقافي في المجتمع ، علي زيادة التوتر داخل الأفراد أو الجماعات في المجتمع ، مما يؤدي إلي انتشار الصراع والعنف داخل فئات المجتمع المختلفة .

ويتداخل مفهوم العنف مع مفهوم العدوان بدرجة كبيرة ، حيث يعرف العدوان بطريقة تجعله يتضمن مفهوم العنف . فالعدوان هو أي نشاط يسعي من خلاله شخص ما إلي أن يحدث أذي جسمانيا أو ألما فيزيقيا لشخص آخر يكون مدفوعا إلي تجنب هذا السلوك . (٤٦)

ومن ثم فان العنف يتصف بالخصائص التالية :

* أن العنف سلوك غير اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع وقوانينه ومعاييره .
* أن العنف يتجه نحو موضوع خارجي قد يكون فرداً ، أو شيئا ما كما في حالة الاعتداء علي الملكية وإتلافها .
* أن العنف يؤدي في النهاية إلي إلحاق الأذي أو الضرر بالموضوع الذي يتجه إليه سواء كان شخصاً أو شيئاً آخر .
* أن العنف لا يتعلق بالأذي أو الضرر الجسدي فقط ، وإنما قد يتعدي ذلك إلي الأذي أو الضرر المعنوي أو النفسي . (٤٧)

### الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالعنف:

ثمة شواهد تؤكد أن الأوضاع الاقتصادية بما تتضمنه من غلاء وارتفاع الأسعار وأزمة الإسكان والبطالة والدخول المتواضعة ، تؤدي إلي انتشار العديد من القيم السلبية لدي الشباب مثل عدم الانتماء واللامبالاة وشيوع مظاهر الانحراف والرشوة . كما تؤكد علي أن المشكلات الاقتصادية لها أثرها الكبير في إحباط الشباب وسلبيتهم وانعزالهم عن المجتمع ، وانصراف الكثير منهم عن المشاركة

السياسية ، وانتشار العنف بينهم .

فالتغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع في الفترة الأخيرة ، والمتمثلة أساساً في سياسة انفتاح باب الاقتصاد علي مصراعيه ، والتخلص من شركات ومصانع القطاع العام بأثمان زهيدة ، وزيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء ، كان لها أثارها الاجتماعية السيئة علي فئات المجتمع المختلفة ، وخاصة الشباب حيث وقفت عائقا شديداً أمام إشباع حاجاتهم المختلفة . ومن هنا تفاقمت أزمة الشباب أمام كثرة الإغراء وشدة الاستفزاز ، وفي نفس الوقت عدم القدرة علي تلبية الرغبات .

وقد ترتب علي هذه الأوضاع الاقتصادية ، أيضا ، دفع الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع ، وخاصة الشباب ، إلي الاندماج في جماعات ضد هذه الأوضاع والظروف ، وأثارت فيهم العنف والسلوك الجامح في محاولة للتعبير عن واقعهم المتردي ومحاولة تغييره بالرفض والانعزال أحيانا ، أو بالانفعال والعنف أحيانا أخري .

وإلي جانب المشكلات الاقتصادية المحلية وآثارها الاجتماعية ، تأتي العولمة بما تحمله من استغلال اقتصادي وقهر للمقدسات المكونة للهوية الوطنية والدينية وتهديدها لأنماط الحياة وقيمها والانخراط في نمط الحياة للدول الأكثر سطوة وقوة ، لتوقظ روح التعصب ونزعات التطرف ، والرغبة في الانتقام والغربة المكانية التي يمكن أن تؤدي إلي غربة زمنية أو إلي العداء للمجتمع الذي لم يضع طموحات وأهداف هؤلاء الشباب ، كما يرون ، في حسبانه ، ولم يعبأ بآمالهم ومتطلباتهم فحولهم إلي فئة مهمشة لديها الاستعداد للعنف . [٤٨] ولا يخفي أن كل هذه الأوضاع تؤثر فيما يبتغي من مشاركة ايجابية من قبل الشباب في تنمية المجتمع . ويا ليت عدم مشاركتهم تتوقف عند وضع محايد ، بمعني الاكتفاء فقط بعدم المشاركة ، ولكن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في الشباب من كل اتجاه تجعل إسهامهم في تنمية المجتمع ذي قيمة سالبة بسبب مظاهر العنف والانحراف التي يقومون بها .

## النظريات المفسرة للعنف :

سوف نعرض فيما يلي ، بإيجاز ، لأهم النظريات المفسرة لظاهرة العنف :

*** النظرية النفسية**

تبني هذه النظرية علي فرضية مؤداها أن الإحباط يؤدي علي العنف ، بمعني أن العنف يعد دائما نتاجا للإحباط ، وأن حدوث السلوك العنيف يفترض أن يسبقه مواقف إحباطية .

*** التقليد والمحاكاة**

تنظر هذه النظرية إلي التقليد والمحاكاة كأساس لحدوث السلوك العنيف ، حيث يلجأ الشباب إلي تقليد الآخرين والتعلم من خلالهم السلوك العنيف . ويحدث ذلك من خلال مواقف حياتيه حقيقية ، أو من خلال نماذج تبث لهم عبر وسائل الإعلام المختلفة .

*** العدوي الجماعية**

تقوم هذه النظرية علي فكرة العدوي الجماعية حيث يفقد الأفراد التفكير المنطقي في إطار الجماعة ، بسبب وجود حالة سيكولوجية تؤدي إلي زيادة السلوك الاندفاعي الممنوع اجتماعيا ، بما في ذلك العنف .

*** الأصول البيولوجية الغريزية**

تقوم هذه النظرية علي فرضية مؤداها أنه توجد غريزة عامة للاقتتال لدي الإنسان ، ومن ثم فان جانبا كبيراً من العنف البشري يرتد إلي أصول غريزية .

*** نظرية الشخصية**

تقوم هذه النظرية علي فرضية مؤداها أن العنف يرتبط بخصائص شخصية محددة . إلا أنه يلاحظ أن العنف يمكن حدوثه مع أي نمط من أنماط الشخصية الإنسانية .

*** ضغط الحياة**

تري هذه النظرية أن الضغوط الخارجية في البيئة المحيطة بالشباب ،

بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من شأنها أن تدفع الفرد إلي السلوك العنيف .

*** ثقافة العنف**

تبني هذه النظرية علي افتراض مؤداه وجود ثقافة للعنف تجسد إتجاهات المجتمع نحو العنف ، مثل تمجيد العنف في الروايات ووسائل الإعلام ، وشيوع معايير اجتماعية تقوم علي أفكار مثل الغاية تبرر الوسيلة ، وإذكاء قوانين التنافس في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية علي النحو الذي تجعله القانون الأساسي للبقاء ، مما يزيد معه العنف . [٤٩]

**مواقف العنف:**

تتدرج مواقف العنف بدءاً من العنف اللفظي إلي العنف البدني الذي قد يؤدي إلي القتل . ويمكن وضع أنماط العنف علي متصل يبدأ بالعنف اللفظي وينتهي بالقتل ، وعلي هذا المتصل تتدرج أفعال العنف من الأفعال البسيطة إلي أعنف صورها . وتتحدد أهم هذه المواقف فيما يلي :

*** العنف اللفظي**

يقصد به إلحاق الأذي بالآخرين عن طريق استخدام بعض الألفاظ الحادة والنابية مثل السب ، أو السخرية ، أو ارتفاع الصوت بحيث يصل إلي مرتبة المشادة الكلامية . ويحدث العنف اللفظي حينما لا يلتزم الأفراد بالاتفاق الكلامي الذي تعارفوا عليه عندما يتفاعلون عبر الكلام ، حيث يجب أن يستخدموا الأطر الحضارية لاختيار نمط التداعي اللفظي الذي يحتاجون إليه ، أو عندما يخرج المتحدث عن النمط العام المفضل من الحديث بين الافراد . [٥٠]

*** العنف البدني**

يظهر العنف البدني في موقف التفاعل عندما يتصاعد موقف العنف اللفظي ليصل إلي درجة الإعتداء البدني ، أو محاولة إلحاق الأذي بالطرف الآخر . وقد يبدأ العنف بدنيا دون مقدمات لفظية ، كما يحدث في حالات من القتل أو الاغتصاب . ويصنف العنف البدني أو الفيزيقي في أنماط أهمها الضرب والقتل

والاغتصاب والسرقة .

وتؤكد الدراسات التي أجريت علي العنف البدني أنه يميل إلي أن يكون عنف ذكوري في الأساس ، وأنه يرتبط بالفئات الدنيا في المجتمع والفئات التي تمر بخبرات عنيفة في التنشئة الاجتماعية والخلافات الأسرية وتعاطي المخدرات .[٥١] كما يرتبط أيضا بالفئات التي تتعرض إلي كثير من الضغوط النفسية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية حيث ينتشر بينها أيضا العنف اللفظي والبدنى .

*** نطاقات التفاعل**

ومن صور العنف أيضا ، تلك التي تحدث في نطاق الأسرة حيث تتدرج مواقف العنف فيه من التفاعل بين الزوج والزوجة إلي التفاعل مع الأبناء وبين الأخوة والأخوات ، وتلك التي تحدث في نطاق التفاعل مع الأصدقاء والجيران ، والتي تحدث في نطاق التفاعل في الشارع ، والتي تحدث في نطاق التفاعل مع مؤسسات الحكومة والتفاعل مع الزملاء ورؤساء العمل . [٥٢]

## ضبط العنف ومواجهته :

إذا كانت التفاعلات الاجتماعية تولد عنفا ، فان المجتمع يجب أن يواجه صور العنف المختلفة بأساليب ضابطة . وعندما تفاقمت صور العنف في الحياة المدنية للمجتمعات المعاصرة ، أصبح الاهتمام بموضوع ضبط العنف جزءاً لا يتجزأ من دراسة ظاهرة العنف . ومن الملاحظ تباين وجهات نظر المهتمين بهذه الظاهرة حول أفضل الأساليب الضابطة للعنف . ففي الوقت الذي يميل فيه البعض إلي تأكيد أهمية الأساليب الرادعة في ضبط العنف ، يميل البعض الآخر إلي تفضيل الأساليب الدافعة للتخلص من المشاعر العدائية ، سواء باستخدام العلاج النفسي ، أو باستخدام استراتيجيات غير عقابية . وبرغم التناقض بين هذين المدخلين ، فان الاتجاه الأغلب يأخذ بفكرة النسبية في الأساليب العقابية . فالعقاب البدني قد يكون له تأثير ايجابى في بعض المواقف ، ولكنه قد يأتي بنتائج سلبية في حالات أخري . ولذلك، ثمة دعوة قوية إلي ضرورة مراعاة الفروق بين الحالات ، والظروف التي وقعت فيها الجريمة ، والآثار المتوقعة في حالة تطبيق العقاب البدني . [٥٣]

ومن الأساليب التي يمكن أن تفيد في مواجهة ظاهرة العنف ، ما يلي :

* نشر ثقافة التعامل مع العنف ، تتضمن فهم أسبابه وكيفية مواجهته والتعامل مع مرتكبيه . ذلك أن شيوع هذه الثقافة وتخللها فئات المجتمع المتعددة من شأنه أن يرشد سبل مواجهة العنف علي كافة المستويات أيا كان مصدرها وهوية القائم بها ، مما يقلل بصورة جوهرية من أضرار العنف .

* دعم الاستجابات المضادة للعنف وتنمية السلوك البناء اجتماعيا ، كالإيثار والتسامح والتعاون والصداقة وغيرها . وذلك عبر المؤسسات التعليمية والإعلامية وحث الأفراد علي ممارستها في حياتهم اليومية ، فضلا عن إبراز مجموعة من النماذج غير العدوانية التي تتوافر فيها القدوة الفعالة .

* مراعاة المجتمع لمبدأ العدالة الاجتماعية ، والتعامل مع كافة طبقات الشعب بمبدأ المساواة ، مع مراعاة النظر في الامتيازات والاستثناءات التي تمنحها الدولة لفئات اجتماعية دون غيرها.

* التغلب علي مشكلة بطء إجراءات التقاضي ، فضلا عن تبني التشريعات النابعة من الثقافة المحلية ، حتي تكون منسجمة ومعبرة عن البناء القيمي الاجتماعي للأفراد ، ومن ثم يحدث تطابق بين ما هو مجرم قانونا وما هو مجرم اجتماعيا .

* وضع الشريعات والضوابط القانونية اللازمة لمواجهة مرتكبي سلوكيات العنف تتسم بالشدة المناسبة والردع في ذات الوقت ، [٥٤] مع وضع الفروق بين الحالات المختلفة في الاعتبار.

**التعليم ومواجهة العنف لدى الشباب :**

مما لا شك فيه أن للتعليم ، كأحد المؤسسات المركزية في عملية التنشئة الاجتماعية ، أدوار عديدة يجب أن يقوم بها تخفيفا من حدة ظاهرة العنف ، وبما يسمح للشباب بمشاركة فعالة في تنمية المجتمع . وتتحدد أهم هذه الأدوار فيما يلي:

* تقديم برامج تعليمية إرشادية لأعضاء هيئات التدريس في مراحل التعليم المختلفة بشأن الأساليب المناسبة للتعامل مع الشباب وحل مشكلاتهم .

* أن تتصدي المناهج الدراسية ، أو بعضها ، لظاهرة العنف ، والتوعية بما يترتب عليها من نتائج تضر بالأفراد والممتلكات وبالمجتمع ككل .

* إعلاء مكانة التربية الدينية ، وزيادة الاهتمام بالتربية الأخلاقية ، والحث علي التمسك بالقيم النبيلة . وهنا تلعب القدوة الحسنة دوراً كبيراً في اكتساب الشباب لهذه الأخلاق وممارسة السلوكيات الجيدة .

* الاهتمام بالأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية التي تفيد في تفريغ ما لدي الشباب من طاقات كامنة يمكن أن يستخدمها في سلوكيات جامحة تضر بالمجتمع .

* توفير الفرص الكافية للشباب للتعبير بحرية عن آرائهم وأفكارهم مما يساعد علي تنامي إمكانية مشاركتهم الايجابية في حياة المجتمع .

* توعية الشباب بأهمية حسن اختيار جماعات الأصدقاء ، (٥٥) والتي قد تكون سببا ، في حال سوء اختيارهم ، في تورطهم في مواقف عنف تعود عليهم وعلي آخرين وعلي المجتمع بكثير من الضرر .

* التأكيد في مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية علي غرس روح الانتماء ووحدة النسيج الثقافي للمجتمع ، وخاصة في المؤسسات التعليمية المختلفة، لضمان وحدة المكون الثقافي لأبناء المجتمع مما يعزز انتماءهم ووطنيتهم ويؤكد هويتهم ، ويقاوم محاولات التغريب التي قد تؤثر سلبيا في وحدة المجتمع وتماسكه .

* تفعيل تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وما يرتبط به من تكافؤ فرص العمل والحياة الاجتماعية ، وعدم تجاهل حقوق أي فئة من فئات الشعب من التعليم المستمر ، وحماية المتعلم من الفشل في التعليم أو في الحياة حتي لا تتولد لديه مشاعر الإحباط التي يمكن أن تقوده إلي العنف والانحراف .

* ضرورة أن تقوم العملية التعليمية علي مبدأ التساؤل والحوار ، بما يتيح الفرصة لفهم الرأي والرأي الآخر ، واستثارة التفكير والاعتراف بالتنوع والاختلاف في الآراء .

* الاهتمام بتوعية الشباب بالخلفيات التاريخية والفكرية للمواد الإعلامية المختلفة التي تبثها القنوات الفضائية ، مما يستلزم إدراك منطلقاتها ومرجعياتها وبلورة التفكير الناقد عند التعامل معها . وذلك يساعد علي حماية الشباب مما تبثه وسائل الإعلام ، وعلي تمسكه بوطنيته وهويته وانتمائه ، [٥٦] وعدم الانجراف مع تيارات العنف التي تضر به وبالمجتمع .

يتضح من كل ما سبق أن أية أمة لا يمكن أن ترتقي فوق مستوي أفرادها ، وبدون مشاركتهم الفعالة في تحقيق أهداف برامجها التنموية المختلفة بما يؤدي إلي ارتقاء هذه الأمة . وتتأكد ضرورة تنمية المجتمع في العصر الحالي خاصة حيث لا قيمة إلا لمن ينفعل بالقوي المحركة للحضارة الإنسانية المعاصرة ، ويسهم في زيادة مقدارها في نفس الوقت . وهذا لا يتحقق إلا من خلال تفعيل أدوار فئات أفراد المجتمع بمراحلهم العمرية المتعددة . ذلك أن التطورات التاريخية المختلفة وما أفرزته من واقع اجتماعي معين إزاء أحد فئات المجتمع وهم النساء ، والتطورات المجتمعية المختلفة وما أفرزته من ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية معينة علي أحد فئات المجتمع الأخرى وهم الشباب ، يحتم ضرورة الاهتمام بتفعيل مشاركتهم في تنمية المجتمع ، من خلال جوانب هذه المشاركة المختلفة وفي أبعاد هذه التنمية المتعددة.

ولعل إحداث تنامي في المشاركة الايجابية للنساء عامة ، ومشاركتهن السياسية خاصة ، وإحداث تخفيض في المشاركة السلبية لبعض الشباب من خلال تقليل أو القضاء علي سلوكيات العنف والانحراف ، سوف يسهم بدرجة كبير في تنمية وترقية المجتمع .

# الهـــوامش

١- حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع ، الجزء (١) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٣ ، ص ٣٥ .

٢- عبد الله عبد الدايم ، التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي : استراتيجية تنمية القوي العاملة ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ٥ .

٣- جاك ديلور ، التعلم ذلك الكنز الكامن : تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين ، تعريب جابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٩٥ .

٤- سهير محمد حوالة ، معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور التعليم عن بعد في التغلب عليها : دراسة تحليلية ، التربية والتنمية ، السنة التاسعة ، العدد ٢٣ ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٢٠٧ .

٥- نادر فرجاني ، قيام المرأة عماد نهضة إنسانية في مصر : رؤية مقدمة للمجلس القومي للمرأة ، ص ١ .

at, www.almishkat.org/arabdoc02/woman.htm

٦ – محمد محمد شركس ، دور المرأة المصرية في التنشئة السياسية في ظل النظام الديمقراطي المصري ، المؤتمر الدولي الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية حول الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٥ .

٧- إمام حسنين خليل ، التمثيل النيابي للمرأة في برلمانات ما بعد الثورة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المؤتمر السنوي الخامس : التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاما ، القاهرة ، ٢٠ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٣ ، ص ٩٢٥ .

٨- علي السيد الشخيبي ، المشاركة المجتمعية في التعليم : الطموح والتحديات ،

المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة : آفاق الإصلاح التربوي في مصر ، المنصورة ، ٢–٣ أكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ٢٧١ .

٩– إميل فهمي شنودة ، فعالية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية التربوية في جمهورية مصر العربية : دراسة مستقبلية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع : التربية وتنمية ثقافة المشاركة وسلوكياتها في الوطن العربي ، كلية التربية جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢–٣ مايو ٢٠٠١ ، ص ٥٩ .

١٠– علي السيد الشخيبي ، المشاركة المجتمعية في التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

11 - Abdalla, Ahmed, The Student Movement and National Policies in Egypt, Al Safir Books, London, 1985, P. 21.

١٢ – سلوي العامري ، وآخرون ، أجيال مستقبل مصر : أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية ، منتدي العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

13 - Hamilton, D., Social Workers Political Participation, Journal of Social Work Education, Vol. 37, No. 2 , 2001, P. 35.

١٤ – سهير محمد حوالة ، معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور التعليم عن بعد في التغلب عليها ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٢ – ٢١٣ .

١٥– المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

١٦– فاطمة عبد القادر حسن ، دور التعليم عن بعد في تفعيل الدور التربوي للمرأة، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٤٥ ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٤٤ – ٢٤٥ .

١٧– إسماعيل علي سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ٣٣٣ .

١٨- سلوي العامري ، وآخرون ، أجيال مستقبل مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

١٩- سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية للمرأة وقوي التغير الاجتماعي ( التعليم - العمل - الوضع الاجتماعي ) ، الجزء الأول ، الصدر لخدمات الطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .

٢٠- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثامنة عشرة ١٩٩٧/١٩٩٨ ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٠ .

٢١- رفيقة سليم محمود ، المرأة المصرية : مشكلة الحاضر وتحديات المستقبل ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧٧ .

٢٢- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثامنة عشرة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .

٢٣- سهير محمد حوالة ، معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، مرجع سابق، ص ٢١٦ ، وص ٢١٨ .

٢٤- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثامنة عشرة ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

٢٥- سناء الخولي ، التغير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤٠ .

٢٦- أحمد كمال أحمد ، تنظيم المجتمع : مبادئ وأسس ونظريات ، الجزء الأول ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤ .

٢٧- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثامنة عشرة ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

٢٨- سهير محمد حوالة ، معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، مرجع سابق، ص ٢٢٥ .

٢٩- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الحادية والعشرون ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٤٣٧ .

٣٠- احمد شعبان عطية ، مشكلات مرحلة الشباب الجامعي : دراسة ميدانية ، التربية المعاصرة ، العدد الثالث عشر ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١٥١ .

٣١- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثالثة والعشرون ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

٣٢- علي الدين هلال ، الشباب والقرن القادم ، في مصطفي احمد مصطفي (تحرير) ، مستقبل مصر : الشباب وتواصل الأجيال ، أعمال ندوات الثلاثاء ، سيمينار معهد التخطيط القومي لعام٢٠٠٢/٢٠٠٣، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٣ ، ص ص٣-٤ .

٣٣- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام ، الدورة الثالثة والعشرون ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٩ .

٣٤- كاميلو سواريز ، مظاهر الشباب والتحولات ونهاية اليقين ، ترجمة أسامة عبد الحليم زكي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،العدد ١٦٤ ، يونيه ٢٠٠٠ ، ص ص ١٠٦ -١٠٧ .

٣٥-المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الحادية والعشرون ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٧ - ٤٣٨ .

٣٦- آندي فيرلونج ، الشباب في عالم متغير ، ترجمة بهجت عبد الفتاح ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٤ ، يونيه ٢٠٠٠ ، ص ٨ .

٣٧- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثالثة والعشرون ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

٣٨ – سميحة محمد أبو النصر ، ظاهرة العنف الطلابي بالمدارس الثانوية : دراسة ميدانية ، التربية والتنمية ، السنة الثامنة ، العدد ٢١ ، ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .

٣٩– المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثالثة والعشرون ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٣٤١ – ٣٤٢ .

٤٠– المرجع السابق ، ص ص ٣٤٢ – ٣٤٤ ( بتصرف ) .

٤١– سميحة محمد أبو النصر ، ظاهرة العنف الطلابي بالمدارس الثانوية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

٤٢– المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الحادية والعشرون ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٨ – ٤٣٩ .

٤٣– احمد مصطفي العتيق ، وحاتم عبد المنعم احمد ، البيئة والعنف : دراسة لبعض الدلالات البيئية لاحتمالية السلوك العنيف لدي عينة من الشباب المصري ، في محمد الجوهري وآخرون ، المشكلات الاجتماعية ، الطبعة الأولي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ٦٩ .

٤٤– سميحة محمد أبو النصر ، ظاهرة العنف الطلابي بالمدارس الثانوية ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

٤٥– سعيد طه محمود ، وسعيد محمود مرسي ، الأبعاد الاجتماعية والتربوية لظاهرة التطرف والعنف في المجتمع المصري : دراسة تحليلية نقدية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٣٨ ، مايو ٢٠٠١ ، ص ٧ .

٤٦– سميحة نصر ، العنف والمشقة : الاستهداف للعنف والتعرض لأحداث الحياة والمشقة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٥٦ .

٤٧– سميحة محمد أبو النصر ، ظاهرة العنف الطلابي في المدارس الثانوية ،

مرجع سـابق ، ص ٢١٨ .

٤٨- سعيد طه محمود ، وسعيد محمود مرسي ، الأبعاد الاجتماعية والتربوية لظاهرة التطرف والعنف في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ١١ و ص ١٤ ( بتصرف ) .

٤٩- أحمد مصطفي العتيق ، وحاتم عبد المنعم أحمد ، البيئة والعنف ، مرجع سـابق ، ص ص ٧٨ – ٨١ ( بتصرف ) .

٥٠- سميحة نصر ، مواقف العنف في الحياة اليومية : الأنماط والموضوعات ، في أحمد زايد وآخرون ، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري ، المجلد الأول ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧٣ .

٥١- المرجع السابق ، ص ص ١٩٣ – ١٩٤ .

٥٢- المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

٥٣- احمد زايد ، وآخرون ، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري ، المجلد الأول ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٥١٥ .

٥٤- سلوي العامري ، وآخرون ، أجيال مستقبل مصر : أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية ، منتدي العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣١٦ – ٣١٧ .

٥٥- سميحة محمد أبو النصر ، ظاهرة العنف الطلابي بالمدارس الثانوية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ ، و ص ٢٤٩ .

٥٦- سعيد طه محمود ، وسعيد محمود مرسي ، الأبعاد الاجتماعية والتربوية لظاهرة التطرف والعنف في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ – ٤٤ .

(٥)

# الفصـل الخـامس

## المؤشرات التعليمية

## فى إطار المؤشرات الاجتماعية

# الفصل الخامس
## المؤشرات التعليمية
## فى إطار المؤشرات الاجتماعية

**مقدمة :**

مما لا شك فيه أن توفير التعليم ، وخاصة التعليم النظامي ، يمثل أهمية أولية لأي مجتمع . ولذا تعتني الدول بالتعليم ، بأشكاله المختلفة ، بصورة متزايدة نظراً لضرورته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، متضمنة ، علي سبيل المثال ، إعداد قوة عمل تنافسية وخفض حدة العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية والتي من أهمها تفعيل المشاركة السياسية وتقليل حدة الفقر بما يحقق دوراً فعالاً لأفراد المجتمع في عملية التنمية . وفي الحقيقة ، يعتنق صناع السياسة في العديد من دول العالم ، بدرجة قوية ، فكرة أن المواطنين المتعلمين تعليما جيداً يكونون حيويين لتحقيق تقدم ورقي المجتمع .[١] ومن ثم فان تخلي الدولة عن مسئولية توفير وتوجيه والإشراف علي التعليم يؤدي إلي مشكلات كارثية ترتبط بدور المجتمع في الإفادة من ، والتفاعل مع ، والإسهام في مسارات الحضارة الإنسانية الحالية ، حيث يشهد العصر الحالي تحولات وتغيرات جديدة ومتسارعة في مستويات الحياة المختلفة : الوطنية والإقليمية والعالمية . وتبدو قوة هذه التحولات والتغيرات بوضوح في مجال العلم والتكنولوجيا الذي يشهد تقدما هائلا،[٢] يحتم علي النظم التعليمية ضرورة التفاعل الايجابى مع هذه التحولات والتغيرات .

ومن التغيرات والتحديات والتحولات الأخري التي يجب أن تتفاعل معها أنظمة التعليم : التقدم الكبير في وسائل الانتقال والاتصال ، والثورة المعلوماتية وتقدم تكنولوجيا المعلومات ، والعولمة بأبعادها المختلفة وخاصة ما يتصل بها من محاولات للتأثير علي الكيانات الثقافية للمجتمعات المختلفة، والدعوة الدولية للاهتمام بمرتكزات التنمية المستدامة الثلاثة ، أي الاقتصاد والحياة الاجتماعية والبيئة. وهذا يحتم علي الدول المختلفة أن تظهر اهتماما متناميا بنوعية أنظمة التعليم القومية الخاصة بها .

وداخل السيناريو الحالي للعولمة ، والتغير المتسارع في القواعد التكنولوجية وعمليات الإنتاج ، يصبح التعليم القوة الاستراتيجية الموجهة لتحقيق التنمية المستدامة والعاجلة للمجتمع . وإذا كان من المتفق عليه اليوم ، بدرجة كبيرة ، أن رأس المال البشري يمثل قوة الدولة الأكبر في مواجهة المنافسة الدولية ، فان التعليم هو الأساس في عملية التنمية البشرية . كما أنه يلعب دوراً أساسيا كأحد مكونات سياسات تخفيض التباينات الاجتماعية ، وتعزيز التنمية والمواطنة علي المستويين المحلي والعالمي.[٣]

ومع ظهور وتنامي الاقتصاد العالمي ، كأحد الركائز الأساسية للعولمة ، أعطي صناع السياسة والتربويون اهتماما أكبر للمقارنات الدولية بهدف تحديد إلي أي مدي يكون إنجاز أنظمة التعليم القومية جيداً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التعليمية القومية والتفاعل بكفاءة مع التحديات والتحولات العالمية المعاصرة . وتفيد هذه المقارنات في إلقاء الضوء علي أكثرية قضايا السياسة التعليمية ، بداية من حق الدخول إلي التعليم وعدالة توزيع الموارد ، إلي نوعية مخرجات المدارس . كما أنها تمد صناع السياسة التعليمية بفرصة لمقارنة مختلف مظاهر أنظمة التعليم في الدول المختلفة ، ولتقييم إنجازات هذه الأنظمة ، وللتعرف علي الاستراتيجيات الممكنة لتحسين إنجاز الطلاب ونواتج النظام.[٤] ولكن لماذا تعطي هذه الأهمية لتلك المقارنات الدولية ؟ ببساطة لأن فهم الأوضاع التعليمية للآخرين يساعدنا بدرجة كبيرة علي فهم أوضاعنا التعليمية بصورة أفضل . وذلك من خلال التعرف علي أوجه التشابه والاختلاف بين نظامنا التعليمي وأنظمة الدول الأخري ، ومن ثم تبني مداخل وآليات جديدة تساعدنا علي توفير نظام تعليم أكثر جودة وفعالية . ولذا فإن جمع وتحديث بيانات كمية وكيفية صادقة ومناسبة يكون هاماً لأي مجتمع يريد صياغة ، وتنفيذ ، وتقويم سياسات ، واستراتيجيات ، وخطط إجرائية فعالة لإصلاح التعليم وتحقيق التنمية التعليمية ، ومن ثم الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية القومية .

يتطلب تنفيذ أي إصلاح للتعليم ، بصورة ضرورية ، آليات فعالة لمراقبة ومتابعة تقدم السياسات والأفعال والإصلاحات ، وللتعرف ، بدرجة أكثر أهمية ، علي النقاط الايجابية وتلك التي تحتاج تعديلات . كما توفر هذه الآليات ، التي تمثل أنظمة المعلومات التعليمية ، مكاسب اجتماعية حتمية حينما يقاس الإنجاز التعليمي بدلالة الكفاءة والفعالية ، وبدلالة الشفافية والعدالة المرغوبة في البرامج التعليمية .[٥]

ومن الجوانب التي تمتلك درجة اكبر من الإلحاحية عند الحديث عن إصلاح منظومة التعليم ، تلك التي تتعلق بالأهداف ، باعتبارها ممثلة للسياسة التعليمية . ومن بين الأهداف التعليمية تنمية مهارات الحياة لدي الطلاب ، وإعدادهم للمشاركة بصورة تنافسية في سوق العمل المعولم بصورة متزايدة . حيث أن هذه المهارات تفتح فرصا أكبر للدخل ، وتسهم ، نتيجة لذلك ، في تحسين العدالة الاقتصادية العامة ، وتمد الأفراد بالأدوات المطلوبة لكي يكونوا مواطنين مندمجين جيداً ومشاركين بفعالية في المجتمع . ويرتبط بذلك التساؤل عن درجة وكيفية إنجاز هذه الأهداف ، وهل كانت كافية وفعالة وعادلة وذات نوعية مرتفعة ؟ [٦] وهنا يكون دور مؤشرات التعليم في توفير صورة تتعلق بهذه الجوانب ، وبغيرها من جوانب أداء نظام التعليم وصياغة سياسته .

ومن ناحية أخري ، إن تحقيق دور حضاري فعال للمجتمع يتطلب بالضرورة توفير التعليم لكل أبناء المجتمع وبناء مجتمع المعرفة ومواكبة الإنجازات الحضارية في قطاعاتها المختلفة . وهنا نتساءل هل ما يحققه نظام التعليم في هذا الشأن يتناسب مع ما يجب أن نمتلكه من أهداف وطموحات ، الأمر الذي يتطلب رفع الحواجز التي تعوق التعليم عن تحقيق رسالته ، والدعوة إلي عملية تطوير جادة لنظام التعليم تطال أبعاده ومستوياته المختلفة ، وتوظيفه حتي يتمكن من أداء دوره في تلبية الاحتياجات المتنامية لأفراد المجتمع ؟ [٧] ولعل تبين الجوانب المختلفة لهذه القضية وغيرها من القضايا ، ومقارنة وضعنا بأوضاع غيرنا من الدول ، يحتم التعرف علي المؤشرات المختلفة لنظام التعليم في ضوء المؤشرات الاجتماعية باعتبارها الإطار الحاكم المرتبط بمنظومة النظم الاجتماعية المختلفة في المجتمع ، والذي يعتبر النظام التعليمي أحد مكوناتها الرئيسية .

### أولا : المؤشرات الاجتماعية :

لعل الحديث عن المؤشرات التعليمية يحتم في البداية إلقاء الضوء علي الإطار الحاكم لهذه المؤشرات ، ألا وهو المؤشرات الاجتماعية من حيث نشأتها ومفهومها واستخداماتها وتصنيفاتها .

## المؤشرات الاجتماعية : نشأتها كإطار حاكم

ثمة شواهد تبين أنه نتيجة لتزايد تشابك وتداخل علاقات وتفاعلات أنظمة المجتمع المختلفة ، فقد أصبح من الصعب تمييز الخصائص الرئيسية للنظم الفرعية بدرجة كافية من الوضوح ، أو حتي تمييز العلاقات فيما بين النظم الفرعية بعضها البعض بسهولة ويسر نظراً لما تتصف به هذه العلاقات من تداخل وتشابك وتأثير وتأثر مباشر وغير مباشر . وهذا بعكس ما كانت عليه الأوضاع في فترات زمنية سابقة : حيث كان من الممكن ، علي سبيل المثال ، تحديد العلاقات بين التعليم والاقتصاد ، أو بين التعليم وبعض القضايا الاجتماعية بدرجة أكبر من الوضوح والدقة. إلا أنه مع استمرار تطور المجتمعات ظهرت العديد من العوامل والمتغيرات داخل كل نظام اجتماعي فرعي تؤثر في النظام ذاته وفي غيره من الأنظمة الفرعية الأخري . وبذلك أصبح وضع السياسات الاجتماعية والتخطيط لمكوناتها المختلفة ، عملية أكثر صعوبة وتعقيدا .

ومن الأمور التي يجب أن توضع في الاعتبار بدرجة كبيرة من الأهمية عند تخطيط السياسات الاجتماعية أو تقويم أداء أنظمتها الفرعية المختلفة ، التأكد من مدي التطوير الذي حدث في هذه الأنظمة ، أو من جهة أخري التأكد من حدوث تطوير فيها من عدمه . وهنا تطرح العديد من التساؤلات ، التي منها علي سبيل المثال : هل نظام التعليم يلبي الطلب الاجتماعي لأفراد المجتمع وحاجتهم إلي التعليم ؟ هل تحسنت الأوضاع الصحية في المجتمع ؟ هل تغيرت معدلات الإصابة بأمراض معينة في المجتمع ؟ هل زادت الأسعار بما لا يتناسب مع دخول الأفراد في المجتمع ؟ والإجابة عن مثل هذه الأسئلة ، وغيرها ، هام وضرورى لوضع السياسات الاجتماعية والخطط المرتبطة بها لتسيير التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة من قبل المجتمع . ويجب أن تتم هذه الإجابة بطريقة معينة بما يحقق الفائدة المرجوة منها ، حيث لا ضرورة للكثير من التفاصيل التي يترتب عليها صعوبة تحليل الكميات الضخمة من البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها . وللتغلب علي هذه المشكلة، برزت الحاجة إلي المؤشرات الاجتماعية .(٨)

وحينما نتحدث عن المؤشرات الاجتماعية ، فنحن نعني في الوقت نفسه مؤشرات الحاجات الاجتماعية أو مؤشرات التنمية الاجتماعية أو مؤشرات التنمية

البشرية . والمؤشرات عموما هى دلالات علي أمور أو أحوال معينة ، قد تصاغ في صورة كيفية كإبداء ملاحظة علي أمر من الأمور. مثلما يقال إن الطلاب يهربون من المدرسة كمؤشر علي عدم الفعالية أو الجاذبية في العملية التعليمية. ومن ثم يكون العديد من الملاحظات أو التعليقات علي حالات فردية أو اجتماعية مؤشراً للدلالة علي ظواهر اجتماعية معينة . وهذه بطبيعتها مؤشرات كيفية تعبر عن اتجاه ملحوظ يدركه المرء بالمشاهدة والمتابعة لمسألة من المسائل التي تسترعي انتباهه من خلال المعايشة والمراقبة لها . ولا يمكن إنكار قيمة المؤشرات الكيفية في تقديرنا لكثير من المواقف ، وفي إصدارنا للرأي والحكم . وفي بعض الحالات تكون هذه المؤشرات مثارا للتدقيق والاختبار عن طريق المزيد من الملاحظة والمتابعة للتأكد من صحتها ، أو للتثبت منها بطريقة إحصائية .

وبرغم أهمية المؤشرات الكيفية ، إلا أن المؤشرات الكمية الإحصائية تنال اهتماما أكبر ، ويتم التركيز عليها باعتبارها أكثر دقة في وصف الحالة وتقدير حجمها ورصد أبعادها الحالية أو تطورها عبر الزمن . والمؤشر الاحصائي يمثل الواقع تمثيلا رمزيا في صورة كمية ، أي أنه ليس هو الواقع الحى في تجسده ومجمل خصائصه وعلاقاته . وهذا ما يجب أن يوضع في الاعتبار عند قراءة أي مؤشر ، وما يترتب عليه من استقراء أو استدلال . كما أن إدراك مثل هذه الرمزية التأشيرية أمر هام في فهم المؤشرات الاجتماعية واستخدامها . وهذا يعني أن المؤشر ، وبخاصة في القضايا الاجتماعية، ليس بديلا عن الواقع أو الظاهرة أو النظام نفسه الذي يؤشر عليه . فالمؤشرات ودلالتها الإحصائية لا تستوي بذاتها ، وليست لها دلالة مستقلة عن الإطار المفاهيمي الذي تنطلق منه ، والذي تمثله أو تنوب عنه . [٩]

والعلاقة بين المؤشرات التعليمية والمؤشرات الاجتماعية هي كعلاقة الجزء بالكل ، باعتبار أن نظام التعليم هو أحد عناصر المنظومة الاجتماعية التي تتعدد مكوناتها وتتشعب وتتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها محكومة بالإطار العام للسياسة الاجتماعية ، وبنظام المؤشرات الذي يفيد في صياغة هذه السياسة وتقويم أداء أنظمتها الفرعية .

وينظر إلي المؤشرات الاجتماعية ، في مفهومها العام ، علي أنها رموز لمستوي معيشة الإنسان ونوعية الحياة في مسيرة التغير والتغيير الاجتماعي ، وفي نتائج

وتأثير جهود التحديث والنمو والتنمية. ويتم التأكيد علي المؤشرات الاجتماعية تمييزاً لها عن المؤشرات الاقتصادية في إبراز موقع الإنسان من النشاط المجتمعى باعتباره غاية تلك الجهود وهدفها النهائي ، كما أنه صانعها ومحدثها . وبعبارة أخري ، تهدف المؤشرات الاجتماعية إلي التعرف علي المحصلة النهائية التي تعود علي الإنسان عبر حياته في ضوء تحقيقها لاحتياجاته وحاجاته ومطالبه باعتباره فرداً وعضواً في مجتمع ما . ويمكن القول أنها نوع من التكنولوجيا الاجتماعية التي ظهرت مع تعقد التنظيم الاجتماعي ، وزيادة وعي الإنسان بقدرته علي التأثير في حاضره ومستقبله ، انطلاقا من التعرف علي واقعه وتحديد ما انتهت إليه الحالة الراهنة . [١٠]

وقد ظهر مصطلح المؤشرات الاجتماعية ، وأعطي معناه الأولي في محاولة أجريت في أوائل الستينات من القرن الماضي بواسطة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم لصالح وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) لإكتشاف وتوقع تأثيرات برنامج الفضاء علي المجتمع الأمريكي . [١١] إلا أن هذه المحاولة لم تنجح بسبب نقص البيانات اللازمة لاكتشاف هذه التأثيرات ، وبسبب عدم توفر إطار مفاهيمي متناسق ومنهجية جيدة للتحليل . وبرغم ذلك استمر بعض العاملين في مشروع الأكاديمية في محاولة تطوير نظام مؤشرات اجتماعية ، في صورة إحصاءات ، وسلاسل إحصائية ، وأشكال أخري ، والتي يمكن بواسطتها اكتشاف وتوقع التغيرات الاجتماعية ، وأيضا تقويم برامج معينة وتحديد تأثيرها . [١٢]

واستمر تطور نظام المؤشرات الاجتماعية منذ أواخر الستينات من القرن الماضي ، وكسبت حركة المؤشرات الاجتماعية شهرة كبيرة باعتبارها محاولة لفهم التكاليف الاجتماعية للنمو الاقتصادي ، ومحاولة قياس التغيرات الاجتماعية إلي جانب التركيز الذي كان سائداً علي النمو الاقتصادي كهدف رئيسي للمجتمعات . ولقد كان لظهور حركة المعايير والمؤشرات في الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة، [١٣] أثر كبير علي حركة المؤشرات الاجتماعية وخاصة في مجال التعليم .

## المؤشرات الاجتماعية : المفهوم والخصائص

المؤشرات ، بصفة عامة ، هي أداة للقياس في مجال معين لتوصيف الحالة الإنسانية في المجتمع . ومن ثم فان مؤشرات التنمية ، علي سبيل المثال ، تمثل رموزاً

لمستوي المعيشة ، ولنوعية الحياة التي يعيشها سكان المجتمع ، ولتقدير نتائج التأثير الذي أحدثته برامج ومشروعات التنمية في المجتمع .

والمؤشرات هي مقاييس كمية أو نوعية تلخص العديد من المعلومات والمعارف عن الظواهر التي تقع في المجتمع . وقد تظهر في شكل أرقام خام أو نسب أو معدلات أو جمل قياسية لتشير إلي مستوي معين من الإنجاز . كما أنها وسيلة لمتابعة مسار العمل في أي قطاع في مراحله المختلفة ، مما ييسر عملية الحكم الموضوعي المتوازن والشامل عن أحداث وقعت ، أو مازالت تقع بالفعل ، أو سوف تقع مستقبلا في ظل أهداف موضوعية ومعايير محددة متفق عليها من قبل ، ويسير العمل في ضوئها.[١٤]

والمؤشرات الاجتماعية هي أدوات تفيد في الحصول علي بيانات ومعلومات عن الأوضاع الاجتماعية ، ومدي التقدم باتجاه الأهداف الاجتماعية المحددة من قبل المجتمع ، لفترة زمنية محددة . وبذلك يتضح ما إذا كانت الأوضاع تتحسن ، أم أنها ثابتة ، أم تتراجع .

وتساعد المؤشرات الاجتماعية ، كسلسلة زمنية تستخدم لمراقبة النظام الاجتماعي ، علي تحديد التغيرات وتوجيه التدخلات المطلوبة لتعديل مسار التغير الاجتماعي، [١٥] في الاتجاه المرغوب بما يحقق في النهاية الأهداف الاجتماعية المحددة مسبقاً ، والتخفيف من حدة التأثير الاجتماعي للأزمات التي يمكن أن تنتج عن عدم تعديل مسار التغيرات الحادثة في المجتمع . وهذا يرتبط بالاعتقاد بأن التغير الاجتماعي يمكن أن يعدل ويوجه بفعالية بما يفيد في تحسين أوضاع الأفراد في المجتمع .

وتتوقف كفاءة المؤشرات الاجتماعية ، كأدوات للقياس والتوصيف ، علي مدي جودة البيانات التي تستخدم في حساب قيمتها الرقمية ، من حيث الصدق والدقة والوفرة . وإذا كان المؤشر الاجتماعي يعطي صورة عن الواقع ، فان البيانات المستخدمة في حسابه هي التي تحدد مدي التطابق بين الصورة وهذا الواقع . [١٦]

وتتصف المؤشرات الاجتماعية بعدد من الخصائص ، يمكن تحديد أهمها فيما يلي :

### ١- المؤشرات تعطى ملاحظات عامة

ذلك أن المؤشرات لا تعطي بالضرورة تعليقا عاما أو ملاحظة دقيقة عن الوضع الاجتماعي الجاري فحصه ، ولكنها تنقل إحساساً عاماً بدرجة معينة من الدقة. أي أن المؤشرات تعطي دلالة عامة عن الموقف ولا تقوم بتفسيره . وإذا كان المطلوب هو بيان محدد جداً عن موضوع معين ، فيعاد تحليل الموقف مع توجيه صريح لتحديد هذا البيان فقط .

### ٢- المؤشرات تتميز عن المتغيرات

يخلط البعض بين كلمتي مؤشر ومتغير . وهذا ما يلاحظ في بعض البيانات الإحصائية حينما تقدم بصورة منفصلة عن ظواهر معينة مثل : عدد الذين يدرسون للحصول علي مؤهل معين ، وعدد المدرسين ، وعدد قوة العمل التي لها عمل ثان ، وعدد المسنين الذين يتقاضون معاشا شهريا ، واجمالي دخل الأسرة . وبرغم أهمية هذه البيانات ، حيث أنها تعبر عن أوجه محددة في المجتمع ، إلا أنه لا يمكن استنباط نتائج عامة منها عن حالة التعليم ، أو القوة العاملة ، أو التأمين الاجتماعي ، أو النظم الاجتماعية ، وذلك لأنها متغيرات محددة بجوانب معينة . أما المؤشر فهو يدمج أحد هذه المتغيرات بمتغيرات أخري في ضوء ارتباطات معينة لتكوين نظرة عامة للمعالم التي تشكل النظام الاجتماعي محل الدراسة .

### ٣- قيمة المؤشر تدل على كمية

فالمؤشر يحدد بكمية علي الأغلب ، وإن كان يمكن وضعه في صورة كيفية ، حيث أنه رقم حقيقي يمكن تفسيره تبعا للقواعد التي تتبع في تكوينه .

### ٤- قيم المؤشر زمنية

ذلك أن أية قيمة من قيم المؤشر تنطبق علي نقطة واحدة ، أو فترة زمنية واحدة . وقد تكون هذه النقطة لبعض المؤشرات مدة محددة ، ولمؤشرات أخري قد ترتبط القيمة بالتطور الذي يحدث خلال فترة ثلاثة شهور أو خمس سنوات ، علي سبيل المثال .[١٧]

والمؤشرات الجيدة يجب أن تتصف بالخصائص التالية :

* القابلية للتطبيق ، بحيث يكون المؤشر واضحا لا لبس فيه ولا غموض ويسهل تطبيقه والحصول علي البيانات المطلوبة بتكلفة مناسبة .
* البساطة وعدم التعقيد وسهولة الفهم .
* تمكن من إجراء المقارنات المختلفة بين المناطق المختلفة ، وبين الأزمنة المختلفة . وهذا يتطلب أن يكون المؤشر مستقلا بذاته ولا يتطلب تطبيقه أي ترتيبات تنظيمية خاصة .
* التكامل والتجانس ، وأن يعبر عن الحقيقة .
* الحساسية ، بحيث يظهر أي تغيرات تحدث في الظاهرة محل الدراسة .
* الدقة والكفاءة العالية في القياس .
* الثبات والاتساق الداخلي بين مكوناته بحيث تكون العلاقة بين القيم التي نحصل عليها من تطبيق المؤشر بأبعاده المختلفة علي درجة مرضية من الارتباط .
* الصدق بحيث يقيس المؤشر ما وضع لقياسه . [١٨]

## المؤشرات الاجتماعية : الصياغة والاستخدام

تعتمد صياغة المؤشرات الاجتماعية علي مجموعة من المصادر التي توفر بيانات إحصائية رقمية تصدرها الأجهزة والهيئات الرسمية في الدولة . وتتنوع هذه البيانات فمنها ما هو ذو محتوي اقتصادي ومنها ما هو ذو محتوي اجتماعي ، ومنها ما هو اجمالي ومنها ما هو تفصيلي . كما توجد بيانات قطاعية رسمية كإحصاءات وزارة التربية والتعليم ، ووزارة الصحة، ووزارة القوي العاملة ، ووزارة الصناعة ، ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من الوزارات والقطاعات . ومما يثار في هذا الشأن أن الضغوط السياسية قد تتدخل لحجب نتائج إحصاء أو تعداد ما ، أو لزيادة حجم السكان بنسبة أكثر مما يظهره التعداد الميداني . وقد تتدخل هذه الضغوط أيضا لإنقاص حجم الناتج القومي الإجمالي سعيا للحصول علي معونات دولية لتظل في

فئة الأقطار الأقل نمواً .

ومن المصادر الرسمية لصياغة المؤشرات المسوح الميدانية بالعينة التي يقوم بها الجهاز الرسمي ، مثل المسح السكاني بالعينة بين فترات التعداد ، ومسح الخدمات الاجتماعية ، ومسح الحالة الغذائية ، إلي غير ذلك من المسوح المتخصصة في جوانب الأنشطة أو الأوضاع المجتمعية المختلفة . وعادة ما تتكرر هذه المسوح علي فترات لمعرفة مدي التغير بين نقطتين زمنيتين في ذلك القطاع . وقد يصادف الباحث صعوبة التوصل إلي بيانات سلسلة زمنية نتيجة لاختلاف التعاريف والمفاهيم بين مسح وآخر لاحق ، أو حتي بين بيانات قطاعات سنوية ، وتزداد الصعوبة في حالة المقارنة الدولية بين أقطار مختلفة .

ثمة مصادر أخري غير رسمية يمكن أن تشتق منها المؤشرات الاجتماعية من أهمها : بحوث الجامعات ومراكز البحوث الأخري والهيئات والروابط العلمية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط المعنية ، مثلا ، بمشاكل الطفولة أو قضايا المرأة . كما توجد المصادر العربية والدولية التي تصدرها المنظمات الإقليمية العربية ومنظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وتعتمد هذه المصادر علي البيانات التي تقدمها الدول إلي هذه المنظمات ، ومن ثم فان معظمها يمثل بيانات رسمية ، وهي تمتاز بالتقارب في المفاهيم ووحدات الإحصاء المتبعة في التصنيف ، وبالتالى فهي تمكن من عمليات المقارنة الدولية بصورة أفضل .

وتساعد هذه البيانات في صياغة المؤشرات التي تفيد في الإحاطة بالظروف والشروط الموضوعية التي يفترض أن توافرها يؤدي إلي التعرف علي مستوي التنمية الاجتماعية ، والتي يمكن الاستدلال عليها من تأثيرها في إشباع مختلف حاجات الإنسان وحاجات المجتمع عبر الزمان والمكان.[١٩]

وإذا كانت صياغة المؤشرات الاجتماعية تتأثر بما هو متاح من بيانات رسمية وغير رسمية ، فيجب التأكيد علي أن إعداد هذه المؤشرات يتم بناء علي أهداف معينة محددة مسبقا . ومن ثم فان صياغة المؤشرات لا تتم في إطار محايد من الظاهرة محل الدراسة وإنما يعتمد ذلك علي الأهداف المحددة مسبقا ، سواء إرتبط هذا الهدف بكفاءة النظام الاجتماعي القائم ، أو استهدف حركة التغير أو التغيير فيه . فمثلا لماذا يتم حصر عدد الأميين ، أو عدد العاملين والمتعطلين ، أو تقدير معدل مشاركة المرأة

في قوة العمل ؟ إن وراء جمع مثل هذه البيانات وصياغة مؤشرات معينة منها ، محاولة للتحقق من افتراضات معينة ولمتابعة اتجاهات التغير فيها. [٢٠]

وإذا كانت المؤشرات الاجتماعية يمكن أن تستخدم ، بصورة أساسية ، في مراقبة التغير الاجتماعي وتحديد مستوي الرفاه في المجتمع ، وفي توفير إمكانية إجراء المقارنات الدولية بما يفيد في تقييم الاتجاهات والسياسات الاجتماعية المتبناة في المجتمع ، فانه يمكن تحديد الاستخدامات التالية للمؤشرات الاجتماعية :

* مقارنة مستويات الإنجاز في المشروعات المختلفة ، وتحديد الأهداف التي تحققت وتلك التي لم تتحقق .
* وصف وتشخيص الأوضاع المراد تغييرها ، والعلاقات بين المتغيرات الخاصة بالعمل في نظام ما .
* التعرف علي الواقع المحلي والقومي الذي تعمل في ظله المشروعات والبرامج الخاصة بنظام ما .
* تحديد مدي اتفاق أو تعارض اتجاهات العمل في نظام ما بالاتجاهات السائدة في المجتمع .
* التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث مستقبلا في المجتمع .
* تقدير النتائج والآثار المترتبة علي تنفيذ مشروعات وبرامج معينة ، وتحديد مستوي التغيير الذي تحقق .
* تلخيص الأوضاع الخاصة بنظام ما في مجموعة من القيم والرموز المختصرة .
* تيسير اتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين .
* توصيف مدخلات ونواتج مشروعات وبرامج معينة في شكل رقمي ييسر عمليات المتابعة والتقويم ، ومن ثم ترشيد الإنفاق والمحافظة علي الموارد المجتمعية .
* الكشف عن مواطن الضعف وأسباب التعثر في تنفيذ الخطط المختلفة قبل

استفحال الأمور وإهدار الوقت والمال والجهد .

* تحديد ما تقدمه الدول للأفراد من خدمات ومستويات إشباع لحاجاتهم .

* تيسر للمؤسسات الوطنية والدولية متابعة ما تقدمه من معونات لتنفيذ المشروعات والبرامج المختلفة . (٢١)

وتستخدم المؤشرات الاجتماعية في عملية التخطيط من خلال الأسلوب المتبع في صياغة السياسات وتحديد أهدافها . وإذا كان من الممكن أن تصاغ السياسات والأهداف بألفاظ عامة ، فانه يجب التحديد الدقيق لملامح النظام التعليمي الذي يوجه إليه الهدف . ومن ثم فان المؤشرات تحد من التعبيرات العامة للأهداف ، كما أنها تستخدم في تقييم إلي أي مدي تم تحقيق الأهداف المحددة بحلول نهاية الخطة .

ويمكن أن تساعد المؤشرات في توضيح طبيعة النتائج المطلوبة من خطة ما ، وذلك عن طريق دمجها مباشرة في السياسات والأهداف المحددة . وهذا يؤدي بالتالي إلي جعل السياسة والأهداف المرتبطة بها أكثر تحديداً بدلالة كل من الملامح التي يجب تغييرها والمستويات التي يجب الوصول إليها . (٢٢)

وباعتبار أن المؤشرات الاجتماعية تعني بنتائج حركة التغيير والتنمية في المجتمع كما تحدث في حياة الإنسان بقيم مباشرة ، فهي ترصد معطيات هذا التغير والتطور الكمي والنوعي في مستوي المعيشة ونوعية الحياة في البعدين الزماني والمكاني ، ولدي الذكور والإناث ، وفي مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية . كما تستخدم المؤشرات الاجتماعية في تقييم حالة الإنسان ونوعية الحياة في المجتمع ، من خلال التعرف علي ما حققه توظيف الموارد واستثمارها من إشباع لاحتياجات الإنسان وحاجاته ومطالبه . أي التعرف علي التوظيف الأمثل للموارد في تفاعلها وتأثيرها علي حالة التنمية في جوانبها وقطاعاتها المختلفة .

وهذا النهج من التقييم من خلال المؤشرات الاجتماعية يؤدي في النهاية إلي تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد ، أو بين الاستثمار والمنفعة ، كما تنعكس علي الوفاء بحاجات الإنسان الحياتية ، وتفاوت الفئات الاجتماعية مما تم من توظيف للموارد بصورة معينة سواء في مجمل الحالة الاجتماعية أو في قطاع أو قطاعات معينة كالتعليم أو الصحة ، علي سبيل المثال . ومن خلال معرفة العلاقة بين استخدام

الموارد وما انتهت إليه من مؤشرات في فترة زمنية سابقة ، يمكن وضع مؤشرات تخطيطية للتنمية الاجتماعية في فترة زمنية لاحقة . ومن ثم يكون للترابط بين المؤشرات والموارد دور في اتخاذ سياسات تخطيطية معينة ، كأن يقال كم من التحسن في الحالة الصحية يتمشي مع كم من التحسن في الحالة التعليمية .(٢٣)

**تصنيفات المؤشرات الاجتماعية :**

ترتبط عملية التصنيف بمضمون الموضوع الذي يراد تصنيفه ، وبنوع الاستخدام للبيانات المصنفة . كما أنه من الممكن أن تتم عملية التصنيف وفقا لمعيار معين كالزمن أو المصدر . ومن ثم تختلف أنواع المؤشرات الاجتماعية باختلاف المعيار المستخدم في التصنيف . ويمكن تصنيف المؤشرات الاجتماعية كما يلي :

**١- تصنيف المؤشرات تبعا لوسيلة القياس**

قد تكون المؤشرات مجرد أرقام تعبر عن بيان يرتبط بظاهرة ما مثل عدد الأميين في المجتمع ككل أو في محافظة معينة . وتقتضي بعض المؤشرات إجراء بعض العمليات الرياضية البسيطة مثل معدل وفيات الأطفال الرضع ، أو نسبة اسهام قطاع معين في الدخل القومي للمجتمع . كما تتطلب مؤشرات أخري اجراء عمليات رياضية اكثر تعقيداً مثل معدلات المواليد الأسية ، أو مؤشر قياس مكانة المرأة.

**٢- تصنيف المؤشرات تبعا لمصادرها**

تعتمد بعض المؤشرات علي المصادر الثانوية لحساب قيمتها مثل بيانات التعدادات والبيانات الصادرة عن القطاعات المختلفة والتقارير المؤسسية الدورية والمجلات الحكومية . كما تستخرج القيم الخاصة بمؤشرات أخري من مصادر البيانات الأولية مثل إجراء المقابلات ، والاجابة عن الاستبانات المختلفة ، أو من الرصد الدوري كما في حالة المؤشرات التي تتعلق بالمواليد والوفيات والتطعيم .

**٣- تصنيف المؤشرات تبعا لجوانب النظام محل الدراسة**

توجد مؤشرات تقيس المدخلات مثل حجم الاستثمارات في مشروع صحي ما، أو عدد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول لمرحلة تعليمية ما . وتقيس مؤشرات أخري

مخرجات أو نواتج النظام مثل عدد الطلاب الحاصلين علي مؤهلات جامعية في سنة معينة . كما توجد مؤشرات تقيس العمليات الداخلية للنظام مثل مؤشرات كثافة الفصل الدراسي في مرحلة تعليمية ما ، أو عدد التلاميذ لكل مدرس في أحد المراحل التعليمية، أو عدد المرضي لكل سرير في منطقة ما .

ويلاحظ أن عدد الأسرة بالمستشفيات ، أو عدد المدرسين في مرحلة تعليمية معينة هي مؤشرات مدخلات ، في حين أن عدد التلاميذ لكل مدرس أو عدد المرضي لكل سرير هي مؤشرات عمليات داخلية لأنها تكشف عن العلاقات التفاعلية بين مكونات المدخلات لانتاج المخرجات أو النواتج النهائية .

### ٤- تصنيف المؤشرات تبعا لمستوى موضوعيتها

توجد مؤشرات ترصد الواقع أو الظواهر أو الأحداث كما تجري بالفعل وتسمي المؤشرات الموضوعية ، ويقابلها المؤشرات الذاتية مثل سؤال الأفراد عن مستوي رضاهم وتقييمهم لوضع معين، أو عن مدي استفادتهم من تغيرات معينة في مجالات النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي . والاختلاف بين هذين النوعين هو أن المؤشر الموضوعي يرصد الواقع كما هو في صورة رقم أو رمز أو بيان ، أما مؤشر الرأي ( أو المؤشر الذاتي ) فهو بمثابة حكم شخصي يصدره المستفيدون من الحدث ، أو يعبر عن رأيهم فيما يحدث .

### ٥- تصنيف المؤشرات تبعا لمستوى النشاط

حيث توجد مؤشرات خاصة بقطاع الصحة ، أو بقطاع التعليم ، أو بقطاع الاسكان ، وغير ذلك من قطاعات النشاط في المجتمع . وتوجد المؤشرات الاقليمية مثل نسبة الأمية بين الإناث في المناطق الريفية ، أو كثافة الفصل الدراسي في محافظة ما . كما توجد المؤشرات القومية مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل ، أو اجمالي الدخل القومي ، أو الناتج المحلي الاجمالي . ويمكن تقسيم المؤشرات أيضا إلي مؤشرات محلية مثل نسبة الملتحقين بالصف الأول الابتدائي في قرية أو مدينة ما، ومؤشرات قومية مثل نسبة الملتحقين بنفس الصف علي مستوي الدولة ككل .

### ٦- تصنيف المؤشرات تبعا لأنظمة المجتمع المختلفة

وتتضمن هذه المؤشرات :

* المؤشرات الاقتصادية مثل مقدار الدخل القومي في أحد السنوات ، أو حجم الاستثمارات في مجال معين ، أو نصيب الفرد من الدخل القومي .
* المؤشرات الاجتماعية مثل معدل القبول في التعليم الجامعي في سنة ما ، أو نسبة الاصابة بمرض معين في منطقة ما في سنة ما .
* المؤشرات الثقافية مثل عدد المواطنين لكل صحيفة ، أو عدد المواطنين لكل جهاز تليفزيون ، أو عدد المواطنين لكل كتاب ينشر .
* المؤشرات السياسية مثل نسبة المشاركين في انتخابات معينة من جملة من لهم حق الانتخاب ، أو عدد المشاركين في الاحزاب السياسية .
* المؤشرات الادارية مثل مؤشرات كفاءة التخطيط ، أو مؤشرات المتابعة ، أو مؤشرات الرقابة ، أو مؤشرات تقييم الأداء .

### ٧- تصنيف المؤشرات تبعا لمدلولها

حيث توجد مؤشرات لها مدلول مباشر مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، أو مؤشرات العمالة المختلفة . وهناك مؤشرات أخري لها مدلول غير مباشر يستدل بها علي التغيرات التي تتعلق بظواهر أو أحداث معينة مثل مؤشرات الوفيات ونسبة الاصابة بالأمراض للاستدلال علي الحالة الصحية ، ومثل عدد السنوات التي أتمها الفرد في التعليم للاستدلال علي مستواه التعليمي ومدي إجادته للقراءة والكتابة .

### ٨- تصنيف المؤشرات تبعا للبعد الزمنى

توجد مؤشرات تعبر عن أحداث أو ظواهر وقعت بالفعل مثل نسبة الأمية في سنة ماضية ما ، أو نسبة النجاح في أحد الشهادات في أحد السنوات السابقة . وتوجد مؤشرات تعبر عن ظواهر أو أحداث حالية مثل نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الاساسي حاليا ، أو عدد المرضي لكل سرير في أحد المناطق حاليا . كما توجد مؤشرات التنبؤ بالمستقبل حيث تعبر عن أحداث أو ظواهر متوقعة مثل عدد الطلاب

المتوقع قبولهم في مرحلة التعليم الجامعي في عام مستقبلي ما ، أو كمية الانتاج المتوقع تحقيقها في أحد القطاعات في نهاية خطة تنمية ما . (٢٤)

ويري حامد عمار (١٩٩٢) أنه من المفيد لأغراض إنمائية متنوعة تصنيف مؤشرات التنمية الاجتماعية والحاجات الإنسانية المختلفة إلي :

* المؤشرات المباشرة في دلالتها علي حالة الإنسان ، وعلي مدي إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية .

* المؤشرات الدالة علي حالة التنظيم الاجتماعي من حيث مدي تماسكه وكفاءة الأداء لمؤسساته ، وحراكه الاجتماعي وديمقراطية حركته وقراراته مما يتيح الوفاء بحاجاته المجتمعية من أجل البقاء والنماء والتطور .

* المؤشرات الدالة علي توافر القوة العاملة بمعارفها ومهاراتها العلمية والفنية والتكنولوجية وقيمها الاجتماعية المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة .

* المؤشرات الدالة علي قدرة المجتمع علي انتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية والفنية والأدبية وتوظيفها لتحسين نوعية الحياة فيه .

* مؤشرات الثروة والموارد التي تمثل مدخلات في إشباع حاجات الفرد وحاجات المجتمع ، والمادة الأولية في توظيفها لانتاج السلع والخدمات .

* مؤشرات التوازن الإيكولوجي ومدي صيانة البيئة الطبيعية ومواردها من التدهور والتلوث.(٢٥)

وأيا كانت أنواع أو تصنيفات المؤشرات ، فان المؤشرات الاجتماعية الجيدة يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية :

* صالحة لقياس الشئ الذي يفترض أن تقيسه .

* موضوعية ، بمعني أن تعطي نفس النتائج اذا قام بها أشخاص مختلفون تحت نفس الشروط.

* حساسة لأي تغير في الوضع محل الدراسة .

* محددة ، أي لا تعكس سوي المتغيرات التي تطرأ علي الوضع المعني.(٢٦)

* شمول مختلف الجوانب المؤثرة والمتفاعلة والمؤدية إلي الناتج النهائي في أوضاع الإنسان في المجتمع، وأن تكون شاملة لمختلف الاحتياجات الإنسانية مع عدم استبعاد أي من هذه الاحتياجات.

* الاهتمام بالاوضاع المادية وغير المادية الدالة علي الاوضاع والاتجاهات المختلفة ، ومسار تفاعلها في المنظومة الكلية لحركة المجتمع في اطاراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

* توافر إمكانية المقارنة بين الماضي والحاضر ، والتعرف علي العمليات التي تمت من خلال التغير في وضع ما من صورته السابقة إلي صورته الحالية.(٢٧)

**ثانيا : المؤشرات التعليمية :**

تعتبر الدوافع لدي الأفراد والمجتمعات لرفع مستوي التعليم بمثابة القوي المحركة وراء تزايد المشاركة ، بمدي واسع ، في أنشطة التعليم بواسطة الأفراد من كل الأعمار . ويكون التحدي ، في هذه المرحلة من انتشار وتنوع الطلب علي التعليم خلال عمر الفرد ، هو كيف يقابل هذا الطلب بطريقة أفضل مع ضمان أن طبيعة وأنواع التعليم تستجيب لحاجات الأفراد مع وضع مسألة الكلفة والفعالية في الاعتبار ؟

وفي البحث عن سياسات تعليم اكثر فعالية تعزز توقعات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية ، وتوفر حوافز لقدر اكبر من الكفاءة في التعليم ، وتساعد في تعبئة الموارد المطلوبة لمقابلة الطلب المتزايد علي التعليم ، تعطي الحكومات اهتماما متزايداً لتحليل السياسات التعليمية المقارن علي المستوي الدولي بما يوفر امكانية الاستفادة من الخبرات والممارسات التعليمية في الدول المختلفة . أي أن الدول تبحث عن التعلم من بعضها البعض بشأن كيفية ضمان وصول فوائد التعليم للجميع ، وكيفية تعزيز القدرات اللازمة لمجتمع المعرفة ، وكيفية إدارة عملية التعليم والتعلم بما يدعم تعلم الأفراد مدي الحياة . وهنا تلعب أنظمة المعلومات التعليمية دوراً رئيسيا في توفير معلومات عن ملامح هامة كثيرة لعملية التعليم وتطورها وتأثيراتها . كما توفر فرصة لكل بلد لكي يري نظامه التعليمي في ضوء انجازات الدول الأخري . (٢٨)

وباعتبار أن السلامة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد تعتمد علي نوعية

مدارسها ، فان عدم قيام المدارس بتعليم الطلاب القيم والمهارات الاجتماعية الضرورية لكي يصبحوا مواطنين جيدين ، والمهارات الضرورية لكي يكونوا منتجين اقتصاديا ، يعني أن المدارس لم تنجح في المهمة التي أوكلها إليها المجتمع . ولكي نضمن توافر مدارس جيدة ، فمن الضروري تحديد وتقييم وملاحظة جودة المدرسة ، ونواتج التعلم ، والتجهيزات المدرسية ، والدعم الاجتماعي للتعليم ، والعلاقة بين التعليم والانتاجية الاقتصادية ، والعدالة في التعليم . (٢٩) ومن هنا يهتم صناع السياسة التعليمية بتطوير نظام مؤشرات التعليم الذي يوفر صورة صادقة ودورية لوضع التعليم في المدارس يمكن أن يستخدم لتوفير قاعدة ثابتة لتقييم التحسن التعليمي .

ومؤشرات التعليم هي احصاءات مختارة يقصد منها إعلام صناع السياسة ، والتربويون ، والجمهور بوضع نظام التعليم ، وهي تركز علي الملامح الأساسية لكيفية عمل النظام حاليا ، وأي تقدم يتحقق ، وأين توجد المشكلات . وتكون مؤشرات التعليم مختارة حتي تتضمن الاحصاءات التي تناسب نوعية السياسات التي تشكل وتوجه نظام التعليم.(٣٠) وتتطلب هذه المؤشرات ، بصفة عامة ، جمع بيانات عن مظاهر وعمليات متعددة تتصل بنظام التعليم ، مثل الطلاب والمدرسين والمدارس والتمويل ، والعوامل الاجتماعية والسكانية والاقتصادية التي تشكل السياق الذي تعمل بداخله أنظمة التعليم . (٣١)

## مفهوم المؤشرات التعليمية :

المؤشر التعليمي ، في صورته الكمية ، هو أي إحصاء يلقي ضوءاً علي أوضاع وانجازات المدارس، (٣٢) ومن ثم نظام التعليم ككل . وبذلك فهو يساعد في توضيح كيف تتغير الجوانب المختلفة لنظام التعليم عبر الزمن .

والمؤشر هو قياس ما تم انجازه أو تحقيقه من هدف تعليمي ما . واذا كان ما تم انجازه ، أو الهدف ذاته ، يملك مفهوما واسعا ، فان المؤشر ربما يعطي صورة جزئية فقط عما تم انجازه أو بلوغه من الهدف . ومن ثم يكون ضروريا ملاحظة تطور ما تم انجازه أو تحقيقه بصورة منتظمة.(٣٣) أي أن المؤشرات تساعد علي معرفة أين يوجد نظام التعليم بالنسبة لمسار حركته داخل مجتمعه وبالنسبة لمسار حركة أنظمة التعليم في الدول الأخري ، وفي أي طريق يسير ، وكم يبعد عما يجب أن يصل اليه . وهذا يؤدي إلي دق ناقوس الخطر فيما يتعلق بمشكلات تعليمية معينة قبل أن تصبح أكثر

سوءاً ، وأكثر استعصاء علي الحل .

ومؤشرات التعليم هي احصاءات ، عادة ما تكون بسيطة وشاملة وموجزة ، تكون مفيدة للتخطيط والادارة وإعداد السياسة التعليمية . وهي تستخدم بواسطة صناع القرار في المستوي الأدني (الادارات التعليمية أو حتي المدارس ) إلي صناع القرار في المستويات التعليمية الأعلي.(٣٤) والمؤشرات التعليمية الفعالة يجب أن تكون ، كما أشير إلى ذلك سابقاً عند الحديث عن المؤشرات الاجتماعية ، مناسبة للنظام التعليمي ، وسهلة الفهم ، وصادقة ، وتبني علي بيانات ومعلومات متوفرة ومتاحة .

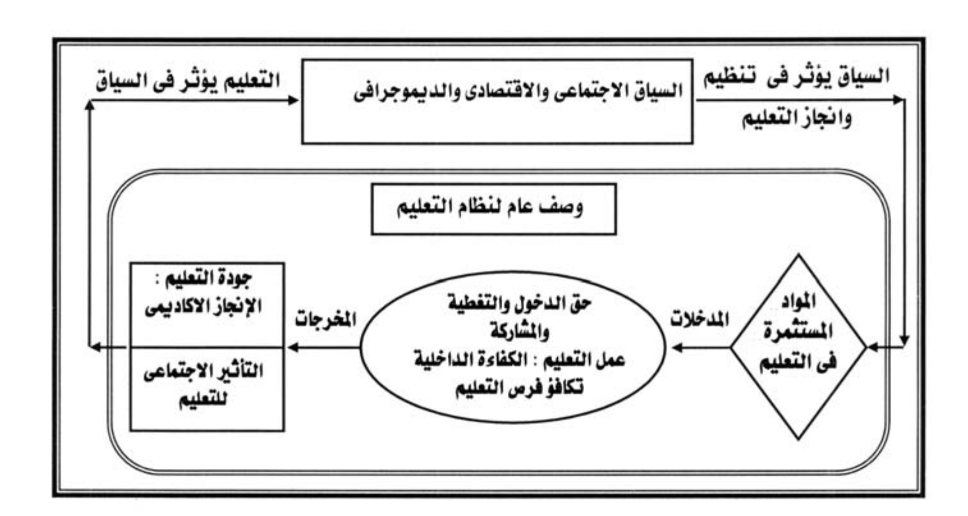
واذا كانت المؤشرات التعليمية تخدم أغراضا مشابهة لتلك التي تخدمها أنظمة المؤشرات المستخدمة لمراقبة الاقتصاد ، أو الأنظمة الاجتماعية الأخري ، وأنها تستخدم لمراقبة الأوضاع المركبة والمتشابكة التي يمكن أن نحكم عليها بطريقة غير دقيقة في بعض الاحيان ، فان المؤشرات التعليمية يجب أن تصف طبيعة النظام من خلال مكوناته : كيف ترتبط ببعضها البعض ، وكيف تتغير مع الزمن . وبذلك يمكن الحكم علي التقدم نحو الاهداف التعليمية أو المستويات المعيارية المحددة مسبقا مقابل بعض العلامات الماضية أو المقارنة ببيانات من بعض المؤسسات أو الدول الأخري.

وحيث أن نظام التعليم يمتلك بعض الجوانب غير القابلة للقياس بطريقة مباشرة ودقيقة ، مثل نوعية التدريس التي لا توجد طريقة مباشرة لقياسها ، فانها تحتاج إلي ضم احصاءات عديدة إلي مؤشر ما حتي يمكن الوصول إلي فكرة مقبولة عن هذه النوعية . ويمكن أن يكون مؤشر نوعية التدريس هو تجميع لبيانات عن سنوات التعليم والتدريب للمدرس في المادة الدارسية التي يدرسها ، والشهادات العلمية المرتبطة بالمادة التي يدرسها ، ومعرفة مناسبة بالمادة الدراسية ، ومعرفة تربوية مناسبة ، وقدرة علي ترجمة المعرفة الخاصة بالمادة الدراسية إلي شكل ما يمكن توصيله إلي الطلاب من عمر وخلفية معينة ، ومعرفة سابقة ذات مستوي معين . وهذا يعني أن المؤشرات الفردية لا تستطيع بدرجة كبيرة توفير معلومات مفيدة بشأن نظام معقد ومتشابك مثل نظام التعليم . وبذلك تتأكد أهمية تصميم نظام مؤشرات لتوفير معلومات أكثر دقة عن الأوضاع التعليمية المختلفة . ومما يجب أن يوضع في الاعتبار أن نظام المؤشرات هو اكبر من مجرد تجميع إحصاءات خاصة بمؤشرات فردية . فنظام المؤشرات يوفر معلومات عن المكونات البارزة لنظام التعليم ، وكيف

تعمل هذه المكونات معا لكي تنتج التأثير الكلي المطلوب. وبمعني آخر، فان المعلومات الكلية التي يوفرها نظام المؤشرات تكون أكبر من مجموع أجزائه.(٣٥) ويتطلب تطوير نظام المؤشرات تطوير إطار مفاهيمي للمؤشرات يبني علي نتائج البحث واهتمامات صناع السياسة والتربويين وإشراكهم في عملية تحديد أولوية المؤشرات ، والعمل مع موفري ومستخدمي البيانات لتأسيس معايير لإنتاج بيانات قابلة للمقارنة وللفهم من قبل المسئولين والجمهور . (٣٦)

ويوضح الشكل التالي إطار مفاهيمي للمؤشرات التعليمية :

**شكل رقم (١) إطار مفاهيمي لمؤشرات التعليم**




يتضمن الشكل السابق نموذج مفاهيمي للعلاقات بين مختلف مظاهر مؤشرات التعليم ، ويأخذ النموذج في الاعتبار السياق الذي ينتظم فيه نظام التعليم ويعمل . كما يضع في الاعتبار أيضا المدخلات الموجهة الي نظام التعليم ممثلة بصورة رئيسية في الموارد البشرية والمادية والمالية ، والعمليات التي تتم داخل نظام التعليم ، والمخرجات النهائية لنظام التعليم بدلالة كل من الانجاز والتأثير الاجتماعى الذي يؤثر بدوره في السياق . ويطرح هذا النموذج عدداً من التساؤلات الهامة التي تبحث عن إجابات أثناء عملية تحليل سياسة التعليم وصناعة القرار الخاص بها . ومن بين هذه التساؤلات : هل تقدم الخدمة التعليمية للسكان في عمر المدرسة بطريقة جيدة ؟ هل تتصف عملية

التعليم بالفعالية بما يضمن مشاركة الجميع في فوائدها ؟ هل الموارد البشرية والمادية والمالية كافية ومن نوعية ملائمة بحيث تلبي حاجات النظام المتعددة ؟ هل جودة التعليم تتحقق للجميع ؟ ما التأثير الاجتماعي للتعليم ؟

ويمكن تناول المجموعات المختلفة التي يتكون منها هذا الاطار المفاهيمي كما يلي :

### ١- السياق الاجتماعى والاقتصادى والديموجرافى ، والوصف العام لنظام التعليم

تعطي مؤشرات هذه المجموعة نظرة عامة للسياق الذي يتشكل نظام التعليم بداخله . وتضع هذه المؤشرات في الاعتبار المشهد الكلي لتنظيم هذا النظام ، والفترات الزمنية لمستويات التعليم المختلفة ، والأنشطة والخصائص المميزة للنظام . بالإضافة إلي أنها توفر معلومات تتعلق بمجال التعليم ، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة المرتبطة بتغطية نظام التعليم .

### ٢- موارد التعليم

تفيد مؤشرات هذه المجموعة في تقدير مدي توافر ، وخصائص ، وكيفية توزيع واستخدام الموارد البشرية والمالية والمادية التي تسهم في العملية التعليمية ، وأيضا التعرف علي مصادر الموارد لقطاعات التعليم المختلفة . ولا يخفي أن هذه الموارد تمثل الأساس الذي عليه تتشكل وتعمل وتتطور أنظمة التعليم . والعلاقة بين الموارد المخصصة للتعليم ونواتجه النهائية تفيد في التعرف علي كفاءة التعليم خاصة فيما يتعلق بالكلفة وجودة الموارد المستخدمة في توفير الخدمة التعليمية .

### ٣- إنجاز نظام التعليم

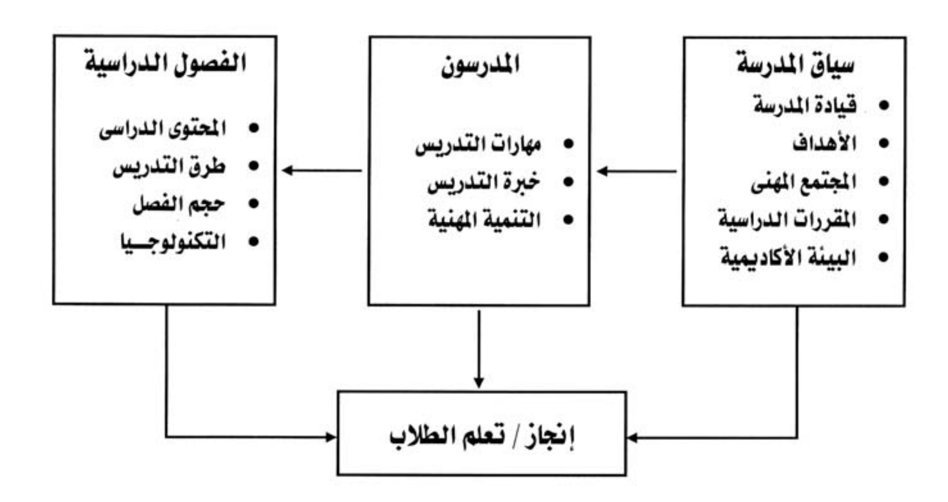
تركز هذه المجموعة علي جوانب هامة من نظام التعليم مثل : حق الدخول ومشاركة السكان في التعليم طبقا للأبعاد المختلفة للعدالة ( الجنس – الموقع الجغرافي – الاصول العرقية – الإعاقة – المستوي الاجتماعي والاقتصادي ) . كما تضع في الاعتبار المؤشرات المختلفة المتعلقة بالكفاءة الداخلية للتعليم مثل النجاح والرسوب والتسرب والانتقال من مرحلة تعليمية إلي أخري .

## ٤- جودة التعليم

اذا كان الاهتمام الأساسي لسياسات التعليم يركز علي ضمان الجودة مع تحقيق العدالة بمفهومها الواسع في تقديم الخدمة التعليمية لأبناء المجتمع ، فإن الانجاز الأكاديمي معبرا عنه كنتائج للاختبارات المختلفة يكون محور الاهتمام لمؤشرات هذه المجموعة . (٣٧)

ويوضح الشكل التالي علاقة انجاز ، ومن ثم تعلم ، الطلاب بمؤشرات جودة المدرسة :

**شكل رقم (٢) علاقة مؤشرات جودة المدرسة بانجاز الطلاب (٣٨)**




## ٥- التأثير الاجتماعى للتعليم

توفر هذه المجموعة فرصة كبيرة لتحليل نقاط التفاعل بين التعليم والمجتمع . وترتبط مؤشراتها بتأثير التعليم خارج نطاق نظام التعليم نفسه : في سوق العمل ، وفي العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وفي السلوك المدني . بمعني ، علي سبيل المثال ، تأثير التعليم في مستويات الأجور ، والنمو الاقتصادي ، والتنمية الاجتماعية والسياسية للبلد . (٣٩)

## أنواع مؤشرات التعليم :

برغم أن المؤشرات الاجتماعية تمثل الاطار الحاكم للمؤشرات الخاصة بالانظمة الفرعية المكونة للمنظومة الاجتماعية في المجتمع ، فان المؤشرات التعليمية تمتلك بعض التميز من حيث المفهوم والانواع والاستخدامات بما يتناسب مع طبيعة النظام التعليمي نفسه . ويمكن التمييز بين أنواع مؤشرات التعليم التالية :

### ١- مؤشرات المدخلات

وهي تتعلق بالموارد البشرية والمالية والمادية الداخلة لنظام التعليم ، والتي بتفاعلها مع بعضها من خلال عمليات داخلية متشابكة ومركبة تتحقق أهداف التعليم في شكل المخرجات ( النواتج النهائية ) لنظام التعليم ، أو أي من مستوياته المختلفة .

### ٢- مؤشرات الناتج النهائى

وهي ترتبط بجودة النواتج النهائية لنظام التعليم في ضوء الأهداف المحددة مسبقا ، وما يرتبط بذلك من احتياجات كمية ونوعية لسوق العمل .

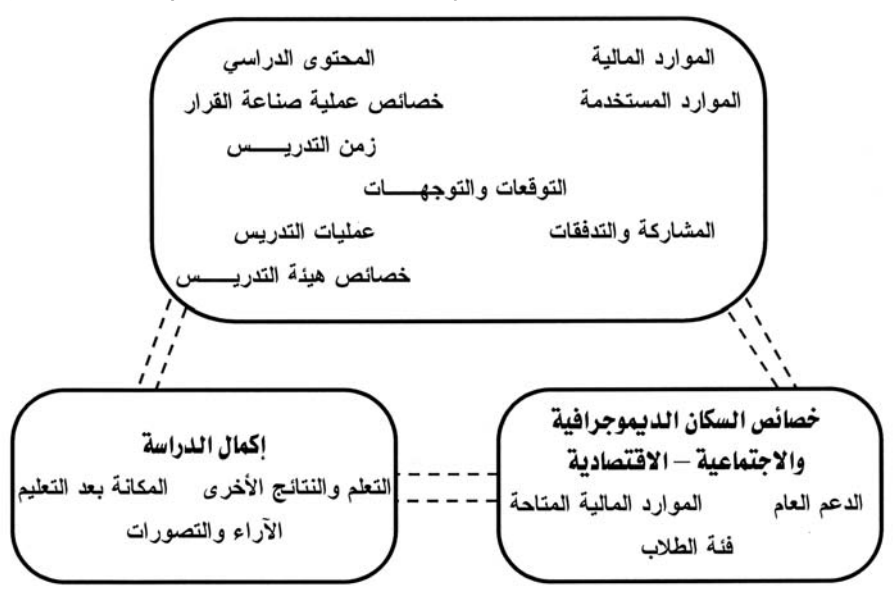
### ٣- مؤشرات العمليات الداخلية

وهي ترتبط بالعلاقات والتفاعلات بين مكونات المدخلات المختلفة للحصول علي الناتج النهائي المرغوب . وتتيح هذه المؤشرات امكانية المراجعات المستمرة لأداء نظام التعليم ، ومن ثم إكتشاف أسباب الانجاز الاقل مما هو متوقع تحسينا للآداء ووصولا للنواتج النهائية المرغوبة .

ويوضح الشكل التالي مجموعة مؤشرات التعليم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، والتي تلعب قيود القياس ومشكلات جمع البيانات وحساسية السياسة دوراً مؤثراً في عملية الاختيار من بينها.(٤٠)

**شكل رقم (٣)**

**مؤشرات التعليم الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**




ويصنف المركزالقومي لاحصاءات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ، مؤشرات التعليم في المجموعات الرئيسية التالية :

* السياق الديمواجرافي والاجتماعي والاقتصادي للتعليم ، ويحتوي علي المؤشرات التي تتعلق بالطلب علي التعليم مقاساً في ضوء حجم السكان في سن التعليم ، وبمستويات المؤهلات التعليمية الحالية . كما تتضمن مؤشرات عن القيد في التعليم خلال حياة الفرد ، وتوزيع المقيدين في المدارس العامة والخاصة في التعليم العام وتوزيع المقيدين في التعليم العالي .

* التعليم العام والتعليم العالي ، وتتضمن المؤشرات التي تتعلق بحق الدخول إلي التعليم مقاساً ، بصورة عامة ، بمعدلات القيد في كل مستوي من مستويات التعليم ، والمؤشرات التي تفحص موارد المدرسة مثل نسب التلميذ / المدرس ، واستراتيجيات التدريس الخاصة بالمدرسين ، واتجاهات الطلاب نحو المواد الدراسية المختلفة مثل الرياضيات والعلوم ، والمؤشرات

التي تقارن انجازات الطلاب والنواتج النهائية لنظام التعليم مثل نسب التخرج .

* التعليم وقوة العمل ، وتتضمن المؤشرات التي تفحص العلاقة بين المؤهلات التعليمية والمشاركة في قوة العمل والمكاسب المترتبة علي ذلك .(٤١)

ويري (1995) D. Willms, A. Kerckhoffأنه يمكن تقسيم مؤشرات التعليم إلي الأنواع الثلاثة التالية :

### ١- مؤشرات الانتاجية الاجمالية

وهي تتعلق بمستوي إنجاز الطلاب في منطقة تعليمية معينة أو في الدولة ككل بصورة اجمالية. وتستخدم هذه المؤشرات بدرجة كبيرة في المقارنات الدولية ، وفي المناقشات الي تتم في المحافل السياسية .

### ٢- مؤشرات الانتاجية الصافية

وهي تتعلق بمستوي إنجاز الطلاب في منطقة تعليمية معينة أو في الدولة ككل منسوبا إلي خصائصهم عند دخول نظام التعليم . وهي تستلزم تحديد مرحلة تعليمية معينة كالتعليم الابتدائي أو الاعدادي أو الثانوي أو العالي ، وتحديد خصائص الطلاب التي يجب أن توضع في الاعتبار مثل الجنس ، والمكانة الاجتماعية / الاقتصادية عند حساب هذه المؤشرات .

### ٣- مؤشرات التفاوت

وترتبط هذه المؤشرات بالتفاوتات بين الطلاب ، وخاصة ما يتعلق بالانجاز الاكاديمي ، وتساعد في الاجابة عن تساؤلات مثل : هل الطلاب الذين كانوا يملكون إنجازا اكاديميا منخفضا يحققون إنجازات أكبر أو أصغر من هؤلاء الذين كانوا يملكون إنجازاً أكاديمياً مرتفعاً ؟ ويلاحظ في هذا الشأن حدوث تفاوت بين الادارات والمناطق التعليمية المختلفة .(٤٢)

أي أن المؤشرات تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لقضايا المساواة والعدالة والتفاوتات في تقديم الخدمة التعليمية لأبناء المجتمع ، وفي المقارنة بالمجتمعات الاخري . وذلك لأنها توفر صورة كلية اكثر توازناً للاوضاع التعليمية ، ولأنها تعتبر

أدوات محايدة تمثل نظرة للواقع الاجتماعي ، وبخاصة الواقع التعليمي .

ويوضح الشكل التالي نظام مؤشرات العدالة في التعليم : (٤٣)

**شكل رقم (٤)**
**نظام مؤشرات العدالة في التعليم**

| | | |
|---|---|---|
| السياق | السياق الاجتماعى والثقافى | تفاوتات فى الموارد الاجتماعية<br>تفاوتات فى الموارد الثقافية |
| | السياق السياسى | معايير العدالة<br>أحكام بشأن عدالة النظام |
| العملية | كمية التعليم المحرز | طول مدة التعليم<br>الوقت الذى قضى فى التعليم |
| | جودة التعليم المحرز | تفاوتات فى أوضاع التعليم<br>تفاوتات فى نوعية الحياة |
| النتائج الداخلية | تفاوتات بين الافراد | تفاوتات فى القدرات<br>النسبة تحت حد العدالة |
| | تفاوتات بين المجموعات | الخلفية الاجتماعية<br>الانجاز التعليمى للوالدين<br>النوع<br>العنصر والاقليات العرقية |
| النتائج الخارجية | النتائج الفردية للتفاوتات التعليمية | النتائج الاقتصادية والاجتماعية<br>النتائج غير المادية |
| | النتائج الجماعية للتفاوتات التعليمية | تفاوتات لأفضلية كل فرد<br>نتائج مؤسسية |

ومن أمثلة المؤشرات المرتبطة بمجموعات الاطار المفاهيمي لمؤشرات التعليم الذي تم عرضه فيما سبق ، ما يلي :

**١- مؤشرات السياق الديموجرافى والاجتماعى والاقتصادى ووصف نظام التعليم**

* عدد السكان الكلي ، وحسب سنوات العمر .
* عدد السكان في الريف والحضر .
* الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد .
* المدي العمري للتعليم الالزامي .
* عدد الساعات الدراسية في الاسبوع وفي العام الدراسي .

**٢- مؤشرات موارد التعليم**

* عدد المدرسين حسب المؤهلات التعليمية .
* عدد الطلاب لكل مدرس .
* متوسط الراتب السنوي للمدرسين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد .
* النفقات الكلية للتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .
* النفقات العامة الكلية للتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .
* النفقات الخاصة للتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .
* النفقات العامة الكلية للتعليم كنسبة مئوية من النفقات العامة الكلية .
* النفقات العامة الجارية للتعليم كنسبة مئوية من النفقات العامة للتعليم .
* النفقات العامة الرأسمالية للتعليم كنسبة مئوية من النفقات العامة للتعليم .
* النسبة المئوية للنفقات العامة للتعليم حسب مستويات التعليم .
* النفقات العامة للتعليم لكل طالب حسب مستويات التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد .
* مؤشرات البنية التحتية ، والفناء المدرسي ، والتجهيزات المدرسية وغيرها .

### ٣- مؤشرات انجاز نظام التعليم ( العمليات الداخلية )

* معدل القيد الاجمالي للصف الاول الابتدائي .
* معدل القيد الصافي للصف الاول الابتدائي .
* معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي .
* معدل التمدرس الاجمالي حسب مستويات التعليم .
* معدل التمدرس الصافي حسب سنوات العمر .
* معدل الارتقاء حسب المستوي والصف الدراسي .
* النسبة المئوية للطلاب فوق العمر حسب الصف الدراسي .

### ٤- مؤشرات جودة التعليم

* نسب الخريجين .

### ٥- مؤشرات التأثير الاجتماعى للتعليم

* معدل الأمية للسكان كبار السن .
* مستوي التعليم بين السكان كبار السن .
* تأثير التعليم في سوق العمل ، وفي الدخل ، وفي السلوك المدني ، وغير ذلك . (٤٤)

ومن المؤشرات التعليمية الأخري التي تساعد في التعرف علي اوضاع نظام التعليم :

– معدل تتبع الفوج : وهو يعتمد علي تتبع فوج من الاطفال المولودين قبل سنوات معينة ، ثم حساب نسبة هؤلاء الذين التحقوا منهم بالمدرسة في كل سنة سواء كان هذا الالتحاق قبل أو في أو بعد العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم .

– معدل الانتقال : ويهتم هذا المعدل بعدد التلاميذ الذين ينتقلون من مرحلة تعليمية ما إلي مرحلة تعليمية أعلي في بداية العام الدراسي التالي .

– معدلات الارتقاء بين الصفوف الدراسية والبقاء للاعادة والتسرب .

– معدل الاستبقاء : ويهتم بعدد التلاميذ الذين إلتحقوا معا بالصف الاول من مرحلة تعليمية ما ووصلوا إلي الصف الأخير من هذه المرحلة .

– متوسط مساحة الفصول الدراسية العامة والمتخصصة .

– مدي توافر تجهيزات الابنية المدرسية وتجهيزات التدريس .

– مدي توافر الكتب والادوات المدرسية .

– نسبة الفتيات في مستويات التعليم المختلفة .

وبصفة عامة ، يجب النظر إلي المؤشرات التعليمية باعتبارها اكثر شمولية من مجرد سلسلة زمنية لجوانب النظام التعليمي المختلفة ، كالمخرجات علي سبيل المثال . ذلك أن مراقبة المخرجات لا يوفر تفسيرات للاتجاهات الملاحظة في هذا النظام ، والتي يمكن أن تفسر بواسطة التغيرات الديموجرافية ، أو التحسينات التعليمية ، أو بتجميعات منهما ، أو بغيرها . كما أن السياسة التعليمية تؤثر في المخرجات من خلال بعض الاجراءات مثل زيادة المستويات المعيارية لمؤهلات المدرسين .

وبالاضافة إلي مراقبة المخرجات ، يجب أن تمثل المؤشرات المكونات المختلفة لنظام التعليم ، بحيث تعكس خصائص الطلاب والمجتمعات التي تخدمها المدارس ، والموارد المالية والبشرية المتاحة للمدارس ( وبخاصة المدرسين ) ، والمدخلات التعليمية الأخري . وعلاوة علي ذلك ، يجب أن تعكس مدي ملاءمة المناهج وطرق التدريس للطلاب ، وطبيعة المدرسة كمنظمة في السعي وراء التميز والعدالة الاجتماعية ، وغير ذلك من العمليات التعليمية . كما أنه من الضروري أن ترتبط المؤشرات ببعضها البعض بحيث أن علاقاتها ، والتغيرات في هذه العلاقات ، يمكن التحقق منها لاقتراح تفسيرات محتملة للتغيرات في أداء نظام التعليم . [٤٥]

وأيا كانت المؤشرات التعليمية فيجب أن يتوفر فيها الشروط التالية :

* تعكس الملامح الرئيسية لنظام التعليم .

* توفر المعلومات المتعلقة بالمشكلات الحالية أو المحتملة .

* تقيس العوامل التي يمكن أن تؤثر فيها السياسة التعليمية .

* تقيس الأداءات الملاحظة اكثر من التصورات .

* تتصف بالصدق والثبات .

* تكون صالحة للتنفيذ .

* توجه إلي نطاق واسع من المسئولين والجمهور . [٤٦]

## إستخدامات المؤشرات التعليمية :

المؤشرات التعليمية – أو البيانات التي توظفها الأنظمة لكي تعرف وتصف وتحلل وتراقب أنفسها – يمكن أن تكون أدوات مفيدة في تحليل المشكلات التعليمية ، وفي صياغة السياسة التعليمية.[٤٧] فالمؤشرات تساعد صناع السياسة التعليمية في صياغة أهداف التعليم ، وترجمة هذه الأهداف إلي اجراءات متعددة . وذلك عن طريق قيام نظام مؤشرات التعليم بتوفير معلومات سليمة ودقيقة تلقي الضوء علي وضع التعليم ، ومن ثم تسهم في تحسينه .

وتري Margaret McLaughlin (2002) أنه يمكن تحديد أربعة استخدامات رئيسية لمؤشرات التعليم ، يمكن توضيحها فيما يلي :

### ١- الإعداد للاختيار والفعل

عند التفكير في برامج أو أنشطة تعليمية جديدة ، تساعد المؤشرات في فهم السياق الذي سوف تنفذ فيه هذه البرامج أو الانشطة . حيث أنها تستطيع توفير قاعدة بيانات ومعلومات لتخطيط التنفيذ ، وبعض الدلائل عن المؤشرات الموجودة بالفعل ، واطار لتحديد الموارد البشرية والمالية المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج .

### ٢- تقويم الاختيار والفعل

بمجرد تنفيذ البرامج الجديدة ، يصبح من الضروري جمع بيانات متعددة لتحديد ما اذا كان النظام يستجيب كما كان متوقعا أم لا ، ولبيان ما اذا كانت توجد نتائج غير مقصودة بسبب هذا التنفيذ. ومن ناحية أخري ، تستطيع المؤشرات أن تبين الحاجة إلي سياسات جديدة لتغيير الاتجاهات غير المرغوبة .

**٣- روتينية الاختيار والفعل**

تلعب المؤشرات دوراً هاما في تحديد كيفية التوزيع المنتظم للموارد البشرية والمالية (مثل التمويل – توزيع المدرسين علي المدارس ، الخ ) .

**٤- تكوين قاعدة معلومات شاملة**

يستطيع نظام المؤشرات توفير صورة كاملة عن أوضاع نظام التعليم اكثر من مجرد تقييم جزئي لبعض جوانبه . كما يستطيع أن يظهر المشكلات الموجودة في مجالات معينة من النظام التعليمي . (٤٨)

وبذلك تعمل مؤشرات التعليم علي توفير معلومات هامة ومتعددة بشأن أوضاع التعليم في المجتمع للمسئولين الحكوميين في الادارات العليا ، ولمسئولي المناطق التعليمية ، ولنظار المدارس ، وللمدرسين ، ولاولياء الأمور ، وللجمهور بصفة عامة .

وتمتلك المؤشرات ، باعتبار أنها أداة هامة للسياسة التعليمية ، الوظائف التالية :

* وظيفة إشارة ، حيث تعتبر أضواء تحذير في لوحة تحكم .
* وظيفة تقويم ، حيث تظهر إلي أي مدي تم انجاز أهداف معينة .
* وظيفة حوار ، حيث تساعد في ترتيب الاتصال بين صناع سياسة التعليم وجماعات الضغط ذات الاهتمام بمسألة التعليم علي أسس أكثر جدية .
* وظيفة تخطيط ، حيث أن تأثير اجراءات السياسة التعليمية يمكن أن يضبط فعليا عن طريق استخدام المؤشرات .

واذا كان من الأهداف الاستراتيجية لنظام التعليم : تحسين نوعية وفعالية أنظمة التعليم والتدريب ، وتيسير حق الدخول أمام الجميع إلي هذه الانظمة ، وما يرتبط بهذه الاهداف من أهداف اكثر تحديداً واجرائية مثل : تحسين التعليم والتدريب للمدرسين ، وتطوير المهارات من أجل مجتمع المعرفة ، والاستخدام الأفضل للموارد ، وجعل التعليم اكثر جاذبية ، فان التحقق من انجاز هذه الأهداف يمثل وظيفة رئيسية للمؤشرات . (٤٩) إلا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن المؤشرات بمفردها لا تستطيع تفسير ظاهرة تعليمية ما ، وهذا يؤكد ضرورة وجود نظام للمؤشرات التعليمية – كما

أشير إلي ذلك سابقاً ، وضرورة أن تصحب المؤشرات بتحليل وتفسير في ضوء إطار مرجعي للقضايا التعليمية . وبدون ذلك لا تستطيع النتائج التي يتم الوصول اليها عن طريق المؤشرات إحداث أي تأثير علي عملية تخطيط التعليم أو إصلاح السياسة التعليمية . ويمكن أن يكون الاطار المرجعي لتفسير نتائج المؤشرات هو التصور الخاص بتطوير سياسة تعليمية فعالة . (٥٠) ومن ناحية أخري ، فانه برغم أن المؤشرات تكشف الاتجاهات المرتبطة بأوضاع نظام التعليم وتساعد علي طرح الاسئلة المثيرة للاهتمام والمرتبطة بهذه الاتجاهات ، فانها لاتستطيع بمفردها توفير تفسيرات أو استخلاص نتائج فيما يتعلق بهذه الاتجاهات. ومن ثم يتطلب تحقيق ذلك بحثا إضافيا لتشخيص أسباب المشكلات المرتبطة بهذه الاتجاهات واقتراح الحلول المناسبة .(٥١)

ومما يجب التأكيد عليه في هذه الشأن ، أن المؤشرات التي تساعد في تقييم الانجاز في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني تشكل أدوات أساسية لصياغة ومراقبة السياسات الخاصة بها . (٥٢) وبالطبع فان هذه القاعدة تصدق علي المؤشرات التعليمية ودورها في صياغة ومراقبة تنفيذ أهداف السياسة التعليمية .

ويمكن أن توفر المؤشرات التعليمية توجيه هام لعملية صناعة القرار ، حيث تستطيع ترجمة المعرفة المادية والاجتماعية والتعليمية إلي وحدات معلومات مفيدة تساعد في تيسير هذه العملية . ويمكن أن تسهم في قياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية التعليمية ، وفي توفير تحذير مبكر لمنع أي ضرر اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي يمكن أن يمتد تأثيره الي نظام التعليم . كما أنها تعتبر أدوات هامة لربط المفاهيم والافكار والقيم ، لأننا نقيس ما نقدر ، ونقدر ما نقيس . (٥٣)

وتلعب المؤشرات التعليمية دوراً مركزيا في عملية المحاسبية عن طريق تركيز الانتباه علي النتائج المحققة . ويري البعض أن إعلان هذه النتائج قد يؤدي إلي زيادة الدافعية لدي المدارس والمجتمعات المحلية للعمل علي تحسين أداء المدارس ، ومن ثم تحسين انجاز الطلاب . (٥٤) أي أن المؤشرات تعتبر عنصراً رئيسيا في عملية المحاسبية ، حيث تستخدم المعلومات التي توفرها في مراقبة أداء النظام ، أو أي من مكوناته ، وتقدمه نحو الأهداف المحددة له .

نخلص مما سبق ، إلي أنه نظراً لما تتصف به علاقات وتفاعلات أنظمة المجتمع المختلفة فيما بينها من تعقد وتشابك ، وحتي داخل الأنظمة الفرعية ذاتها ، فقد أصبح وضع السياسات الاجتماعية والتخطيط لمكوناتها المختلفة عملية أكثر صعوبة وتعقيداً . تلك العملية التي تتطلب ضرورة التعرف علي مدي التطوير الذي حدث ويحدث في هذه الانظمة ، ومدي الإلتزام بالسير في طريق التقدم نحو أهداف وطموحات المجتمع التنموية . وهذا يؤكد الحاجة إلي المؤشرات الاجتماعية التي تستخدم في مراقبة أداء مكونات النظام الاجتماعي المختلفة ، وتساعد علي تحديد التغيرات وتوجيه التدخلات المطلوبة لتعديل مسار التغيرات في الاتجاه المرغوب بما يحقق الأهداف المجتمعية المحددة مسبقاً .

وفي داخل المنظومة الاجتماعية ، يبرز التعليم كأحد الأنظمة الرئيسية والقوة الاستراتيجية الهامة التي تتحمل العبء الأكبر في دفع المجتمع بقوة في مسار التقدم والرقي . فالتعليم هو أداة المجتمع في تحقيق التفاعل الجاد والاستفادة المثلي من التغيرات والتحديات الحضارية المعاصرة كالثورة المعلوماتية ، والتقدم العلمي والتكنولوجي ، وثورة الاتصالات والانتقالات ، والعولمة ، والتنمية المستدامة .

ولكن غالبا ما يثار التساؤل بشأن أين يقع نظام التعليم في مسار حركته نحو انجاز الأهداف القومية ، وأين هو عند مقارنته بالأنظمة التعليمية في الدول الأخري . وهذا يؤكد ضرورة الإهتمام بالمؤشرات التعليمية ، التي تتمثل علاقتها بالمؤشرات الاجتماعية كعلاقة الجزء بالكل . وذلك باعتبار أن نظام التعليم هو أحد عناصر المنظومة الاجتماعية التي تتفاعل مع بعضها محكومة بالاطار العام للسياسات الاجتماعية ، وبنظام المؤشرات الذى يفيد في صياغة هذه السياسة وتقويم أداء مكوناتها الفرعية المختلفة .

وتساعد المؤشرات التعليمية علي إلقاء الضوء علي أوضاع وانجازات المدارس ، ومن ثم نظام التعليم ككل ، وبيان كيفية عمل المكونات المختلفة للنظام ، ومقدار التقدم الذي تحقق ويتحقق ، وأين توجد المشكلات التي تؤثر في فعالية دور النظام في تحقيق أهداف المجتمع بما يفيد في مواجهة هذه المشكلات قبل أن تزداد الأمور سوءاً وتستعصي المشكلات علي الحل .

وتحقيقا للفائدة من المؤشرات التعليمية ، فيجب أن تهتم الجهات المسئولة بوضع نظام واضح لهذه المؤشرات بحيث يتصف بالصدق والثبات ، وأن يكون صالحا للتنفيذ بحيث يعكس الملامح الرئيسية لنظام التعليم ويوفر المعلومات المتعلقة بالمشكلات الحالية والمحتملة ، وأن يتصف بالموضوعية والشمول ، وأن يوفر امكانية مقارنة الاوضاع الحالية بما كانت عليه في الماضي وبما عليه الاوضاع في الأنظمة التعليمية في الدول الأخري . وبالطبع فان هذا يستلزم ضرورة أن تكون البيانات والمعلومات المطلوبة متوفرة ومتاحة بصورة سهلة وميسرة .

# الهـــوامش

1 - U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Education Indicators : An International Perspective, NCES, Washington D.C., Nov. 1996, P. 13.

٢ – المجالس القومية المتخصصة ، تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العام ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة الثامنة والعشرون ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٢٥ .

3 - de Castro, Maria H.G., Role and Value of International Education Indicators for National Policy Development, Fourth General Assembly of the OECD Education Indicators Programme (INES), Tokyo, 11-13 Sept. 2000, P.7.

4- U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics,Comparative Indicators of Education in the United States and Other G-8 Countries : 2002, NCES, Washington D.C., 2003, P.3.

5- de Castro, Maria H.G., Role and Value of International Education Indicatiors, Op. Cit., P.3.

6- Ministry of Education ( Chile ); and Unesco Regional Office for Latin America and the Caribbean, Regional Education Indicators Project, Second Summit of the Americas, Santiago, August 15th 2000, P. 5.

٧ – أبو بكر علي عليوة ، تجربة الجمهورية اليمنية في مجال التجديد التربوي ، ورشة العمل الاقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة

قناة السويس ، الاسماعيلية ، ٢ – ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص٢ .

٨– جيمس ن. جونستون ، مؤشرات النظم التعليمية ، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج ، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٥ – ٢٦ (بتصرف) .

٩– حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم – المؤشرات – الاوضاع (١) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

١٠– المرجع السابق ، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

11 - Noll, Heinz -Herbert; and Wolfgang Zapf, Social Indicators Research : Societal Monitoring and Social Reporting, in I. Borg ; and P.P. Mohler (ed.), Trends and Perspective in Empirical Social Research, Walter de Gruyter, New York, 1994, P.1

12- Land, Kenneth, Social Indicators, P.1.
at , www.cob.vt.edu/market/isgols/kenlandessay.htm

١٣ – حسن حسين البيلاوي ، المعايير القومية للتعليم : الطموح والتحديات ، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة : آفاق الاصلاح التربوي في مصر ، كلية التربية جامعة المنصورة ، المنصورة ، ٢ – ٣ اكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٢ .

١٤– محمد محمود دبوس ، تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وكلية الزراعة جامعة أسيوط ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٣ – ٤ .

15 - Ferriss, Abbott L., The Uses of Social Indicators, Social Forces, Vol. 66, 1988, P. 601.

١٦ – محمد محمود دبوس ، تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، مرجع سابق ، ص ٥ .

١٧– جيمس ن. جونستون ، مؤشرات النظم التعليمية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧– ٣٠ (بتصرف) .

١٨– محمد محمود دبوس ، تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، مرجع سابق ، ص ٧ .

١٩– حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢ – ٦٤(بتصرف) .

٢٠– المرجع السابق ، ص ٦٥ .

٢١– محمد محمود دبوس ، تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، مرجع سابق ، ص ٦ .

22 - Johnstone, James N., Indicators of Education Systems, IIEP: Unesco, Paris, 1981, P.8.

٢٣ – حامد عمار : التنمية البشرية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٥٩– ٦٠ .

٢٤– محمد محمود دبوس ، تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، مرجع سابق ، ص ص ٧–١٠ (بتصرف) .

٢٥– حامد عمار : التنمية البشرية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

٢٦– عبد الغفار خلاف ، تقويم السياسة الصحية في مصر ، في هدي محمد مجاهد ، وأماني قنديل (تحرير) ، منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، البرنامج الدائم لتقويم السياسات والبرامج الاجتماعية ، أعمال الندوة الأولي للبرنامج ، القاهرة ، ١٣ – ١٥ أبريل ١٩٨٨ ، ص ٧٣ .

٢٧ – حامد عمار : التنمية البشرية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ – ٧٣ .

28 - Center for Educational Research and Innovation, Indicatiors of Education Systems, Education at a Glance : OECD Indicators, OECD, Paris, 2001, P.5.

29- U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Monitoring School Quality : An Indicators Report,

NCES, Washington D.C., 2000, P.1.

30- Blank, Rolf K., Developing a System of Education Indicators : Selecting, Implementing, and Reporting Indicators, Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, Atlanta, April 12- 16 1993, PP. 1-2 .

31-Lynd, D., Educational Indicators for Postsecondary Education, Canadian Institutional Research and Planning Conference, Halifax, Nava Scotia, August 10- 12 1994, P.2.
at, www.cirpa-acpri.ca/prevConferences/halifax94/lyn.html

32- Lashway, Larry, Educational Indicators, College of Education, University of Oregon, Eric Digest, No.150, August 2001, P.2.
at, www.cepm.uoregon.edu/pdf/ digests/digest150.pdf

33- Institute of International Education, Progress and Result Indicators and their Relevance for Educational Policy Analysis : Final Report, Stockholm University, Stockholm, March 2003, P.10.

34- Center for Educational Research and Innovation, Indicators of Education Systems : Measuring the Quality of Schools, OECD, Paris, 1995. P. 19.

35- Shavelson, Richard; and Others, What are Educational Indicators and Indicator Systems ? ERIC Clearinghouse on Tests, Measurement and Evaluation, Washington D.C., 1991, PP. 2 -3 .
at, www.ericdigests.org/1992-5/indicator.htm

36- Blank, Rolf K., Developing a System of Education Indicators, Op. Cit., PP.5-6.

37- Ministry of Education ( Chile ); and Unesco Regional Office for Latin America and the Caribbean, Regional Education Indi-

cators Project, Second Summit of the Americas, Op. Cit., PP. 6 -7 .

38- U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Monitoring School Quality, Op. Cit., P.4.

39- Ministry of Education ( Chile ); and Unesco Regional Education Bureau for Latin America and the Caribbean, Regional Education Indicators Project, The Experience of the Regional Education Indicators Project 2000- 2003, Summit of the Americas, Santiago, August 2003, P.19.

40- Center for Educational Research and Innovation, Indicators of Education Systems, Op. Cit., P. 20.

41- U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, Comparative Indicators of Education, Op. Cit., P.3.

42- Willms, Douglas; and Alan C. kerckhoff, The Challenge of Developing New Educational Indicators, Educational Evaluation and Policy Analysis, Vo. 17, No.1, Spring 1995, P 117.

43- Hutmacher, W., Towards a System of Equality and Equity Indicators, The INES Compendium, Fourth General Assembly of the OECD Indicators Program, Tokyo, 2000, PP. 276 - 277.

44- Ministry of Education ( Chile ); and Unesco Regional Office for Latin America and the Caribbean, Regional Education Indicators Project, Op. Cit., P. 24.

45- Shavelson, Richard J.; and Others, What are Educational Indicators and Indicator Systems, Op. Cit., P. 3.

46- ______________________, Steps in Desiging an Indicator system, ERIC Clearinghouse on Tests, Measurement and Evalua-

tion, Washington D.C.,July 1991, P. 3 .
at, www.ericdigests.org/1992-5/steps.htm

47- Louzano, Paula, Developing Educational Equity Indicators in Latin America, Unesco Regional Office for Latin America and the Caribbean, Chile, Santiago, 2001, P.2.

48- McLaughlin, Margaret J.; and Others, Creating Performance Goals and Indicators in Special Education, The Institute for the Study of Exceptional Children and Youth, University of Maryland, Maryland, Jan. 2002, P. 11.

49- Ministry of Flemish Community, Flemish Educational Indicatiors in an International Perspective : 2002 Edition, Education Department, Brussels, Jan. 2003, P.3.

50- Wako, Tegegn N., Basic Indicators of Education Systems Performance : A Manual for Statisticians and Planners, Education Management Information Systems, Ministry of Education, Addis Ababa, June 1995, P. 53.

51- Canadian Education Statistics Council, Education Indicators in Canada, Report of the Pan-Canadian Education Indicators Program 2003, Toronto, Nov. 2003, P. xii.

52- Economic and Social Commision for Western Asia, New Indicators for Science, Technology and Innovation in the knowledge - Based Society, United Nations, New York, 2003, P.1.

53- Commision on Sustainable Development, Indicators of Sustainable Development : Guidelines and Methodologies, Third Edition, United Nations, New York, 1995, P. 2.

54- Lashway, Larry, Educational Indicators, Op. Cit., P.3.

(٦)

# الفصــل السادس

# تجديد نظام التعليم

# الفصل السادس

## تجديد نظام التعليم

من المسلم به أن التعليم يمثل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق الأمن القومي لأي مجتمع علي المستويين الداخلي والخارجي . ونظراً لأهمية هذا الأمر ، فيجب الاهتمام بأن يكون بناء نظام التعليم ، من حيث أهدافه وسياساته وهيكله ومحتواه صناعة قومية . الإ أن هذا لا يمنع إمكانية الاستفادة بأية خبرات أجنبية في تجديده وتطويره ، أي في صناعة هذا التعليم بما يحقق أهدافنا وطموحاتنا القومية . والتأكيد علي أن تكون المعالجة ، ومن ثم المنتج النهائي بأيدي وطنية يأتي من منطلق أهمية الدور الحاسم للتعليم في بناء الشخصية القومية التي يتميز بها أبناء أي مجتمع عن الشعوب الأخري .

ونظراً لأن التعليم يرتبط مباشرة بالمحاور المختلفة لقضية الأمن القومي ، فمن الخطورة أن يتحكم في تحديد أو تجديد مساراته شخص بمفرده ، أو أن يخضع للهوي والعمل العشوائي ، أو أن يتم بمنأي عن المتغيرات والتحديات التي تفرضها الأوضاع الدولية والتفاعلات الحضارية المعاصرة . فمن الضروري أن يعلو البناء التعليمي علي قواعد وأعمدة راسخة تمثل ثوابت الأمة ، بما يحقق أهدافها وطموحاتها ، وبما يحقق لها دوراً فاعلاً في صناعة الحضارة الإنسانية .كما أنه من المهم ، أيضا ، الاستفادة من تجارب الآخرين عند تجديد بعض أو كل جوانب نظامنا التعليمي .

ما من شك أن بدايات القرن الحالي تحمل بين جنباتها متغيرات دولية وتحديات حضارية كثيرة بدأت إرهاصاتها ، بدرجة ملحوظة ، خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي . وانسجاماً مع سمة العصر الحالي ، فان هذه المتغيرات والتحديات جاءت سريعة ، وشاملة ، وعميقة . فهي سريعة حيث أنها تداهم المجتمعات والدول دون أن تترك لها مجالا للتفكير أو للاختيار أو للمواجهة ، وشاملة كونها تؤثر في البني الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. أما كونها عميقة

---

(*) شارك في إعداد هذا الفصل أ.د/ هاني عبد الستار فرج – كلية التربية جامعة الإسكندرية .

فذلك نابع من تأثيراتها علي مضمون العلاقات الإنسانية لتعيد في النهاية صياغتها علي أسس مختلفة عما كانت عليه [١] .

وفي ضوء التحديات العديدة التي تفرضها الحضارة الإنسانية الحالية ، وفي ضوء التيارات الشديدة ذات الاتجاهات المتباينة التي تتعرض لها مجتمعاتنا حاليا ، فان مستقبلنا يتحدد ، بدرجة كبيرة ، بالكيفية التي سنجدد بها أنظمتنا التعليمية بحيث تصبح قادرة علي إعداد المواطن القادر علي التفاعل مع هذه التحديات ، ودفع أمته إلي المكان اللائق بها بين الحضارات الإنسانية الأخري . ذلك أن التعليم المطلوب لهذه الفترة ليس أي تعليم ، وانما تعليم من نوع جديد يمثل قوة دافعة لإحداث التنمية البشرية المطلوبة لنقل مجتمعنا العربي من حالة السكون الاستاتيكي التي يعيشها إلي حالة من الحركة الديناميكية تنقله أماماً إلي الوضع الذي يجب أن يبتغيه لنفسه ، والذي يجب أن يتناسب مع تاريخه الحضاري الطويل .

ومن أهم التغيرات والتحديات التي يجب أن توضع في الحسبان عند تجديد نظام التعليم : التقدم العلمي والتكنولوجي الضخم السريع المتلاحق ، والتقدم الكبير في وسائل الانتقال والاتصال ، والثورة المعلوماتية وما يرتبط بها من ضرورة إقامة مجتمع المعرفة وبناء مجتمع المعلومات ، وكوكبية عالم اليوم وما يرتبط بها من عولمة كاسحة بمساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المفروضة قسراً علي الجميع ، والتكتلات الكبيرة وما يرتبط بها من تهميش التشرذم والتمحور حول الذات ، والشركات متعدية الجنسيات وما يرتبط بها من فرض توجهات سياسية واقتصادية محددة ، ومحاولات البعض فرض صراع حضارات وما يرتبط به من نبذ ثقافات معينة ، وتنمية مستدامة وما يرتبط بها من ضرورة إحداث تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية وبيئية لمن يريد أن يحقق تقدما في ماراثون الحضارة الإنسانية.

يعيش الجنس البشري حاليا نقلة نوعية كبيرة لم يحدث لها مثيل في تاريخه الطويل ، حيث ينتقل من مرحلة تكنولوجيا الصناعة إلي مرحلة جديدة آخذة في الانتشار السريع ، وهي ما يطلق عليها مرحلة ما بعد الصناعة . وتتميز هذه المرحلة بشيوع تكنولوجيا جديدة هي تكنولوجيا المعلومات ، والتي بها يدخل الجنس البشري إلي مجتمع عالمي واحد هو مجتمع المعلومات الكوني[٢] . كما يقوم عالم اليوم أيضا

علي تراكمية المعلومات الضخمة السريعة ، وتنمية قدرة الإنسان علي اختيار أكثر القرارات فاعلية . ومن ثم يصبح التركيز فيه علي العمل الذهني وتعميقه من خلال إبداع المعرفة ، وحل المشكلات وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان(٣) .

إن مستقبلنا مرهون بما يمكن أن نمتلكه من قوي بشرية متعلمة تستطيع التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية المتصاعدة التأثير في شتي مجالات الحياة باعتبارهما من أهم أدوات العولمة التي تجتاح جوانب الحياة المختلفة في عالم اليوم . لقد أثبتت الخبرات الحضارية المختلفة أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضاري حديث بدون امتلاكه للأفراد المتعلمين ، كما وكيفا ، الذين يشكلون المخزون المعرفي والخبراتي الذي تبني عليه نهضة المجتمع وحداثته. أي أنه من الضروري الاستفادة من الخبرات التي يفترض أننا قد تعلمناها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، والتي تبين أن العبرة ليست بكم البشر ، وإنما بنوعية هذا البشر . وأن تحقيق مكاسب ذات قيمة في التنافس الحضاري مرتبط ببناء وتكوين المواطن المستنير المسلح بالعلم ، والمواكب للجديد في مجال المعلومات المتطورة دوما والقادر علي الاستفادة منها ، واستخدامها بعقلانية ومنهجية علمية وتطويعها لخدمة مصالح أمته .

إن تحقيق دور حضاري فاعل لمجتمعنا يتطلب بالضرورة توفير التعليم والمعرفة ومواكبة الإنجازات العلمية العالمية بوعي وإدراك . وعلي الرغم مما لعبه التعليم في تحقيق بعض أهدافنا التنموية ، إلا أن ما وصلنا اليه لا يعبر عن طموحاتنا ، الأمر الذي يتطلب رفع الحواجز التي تعوق التعليم عن تحقيق رسالته ، والدعوة إلي عملية تغيير وتجديد واصلاح نظامنا التعليمي ، وتوظيفه حتي يتمكن من أداء دوره في تلبية الاحتياجات المتنامية لأفراد المجتمع(٤) ، ومن ثم تحقيق تقدمه ورقيه . ونظراً لأهمية التعليم في تلبية متطلبات الدور الحضاري الفاعل للمجتمع ، فقد دأبت العديد من الدول إلي توسيع نظمها التعليمية ، وإلي المباشرة بوضع خطط للتجديد والإصلاح التربوي تحسينا لكفاءة النظم التربوية ولنوعية مخرجاتها (٥) .

وبرغم تزايد الاهتمام بالتعليم ، يتزايد النقد الموجه لفلسفته وسياسته واستراتيجيته ومناهجه . فقد تخلف التعليم في كثير من الدول العربية عن الاستجابة للاحتياجات المتنامية للمجتمع المعاصر ، وعن نظام القيم الذي يحكم سلوكيات أبنائه ويحافظ علي خصوصيات ثقافته وحضارته ، ويعاني من غلبة الكم علي الكيف ،

ومن عجز فادح في مواجهة متغيرات وتحديات العصر ، ومن قصور شديد في إعداد الأجيال الجديدة بحيث تصبح اكثر قدرة علي مواجهة الحياة الحديثة واستيعاب علوم المستقبل [٦] . ومن ثم يتأكد أنه لا مفر من تجديد نظام التعليم ليواكب المتغيرات والتحديات الحضارية المتسارعة التي تجتاح عالم اليوم ، باعتبار أن مفتاح الحاضر والمستقبل هو التفاعل الإيجابى مع التحديات الحضارية التي نواجهها ، والذي يؤدي بالتالي إلي تبوء مكان لائق في ماراثون الحضارة الإنسانية الحالية .

## تجديد نظام التعليم : المفهوم والضرورة

من المؤكد أن تجديد نظام التعليم يمثل أحد القضايا الهامة لتطوير هذا النظام ، والذي يترتب عليه إما البقاء والعلاء أو الفناء لأي مجتمع . ولا نقصد بالفناء هنا غيبة التواجد الجسدي والمادي ، بل التواجد غير الفاعل ، تواجد من ليس له إسهام في صنع الحضارة الإنسانية ، تواجد المستهلك غير المنتج ، تواجد المتلقي المفعول به وليس الفاعل الذي يملك زمام المبادأة ، تواجد من يتمثل دوره فقط في تنظيف الغابة الإنسانية من جيفها المتبقية من صراع الأقوياء .

ولذا نستطيع القول أن إخراج نظام التعليم من أزماته لن يتأتي إلا من خلال جهود شاملة تستهدف تجديد جوانبه المختلفة ، وتتعرض لجميع عوامله ومتغيراته في مستوياته المختلفة . فالإصلاحات والتجديدات الجزئية التي تستهدف مستوي تعليميا معينا أو جانبا من جوانب النظام التربوي بصورة منفصلة ومنقطعة ، يكون مآلها الفشل ما لم تكن مرتبطة بسلسلة من العمليات التجديدية يكون هذا الجهد حلقة من حلقاتها [٧] .

والتجديد كعملية ، في أي جانب من جوانب الحياة ، ليس بالشئ المبتكر حديثاً، فقد وجد منذ أن ظهرت أفكار جديدة أو أساليب جديدة أو وسائل جديدة طرأت في حياة الإنسان عندما بدأ تفاعله مع البيئة المحيطة به إبقاء علي حياته أو حفظا لنوعه. ويكمن الفرق بين تجديدات الماضي وتجديدات الحاضر فقط في السرعة الكبيرة التي تحدث بها في جوانب الحياة المختلفة التي نحياها حاليا .

يتضح من الأدبيات المختلفة المتعلقة بمصطلح التجديد أو التجديد التربوي ، تعدد المفاهيم التي تتناول هذا المصطلح . وهذا الأمر يمثل صفة لازمة لمصطلحات

العلوم الإنسانية التي تتأثر بعوامل الزمان والمكان والزاوية التي ينظر منها من يقوم بتعريف أي من مصطلحات هذه العلوم . ومن ثم تتعدد تعريفات التجديد أو التجديد التربوي ، وهذا التعدد لا يعني التباين ، وإنما تأتي هذه التعريفات متأثرة بعاملي الزمان والمكان ، وبوجهة نظر من يتصدي لها . ومن هذه التعريفات ما يلي :

أن التجديد التربوي يعني محاولة فكرية منظمة ، أو عمليه مقصودة لإدخال تحسينات علي الوضع الراهن لنظام التعليم . أي أن التجديد هو شئ جديد أكثر من كونه إعادة ترتيب أو تنظيم شئ موجود سلفا [٨] .

أن التجديد التربوي يعني تبني وسائل وحلول غير تقليدية لإصلاح نظام التعليم توسيعا لفرصه وتخفيضا لكلفته ورفعا لكفاءته وزيادة لفاعليته [٩] .

أن التجديد التربوي هو ممارسات محددة وجزئية في نظام التعليم عن طريق الاضافة أو التعديل أو التغيير المخطط والمقصود . وذلك بهدف التحسين المستمر والملاءمة المجتمعية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة [١٠] .

والتجديد في نظام التعليم يعني عمل تربوي منظومي مقصود ، له أهداف محددة تتضمن إرادة واضحة في إحداث تغيير يحكمه فكر إستراتيجى واضح يرتبط بإمكانية التنفيذ في شكل خطط وبرامج تفصيلية تمكن صانع القرار التربوي من تحسين وتجويد العمل التربوي القائم في ميادين وعمليات محددة مثل الأطر السياسية الحاكمة أو العمليات المرتبطة بالتعليم في مراحله المتعددة ومجالاته وبرامجه المختلفة[١١] .

وتتم عملية التجديد عبر ثلاث مراحل هي : مرحلة الإنشاء ، أي تطوير فكرة التجديد من قبل الجهة التي تقترحها ، ومرحلة التنفيذ التي يتم فيها توفير متطلبات النجاح ، ثم مرحلة اعتماد النتائج إما بتعميم الفكرة التجديدية أو التراجع عنها . وعندما يكون المصدر الرئيسي للتغيير من خارج نظام التعليم بقرارات إدارية وسياسية، يكون اتجاه التجديد من القمة إلي القاعدة ، وهو اكثر أنواع التجديد شيوعا . وربما يعزي شيوعه الي الاعتقاد السائد بسهولة التنفيذ وسرعته استجابة لقرارات متخذي القرار الذين يفترض أن يكونوا اكثر علما ودراية بالواقع وحاجاته .

وقد يكون الدافع وراء التجديد التربوي هو التكيف مع التغيرات السياسية التي

تتم في نظام الحكم أو في البنية السياسية للمجتمع . وفي معظم دول العالم الثالث ، يكون السبب هو توظيف الخبرات التي يتعرض لها صانعوا القرار السياسي والتربوي في هذه الدول عند اطلاعهم علي ما يجري في المجتمعات القوية والغنية من تجديدات تربوية . وفي أحيان أخري كثيرة يتمثل مصدر التغيير المطلوب في دعوات أو إملاءات من دول ذات نفوذ سياسي أو اقتصادي أو عسكري تقدمها أو تفرضها علي مجتمعات ضعيفة لقاء تقديم بعض المساعدات التي تستهدف تسهيل عملية التغيير المطلوب .

ونجاح التجديد التربوي في مثل هذه الحالات مرهون بمدي إيمان المشاركين في عملية التجديد في إدارات المدارس والمعلمين بقيمة هذا التجديد ، وجديتهم في التعامل مع متطلباته. وفي معظم الأحيان تجد عملية التجديد ممانعة علي المستوي المدرسي ، ويكون التجديد شكليا لا روح فيه ، ولا يغير من حقائق الواقع التربوي واتجاهات أفراده وأنماط سلوكهم التربوي . لكن السياسة التي يمكن اعتمادها في عملية التجديد والإجراءات التي يتم التخطيط لها يمكن أن تتغلب علي أشكال الممانعة المختلفة ، وبخاصة إذا تضمنت هذه الإجراءات زمنا كافيا لتحديد مشكلات الواقع وتوليد الإحساس بالحاجة إلي التغيير ومشاركة المدارس في تطوير برامج التجديد وتنفيذها وتقويمها .

أما عندما يأتي المصدر الرئيسي للتجديد من داخل المدارس نتيجة حوارات متواصلة بين المدرسين والطلبة وادارة المدرسة ، فان اتجاه التجديد يكون من القاعدة نحو القمة . وفي هذه الحالة يتم تحديد مشكلات معينة في البيئة المدرسية تتطلب جهوداً ملحة لحلها [(١٢)] . وأيا كان المصدر الذي يأتي منه التجديد ، فمن الضروري التأكيد دائما علي أن تجديد النظام التعليمي يجب أن يكون وليد مجتمعه مستفيداً من جهود الآخرين ، فما يصلح للمجتمع العربي قد لا يصلح لمجتمع آخر ، ولا يمكن أن يكون نموذجا جاهزاً مستورداً من مجتمع آخر .

وتجدر الإشارة إلي تضاعف الحاجة إلي تجديد النظام التعليمي نظراً لسرعة التغيرات التي اتسعت لتشمل الحياة بأسرها ، وضعف قدرة المدارس ، والنظم التعليمية بشكل عام ، علي التفاعل الإيجابى الهادف مع هذه التغيرات [(١٣)] . وهذا لا يعني أن تصبح الأنظمة التعليمية أسيرة لكل تغيير وتابعة له ، وانما أن تمارس هذه الأنظمة

دورها الطبيعي ، من خلال التجديدات المختلفة التي تحدث لها في قيادة حركة التغيير إلي الأحسن في المجتمع ، أو علي الأقل أن تتفاعل إيجابيا معها .

ومما يؤكد ضرورة التجديد التربوي ، أيضا ، إدراك المجتمعات المختلفة ، ناميها ومتقدمها ، أهمية التنمية البشرية في حركة المجتمع نحو المستقبل الأفضل . ولما كان التعليم يتحمل العبء الأكبر في التنمية البشرية ، فانه يصبح من الطبيعي أن تعقد عليه الآمال في الإسهام في نهضة الشعوب ، وفي تمكينها من حل مشكلاتها الداخلية والخارجية . وبذلك يتأكد اعتبار تجديد التعليم وإصلاحه وتطويره أداة من أدوات النهضة والتقدم ، نظراً لما يترتب علي ذلك من تنمية متطورة لخريجيه ممن يصبحون الطاقة المحركة لمسيرة التنمية المستدامة ، ومن الاستجابة الفاعلة للتحديات والمتغيرات الداخلية والخارجية . ومن ثم تزايدت الدعوات والضرورات لتحريك واقع نظام التعليم في صياغات تمتد من التجديد إلي الإصلاح إلي التطوير الشامل ، سواء أكان ذلك في مدخل من مدخلاته ، أم في مجموعة منها ، أم في البناء التعليمي كله.

أما دعوة البعض إلي التغيير الجذري للنظام التعليمي فهو أمر عسير ، إذا ما أريد له أن يتحقق مرة واحدة في نظام تشكلت صورته الحالية عبر عشرات السنين . ومع ذلك فان المراحل الأخري من التجديد والإصلاح والتطوير مطلوبة في جميع الحالات في ضوء الممكن والميسور .

والتجديد المطلوب للنظام التعليمي ليس مجرد تجديد مظهري شكلي ، وانما هو تجديد نوعي كيفي في حالة التعليم ودينامياته ممتداً من بنيته ومناهجه وطرق التعليم والتعلم وآلياته . بالإضافة إلي أن عمليات التجديد أو التطوير لا تعني عناية شاملة بكافة الجزئيات والمفردات ، وإنما عليها أن تختار الأولويات من حيث الأهمية ، ومن حيث التعاقب الزمني في ضوء رؤية متكاملة ومرنة [١٤] . أي أن تجديد النظام التعليمي يتطلب تحديد المواقع ذات التأثير الإستراتيجى داخل المنظومة التعليمية والتي تؤثر في عملية التجديد بأكملها ، وينتشر تأثيرها إلي مواقع وعناصر أخري في النظام التعليمي .

وتجديد النظام التعليمي يعد مطلبا حضاريا ملحاً في الوقت الراهن بسبب التطورات المتسارعة في المعرفة البشرية وأدواتها . ذلك أن مواجهة ما تنتجه هذه

التطورات من تحديات علي الدول المختلفة لن يكون فاعلا وايجابيا إلا بوجود شعب متعلم تعليما جيداً . ومن ثم فان عملية تجديد النظام التعليمي تؤدي في مجملها إلي إعادة صياغة المجتمع ثقافة وسلوكا وفهما للحياة من خلال إعادة بناء أفراده [١٥] .

وحيث أن النظام التعليمي ليس قائما بذاته ، وإنما هو جزء من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي عام ، فان التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية والدولية تتطلب إحداث تغيرات متناسبة معها في النظام التعليمي بكافة مستوياته ومراحله [١٦] . وهذا يعني أن الدوافع إلي تجديد النظام التعليمي ترتبط في كثير من الأحيان بالظروف التي تتطلبها ، والقوي التي تقف وراءها . وهذا ما نلاحظه حاليا في تسارع العديد من الدول النامية للاستجابة للضغوط المفروضة عليها بإحداث تغييرات في نواحي الحياة المختلفة بما يتسق مع رؤية القوي الدولية الضاغطة ، والتي تنبع غالبا من المصالح الخاصة بهذه القوي .

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية منذ إنشاء برنامج التجديد التربوي في عام ١٩٧٩ ، فان جزءاً من الإنجازات التي تحققت في جانب التوسع الكمي جاء تعويضا للزيادة الكبيرة في نمو السكان ، بينما لا تزال معظم أنظمة التعليم العربية عاجزة عن تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم ، ولم يطبق التعليم الإلزامي في المرحلة الاولي ، ويعاني من فقدان التوازن بين تعليم الإناث وتعليم الذكور ، وبين تعليم أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وبين تعليم الصغار والكبار ، وبين التعليم الأكاديمي النظري والتعليم المهني الفني ، وضعف الاهتمام بتطوير الشخصية العربية وتنمية قدراتها الابتكارية والإبداعية . كما يظل الكتاب المدرسي هو الوسيلة المفضلة والأكثر شيوعاً في تحصيل المعرفة ، وتظل الامتحانات تقليدية في أساليبها وأشكالها وأهدافها . ويعاني هذا النظام من ضعف الكفاءة الداخلية بسبب النسب الكبيرة للرسوب والتسرب ، وضعف الكفاءة الخارجية المتمثلة في عدم الملاءمة بين الخريجين واحتياجات سوق العمل النوعية بصفة خاصة[١٧] .

وبذلك أصبحت الحاجة ملحة لإحداث تغييرات في النظام التعليمي من حيث الكم والكيف علي السواء . ولعل نقطة البداية تتحدد في تجديد أهداف السياسة التعليمية ، وضرورة اشتقاق هذه الأهداف من فلسفة المجتمع وأهدافه العامة بحيث تكون ملبية لاحتياجات المجتمع وطموحات أفراده .

## تجديد نظام التعليم : المقومات والخصائص

تدرك المجتمعات المختلفة ، خاصة النامية منها ، خطورة المأزق الذي تفرضه عليها التحديات الحضارية المعاصرة التي تؤكد علي ضرورة إحداث تغييرات في مجمل حياة المجتمع سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتعليميا وإعلاميا ، إلي غير ذلك . وهو ما يدعو إلي القلق نحو المستقبل ، كينونة وصيرورة ، ومصيراً ونماء . وإذا كان من البديهي أنه لا مهرب من المستقبل والسعي نحو صياغة وصناعة متطلباته ، والتعامل مع متغيراته ، والمواجهة لتحدياته وضغوطه ، فان الخروج من المأزق الحالي يستدعي اختيارات صعبة يجب أن نقدم عليها بإرادتنا حتي لا يصنع لنا الغير مستقبلنا . ومن ثم فان الخيارات تقع بين مساحة حركة القصور الذاتي وليس في الإمكان أبدع مما هو كائن ، وبين الجسارة والإقدام علي بذل الجهد في معاناة تجاوز الواقع عن طريق فكر مغاير وفعل مغاير ، دون القفز أو التجاهل لثوابته ، أو إهمال لطاقته وقدراته الكامنة .

وهذا يدعونا إلي النظر في موضوع التجديد التربوي في إطار تشخيص وفهم لسياق التعليم الراهن في سياق الأوضاع المجتمعية والدولية الراهنة ، محللين ومفسرين ومقدمين إجابات حول أسئلة مثل : لماذا تشكلت أوضاع التعليم بالصورة التي عليها حاليا ، وما أثر العوامل والقوي المجتمعية الحالية علي هذا التشكيل ، ثم ما هي العوامل والقوي المجتمعية ومتغيراتها التي تستدعي التجديد ، وما هي الرؤية المستقبلية لحركة التعليم في ملاءمتها أو فعاليتها مع الظروف والمتغيرات المستجدة ، وأخيراً ما هي الشروط اللازمة لتجديد التعليم وتطويره في ضوء التوجهات المنشودة للمنظومة المجتمعية [١٨] . ولا يخفي ضرورة طرح نفس التساؤلات بشأن العوامل والقوي الدولية ومتغيراتها والتي تستدعي هي الأخري إحداث تجديدات في النظام التعليمي .

ومن الضروري أن ينبثق التجديد من رؤية عامة فاحصة تشخص واقع النظام التعليمي ، ويكون لها القدرة علي اقتراح حلول مناسبة تمثل الأساس في أية خطة للإصلاح التعليمي . ولكي يتحقق لعملية التجديد النجاح المأمول ، فيجب أن تقوم علي عدد من المقومات ، يتمثل أهمها فيما يلي:

* رصد واقع النظام التعليمي ، والذي في ضوئه تتحدد المواقع التي تحتاج إلي تجديد في المنظومة التعليمية .

* النظرة الشمولية إلي التجديد ومواقعه وما يتطلبه من تغييرات ، وذلك في علاقات المنظومة التعليمية وتفاعلاتها مع بعضها البعض .

* المشاركة والمشاورة والحوار وإبداء رأي التربويين والأكاديميين والمهتمين بشئون التعليم وأولياء الأمور وقيادات المجتمع ، تمثل ضرورات يجب العناية بها عند القيام بتجديد نظام التعليم .

* المتابعة لعملية تطبيق التجديدات المقترحة ، والذي يساعد في ترشيد رؤية البدائل المطروحة في التنفيذ وتقديم المعلومات والتعرف علي رؤية الميدان. وبذلك تكون أحكام الممارسة التجديدية نتيجة دراسة علمية ميدانية تقدم تغذية راجعة لازمة لمساندة التجديد(١٩) .

ومن ناحية أخري ، فان عملية التجديد الناجحة يجب أن تتصف بعدد من الخصائص الهامة ، يتمثل أهمها فيمايلي :

* التجديد نشاط هادف ومقصود يتم التخطيط له مسبقا . وعليه فالتجديد ليس نشاطاً عارضا وانما يهدف إلي حل مشكلات قائمة أو منع حدوث مشكلات مستقبلية .

* ينتج عن التجديد فوائد خاصة بالنظام الاجتماعي ككل ، أو بعض مؤسساته أو أفراده . وتتطلب هذه الفوائد في حالة النظام التعليمي ، خاصة، مقاييس موضوعية لتحديدها لاسيما أن هذه الفوائد عادة ما يتأخر ظهورها في حالة التجديدات التربوية .

* التجديد عملية تعاونية ومستمرة ومرنة تحدث في أطر اجتماعية أو مؤسسية أو فردية ، ويتطلب أفرادا مجددين لهم عقول متميزة ، وقدرة خلاقة علي عرض أفكارهم بشكل واقعي ومقنع .

* يتطلب التجديد تجريباً متأنيا مصحوبا بتقويم موضوعي ، ثم تدرجا في التعميم مع استمرار التقويم.

* يجب أن يأتي التجديد من الداخل ، ولا مانع من الاستفادة من تجارب الدول الأخري بشرط مراعاة تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول المختلفة[٢٠] .

* يعتبر التجديد مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان . كما أنه يتفاوت في درجته ، فمن التجديد ما يكون طفيفا أو شكليا ، ومنه ما يكون رئيسيا أو جوهريا .

* ضرورة التوافق والمواءمة مع الأوضاع والقيم المجتمعية السائدة . فالتجديد الذي لا يتوافق مع المعايير السائدة والنظام الاجتماعي قد يرفض أو يتأجل الأخذ به .

* بعض التجديدات تكون واضحة ويسهل فهمها ، وبعضها الأخر يكون صعبا أو لا يمكن فهمه . وتتوقف درجة تقبل التجديد علي مدي وضوحه وسهولة فهمه ، ويرتبط بهذا مدي إمكانية توصيل نتيجة التجديد إلي الآخرين ، والتي في ضوئها يتحدد مدي تقبل التجديد علي نطاق واسع[٢١] .

* يتأثر التجديد التربوي بسياسة الدولة ونظامها الاجتماعي ومشكلاتها ونظرتها إلي المستقبل وأهمية التعليم لبناء هذا المستقبل . فالتجديد في دولة تعاني من مشكلات الفقر والانفجار السكاني وانخفاض مستوي المعيشة والخدمات [٢٢] ، يختلف عن التجديد في دولة أخري لا تعاني من مثل هذه المشكلات أو غيرها.

## النقل والتقليد فى تجديد نظام التعليم :

إن التجديد سنة الحياة ، وإلا فالمقابل هو الجمود الذي يعني التوقف عن الحركة التي تنقل المجتمع من وضع إلي آخر أفضل، ولذا يكون التجديد أمراً حتميا خاصة في العصر الحالي الذي يتسم بسرعة الحركة والتغيير ، وسهولة الاتصال والانتقال ومن ثم لا تستطيع المجتمعات أن تعيش بمعزل عن بعضها البعض. ومع ذلك يجب أن يكون التجديد عملية منضبطة بضوابط عدة لعل أهمها المحافظة علي الثوابت الخاصة بكل مجتمع .

وقد كانت مشكلة التقليد والاستعارة من الخارج ، وخاصة النماذج الغربية سببا

من أسباب إخفاق محاولات التجديد التربوي . وبرغم أن هذه الممارسات التجديدية نجحت في بيئتها الثقافية التي نبعت منها ولها ، إلا أنه ليس بالضرورة أن تحقق نفس النجاح في البيئة التي استعارتها .

ولا يخفي أن الغرب يسعي جاهداً لفرض فلسفته وأفكاره في شتي المجالات ، بل إنه يسعي إلي تسويقها بطرق شتي علي الدول الأخري ، والنامية منها علي وجه التحديد . انه يستخدم العديد من الوسائل ليصل إلي أهدافه المرسومة لجعل الشعوب الأخري تدور في فلكه المعرفى والثقافي والتربوي . وإذا كان البعض يستسهل استعارة ونقل النماذج الغربية في المعرفة والتربية والتعليم ، فما مصير معارفنا وتربيتنا وتعليمنا إذا بقينا مستوردين دون تدقيق وتمحيص . ثم ما الذي يضمن أن ما نجح في مجتمع ذي بيئة ثقافية معينة ، سوف ينجح بالضرورة في مجتمعنا حيث تختلف البيئة الثقافية [٢٣] . ولذا فان عملية تجديد نظام التعليم يجب أن تنبع من ذاتنا، وترتبط بثقافتنا ، وتعبر عن طموحاتنا ، وتسترشد بالتجارب التي أجرتها دول أخري .

كما ترتبط مسألة النقل والاستعارة في تجديد النظام التعليمي بقضية التبعية للغرب الذي خطي خطوات واسعة في تجديد نظمه التعليمية والعمل علي رقيها وتطويرها بين الحين والآخر في استمرارية تنبع من النقد الموضوعي وعدم الرضا عما هو قائم وارتفاع مستوي الطموح . وهذا لا يعني الانكفاء علي الذات ، ولكن تنبيه إلي ضرورة معرفة أن الظروف الخاصة بكل دولة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار . كما أنه من الضروري لكل مجتمع أن يحدد مستقبله بالصورة التي يراها ملائمة ، والتي تتفق مع طبيعته وقيمه ومبادئه . ومن ثم فلابد أن تنطلق التجديدات من سياسة تعليمية قومية يعد التدخل فيها مهما حسنت النوايا أمراً غير مرغوب فيه . ولهذا فان الابتعاد عن وضع التجديدات التربوية وفقا للنماذج السائدة في بيئات ثقافية أخري ، يظل مطلبا أساسياً لنجاح أي تجديد تربوي من منطلق أن هذه النماذج تحمل مضمونا حضاريا يجب أن يكون من نسيج الأمة وليس من نسيج حضارة أخري . فلابد أن تنتج التجديدات من تحليل لأبعاد الواقع المجتمعي لتحديد ما يتطلبه من حاجات ، وما يواجهه من تحديات [٢٤] . أي أن تجديد النظام التعليمي لابد أن ينطلق من واقع المجتمع وظروفه ومتطلباته وطموحاته الآنية والمستقبلية.

إن الخصوصية قضية جوهرية لا يمكن تجاهلها ، وتمثل إلي جانب الحساسية

الدينية والتراث الحضاري والمزاج القومي أموراً لا يمكن إسقاطها من حسابات التجديد والتطوير لنظام التعليم . كما أنها تحتاج إلي منهجية خاصة في المعالجة ، ولا تستجيب لإملاءات الشروط وتصدير الأفكار (٢٥) . يضاف إلي ذلك ضرورة تحجيم سياسة النقل والتقليد ، وسياسة التجديد بالمنشورات والقرارات الفوقية ، وأن يسمح للميدان ممثلا في المدرسة بصفة خاصة أن تقوم بدورها كقاعدة لكل تجديد في النظام التعليمي. ولابد من إيجاد سلطة إدارية ترعي مشروعات التجديد في مستويات التعليم المختلفة حتي يكون للتجديد في التعليم سياسة يلتزم بها وطريق مرسوم يسير فيه (٢٦) ، بما يتناسب مع التغيرات المستمرة والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في المجتمع ككل ، والتي يستجيب لها النظام التعليمي متأثراً بها ومؤثرا فيها.

## تحديات داخلية تفرض تجديد نظام التعليم :

يعيش المواطن العربي المعاصر عالمين متناقضين ، حاملا في شخصيته ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما ، ثقافتين غير متكافئتين . ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة ، وأخري عولمية تغريبية تسلبه الأولي وتدفعه نحو عصرنة فردية كوكبية مصطنعة . وبين العالم الأول والعالم الثاني يقف هذا المواطن عاجزاً عن الوصل بين ماضيه التراثي ، وبين عصرنة الأخر المغتربة عنه ، فيصبح مغتربا في ثقافته ، لا يعرف كيف يواجه تجليات العولمة وإشكالية الخصوصية ، فيعيش في عالم من الوهم ونسق من الخيال يصنعه لذاته إما هربا من واقعه أو عجزاً عن الفكاك منه ، فلا يجد مخرجا إلا أن ينكص الي ماضيه يتباكي عليه . ومع ذلك قد يسعي للعصرنة المظهرية المصطنعة ، فيصبح ممسوخ الشخصية ، فاقد الهوية ، غير قادر حتي علي التكيف مع الواقع أو التصالح مع الأنا أو التفاعل مع الأخر من أجل إعادة إنتاج الذات (٢٧) .

تفرض متغيرات الواقع الذي نعيشه ، داخليا وخارجيا ، في الوقت الحالي العديد من التحديات التي يجب أن توضع في الاعتبار عند تجديد النظام التعليمي . ومن أهم التحديات الداخلية التي تحتم إعادة النظر في واقعنا التعليمي بما يحقق له دوراً أكثر فعالية في التفاعل مع هذه التحديات ، ما يلي :

١ . تفعيل الطاقات العربية الكامنة الموجودة بالفعل وتحويلها إلي طاقات حركة، في مقابل الطاقات المهدرة . فالمتأمل لواقعنا العربي يدرك حالة

التخلف التي تسود حركته الراهنة . والمقصود بالتخلف هنا أن المتحقق من أحوالنا أقل من الرصيد المتوفر لدينا من الإمكانات والطاقات البشرية والحضارية والمادية ، وأن معظم هذه الإمكانات والطاقات موجودة بالقوة وفي حاجة إلي أن تتحول إلي محركات بالفعل . وقد تخلفنا في وعينا بهذه الإمكانات والطاقات ، وفي التوظيف الرشيد لها . بيد أن قصورنا عن إدراك حجم تلك الموارد البشرية والمادية والقيمية قد أدي إلي تبديدها واستنزافها أحيانا ، وإلي عدم استثمارها جيداً أحيانا أخري .

٢ . تحقيق التماسك الاجتماعي والتضامن العربي ، في مقابل محاولات التشرذم الطائفي أو العرقي أو المذهبي أو الحزبي . فقد تعرضت الأمة العربية خلال الفترة الأخيرة إلي ضعف في مناعة الجسم الاجتماعي وفي بنيته مما أوهن مقومات تماسكه الاجتماعي ، وأدي إلي بروز تخلخل اجتماعي وتناقض في المصالح . وقد أدي ذلك التشرذم ، أحيانا ، إلي كثير من التوتر والإحباط وفقدان الثقة بالنفس وفي القدرة علي صناعة القرار والعمل الجماعي . كما نجم عن ذلك ، في أحيان أخري ، زعزعة مقومات الوحدة الوطنية والأمن القومي ، واحتدام الصراعات ، وما يخلفه ذلك من تدمير الثروة والعمران ، وتبديد إمكانات الأمة العربية التي يمكن تحقيقها من خلال التكتل الاقتصادي والسياسي .

٣ . تأكيد الثقافة العربية الإسلامية المشتركة التي هي أساس البناء الاجتماعي القومي ، في مقابل محاولات فرض تناقضات ثقافية ثنائية . ذلك أن الثقافة المشتركة هي أساس البناء الاجتماعي في تأسيس قواعده وتماسك أجزاؤه . بيد أن ثقافة التوافق العام وأساليبها قد تزعزعت مع اضطراب القيم والمعاني وصراع القوي والمصالح . كما توزعت ساحة الثقافة إلي جزر ثقافية متعارضة ، بل ومتخاصمة أحيانا ، وضاعت فيها الحدود بين الثوابت والمتغيرات ، وكثرت فيها التناقضات الثنائية بين الدين والعلم ، وبين المصالح العامة والمصالح الشخصية ، وبين الانتماء والاغتراب ، وبين مسئولية الماضي ومسئولية الحاضر ، وبين الدولة وجماعات المصالح، إلي غير ذلك من الثنائيات .

ومثل هذه الثنائيات المتصارعة تعكس ما أصاب نسيج الثقافة المشتركة من ثقوب وتمزق ، بل واهتراء في بعض المواقع . وبذلك يتعرض الوطن لاضطراب إطاره الجامع للثقافة المشتركة الدافعة لروح الجماعة في حضارتنا العربية الإسلامية .

٤ . تأصيل الشخصية القومية والانتماء العربى الإسلامي ، في مقابل ممارسات الهيمنة ومحاولات صياغة العقل والفكر والقيم وفق نموذج المهيمن ، وما يرتبط بذلك من تداعيات اقتصادية وسياسية . فقد تصاعد في السنوات القليلة الماضية لحن الكوكبية والقرية العالمية الصغيرة ، وذلك من خلال ما يعرف بالموجة العالمية الثالثة . ومن تداعيات هذا اللحن مصطلحات مثل النظام الدولي الجديد ( العولمة ) ، والسلام العالمي ، والتسامح الحضاري ، وكلها تدعو بصفة ظاهرة أحيانا ومستترة أخري إلي تميز النمط الحضاري الغربي الرأسمالي ، باعتباره نهاية التاريخ في أمثل تطور للحضارة الإنسانية ، لا بمنجزاته وتكنولوجياته فحسب ، بل بأفكاره وقيمه وتطلعاته وانتماءاته ، وما سوف يشيعه من سعادة ورخاء .

وقد اشتدت ممارسات الهيمنة من دول الغرب بصورة عامة علي الدول الأخري ، وتتلخص التداعيات التربوية لهذا الوضع في القول بانه ليس من المبالغة الأيديولوجية تشخيص الهيمنة الكوكبية الغربية ، وما تفرضه من إسار علي بقية الدول والشعوب بانه نوع جديد من الاستعمار . وتتجدد الصورة لتصل إلي محاولات صياغة العقل والفكر والقيم وفق النموذج الغربي الذي يريده هيمنة عالمية عقلية مع تداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (٢٨) .

٥ . ازدواجية الفكر الذي ورث المحافظة علي التراث في ماضيه مع السعي المستمر نحو الانفتاح المظهري علي التحديث أو تبني الوافد والمعاصر . فمازلنا نعيش في تأرجح مستمر بين هذه المتناقضات ، أي بفكر مزدوج حيث تكمن بداخل الإنسان العربي متناقضات تتمثل في تمجيد الماضي بعيداً عن الحاضر ، بل أحيانا علي حساب هذا الأخير . وفي الوقت نفسه،يتغني بالعصرية فيأخذ منها نتاجها دون آليات تقدمها ، فيبقي أسيراً

في داخل ماضيه وحاضره ، ومن ثم لا يستطيع أن يعيد تأسيس فكره ، ولا يستطيع توجيه مضمون ثقافته في اتجاهات ذاتية مستقلة (٢٩) .

٦ . تزايد سرعة التغير الاجتماعي علي نطاق واسع محلي أو اقليمي أو دولي في أعقاب تغلغل تيار العولمة في بواطن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وغيرها . وسوف يترتب علي ذلك تبدل كثير من أنماط العلاقات الاجتماعية فضلا عن تغيرات جذرية في العديد من المفاهيم الاجتماعية وفي الوظائف والأدوار . كما أن القيم الاجتماعية ستكون مرتعا خصبا للتغير والتبدل ، وستنشأ حالات من الصراع الاجتماعي بين التقليدية والمعاصرة ، وبين المحافظة والتجديد ، وبين القديم والحديث ، وبين الانفتاحية والعزلة . وسيكون لكل من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة دور بارز في تحديد أو توجيه مسار التغير الاجتماعي المتوقع . ويمثل هذا التغير اكبر التحديات أمام نظم التعليم في أي مجتمع من المجتمعات (٣٠) .

ولمواجهة هذه التحديات ، وغيرها ، وانطلاقا من ضرورة تفعيل دورنا الإيجابى فيما يدور حولنا من تغيرات ، وأن نكون منتجين اكثر من كوننا مستهلكين ، وأن نكون مشاركين فاعلين بدلا من أن نكون مجرد متفرجين مبهورين ، وأن يكون لنا مكان إستراتيجى علي خريطة الحضارة الإنسانية الحالية التي لم تعد تعترف إلا بمجتمعات العلماء والمبدعين والمفكرين ، يمكن القول أن مجتمعنا العربي يصعب عليه مواكبة التطورات الحضارية الحالية بأبعادها المختلفة والتفاعل بايجابية مع تحدياتها وتحولاتها ، بسبب عدم استفادته ايجابيا من إمكاناته المادية والبشرية وتحويلها إلي طاقات حركة مبدعة تتيح له التفاعل مع هذه التطورات الحضارية .

كما أنه لكي نرسم لنا كيانا حضاريا متميزاً يمثل جزءاً حيويا له مكانته في البنية العالمية ، ويكون لنا دور فاعل في التطور المتنامي للحضارة الإنسانية بدلا من الاكتفاء بالانبهار بإنتاج الآخرين ، والتغني بأعمال الأجيال السابقة يجب علينا أن نفعل كما فعل غيرنا في مشارق الأرض ومغاربها من دول متقدمة ونامية (٣١) . ويتمثل ذلك في الاهتمام بنظام التعليم وضرورة تجديده بما يجعله أداة أساسية تساعدنا

في حاضرنا ومستقبلنا علي مواكبة التطورات الحضارية العالمية المتسارعة في مناحي الحياة المختلفة .

ونظراً للارتباط العضوي بين نظام التعليم والواقع الذي يعيشه المجتمع وما يتطلبه ذلك من ضرورة تصدي هذا النظام للتحديات العديدة والمتجددة التي تواجهنا في بعديها الداخلى والخارجي ، فان تجديد نظام التعليم يصبح ضرورة ملحة لمواجهة هذه التحديات ، ومن ثم يجب أن توجه حركته نحو ضرورة إسهام النظام التعليمي في تنمية الطاقات العربية المتعددة ، وتطوير مقومات الثقافة العربية المشتركة ، وتحقيق التماسك الاجتماعي برغم ما يتضمنه من تنوع وتعدد في الرؤي كضرورة أساسية للبقاء والعلاء ، وتأكيد ضرورة التفاعل مع الحضارات الأخري بايجابية . يضاف إلي ذلك ، تنمية قدراتنا علي مواجهة ، والتفاعل الإيجابى مع التحديات الخارجية التي تفرضها التطورات الحضارية المعاصرة .

## تحديات خارجية تفرض تجديد نظام التعليم :

من الواضح أننا نمر حاليا بمأزق حضاري يفرضه علينا العديد من التحديات الداخلية والخارجية المرتبطة بالحضارة الإنسانية الحالية . وإذا كان من المسلم به أن التعليم هو الأداة الأساسية في بناء البشر بما يحقق التنمية البشرية المتكاملة التي تؤهل أفراد المجتمع للتفاعل بايجابية مع هذه التحديات ، ومن ثم تعظيم نتاج ما قد يبذل من جهود لترقية المجتمع وتقدمه ، فان تحقيق هذا الهدف يستلزم القيام بسلسلة متصلة الحلقات من التجديدات الضرورية في جوانب نظام التعليم المختلفة ، وبما يتناسب مع هذه التحديات . ومن بين التحديات التي يجب أن توضع في الاعتبار قيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة ، والتقدم العلمي والتكنولوجي السريع ، وثورة المعلومات والاتصالات ، والانفجار المعرفي المتنامي ، والاتجاه نحو المزيد من الممارسات الديمقراطية في شتي مناحي الحياة ، والاهتمام بالتنمية البشرية في إطار التنمية المستدامة(٣٢) .

وعلي الرغم من تعدد التحديات الخارجية وأهمية دراستها جميعها في علاقتها بنظام التعليم ، وما تفرضه من ضرورة إحداث تجديدات في مواقعه المختلفة ، فسوف نتناول اثنين من هذه التحديات الخارجية بشئ من التفصيل .

## أولا : التقدم العلمى والتكنولوجى

علي الرغم من عالمية الاستفادة من نتاج ما يحققه الإنسان من تقدم علمي وتكنولوجي ، إلا أن إسهام العالم العربى في تحقيق هذا التقدم قد انقطع به متصل الزمان وبعدت عنه جغرافية المكان ، بعد أن كنا نمتلك مكان التقدم لفترة طويلة من الزمان . ويلاحظ من استقراء تاريخ العلم الإنساني أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو صفة لازمت الإنسان في رحلته الحضارية عبر العصور المختلفة ، وأنه لا يرتبط بالحقبة الحالية فقط من تاريخ البشر . وهذا يمثل مظهر من مظاهر العدل الإلهي حتي لا يتعالي جيل من البشر علي الأجيال الأخري بأنه صاحب الفضل في كل شئ . فقد توصل الإنسان منذ قرون طويلة مضت إلي تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي في بعض مجالات الحياة يقف أمامه إنسان العصر الحالي بقدر كبير من الانبهار . ومن ذلك علي سبيل المثال ما حققته الحضارة المصرية الفرعونية من مظاهر تقدم علمي وتكنولوجي قد لا تستطيع حضارة اليوم أن تحققها . وبرغم ذلك فان التقدم العلمي والتكنولوجي الحالي يتميز بالسرعة والضخامة ، وتعدد وتداخل جوانبه وتأثيراته في مناحي الحياة المختلفة .

إن العالم اليوم يشهد تقدما تكنولوجيا هائلا في مختلف المجالات والميادين العلمية وخاصة ما يسمي بالتكنولوجيات الجديدة أو فائقة التقدم والتي تندرج تحتها خمسة مجالات أساسية هي علوم الاتصالات والمعلوماتية والالكترونيات الدقيقة ، والفوتونات الضوئية الدقيقة ، وتكنولوجيا الفضاء والمواد الجديدة ، وصناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة ، والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية .

ولا يخفي أن لهذا التقدم التكنولوجي أثر كبير وواضح علي التغيرات السريعة التي تحدث في عصر العولمة ، ويساهم بصورة واضحة في تسهيل التطورات الكبيرة التي تحدث في الأسواق العالمية وسهولة الاتصال والمواصلات[٣٣] . ولم يصبح العالم كوكبيا إلا بفضل التقدم الهائل الذي أحرزته تقنيات المعلومات والإعلام والاتصال . فهذا الثالوث هو الذي أتاح تغطية غلاف الكرة الارضية بشبكة من الضبط والتوجيه والتبادل الإلكترونى ، والذي يسمح بتجاوز حدود الزمان والمكان ويجعل العالم كله حاضراً هنا الآن وعلي مدار الساعة [٣٤] .

ويري Hallak (1998) أن التـوسع السـريع للابداع العلمي والتكنولوجي في مجالات الاتصالات ، والتكنولوجيا الحيوية والالكترونيات الصغيرة يحفز قوة العولمة . فالإبداع التكنولوجي يسهل التبادلات ، ويزيد سرعة الإنتاج ، ويسمح بالمشاركة في الأفكار عبر كوكب الأرض . كما أن التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات يؤثر في الأوضاع السياسية والثقافية لكل المجتمعات [٣٥] .

وقد أدي التقدم العلمي والتكنولوجي ، وتطبيق هذا التقدم علي ميادين الحياة المختلفة إلي تطورات تقنية هائلة ، وسارت المخترعات التكنولوجية متنامية حتي صار من الصعب علي المواطن العادي أو حتي المتخصص متابعة وملاحقة نمو هذه المخترعات . وهذا يفرض علي النظام التعليمي توجهات معينة حيث لم يعد هناك مجال لأن يعزل نفسه عن السيل المنهمر من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نواجهه يوما بعد يوم[٣٦] . وهذا يؤكد مسئولية النظام التعليمي في النهوض بالمجتمع ، والدخول به إلي عصر التقنية والإسهام في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي ، والذي يتطلب – في أحد جوانبه – أن تهدف السياسة التعليمية إلي إعداد أجيال من العلماء القادرين علي تفعيل دورنا في مسيرة الحضارة الإنسانية والاستفادة منها ، وعلي تطوير أوضاعنا العلمية والتكنولوجية .

إن القرن الحادي والعشرين يوصف بأنه قرن التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل في كافة المجالات ، كالصناعات المتفوقة ، والإنتاج المتميز . كما أنه سيكون قرنا مليئا بالمتغيرات التي تحتاج إلي مواطنين مهرة قادرين علي مواجهة هذا التقدم وتلك المتغيرات ، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا ، مكتسبين لمهارات تكنولوجية متقدمة ، وممتلئين بوجدانيات إيجابية وانتمائية لوطنهم وقوميتهم وإنسانيتهم وقيمها الرفيعة[٣٧] . ويرتبط بهذا التقدم تطورات كبيرة في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتي أدت إلي اختصار الزمن والمسافات وسرعة المشاركة المعرفية وكثافة المعرفة وتزايد المشاركة الثقافية وظهور مهن جديدة ونظم إنتاج جديدة ، وغير ذلك . وبالطبع فان هذا يفرض ضرورة تنمية قدرة الإنسان علي التعامل مع الكم الهائل من المعلومات ، وعلي كيفية الانتقاء منها ، وتفعيل التعليم كعملية مستمرة مدي الحياة والاهتمام ببرامج التدريب واعادة التأهيل . كما يتطلب إحداث تجديدات في السياسة التعليمية وأهدافها والمناهج والوسائل والأنشطة وطرائق التدريس ، وغير

ذلك مما تتضمنه بنية ومحتوي النظام التعليمي .

يضاف إلي ما سبق ، أن التغيرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة تلقي الضوء علي الدرجة التي تؤثر بها قوة المعرفة في صنع الحضارة الإنسانية . وهذا يضع القدرة العقلية للأفراد كأحد أهم العناصر الوثيقة الصلة بالمنافسة العلمية والتكنولوجية . ولذا فان التحول إلي المجتمع المبني علي قوة المعرفة يتطلب اهتماما خاصاً بالتعليم ، وبالتالي استثماراً اكبر في هذا المجال[٣٨] .

**ثانيا : العولمة**

بين مؤتمري يالطا (١٩٤٥) [٣٩] ومالطا (١٩٨٩) [٤٠] ساد نظام دولي معين حددت أطرافه وصيغت توازناته وكرست قيمه ومبادئه وقواعده في ميثاق الأمم المتحدة ، وأدير قسم كبير من أوجه الصراع والتعاون بين محاوره في نطاق منظمة الأمم المتحدة . غير أنه لم تكن قمة مالطا إعلانا عن قيام نظام دولي جديد بقدر ما كانت إيذانا ببدء عهد جديد في العلاقات الدولية ينطوي علي متغيرات عدة ليس من بينها إلغاء الأمم المتحدة واستبدالها بمنظمة دولية جديدة ، كما جرت العادة بالنسبة للنظم الدولية السابقة ، بل تدشين عهد جديد لابد أن يمس الأمم المتحدة ويعرضها للتغيير . إن ما يشهده العالم سواء سمي نظاما دوليا جديداً أو عولمة أو حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية أو متغيرات دولية جديدة أو مرحلة انتقالية في النظام الدولي ، فانه يعني السعي إلي إقرار مبادئ جديدة تطال قيم المجتمع الدولي وسلوكياته ، ونظما ملائمة لادارة العلاقات الدولية ومعالجة مشكلاتها واعتماد وسائل وتقنيات مبتكرة أو متطورة لحمل أعضاء المجتمع الدولي علي إتباع هذا النظام ، وإيجاد المنظمة الدولية الملائمة لهذه المعطيات حتي تكون مصدراً للشرعية أو إطاراً لها ومرجعا لتطبيق سنن النظام الجديد وقواعده ، وأداة لتنفيذ قراراته وإجراءاته [٤١] .

**حول العولمة ومفهومها :**

برغم حداثة استعمال المصطلح العربي «العولمة» والمصطلح الإنجليزى المقابل له « Globalization »، والذي يشير إلي النظام الدولي الجديد الذي يحكم العلاقات الدولية حاليا ، فان هذا النظام لم يولد فجأة ، بل انه ظهر ونمي منذ فترة زمنية . فقد تحددت أسسه الاقتصادية والمادية ، ومقوماته السياسية والثقافية ، ومفاهيمه

الأيديولوجية منذ وقت الحرب العالمية الثانية. إلا أن وجود الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في مواجهة التحالف الرأسمالي الغربي،حد من نفوذ هذا النظام وكبحه طيلة فترة الحرب البادرة (٤٢) ، وحتي عقد مؤتمر مالطا عام ١٩٨٩ .

والعولمة هي عملية تاريخية موجهة من دول الشمال ، تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمي في النظام الدولي الجديد ، من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعي إلي تسيير نموذجها الحضاري في الاقتصاد حيث آلية السوق وحرية التجارة هي المبادئ الأساسية ، وفي السياسة حيث تبرز شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وفي الثقافة حيث يتم التركيز علي الفردية وحرية الإنسان(٤٣) . فالعولمة تنهض علي منظومة من المفاهيم التي تبدأ من الاقتصاد والعلاقات الدولية والإعلام ، ولا تنتهي عند أنماط الاستهلاك وصيغ الحياة الاجتماعية والثقافية وتحديد تراتب القيم وما هو مقبول منها وما هو مرفوض علي جميع المستويات ، وانما هي تسعي للتدخل في كل صغيرة وكبيرة لتحكم قبضتها علي الإنسان والعالم ، في مرحلة من تاريخهما لم تكن إمكانية السيطرة عليهما فيها من قبل اكثر إحكاما وشمولية مما هي عليه الآن(٤٤) .

ويري Burbules (2000) أن العولمة تعني التأثير الكبير للعمليات الاقتصادية العالمية،والتي تتضمن عمليات الإنتاج والاستهلاك والتجارة وتدفق رأس المال والتبادلات المالية.كما تعني أيضا ظهور أنماط ثقافية جديدة ، ووسائل إعلام وتكنولوجيا اتصالات جديدة تؤثر جميعها في علاقات الانتماء والهوية والتفاعلات داخل وبين الثقافات المحلية المختلفة(٤٥) .

وقد أصبحت ظاهرة العولمة اكثر الظواهر انتشاراً وسيادة في العالم ، وأدت إلي إحداث تغيرات جوهرية وتحديات كبيرة تمس الثقافات القومية والاقتصادات الوطنية، وتؤثر إلي حد كبير في السيادة الوطنية للدول . أي أن العولمة تعبر من الناحية السياسية عن تراجع قوة الدولة القومية وتزايد النفوذ الدولي علي القرار الوطني(٤٦). ومن الناحية الثقافية والاجتماعية تعبر عن محاولة فرض النموذج الثقافي والاجتماعي الغربي علي مظاهر الحياة المختلفة في المجتمعات الأخري . أما من الناحية الاقتصادية فتعبر عن السعي لإيجاد سوق عالمية واحدة محكومة باتفاقيات دولية مثل الجات ، وبسيطرة المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية [٤٧] .

وتذهب آراء كثيرة إلي أن العولمة مرتبطة بمنطق السوق وآلياته ، وهي تعمل علي اكتساح مجالات الثقافة والإعلام والسياسة ، وهي مجالات حيوية لا تقل أهمية عن المجال الاقتصادي ، وأنها تؤثر علي الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المختلفة . ولذلك فان العولمة بما تحمله من متغيرات تفرض تحديات جذرية ومصيرية علي جميع الدول ، بما فيها الدول العربية ، في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، وهي قضية محورية تستدعي البحث عن كيفية التعامل معها والتصدي لما تفرضه من مخاطر وتحديات [٤٨] .

ويري Hallak (1999) أن ظاهرة العولمة هي نتيجة عملية تكامل القطاع الاقتصادى والمالي علي مستوي العالم ، والذي تحقق بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي السريع والهام وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والتغيرات الجيوسياسية وخاصة انهيار الكتلة الشرقية وظهور التجمعات الاقتصادية للدول [٤٩] .

ويضيف Torres (2000) أن العولمة الاقتصادية هي نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية علي مستوي العالم ، والتي تتضمن عولمة الإقتصادات ، والتعليم ، والتكنولوجيا ، والثقافة، وأيضا التحول الكبير في تقسيم العمل الدولي . وأن هذه العولمة ، بدرجة كبيرة ، هي نتيجة التغيرات في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات التي تزيد إنتاجية العمل ، وتحل العمل محل رأس المال ،وتؤدي إلي تنمية جديدة للإنتاجية العالمية [٥٠] . إلا أنه من ناحية أخري يري Beams (1998) أن عولمة الإنتاج هي العامل الأكثر حسما في عالم السياسة المعاصر ، لأنها تحطم كل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي من خلالها تحافظ الطبقة البورجوازية علي سلطتها [٥١] .

وتقوم العولمة علي التمركز ، حيث يعتبر مجتمع ما أو ثقافة ما نفسه مركز العالم والباقي محيطه أو أطرافه وتبعه . هنا يكون المركز هو الموجه والمسيطر والقائد، وماعداه تبعا له. وهذه المركزية هي نتاج أيديولوجيات التمييز والتفرقة بين الناس وتصنيفهم تبعا لمستوي تقدمهم حسب سلم التقدم الغربي. فالعولمة تمثل المركزية الغربية ، حيث يضع الغرب نفسه ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، في مركز

العالم ويضع باقي دول العالم محيطا وتابعا له . والعلاقة بين المركز والمحيط ، وان بدت فيها بعض التشابهات أو التماثلات فهي علاقة هيمنة وسيطرة من قبل المركز(٥٢) .

وتتزايد قناعة لدي الكثيرين بأن العولمة في جوهرها مفعمة بسمات وتفاعلات النظام الرأسمالي القديم ، وأنها ليست جديدة تماما ، بل هي قناع جديد لمشروعات وأنظمة عالمية سابقة عليها . ومن ثم فان هذا القناع العولمي الجديد مازال محكوما بتاريخه وسوابقه في التفاعل بين عالمي الشمال الغني القوي ، والجنوب الفقير الضعيف . وقد تشكلت قسمات هذا القناع علي امتداد زمني طويل حدثت خلاله عدة جولات للتفاوض العالمي في توازن القوي والاعتماد المتبادل (٥٣) .

إن موجة العولمة وحركة دمج العالم اقتصاديا وثقافيا وربما سياسياً ، أخذت تزحف بقوة إلي كل المجتمعات ، وتتجه نحو كل الثقافات ، وتتغلغل إلي كل الاقتصادات وتربط كل زاوية من زوايا العالم القريبة والبعيدة (٥٤) . وهذا يعني أن العولمة تمثل أحد التحديات الحضارية التي تقف أمام بناء إنسان المجتمعات النامية ، لأنها تجعله إنسانا مستهلكا غير منتج ، ينتظر ما يجود به الغرب من سلع جاهزة الصنع ، بل تجعله يتباهي بما لا ينتجه ، فهو القادر علي استهلاك ما لا يصنعه مما يشكل لديه قيم الإتكالية والتواكل ، والتطلع إلي اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميا ليس بهدف التطوير فقط ، وانما لزيادة معدل الاستهلاك علي المستوي العالمي(٥٥) .

وإذا كان البعض يري أن اصطلاح النظام الدولي يستخدم بالأساس للإشارة إلي مجموعة من التفاعلات أو شبكة علاقات القوي – التعاونية والتنافسية والصراعية – التي تحدث فيما بين أعضاء المجتمع الدولي ، والتي تتم وفقا لنسق أو نظام معين للقيم ، فان القاعدة في أي نظام دولي هي أنه يقوم علي / أو يتشكل من مجموعة من النظم الفرعية أو التابعة ، ويمكن لكل منها أن يمارس تأثيراً متفاوتا بالنسبة لمجمل التفاعلات الحادثة علي مستوي النظام الدولي . ويتحقق ذلك ، بصفة خاصة ، في حالة وجود اكثر من قطب واحد علي قمة هذا النظام (٥٦) . وإطلاق صفة نظام دولي علي العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض يعكس من جانب تطلعا أو توقا إنسانيا إلي تأسيس علاقات منتظمة بين الدول تقوم علي الاعتمادية المتبادلة ، ومن جانب

آخر إلي أن العلاقات بين الدول تحولت إلي نظام بفعل الاعتمادية والتفاعل بين الدول التي ليست دائما اختيارية . فصفة النظام جاءت لاحقة لعملية الانتظام ، أي أن الفكرة جاءت لتعبر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعملية وعقائدية واقتصادية(٥٧) .

وفي هذا الشأن توجد فرضيتان رئيسيتان تتصلان بالنظام الدولي الجديد ، أي العولمة . تتمثل الفرضية الأولي في أنه يوجد تأثيراً لخصائص النظام الدولي علي الوحدات المكونة له سواء أخذت شكل دول – بما فيها دول العالم الثالث – أو أخذت شكل تجمعات دولية إقليمية . ومن هذه الفرضية تنطلق فرضية أخري ، مؤداها أنه عندما تتغير أبعاد النظام الدولي بتشابكه وتعقيداته ، فان تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكونة له وفي سلوكها الخارجي . أي أن النظام الدولي الجديد يعمل كأحد المدخلات الرئيسية في عمليات تشكيل النظم الفرعية ، ويمثل المحددات الخارجية لعمليات صنع القرارات داخل هذه النظم (٥٨) .

وبقبول هاتين الفرضيتين ، يصبح من الضروري تحديد مدي حرية الحركة والخيارات المتاحة للنظم الاقليمية الفرعية في ظل العولمة . وبمعني آخر ، فان قبولا آليا للنظام العولمي الجديد كمحدد مؤكد لسلوك النظم المحلية والاقليمية سوف يعني وقوعا في أمور مؤكدة أخري تتمثل في أن إمكانيات التدخل من قبل النظم المحلية والاقليمية الفرعية للتأثير في حركة النظام العولمي تكون مسألة معدومة .

**خصائص العولمة :**

تتسم العولمة بعدد من الخصائص يمكن إجمال أهمها فيما يلي :

**١- الخصائص السياسية**

من الملاحظ أن هذه الخصائص برزت منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية عصر ثنائية القطبية ، وتفرد الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية الكبري وهيمنتها علي موازين القوي الدولية وسيطرتها علي مقدرات العالم . وقد تجلت الهيمنة الامريكية وتحكمها في المحيط السياسي بأجلي صوره بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، والتي علي أثرها لم يعد شك في صحة ما يشير إليه البعض من أن العولمة هي الأمركة التي أصبحت مصالحها هي التي تحكم العالم سواء بدعوي

مكافحة الإرهاب ، أو بمزيد من السيطرة علي مواقع النفط وأسواق التجارة والمال .

ومن الخصائص السياسية أيضا ، التحول الحادث في سلطة الدولة ، فلم تعد الدولة أو السلطة السياسية هي حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه ، والأفراد وحقوقهم. ولكن أصبحت الدولة تتضمن في الوقت نفسه أجهزة ومؤسسات عولمية لها مصالحها ومنافعها .

**٢ - الخصائص الاقتصادية**

يسود اعتقاد الآن بأن العالم أصبح وحدة متكاملة تدين من خلال العولمة للسمات الرأسمالية الواضحة واتجاهاتها المتزايدة ، التي أصبح يشار إليها عند كثير من الكتاب بالرأسمالية المتوحشة . ومن هنا ظهر الاتجاه نحو الخصخصة لاستعادة دور اقتصاد السوق وحريته ، وتخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج ، والعمل علي بيع صناعات القطاع العام إلي الأفراد والمشروعات الخاصة . وبذلك يقتصر دور الدولة علي تنظيم ووضع السياسات الاقتصادية ، وتحديد الإطار التشريعي والقانوني الضامن لحسن قواعد السوق ، والمؤمن لسلامة النظام النقدي والمالي العالمي .

ومن الخصائص الاقتصادية أيضا زيادة تدخل المنظمات الدولية الاقتصادية في رسم السياسات الاقتصادية التنموية في عديد من الدول النامية ، وتطبيق اتفاقية الجات في تحرير التجارة في مجالي السلع والخدمات وتوسيع نطاق السوق العالمي .

وتفرض الخصائص الاقتصادية للعولمة العديد من التحديات علي نظام التعليم في الدول النامية ، ومنها الدول العربية . ويرتبط بعض هذه التحديات بالميزانيات المخصصة للإنفاق علي التعليم ومحدوديتها خاصة مع انخفاض حجم المعونات الدولية ، وتقليص دور الدولة اقتصاديا . ويرتبط البعض الأخر بالسياسات الحاكمة لتطور التعليم ومعايير الجودة الضابطة لنوعية خريجيه . ومن هذه التحديات أيضا ما يرتبط بمعالجة الآثار السلبية لاعتماد الأخذ بأنماط العولمة الاقتصادية ، وما تفرزه من نزوات وعادات استهلاكية ، وانتشار مظاهر الفساد المالي . وكذلك معالجة الآثار المترتبة علي القيم الأخلاقية السلبية ، وأشكال التفكك الأسري ، وغيرها من مشكلات عدم التكامل الاجتماعى .

### ٣ - الخصائص الاجتماعية

يري البعض أن النظام الدولي الجديد هو نظام قائم علي تحقيق الحريات وتطبيق الديمقراطية وتوفير الخدمات والمصالح العامة التي تهم الإنسانية في مجموعها بما يحقق الاستقرار العالمي . ومن الوعود التي يطلقها هذا النظام : توفير السلام والأمن العالميين ، وحماية البيئة ، وتحقيق التنمية البشرية ، ومحاربة الجريمة المنظمة ، وتطويق الإرهاب الدولي ، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد .

وليس من الممكن الحكم علي مصداقية تحقيق النظام الدولي الجديد لهذه الأدوار إلا من خلال تحليل للواقع الذي يفرزه هذا النظام . فالعولمة ليست شيئا يحدث خارج دائرة الأنشطة الإنسانية والحياة البشرية ، ولكنها مثل الظواهر الاجتماعية في أبعادها المختلفة تظل في تفاعل دينامي مستمر (٥٩) .

٤ - **عالمية المشكلات والقضايا التى تواجهها الدول** . فمشكلات كتلك المتعلقة بالجفاف والتضخم ونقص الغذاء والطاقة وتلوث البيئة ، وغيرها ، لم تعد تقتصر من حيث أثارها ونتائجها ، ومن حيث القدرة علي التصدي لها ومواجهتها ، علي النطاق الإقليمى لدول بذاتها ، وانما امتدت هذه الآثار وتلك النتائج الي دول أخري تبدو من الناحية الجغرافية بعيدة عن الدول التي تشهد هذه المشكلات (٦٠) .

٥ - **السيادة العلمية والتكنولوجية المحتكرة للمعطيات والمقومات الخاصة بالثورة الصناعية الثالثة** ، وهي ثورة الطاقة النووية واكتشافات الفضاء والالكترونيات والهندسة الوراثية والمعلومات(٦١) ، والتي أشرنا إليها بالتفصيل فيما سبق .

### ٦ - العولمة والثقافة

نظراً لأهمية البعد الثقافي في تحقيق استمرارية وجود أي مجتمع ، وأن من ضاعت ثقافته ضاعت هويته ومن ضاعت هويته ضاع استقلاله ، فسوف نتناول العلاقة بين العولمة والثقافة بشئ من التفصيل .

من المتفق عليه أن أي مجتمع إنساني له خصوصيته الثقافية المتفردة ، وأن أي منطقة حضارية لها خصوصيتها الثقافية المميزة مثل المنطقة العربية الإسلامية ، علي سبيل المثال . كما أن وجود هذه الخصوصيات الثقافية لا ينفي وجود قاسم مشترك مع باقي المجتمعات والمناطق الحضرية ، بحكم أننا ننتمي جميعا إلي الجنس البشري الذي يمتلك خطا متصلا من الحضارة دائمة التفاعل في بعديها الزماني والمكاني .

وبرغم الاعتراف بوجود الخصوصية الثقافية والقاسم المشترك بين المجتمعات والأمم المختلفة ، يبقي الخلاف حول طبيعة التفاعل بينهما ، أي بين العام والخاص واتجاهاته وآثاره[٦٢] . فخصوصيات المجتمعات والأمم والشعوب المتشكلة عبر العصور وتعاقب الأجيال من قيم ومبادئ وحريات وأراء التي من شأنها أن تسهم في بناء الحضارة الإنسانية وتعزز الاستقرار والأمن والسلام بين البشرية ، لا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال .

يتضح من العرض السابق بشأن العولمة ومفهومها ، أن هذه الظاهرة ليست مجرد تسهيل حركة السلع والأموال وتقريب المسافات وإلغاء الحدود ، ولكنها سعي نحو ثقافة واحدة أو شاملة يمكن من خلالها تعزيز عالمية الاقتصاد والإعلام وغيره من جوانب الحياة . وهكذا ، كما يري البعض ، يمكن أن تنعكس المسألة تماما وتكون الأولوية للثقافة باعتبارها العامل الحاسم ، وتبقي العوامل الأخري ، كالاقتصاد ، ثانوية حيث تساعد في تعميم ثقافة كونية . وهنا تثير المقابلة : ثقافة العولمة أم عولمة الثقافة ، تفكيرا جادا وعميقا باعتبار أن المسألة ليست مجرد لعبة ألفاظ . فالشق الأول يتعلق بهل ستنتج العولمة ثقافة جديدة خاصة بها ؟ أما الشق الثاني فيتعلق بعولمة الثقافة والثقافات ، إذ يفترض وجود ثقافة ذات منحني إنسانى عام تتطور في اتجاه عولمة شاملة . ومن ناحية أخري فان مصطلح ثقافة العولمة يفترض أن الحقبة التاريخية الحالية التي تسودها العولمة سوف تترك سمات مشتركة تنسب لهذه الظاهرة وتتبناها كل الثقافات الإنسانية . والفرق بين عولمة الثقافة وثقافة العولمة ، أن الأولي قد تكون انتقائية ، بمعني أنه يمكن تبني بعض السمات والخصائص ورفض أخري ، ولكن ثقافة العولمة فهي كاسحة وشاملة [٦٣] .

وتثير محاولات الإجابة عن التساؤلات التي تدور حول عولمة الثقافة وثقافة

العولمة جدلا كبيراً بين الباحثين . فيري البعض أن عولمة الثقافة هي تجرد من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلي ثقافة عالمية واحدة يتساوي فيها الناس والأمم جميعا ، وهي تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة وانفتاح علي مختلف الأفكار دون تعصب، وتحرر من صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها ، وتبني عقلانية العلم وحياد الثقافة . ويذهب فريق آخر إلي أن عولمة الثقافة لا تلغي الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم عن نظرتها إلي الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده ، ومن ثم فلابد من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها للحفاظ علي كيانها ومقوماتها الخاصة (٦٤) . ومهما كان الجدل القائم ، فان الشواهد المختلفة تبين أن العولمة ببعدها الثقافي الرأسمالي ، تسعي إلي جعل نمط الثقافة الغربية هو المسيطر علي جميع الثقافات الأخري المنتشرة في العالم ، وهي تسخر لتحقيق ذلك كل وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة(٦٥) .

إن عناصر خطاب العولمة علي الصعيد الثقافي تحتوي دعوة للتنميط ، أو بالأحري محاولة استنساخ فكري ، حيث يدعو هذا الخطاب إلي محو التمايز الثقافي والحضاري ، ويري أن محصلة العملية التاريخية الجارية للعولمة هي انتصار الحضارة الغربية التي سوف تفرض قيمها وأساليبها التنظيمية وأنماط الحياة الاجتماعية علي شعوب العالم (٦٦) . فالعولمة تقوم علي انتشار المعلومات وسهولة حركتها وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات . أي تقوم علي ايجاد ثقافة عالمية وعولمة اتصالية عن طريق البث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية ، وبصورة اكثر عمقا من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر بكل أنحاء المعمورة (٦٧) . ويكون الغرض من هذه الثقافة العالمية ، التي تملك قيمها ومعاييرها الخاصة بها ، ضبط سلوك الدول والشعوب . وهنا يبرز السؤال الذي يتكرر طرحه : هل ستؤدي هذه الثقافة العالمية – حال قيامها وتأسيسها – إلي العدوان علي الخصوصيات الثقافية ، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة ؟ (٦٨) . فنحن أمام ثقافة العولمة المتجهة نحو اقتصاد الثقافات الأخري ، وتذويب الهويات تحت شعارات مثل : المواطنة العالمية ، والقرية العالمية ، والقيم الكونية ، وذلك ليس من خلال قيمها الثقافية أو منافستها الثقافية ، وانما من خلال قوتها المالية وقدرتها علي الانتشار وعلي إزاحة الثقافات الأخري من المنافسة .

وبرغم الحديث عن تهديد العولمة للخصوصيات الثقافية وللهوية الوطنية وللسيادة الوطنية ، فان العولمة الثقافية لم تتمكن بعد من أن تجاري في تجلياتها وتطبيقاتها علي أرض الواقع التجليات الحياتية والسلوكية والتطبيقات المادية والمؤسساتية للعولمة الاقتصادية . فالعالم ليس موحداً ثقافياً كما هو موحد تجارياً وماليا، كما أنه لا وجود لنظام ثقافي عالمي كما يوجد نظام اقتصادي عالمي[٦٩] .

وهذا يعني ، وفي ضوء العرض السابق للعلاقة بين الثقافة والعولمة ، أن العولمة لن تؤدي إلي اجتماع العالم إلي منهج اقتصادي واحد مهما بالغ هذا المنهج في التأكيد علي صلاحيته العالمية، وأنها لن تؤدي الي أن تندمج الدول تحت لواء مذهب سياسي واحد مهما اتضحت فوائد هذا المذهب ، ومهما كان مدعوما من القوي العالمية الحاكمة. كما أن العولمة لن تؤدي إلي اتباع العالم لنموذج ثقافي واحد مهما بدا هذا النموذج جذابا ومغريا وقادراً علي نشر قناعاته وقيمه وتوجهاته علي الصعيد العالمي . إن العولمة لن تستطيع إخفاء التنوع الحضاري ، أو القضاء علي التعدد الثقافي ، أو نزع الذاتية الحضارية ، أو إلغاء الاختلاف بين الشعوب والمجتمعات والحضارات[٧٠] .

وبصة عامة ، يمكن التأكيد علي أنه مهما كانت الارتقاءات العلمية والتكنولوجية التي تهيمن علي كل قطاعات حياة الإنسان والتي تمثل أدوات لفرض ثقافة العولمة ، فلا يمكن إلغاء دور نظام التعليم الوطني في بناء منظومة القيم الخاصة بأبناء أي مجتمع . كما أن الاختلاف الأخلاقي والثقافي الذي يشكل المجتمعات المعاصرة ، يتطلب اهتماما خاصا بطريقة التعامل مع هذا التنوع . يضاف إلي ذلك ، أن العولمة بدون فقدان الهوية الثقافية ، وبحماية القيم الثقافية المحلية ، وبتأسيس علاقات متكاملة يمكن أن توفر إثراء للتفاعل بين الثقافات المختلفة [٧١] .

**العولمة ونظام التعليم:**

يتضح مما سبق ، ومن الشواهد الحياتية المختلفة في تفاعلات عالم اليوم ، أن السيطرة التي تسعي إليها العولمة ليست سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو علمية تكنولوجية فحسب ، وإنما تمتد إلي ما هو أبعد من ذلك حيث تعمل علي فرض سيطرتها علي جوانب حياة الإنسان المختلفة عن طريق التأثير علي إدراك ومن ثم وعي الأفراد ، والذي يفترض أن تلعب وسائط التربية القومية الدور الحاسم في تشكيل

هذا الوعي ، بدلا من غزو العولمة لمدارك الأفراد وذاكرتهم وزرع رؤاها ومفاهيمها في أفئدتهم . والسؤال الذي يجب أن يطرح عند مناقشة العلاقة بين نظام التعليم والعولمة ، والذي يعتبر مطلبا أوليا لهذه المناقشة يتمثل في : هل الربط بين العولمة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية التكنولوجية ، وبين نظام التعليم القومي ، كأحد الأنظمة الاجتماعية المرتبطة ببناء الشخصية القومية لأبناء المجتمع ، يعتبر ربطاً تعسفيا ؟

إن العلاقة التي توضح درجة الترابط بين ظاهرة العولمة والنظام التعليمي تحتكم إلي معيار عملية التأثير والتأثر التي ينطلق منها النظام التعليمي من خلال تفاعله مع البيئة المحيطة في آن واحد . وإذا أردنا تحليل هذه العلاقة فانه من الجدير أن نتخذ النظام التعليمي نظاما فرعيا منفتحا يتأثر بمتغيرات ومعطيات المجتمع المحلي الذي يعيش في ظله ، امتدادا إلي تأثير النظام العالمي الكبير علي أنظمة المجتمع الواحد من خلال التطورات والتغيرات التنظيمية العالمية والتقدم العلمي والتكنولوجي والمستجدات الحضارية الفكرية المختلفة [٧٢] . ومن ثم فان نظام التعليم بمدخلاته وعملياته ومخرجاته يتأثر بالأوضاع السائدة في بيئته المحيطة به وبمجتمعه ، والتي تتأثر بالأوضاع المختلفة المرتبطة بالنظام العولمي الجديد ، الأمر الذي يحتم الاهتمام بتجديد عناصر نظام التعليم ومكوناته المختلفة .

## تجديدات مقترحة لتحديات مفروضة :

تؤكد الشواهد المختلفة ، أن ثمة متغيرات وتحديات حضارية تواجه نظام التعليم، يمكن بلورة أهمها ، في سياق العرض السابق ، فيما يلي:

١ . تسارع المتغيرات الدولية وتعددها وعمقها ، والتي منها علي سبيل المثال :

* التسارع الهائل في المستجدات العلمية والتكنولوجية ، وخاصة تقانات المعلومات والاتصالات .

* التغير الجذري في البني الاقتصادية العالمية وفي توجهاتها ، وبروز صارخ لما درج علي تسميته بالاقتصاد الحر .

* تداخل الاقتصادات الدولية ، وتزايد ترابطها .

* حدوث تغيرات جذرية في البني الاجتماعية وقيمها السائدة ، والتوجه الي نوع من عولمة الثقافة الإعلامية وطغيان ثقافة الاستهلاك بمفهوم الدول الصناعية الكبري .

٢ . جمود الأطر والهياكل العربية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وتخلفها عن متابعة التطورات العالمية وعجزها عن التكيف معها، واستمرار هيمنة الأطر التقليدية (٧٣) .

٣ . الانتشار الكبير لثقافة العولمة ، وفرض هيمنتها علي الثقافة الوطنية .

والحديث عن علاقة نظام التعليم بالتحديات والمتغيرات الحضارية المعاصرة ، يثير العديد من القضايا ذات الصلة القوية بهذه العلاقة ، والتي تحتم دراستها وصولا إلي إجابات قومية تساعد في اقتراح التجديدات اللازمة في نظام التعليم ، وفي الوصول إلي ما يجب أن نبتغى لأنفسنا . ومن بين هذه القضايا ما يلي :

*ما تأثير التحديات الحضارية المعاصرة في تشكيل بنية ومحتوي حياتنا الثقافية والاجتماعية ، والتي من ضمنها نظام التعليم ؟

*كيف يمكن لنظام التعليم أن يسهم بفاعلية في تأصيل نظام ثقافى اجتماعي قومي يكون أساساً لنظام سياسي اقتصادي عربي يقوم ، بصورة رئيسية ، علي مجموعة من القيم الأصيلة بدلا من أن يكون مجرد مجموعة من الإجراءات التنظيمية فقط ؟

*ما دور نظام التعليم في مواجهه مشكلة هجرة العقول العربية ، التي تمثل أحد أركان البنية التحتية لإحداث تقدمنا العلمي والتكنولوجي المأمول ، إلي الدول المركزية في النظام العولمي الجديد ؟

*كيف يمكن تفعيل وتوجيه البحث العلمي ، وتوفير آلياته المختلفة ، والاهتمام بنشر ثقافة البحث العلمي بما يجعله أداة فاعلة في تحقيق أهدافنا القومية ؟

*ما دور نظام التعليم في الحفاظ علي هويتنا الثقافية وما تتضمنه من عادات وتقاليد وقيم ، خاصة في ضوء التحديات التي تفرضها الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات الحالية ؟

* اذا كـان البـعض يري أن الممـارسـات العـولميـة تزيد الفـجـوة بـين الأغنيـاء والفقـراء من الدول ، وحـتي داخل البلد الواحـد ، فـما دور نظام التعليم في تأكيد تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع ، وتقليل الفوارق بين الطبقات ؟

* ما دور نظام التعليم في تنمية قدرات أفراد المجتمع علي الإبداع والابتكار ، بدلا من الاعـتمـاد علي استـيراد مـا يسمح لنا به من علم وتكنولوجيـا من الدول المتقدمة ؟

* لماذا يسهم نظام التعليم بفاعلية في تنمية قدرات الإبداع والابتكار والتجديد لدي أبـناء بعض الدول ، بينمـا يكون أحـد العـوامل المسـهـمـة في إطفـاء ومضات هذه القدرات لدي أبناء دول أخري ؟

ثمـة شـواهد تبين أن مـا أنجز مـن تجـديدات تربوية في نظام التـعليم لم تحـقق الأهداف المرغوبة بدليل تخلفنا الكبـير في ماراثون الحضـارة الإنسانيـة ، ومـا قد يبـدو للبـعض أننا في مـوقف المفـعول به لا الفاعل حـضـاريا . كما أن مـا تم من تجـديدات أجـريت بصـورة جـزئيـة ، ولم تـهـتم بعمليـة التـجـريب والتـخطيط الجيـد لهـا قبل اتخـاذ قـرارات بتـعـمـيـمـهـا . ولذا فـان نظام التـعليم في حـاجـة ملحـة لسلسلة مـتـصلة من التـجـديدات في بنيـتـه ومـحـتـواه وهيكله وادارته ، وبصـفـة عـامـة في كل مـا يتـصل بمدخلاته وعـملياته ومـخـرجاته ، بما يتـناسب مع مـا يواجـهـه المجـتمع من تحـديات حضارية معاصرة ، ومع ما يجب أن يطمح إليه من دور حضاري فاعل .

**ومن التجديدات المقترحة للنظام التعليمى ما يلى :**

١ . إذا كان من الطبيعي أن تواجـه المجتمعات المخـتلفة في مسيرتـهـا مشكلات وتحديات كثيرة تتطلب نوعا من التجـديد في الأفكار التربوية والتطوير في البـرامج التـعليـمـيـة والتـحـديث في المناهج والأسـاليب . فـان التـربيـة في المجـتـمعـات العـربيـة مـدعـوة إلي إحـداث تغـيـيرات جـذرية فـي بيـئـتـهـا ومضمونها الاجتماعى والأخلاقى والاقتصادي من أجل التـهيؤ والاستـعداد لاحتمالات المستقبل ومفاجأته الكثيرة ، والتي لم يعد من الممكن مـواجهتها بالأسـاليب التـقليـدية التي ليس لهـا مكان الآن في عـالم يتـغـيـر باسـتـمـرار وتسارع كبير . وهذا يتطلب التأكيد علي :

* بناء نظام تربوي يقوم علي ترسيخ التعلم الذاتي ، وتهيئة الفرص أمام الأفراد لإعداد مستمر ومتواصل ومتغير مدي الحياة .

* التركيز علي النقد والقدرة علي ممارسته ، وخاصة تكوين الفكر الناقد والنقد الذاتي والنقد البناء ، الذي يجعل الإنسان يتسلح بروح النقد الحر والبحث عن حقائق الأشياء ، والتي يمكن من خلالها تمييز الحق من الباطل وتشخيص مواطن الضعف والخلل ومعرفتها، ومن ثم العمل علي المراجعة الذاتية دائما لتصحيح أو إصلاح هذه الأخطاء .

* الاهتمام بحركة الحضارات الإنسانية المعاصرة في بعدها الشامل ، واستطلاع ما يحدث في العالم الأخر من تطور والعمل علي فهمه واستيعابه بما يؤهل الأفراد للتكيف مع حركة الزمن وتطورات الحياة [٧٤] .

٢ . إعطاء بناء الهوية والانتماء المتينين أولوية في مشروع التنشئة المستقبلية لأبناء المجتمع من خلال تفعيل المقومات التاريخية والجغرافية والثقافية ، كيما تجعل هؤلاء الأبناء فاعلين في تعاملهم مع مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي وجوانب العولمة المختلفة . ولابد من تعزيز مقومات المصير والانتماء المشترك والهوية العربية الإسلامية بشكل مخطط اكثر من أي وقت مضي . ذلك أن الهوية الثقافية تمثل القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الهوية الوطنية ، وتقوم بوظيفة الدرع الحامي والحصن الدفاعي الأخير حين يتهدد النظام من الخارج[٧٥] .

٣ . تجديد الخطط والبرامج الدراسية بما يؤدي إلي تكوين الطالب القادر علي مواجهة التحديات الحضارية المعاصرة . وتتحدد أهم المقومات التي يجب أن يمتلكها الطالب في مقومات القدرة المتمثلة في الحصانة الجسدية النفسية ، والحصانة الوطنية الثقافية ، والاقتدار المعرفي ، ومحو الأمية التكنولوجية ، ومنظومة القيم المستقبلية . ذلك أن المكانة في المشهد العالمي الراهن والمستقبلي تتحدد بمقدار القدرة التي تتكون من محصلة قوي الحصانة النفسية والثقافية والوطنية من ناحية ، وقوي الفاعلية في التعامل

مع التحديات الحضارية من ناحية أخري [٧٦] .

٤ . صياغة أهداف السياسة التعليمية بحيث تركز علي إعداد شخصية المواطن من جوانبها المختلفة ، والمتمسكة بعقيدتها وثوابتها وقيمها العربية الإسلامية ، والقادرة علي التفاعل بايجابية مع التحديات الحضارية الراهنة والمستقبلية . وأن يتحدد في ضوء ذلك محتوي النظام التعليمي ومقرراته وأساليب تدريسه وتقويمه .

٥ . تنويع مصادر الحصول علي المعرفة المتاحة أمام الطلاب بما يلبي احتياجاتهم المتعددة والمتجددة ، وبما يساهم في بناء عقولهم ووجدانهم بطريقة صحيحة تتيح لهم التفاعل والتكيف مع حياتهم الجديدة المتجددة . وهذا يعني تحقيق تعددية مصادر المعرفة المدرسية بحيث لا يكون الكتاب المدرسي هو المصدر الوحيد للمعرفة ، وتنمية قدرات الطلاب علي التعامل مع تقنيات المعرفة الجديدة والاستفادة منها ، والانتقاء الواعي من كم المعرفة الهائل الذي تنتجه الثورة المعلوماتية المعاصرة .

٦ . تنويع الآليات التي تحقق الترابط بين التجديدات التربوية والتجديدات في النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي ، وربط التجديدات التربوية بسياسات التنمية البشرية التي تمثل السبيل الرئيسي الي تحقيق التنمية المستدامة . يضاف إلي ذلك ربط نظام التعليم فعليا بالاحتياجات المتجددة لسوق العمل والتي تفرضها التغيرات المستمرة في بنية الأعمال والثورة العلمية والتكنولوجية الحالية .

٧ . باعتبار أن النظام الاقتصادى لا يمكن أن يتحرك بمعزل عن النظام الاجتماعي والثقافي لأي مجتمع ، فسوف يصاحب البعد الاقتصادي للعولمة ، قيام نظام ثقافي عولمي جديد ، كما أشرنا إليه من قبل ، يؤثر كثيراً علي إنتاج الثقافة الوطنية واستهلاكها وتوزيعها . ولذا تتأكد ضرورة تفعيل دور نظام التعليم في الحفاظ علي انتاجنا الثقافي ، ويتيح في الوقت نفسه إمكانية الاستفادة الواعية من النظام الثقافي العالمي الجديد .

٨ . تأكيد نظام التعليم لقيم المشاركة والتعاون والعدل في العلاقات الدولية ،

ورفض سياسات فرض التبعية والهيمنة والتسلط والاحتكار والانتقائية والازدواجية .

٩ . تفعيل مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم ، بما لا يجعل بعض الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية عائقا أمام أبناء الفقراء للالتحاق والاستفادة من مؤسسات التعليم المختلفة ، وخاصة التعليم العالي. وهذا يسهم في تأصيل الهوية والانتماء لدي الأفراد ، ويساعد في تنمية القيم والاتجاهات المتصلة بالعلم والتعليم والعمل والإنتاج وإيثار المصلحة العامة .

١٠ . نشر ثقافة التجديد بين العاملين في الحقل التعليمي ، والاهتمام بتوفير الكفاءات البشرية القادرة علي التجديد . ويرتبط بذلك إحداث تجديدات مستمرة في برامج إعداد المعلم حتي يسهم بفاعلية في إعداد وتنفيذ التجديدات التربوية والاستفادة منها .

١١ . تطوير آليات صنع القرار التربوي بحيث يعتمد علي المشاركة من جانب كافة القطاعات المرتبطة بالعملية التعليمية ، وعلي الأساليب العلمية في صنع واتخاذ القرارات ، وعلي نتائج البحوث العلمية.

١٢ . التنسيق بين التربية المدرسية والتربية اللامدرسية فيما يتصل بإعداد أفراد المجتمع للتفاعل بايجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة بالإضافة إلي تأكيد صيغة العمل الجماعي والتعاوني عند إعداد وتنفيذ أية تجديدات تربوية .

١٣ . دراسة وتحليل تجارب الدول الأخري في ميدان التجديدات التربوية ، والاستفادة من هذه التجارب مع التأكيد علي عدم النقل أو التقليد الحرفي من منطلق أن لكل مجتمع واقعه وظروفه وأهدافه وثقافته الخاصة به .

١٤ . وضع وتنفيذ برامج جادة لاكتشاف ورعاية الطلاب الموهوبين وتشجيعهم ماديا ومعنويا لمواصلة دراستهم في مراحلها المختلفة بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية .

١٥ . تنمية قدرة الطلاب علي الإبداع والابتكار ، ونشر ثقافة البحث العلمي

بينهم ، وتنمية قدراتهم علي التعلم الذاتي المستمر ، والاعتزاز بالوطن وبالنفس والتمسك بثقافتنا الوطنية .

١٦ . تنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم علي التفاعل الإيجابى مع النظام العولمي الجديد الذي يقوم بدرجة أساسية علي التنافس في قطاعات الحياة المختلفة . وهذا يستلزم توفير الخبرات والمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالقرية الكونية بكياناتها وتكتلاتها ومنظماتها المختلفة ، والتي تمثل لهم المجتمع الكبير الذي يعيشون فيه ويتعاملون معه ويتنافسون مع غيرهم من أجل تبوء مكانة أفضل وامتلاك دور قيادي في هذه المسيرة الحضارية الإنسانية .

١٧ . وضع وتنفيذ برامج جادة تشجع العقول الوطنية المهاجرة علي العودة إلى الوطن ، والمشاركة مع الكفاءات العلمية الموجودة داخل الوطن في تحريك قاطرة الحضارة العربية بما يؤهلها للمساهمة في صنع الحضارة الإنسانية الحالية .

# الهـــوامش


١- عوني المشني : العولمة في الخطاب العربي المعاصر ، ص ١ .

at, www.afaq.org/fact3/10.htm

٢ - السيد يسين : الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي : تحليل ثقافي ، التقرير الإستراتيجى العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٠ .

٣- حسن البيلاوي : تربية متكاملة لتنمية متكاملة : رؤية في إصـــلاح التعليم في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين ، التربية والتنمية ، السنة الثانية ، العدد (٢) ، يناير ١٩٩٣ ، ص ١٣٦ .

٤- أبو بكر علي عليوة : تجربة الجمهورية اليمنية في مجال التجديد التربوي ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ - ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ١ -٢ .

٥- خالد حسن النجار : تجديدات تربوية في مجال التخطيط التربوي ضمن إطار الرؤية المستقبلية للنظام التربوي في الأردن ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعـــاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ - ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٧ .

٦- حمود فهد المضف : النظام العالمي الجديد وانعكاساته علي التجديد التربوي ، مؤتمر التجديد التـــربوي : مشكلات الواقع وتحديات المستقبل ، المؤتمـــر الرابع والعشـــرين ، جمعـــية المعلمين الكويتية ، الكويت ، ٢٠ - ٢٤ مايــو ١٩٩٥ ، ص ٩ .

٧- عبد الله بوبطانة ، وهدي معوض : تجديد التعليم العالي،دراســات حول تخطيط وتجديد التعليم العالي في الوطن العربي، التعليم والتنمية في الوطن العربي،سلسلة

دراسات ووثائق،العدد (٩) ،مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،بيروت،مايو ١٩٨٥ ، ص ٨٩ .

٨- محمد منير مرسي : الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث ، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧ .

٩- حسين بشير ، وعوض توفيق : التجديد التربوي في مصر : بعض الجهود ، ندوة التجديد التربوي في مصر ، المركز القومي للبحوث التربوية ، القاهرة ، ٢٧ فبراير – ١ مارس ١٩٨٨ ، ص ٣٣ .

١٠- محمد عبد الحميد محمد : اتجاهات التجديدات التربوية ، التربية ( مجلة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ) ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، يونيو ٢٠٠٠ ، ص ٢٥٨ .

١١- عبد الجواد بكر : ربط نظريات وممارسات التجديد التربوي بمباديء الإسلام كثقافة وحضارة ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢-٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٧ .

١٢- فتحي ملكاوي ، وماجد الجلاد : التجديدات التربوية في مجال إعداد معلمي التربية الإسلامية ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢-٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص٦ .

١٣- محمود عباس عابدين : تفعيل وظيفة المدرسة في التجديد التربوي ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ – ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

١٤- حامد عمار : نحو تجديد تربوي ثقافي ، دراسات في التربية والثقافة (٥) ، الدار العربية للكتاب ،القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٧١ – ٧٢ .

١٥- موزة ناصر الكعبي : محاولات الإصلاح التربوي في قطر ، ورشة العمل

الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ – ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

١٦- عبد الكريم سليمان أبو سلوم : تقرير حول التصور الجديد للنظام التعليمي في الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلـية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ – ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٤ .

١٧- حسن الحموي : التجديد والنظام التربوي في البلاد العربية ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ – ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ١ – ٢ .

١٨- حامد عمار : سياق التجديد التربوي وشروطه ، مؤتمر التجديد التربوي : مشكلات الواقع وتحديات المستقبل ، جمعية المعلمين الكويتية ، المؤتمر الرابع والعشرين ، الكويت ، ٢٠ – ٢٤ مايو ١٩٩٥ ، ص ٤ .

١٩- نبيلة شرف عواد ، وسميحة شريدة الشريدة : تجربة دولة الكويت في التجديد التربوي من خلال استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥ ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامى بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ – ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١ .

٢٠- محمود عابدين : تفعيل وظيفة المدرسة في التجديد التربوي ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٢١- محمد منير مرسي : الإصلاح والتجديد التربوي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ – ٢٦ .

٢٢- حمود المضف : النظام العالمي الجديد وانعكاساته علي التجديد التربوي ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

٢٣- سيف الإسلام علي مطر : سياسات التقليد في مجال التجديد التربوي وعوامل إخفاقه ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ - ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ٤ - ٥ .

٢٤- محمد أبو صالح ، ومحمد الخوالدة : تطوير مناهج التعليم العالي في الوطن العربي ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٣٧ .

٢٥- سيف الإسلام علي مطر : سياسات التقليد في مجال التجديد التربوي وعوامل إخفاقه ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٢٦- محمود قمبر : تقييم ونقد نظريات وممارسات التجديد في الفكر التربوي والعالمي ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ - ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٤٤ .

٢٧- أحمد مجدي حجازي : العولمة وتهميش الثقافة الوطنية : رؤية نقدية من العالم الثالث ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٢٣ - ١٢٤ .

٢٨- حامد عمار : نحو تجديد تربوي ثقافي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ - ٧٧ (بتصرف ) .

٢٩- احمد مجدي حجازي : العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية ، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ١٢ - ١٦ أبريل ١٩٩٨ ، ص ١٦٠ .

٣٠- محمد بن شحات الخطيب : مستقبل التعليم في دول الخليج العربية في ظل العولمة ، ندوة مستقبل التربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢ - ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ١٩ .

٣١- علي السيد الشخيبي : رؤية تجديدية لمستقبل الجامعة في جمهورية مصر

العربية ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ – ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ١ – ٢ .

٣٢- حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧٨ .

٣٣- خالد احمد بوقحوص : بعض الاتجاهات العالمية للتعليم العالي في ظل العولمة ، ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢ – ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ص ٦ –٧ .

٣٤- مصطفي حجازي : العولمة والتنشئة المستقبلية ، ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢ – ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ٥ .

35 - Hallak, J., Education and Globalization, IIEP Contributions No. 26, UNESCO: IIEP, Paris, 1998, P. 4.

٣٦ – محمد محمد عبد الحليم : المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية : دراسة تحليلية ، التربية والتنمية ، السنة الخامسة ، العدد ١٣ ، مارس ١٩٩٨ ، ص ١١٧ .

٣٧- حمود السعدون ، ووليم عبيد : التحديات العلمية والتكنولوجية ودور التعليم العالي في مواجهتها ، مؤتمر التعليم العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، المؤتمر الثاني لقسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة الكويت ، ١٧ – ٢٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص ٦ .

38 - Camara, Jarica da Silva, Globalization of Education and Teacher Education, X$^{th}$ World Congress of Comparative Education, University of Cape Town, South Africa, 12-17 July, 1998, P.1.

٣٩ – عقد مؤتمر يالطا في عام ١٩٤٥ بين زعماء التحالف الذي انتصر في الحرب العالمية الثانية ، وفيه صيغ النظام الدولي الذي ظل سائداً حتي عام ١٩٨٩ .

٤٠- عقد مؤتمر مالطا في عام ١٩٨٩ بين رئيسى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وفيه انهارت القطبية الثنائية حيث تخلي الاتحاد السوفيتي عن موقعه ، مما أذن بتدشين عصر جديد في العلاقات الدولية ، هو عصر القطبية الأحادية الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية .

٤١- خليل إسماعيل الحديثي : النظام الدولي الجديد واصلاح الأمم المتحدة : رؤية عربية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٨٠ ، ١٩٩٤ ، ص ١٨٣ .

٤٢- محمد سعيد طالب : النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة ، الأهالي للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠ .

٤٣- احمد مجدي حجازي : العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

٤٤- صبري حافظ : العولمة والثقافة القومية : آليات الهيمنة والمقاومة ، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٢ - ١٦ أبريل ١٩٩٨ ، ص ص ٥٩٧ - ٥٩٨ .

45 - Burbules, N.C., and C.A. Torres (eds.), Globalization and Education: Critical Perspectives, Routledge, New York, 2000, P.1.

٤٦ -حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

٤٧- حمود عليمات : الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة ، إسلامية المعرفة ، السنة السادسة ، العدد الرابع والعشرون ، ربيع ٢٠٠١ ، ص ١٠٠ .

٤٨- عبد الفتاح علي الرشدان : دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي ، الملتقي العربي حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر - ١ أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ص ٢ - ٣ .

49 - Hallak, J., Globalization, Human Rights and Education, IIEP Contributions No. 33, UNESCO: IIEP, Paris, 1999, P.8.

50- Torres, C.A., The State, Privatization and Educational Policy: a

Critique of Neo-Liberalism in Latin America and some Ethical and Political Implications, Comparative Education, Vol. 48, No. 4, 2002 , P. 370.

51- Beams, N., The Significance and Implications of Globalization: A Marxist Assessment, the International Summer School on Marxism and the Fundamental Problems of the 20 th Century, the Socialist Equality Party (Australia), Sydney, 3-10 Jan., 1998, P.39.

٥٢ –حمود عليمات : الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٥٣– مايك فيذرستون : ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦ .

٥٤– عبد الخالق عبد الله : العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٤٠ .

٥٥– أحمد مجدي حجازي : العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

٥٦– علي الدين هلال : في النظام الدولي : مفهومه وملامحه واحتمالات المستقبل ، مؤتمر التعليم العالي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، المؤتمر الثاني لقسم أصـــول التربية ، كلية التربية جامعة الكويت ،١٧–٢٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص ٢ .

٥٧– إبراهيم أبراش : حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨٥ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٤ .

٥٨– عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٧ ، ص ١٥ .

٥٩– لمياء محمد أحمد : العولمة ورسالة الجامعة : رؤية مستقبلية ، سلسلة آفاق تربوية

متجددة، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٥ – ٤٠ (بتصرف).

٦٠– علي الدين هلال : في النظام الدولي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٦١– حمود المضف : النظام العالمي الجديد وانعكاساته علي التجديد التربوي ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

٦٢– السيد يسين : أيديولوجية العولمة وأبعادها ، ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢ – ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ٢٢ .

٦٣–حيدر إبراهيم : العولمة وجدل الهوية الثقافية ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ،أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٩٧ .

٦٤– احمد مجدي حجازي : العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

٦٥– عبد الفتاح علي الرشدان : دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٦٦– محمود عبد الفضيل : العولمة وتداعياتها الاقتصادية والثقافية ، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

٦٧– عبد الفتاح احمد الفاوي : الثقافة العربية في عصر العولمة ، ص ١

at,www.alqalam.club.ch/314.htm

٦٨ – السيد يسين : أيديولوجية العولمة وأبعادها ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٦٩– عبد الخالق عبد الله : العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

٧٠– المرجع السابق ، ص ٤٦ .

71 - Camara, Jarica da Silva, Rethinking Education towards Globalization and Diversity, X[th] World Congress of Comparative Edu-

cation, University of Cape Town, South Africa, 12-17 July, 1998, P.3.

٧٢ –عدنان بدري الابراهيم : النظم التعليمية والعولمة الاقتصادية ، الملتقي العربي حول التربية وتحديات العولمة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر – ١ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٤ .

٧٣– حسن الشريف : التعليم واستيعاب التكنولوجيا في عصر المعلومات ، ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢ – ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ٧ .

٧٤ – عبد الفتاح علي الرشدان : دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .

٧٥– مصطفي حجازي : العولمة والتنشئة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٧٦ – ـــــــــــــــ :صورة طالب التعليم العالي المناسبة لمواجهة تحديات مطلع القرن : إعداد الطالب الجامعي من أجل شراكة عالمية مستقبلية ، مؤتمر التعليم العالي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، المؤتمر الثاني لقسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة الكويت ، ١٧–٢٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٦ .

(٧)

# الفصل السابع

## المدرسة الفعالة : طموحات التطوير وتحديات الجودة

# الفصل السابع
## المدرسة الفعالة : طموحات التطوير وتحديات الجودة

يشهد العصر الحاضر تحولات وتغيرات جديدة ومتسارعة في مستويات الحياة المختلفة : الوطنية والإقليمية والعالمية. وتبدو قوة هذه التحولات والتغيرات بوضوح في مجال العلم والتكنولوجيا الذي يشهد تقدماً هائلاً ، خاصة في مجال إنتاج المعلومات ونشرها ، والتكنولوجيا المتقدمة واستخدامها[١].

ثمة إرهاصات تؤكد أن القرن الحادي والعشرين سيشهد تغيرات دولية وتحديات حضارية كثيرة بدأت ملامحها منذ نهايات القرن الماضي. وانسجاماً مع سمات العصر الحالي ، فإن هذه التغيرات والتحديات جاءت سريعة ، وشاملة ، وعميقة. فهي سريعة حيث أنها تداهم المجتمعات دون أن تترك لها مجالاً للتفكير أو للاختيار أو للمواجهة ، وشاملة كونها تؤثر في البني الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. أما كونها عميقة فذلك نابع من تأثيراتها علي مضمون العلاقات الإنسانية لتعيد في النهاية صياغتها علي أسس مختلفة عما كانت عليه[٢].

ومن أهم التغيرات والتحديات والتحولات التي يواجهها المجتمع في حاضره ومستقبله ، والتي يجب أن تتهيأ لها وتتفاعل معها أنظمة المجتمع المختلفة ، وخاصة نظام التعليم : التقدم العلمي والتكنولوجي ، والثورة في وسائل الانتقال والاتصال ، والثورة المعلوماتية وتقدم تكنولوجيا المعلومات ، والعولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاولات فرضها علي الجميع ، والشركات متعدية الجنسيات وتأثيراتها السياسية والاقتصادية الكبيرة ، ومحاولات فرض صراع حضارات وما يرتبط به من تقليل شأن ثقافات معينة ، والتنمية البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وإذا كانت الخبرات الحضارية الإنسانية المختلفة توضح أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضاري بدون امتلاكه للقوي البشرية المتعلمة والمدربة ، فإن هذا يؤكد

ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية ، محور عملية التفاعل والمواجهة مع تلك التحديات والتغيرات الحضارية ، من خلال إعدادها للمواطن القادر علي التفاعل معها ، ودفع مجتمعه إلي المكان اللائق به بين الحضارات الإنسانية المختلفة. ولا يخفي أن التعليم هو أحد المحاور الرئيسية لتحقيق تلك التنمية البشرية.

إن تحقيق دور حضاري فاعل للمجتمع يتطلب بالضرورة توفير التعليم وبناء مجتمع المعرفة ومواكبة الإنجازات الحضارية في قطاعاتها المختلفة. وعلي الرغم مما يحققه نظام التعليم في هذا الشأن ، إلا أنه لا يتناسب مع ما يجب أن نمتلكه من أهداف وطموحات ، الأمر الذي يتطلب رفع الحواجز التي تعوق التعليم عن تحقيق رسالته ، والدعوة إلي عملية تطوير جادة لنظام التعليم تطال أبعاده ومستوياته المختلفة، وتوظيفه حتي يتمكن من أداء دوره في تلبية الاحتياجات المتنامية لأفراد المجتمع(٣) . ذلك أنه لا خيار أمامنا إلا تطوير نظام التعليم ليواكب ويتفاعل مع التحولات والتحديات الحضارية المعاصرة ، باعتبار أن هذا التفاعل يؤدي بنا إلي تبوء مكان لائق في ماراثون الحضارة الإنسانية في الحاضر والمستقبل.وقد أشير إلي معظم أجزاء هذه المقدمة في فصول سابقة .

## تطوير التعليم : إشكاليات فى الطريق

لا تسير أية جهود لتطوير التعليم دائماً في طريق ممهد بالميسرات التي تعين علي إحداث التطوير أو الإسراع به ، ولكن في طريق ملئ بالإشكاليات التي يجب أن يكون للتطوير موقف واضح ومحدد بشأنها. ومن هذه الإشكاليات ، ما يلي:

### ١- إشكالية التعليم والشخصية القومية

تتمايز المجتمعات بما يملكه أفرادها من شخصية قومية. تلك الشخصية التي تلعب الثقافة القومية وما تتضمنه من جذور تاريخية دوراً فاعلاً في تكوينها. أي أن الذوبان الثقافي لن يحقق شخصية متميزة لمجتمع ما ، ولو كان ذوباناً في ثقافة العولمة. والبحث عن الشخصية القومية لا يعتبر عبثاً ، ولا سباحة ضد التيار ، ولا دعوة إلي الانغلاق والتقوقع داخل إطار ضيق من الخصوصيات الثقافية.

فالشخصية القومية انتماء وكرامة وارتباط بالتاريخ ، وفي هذا كله الاعتزاز والأصالة والملاذ. والتمسك بالشخصية القومية لا يعني إنكار أو رفض المتغيرات

المحيطة بنا ، والتي من بينها متغيرات العولمة ، وإنما يعني الأخذ منها والإسهام فيها بما لا ينزع عنا لباس شخصيتنا القومية. لننظر إلي آخرين حققوا الكثير من مظاهر التقدم والرقي بدون الذوبان في ثقافة الغير ، ومع التمسك بالشخصية القومية.

وحيث أن التعليم هو أداة نقل الثقافة القومية والمحافظة عليها وتنقيتها وتطويرها ، فيجب أن يلعب دوراً حاسماً في تشكيل شخصيتنا القومية والمحافظة عليها من الذوبان في ثقافة العولمة(٤).

### ٢ـ إشكالية البقاء والعلاء

صراع طويل الآماد بين قرية الأمجاد وقرية الأحقاد ، برغم ما قد يرسم علي الوجوه أحياناً من بعض ملامح الوداد. وفي صراع البقاء والعلاء يلعب الإنسان في كلا القريتين الدور الفاعل في تحديد من يستحق البقاء والعلاء. ولا نقصد بعدم البقاء غيبة الوجود الجسدي لأبناء القرية ، ولكن وجوداً جسدياً غير فاعل في صنع الحضارة الإنسانية ، مستقبلاً مستهلكا لما قد يرسل له من ثمار هذه الحضارة ، منظفاً لما ينتج عنها من نفايات. ولا نقصد بالعلاء الفخر بما كان لدي الأجداد من أمجاد ، ولكن بما نحققه من تقدم في ماراثون الحضارة الإنسانية الحالية. وهنا يكون معني البقاء والعلاء ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بما تملكه أي قرية من إنسان ، ولكن ليس أي إنسان ، وإنما إنسان يتم إعداده بما يحقق لقريته ما تصبو إليه من بقاء وعلاء ، إنسان يتحقق له إشباع حاجاته الجسمية والاجتماعية والثقافية والنفسية والمعنوية ، إنسان تتحقق له الديمقراطية الحقة والتحديد الواضح للحقوق والواجبات والمشاركة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي والعدالة في التوزيع ، إنسان يتحقق له الأمن والأمان بما يزيد من شعوره بالانتماء ، إنسان توفر له المؤسسات اللازمة لتنمية الإبداع والابتكار وتوفر له مصادر المعرفة المختلفة ، إنسان يتحقق له البناء الديني اللازم لمواجهة هذا الصراع. وفي كل هذا يلعب التعليم دوراً فعالاً من خلال إعداده لنوعية ما نحتاج إليه من إنسان. ذلك أن تحقيق البقاء والعلاء يكون بإنسان ولإنسان(٥).

### ٣ـ إشكالية ملء العقول أم البطون

بشأن هذه الإشكالية نقول مايلي:

أبي لا تلمني ، فأنا كما ربيتني ، صحتي كما أطعمتني ، تفكيري كما علمتني ، مهاراتي كما دربتني ، عاداتي كما عودتني ، قيمي كما كانت قدوتي ، انتمائي كما لشأني رفعتني ولحاجاتي أشبعتني.

أبي .. ماذا ؟ أسمعك تردد : نطعم العقول أم نطعم البطون. أفي المقابلة بينهما شيء من المعقول ؟

أبي .. بما تتمايز الشعوب ؟ أباللون أم بمنطوق اللسان أم بما وقر في القلوب ؟ أري أن أياً منها وحده لا يحقق المطلوب.

أبي .. بما تتعالي الشعوب ؟ أبما تملكه من موارد بشرية ، أم بما لديها من ثروات طبيعية ؟ أري أن العامل الحاسم ، هو نوعية مواردها البشرية ، التي ليست فطرية ولا وراثية ، إنما الأنظمة التعليمية والعناية الصحية ، هي أهم ما يحقق التنمية البشرية.

أبي .. تردد كثيراً : نقص الموارد المالية ، ولكن ألا تستحق التنمية البشرية أن يكون لها الأولوية ، حيث بها يعلو مجتمعنا وتتحسن أوضاعنا الحياتية. نستخدم هنا ضمير الجمع ، فلا تهتم فقط من أبنائك بأقلية ، لهم التعليم المتميز ، وأيضاً جودة الخدمات الصحية ، فتحقق لهم أفضل التنمية البشرية ، وتحقق للأغلبية تنمية جزئية، تعليمية أو صحية. فتفقد بذلك جزءاً كبيراً من طاقتك البشرية.

أبي .. نحتاج منك تنمية بشرية شاملة وجمعية .. للقادرين من أبنائك ، وأيضاً للأغلبية. تملأ العقول ، وتملأ البطون ، فنعلو ، وتعلو بنا ، ولا نكون بين الشعوب دنية. ذلك أن قوة المجتمع ، التي هي مجموع قوي أفراده ، أهمها عقلية وجسمية[٦].

### ٤ـ إشكالية الرأى من أعلى

تمتلك المجتمعات من وقت لأخر قادة رأي تسود آراؤهم تلقائياً بين الناس دون الحاجة إلي الاستعانة بأي من مظاهر القوة ، لأن هذه الآراء تعبر عن طموحات

الناس، وتستمد من واقعهم ، وتستنير بآرائهم.

إلا أن واقع الحياة لا يسير دائماً علي نفس المنوال ، فغالباً ما تأتي الآراء من أعلي وتفرض علي الواقع قسراً ، لأن صاحب الرأي يمتلك القوة التي تتعدد مظاهرها. فقد تكون قوة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو وظيفية. وتتجلي تفاعلات الحياة مدعية أن الرأي الصائب لا يتأتي إلا ممن يمتلك بعض أو كل مظاهر القوة.

وعلي المستوي الكوكبي ، رأي الكبار لا يرد ولا يقارن به رأي ، وعلي الصغار أصحاب القوة الأقل - إن وجدت - الإذعان والتنفيذ ، حتي ولو كان الرأي يمس ديناميات بناء الشخصية القومية ، فيكون البناء حسبما يري الكبير صاحب الرأي. ولتغير الاهتمامات التنموية ، ولتوقف جهوداً ولتنفذ أخري حسبما يري الكبير صاحب الرأي. ولتفتح السماوات والحدود ، وليغير الزمان والمكان والتاريخ والجغرافيا ، ولتنتقص السيادة القومية ، لا يهم. المهم هو الإذعان لرأي الكبير صاحب الرأي والذي يتسق غالباً مع مصالحه الذاتية.

وتتعدد ألوان وأطياف ومواقع الكبار أصحاب الرأي. فكل من يعتقد أنه بمظهر من مظاهر القوة علا ، وأن غيره بدون هذا المظهر دنا ، يفرض رأيه لأنه كبير صاحب رأي. فرأيه في كيف نعلم وماذا نعلم ولماذا نعلم ومتي نعلم وعدد سنوات التعلم ، وغيرها ، لابد أن يذعن له كل من هو ليس كبير صاحب رأي. ثم يأتي من بعده ، ويغير المنظومة ونذعن له لأنه كبير صاحب رأي.

وغالباً لا يؤتي حصاده ما يرتأون ، ولما نؤدي من عمل هم دائماً يلومون ، والنتيجة كلنا خاسرون ، والمجتمعات بذلك تتأخر في الماراثون. والسبب رأي الكبير صاحب الرأي. فلو أنهم كانوا لآرائنا مهتمين ، وبعقولهم لها متأملين ، لأتوا برأي أصوب علي وجه اليقين ، به نعلوا أجمعين(٧).

### ٥ - إشكالية التطوير في وعاء بلا قاع ولا جدار

هل من تطوير ، إلا أن يتم في سياق ذي أرضية وجدار. الوعاء بلا قاع ، فقد ضاع في كبوة سحيقة بلا قرار. السياق بلا جدار يحميه من عواصف تعمي وتأتي بالدمار. لا مصدات توقف الإعصار ، الذي لا يراني إلا مجرد جار ، لا في الإنسانية

والحضارة ، بل فقط في الديار ، منزوع الحق في التنمية والإعمار. أرانا نتحدث عن تطوير هنا أو هناك ، لماذا الآن ؟ أليس من شروط التطوير الاستمرار؟ هل الحديث الآن يعبر عن ضرورة نملك إزاءها الاختيار ، أم أنه إجبار. هل الحديث مجرد رد فعل لما نراه أو نسمع عنه أو نؤمر به من الكبار ، الذين يرون أنفسهم المركز ، ونحن مجرد أطراف صغار. هل يفيد الترقيع المتناثر ، أم تحتم الضرورة تطوير كل الديار.

قالوا فقلنا ليكن التطوير من كليات التربية ، هل قولنا دال لاهتمام الدولة بكليات التربية ، لماذا لا تعين خريجيها إذن كمعلمين ، وتتركهم للبطالة القاتلة. نسأل بلا مجيب ، لماذا يبدأ المانح بكليات التربية ؟ لم أقصد أن أسمع هذه الردود الشائعة ، حيرتي حول الخلفية الأيديولوجية للبدأ بكليات التربية. هل قام المانح بتطويرنا حينما احتلنا البارحة ، هل فعلها مع أي من مستعمراته التي كانت عامرة ، هل يعقل أن يرتقي بي فأصبح له من الدول المنافسة.

لماذا التركيز علي التدريب ، فقد يري البعض أنه ليس له وحده الأولوية ، وتهمل باقي المدخلات والعمليات الداخلية . أين السياسة التعليمية والتخطيط والمباني والمعامل الشاغرة ، أين أوضاع هيئات التدريس والبحث العلمي والمكتبات الفارغة ، أين الإدارة وقاعات الدرس والميزانيات المتهالكة. ماذا فعلنا لتطوير السياق المجتمعي الذي منه هذه المدخلات قادمة ، ماذا عن سوق العمل الذي إليه نواتج هذه الكليات ذاهبة ، ما جدوي التطوير إذا كانت المخرجات إلي قفص البطالة مرغمة ، ماذا عن الكليات التي مع كليات التربية عاملة. هل وضع التطوير في حسبانه الولاء والانتماء والهوية في عصر العولمة. كيف لنا حماية تشكيل إدراك ووعي الناشئة(٨).

## تطوير التعليم : مبررات الضرورة

نتساءل كثيراً: من نحن كبشر ، وإن كان البعض من الآخر يعترض حتي علي مجرد أن نصنف ضمن المصفوفة البشرية. ما أهدافنا ، ما طموحاتنا ، إن كانت موجودة. إلي أين نحن ذاهبون ، بل من أين نحن قادمون. لماذا انقطع بنا خط متصل زمن الأجداد ، فبعدنا وبعدوا ، وكأن لا قواسم مشتركة بيننا وبينهم. ألم نكن صناع الحضارة ، بل ومالكوها. لماذا نستمرئ ما نحن فيه من تخلف ، ونكتفي بالانبهار بما هم فيه من تقدم ، برغم أننا نعلم يقينا أن ما بنا لن يغير حتي نغير نحن ما بأنفسنا. ألا

من سبيل إلي ذلك. نحن في حاجة إلي السير في الطريق المستقيم بعلومنا وعلوم العصر وآلياته وما يتسق من ثقافاته وتكنولوجياته وغيرها من مظاهر الحضارة الإنسانية المعاصرة. نحن في حاجة ماسة إلي التغيير، إلي التحسين، إلي التجديد، إلي الإصلاح، إلي التطوير .. دعنا من ترادف الكلام أو خلافاته. المهم أننا في حاجة ملحة إلي أن نكون في الغد أفضل مما نحن في يومنا أو في ما قبل أمسياته.

والانتقال إلي وضع أفضل في جوانب حياتنا المختلفة، ولنتفق علي أن نسميه تطويراً، يتطلب تطوير من تتحقق به وله هذه الأفضلية، وتطوير المؤسسات التي تكسبه المعرفة والمهارة وتنمي القدرات التي بها، وبغيرها، يستطيع تحقيق الوضع الأفضل لجوانب حياة المجتمع ويستفيد من ثمارها بطريقة رشيدة. وهنا تكون ضرورة الاهتمام بتطوير أفراد المجتمع، وتطوير المؤسسات التعليمية التي تناط بها القيام بهذه المهمة.

يضاف إلي ذلك، العديد من التحديات التي تتكاثر منشطرة في محيطنا الجغرافي والزماني، محلياً وكوكبياً، والتي تزيد هي الأخري من حتمية تطوير المؤسسات التعليمية. وسوف نشير بإيجاز إلي بعض من هذه التحديات في بعديها المحلي والعالمي، والتي منها:

١ - تتزايد الأصوات، حتي ولو كان همساً، مطالبة النظام التعليمي بمراحله ومؤسساته المختلفة، بتفعيل دوره في تحقيق أهدافه التربوية المتعددة، والتي من بينها ضرورة تحقيق النمو المتكامل للطلاب، وإكسابهم القيم الدينية والاجتماعية، ومظاهر السلوك القويم بما يسهم في إنجاز التنمية البشرية، التي تتحقق من خلال تعليم فعال يستهدف إتقان الطلاب للمهارات المختلفة وتنمية قدراتهم، وتعويدهم استخدام الأسلوب العلمي في التفكير، وإكسابهم مهارات التفكير الناقد والتفكير الابتكاري.

ويتم تفعيل دور المؤسسات التعليمية في تحقيق هذه الأهداف، وغيرها، في إطار الأهداف العامة للسياسة التعليمية والتي تتحدد فيما يلي:

أ - التأكيد علي بناء الشخصية المصرية القادرة علي مواجهة تحديات المستقبل. ويتفرع من هذا الهدف أهداف فرعية تشمل إزالة السلبيات

في الشخصية المصرية وتقوية عناصر القوة فيها ، وتأكيد الذاتية الثقافية العربية الإسلامية ، والرصد المستمر لظروف العصر وغرس وتعميق القيم الدينية والاجتماعية.

ب ـ إقامة المجتمع المنتج باتخاذ التعليم ركيزة أساسية للإنتاج ، وجعل زيادة الإنتاجية محوراً لقضايا تطوير المجتمع ، والعمل علي إشباع حاجات مختلف الأفراد والجماعات التي ينقصها الحد الأدني من المعيشة كأولوية مطلقة.

ج ـ تحقيق التنمية الشاملة بتوفير القوي البشرية المؤهلة والمدربة التي تدفع وتنشط التنمية ، وترفع في ذات الوقت من مستوي الحياة الإنسانية من الناحيتين الاجتماعية والثقافية.

د ـ إعداد جيل من العلماء في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية(٩).

٢ ـ يواجه المواطن في حياته داخل المجتمع حالياً تحدياً يتمثل فيما يحمله في شخصيته من ثقافتين متباعدتين ، غير متكافئتين. ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة ، وأخري عولمية تغريبية تسلبه الأولي وتدفعه نحو عصرنه فردية مصطنعة (١٠).

ويعتبر تزايد سرعة التغير الاجتماعي علي نطاق واسع من التحديات الهامة التي تفرض تطوير مؤسسات التعليم. وسوف يترتب علي ذلك تبدل كثير من أنماط العلاقات الاجتماعية فضلاً عن تغيرات جذرية في العديد من المفاهيم الاجتماعية وفي الوظائف والأدوار. (١١).

وانطلاقاً من ضرورة تفعيل دورنا الإيجابى فيما يدور حولنا من تغيرات ، وأن نكون مشاركين فاعلين ، وأن يكون لنا مكان إستراتيجى علي خريطة الحضارة الإنسانية الحالية ، يمكن القول أنه يصعب علينا مواكبة التطورات الحضارية الحالية ، بسبب عدم استفادة المجتمع إيجابياً من إمكاناته المادية والبشرية وتحويلها إلي طاقات حركة مبدعة تتيح له التفاعل مع هذه التطورات الحضارية(١٢).

٣ ـ يشهد العالم حالياً تقدماً تكنولوجياً هائلاً في مختلف المجالات والميادين العلمية ، خاصة ما يسمي بالتكنولوجيات الجديدة أو فائقة التقدم .

ولا يخفي أن لهذا التقدم التكنولوجي أثر واضح وكبير علي التغيرات السريعة التي تحدث في عصر العولمة ، ويساهم بصورة واضحة في تسهيل التطورات الكبيرة التي تحدث في الأسواق العالمية وسهولة الاتصال والمواصلات (١٣) .

وقد أدي التقدم العلمي والتكنولوجي ، وتطبيقه علي ميادين الحياة المختلفة إلي تطورات تقنية هائلة ، وسارت المخترعات التكنولوجية متنامية حتي صار من الصعب علي المواطن العادي أو حتي المتخصص متابعة هذه المخترعات المتلاحقة (١٤) . وهذا يؤكد ضرورة تفعيل دور النظام التعليمي وتطوير مؤسساته ، للنهوض بالمجتمع ، والدخول به إلي عصر التقنية ، ومن ثم الإسهام في عملية التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصرة.

إن القرن الحادي والعشرين يوصف بأنه قرن التقدم العلمي والتكنولوجي. كما أنه سيكون قرنا مليئاً بالمتغيرات التي تحتاج إلي مواطنين مهرة قادرين علي مواجهة هذا التقدم وتلك المتغيرات ، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا ، مكتسبين لمهارات تكنولوجية متقدمة (١٥)، كما أن هذا التقدم يفرض ضرورة تنمية قدرات الإنسان علي التعامل مع الكم الهائل من المعلومات ، وعلي كيفية الانتقاء منها.

وإذا كانت التغيرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة الحالية توضح إلي أي مدي تؤثر قوة المعرفة في صنع الحضارة الإنسانية ، فإن هذا يؤكد قيمة القدرات العقلية للأفراد كأحد المرتكزات الهامة المرتبطة بالمنافسة العلمية والتكنولوجية. ومن ثم فإن بناء مجتمع المعرفة يتطلب اهتماماً متزايداً بالتعليم (١٦) .

٤ ـ تنهض العولمة علي منظومة من المفاهيم التي تبدأ من الاقتصاد والعلاقات الدولية والإعلام ، ولا تنتهي عند أنماط الاستهلاك وصيغ الحياة الاجتماعية والثقافية ، وإنما هي تسعي للتدخل في كل صغيرة وكبيرة لتحكم قبضتها علي الإنسان والعالم ، في مرحلة من تاريخهما لم تكن إمكانية السيطرة عليهما فيها من قبل أكثر إحكاماً وشمولية مما هي عليه الآن (١٧).

وقد أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر انتشاراً في العالم ، وأدت إلي إحداث تغيرات جوهرية تؤثر إلي حد كبير في السيادة الوطنية للدول ، حيث أنها تعبر من الناحية السياسية عن تراجع قوة الدولة القومية وتزايد النفوذ الدولي علي القرار الوطني [١٨]. ومن الناحية الثقافية والاجتماعية تعبر عن محاولة فرض النموذج الغربي علي مظاهر الحياة المختلفة في المجتمعات الأخري. أما من الناحية الاقتصادية فتعبر عن السعي لإيجاد سوق عالمية واحدة محكومة باتفاقيات دولية مثل الجات [١٩].

وباعتبار أن العولمة مرتبطة بمنطق السوق وآلياته ، فهي تعمل علي اكتساح مجالات الثقافة والإعلام والسياسة ، وهي مجالات حيوية لاتقل أهمية عن المجال الاقتصادي ، وتؤثر علي الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المختلفة. ولذلك فإن العولمة بما تحمله من متغيرات تفرض تحديات جذرية ومصيرية علي جميع الدول في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية [٢٠].

وتقوم العولمة علي التمركز ، حيث يعتبر مجتمع ما نفسه مركز العالم والباقي محيطه أو تبعه. وهنا يكون المركز هو الموجه والمسيطر ، وما عداه تبع له. وهذا التوجه هو نتاج أيديولوجيات التمييز والتفرقة بين الناس وتصنيفهم تبعا لمستويات تقدمهم حسب سلم التقدم الغربي. ومن ثم فالعولمة تمثل المركزية الغربية ، حيث يضع الغرب نفسه ، في مركز العالم ويضع باقي دول العالم محيطاً وتبعاً له [٢١].
وهذا يعني أن العولمة تمثل أحد التحديات الحضارية التي تقف أمام بناء إنسان المجتمعات النامية ، لأنها تجعله إنسانا مستهلكا غير منتج ، ينتظر ما يجود به الغرب، بل تجعله يتباهي بما لا ينتجه ، واستهلاك ما لا يصنعه مما ينمي لديه قيم الاتكالية والتواكل[٢٢].

وفي ضوء ما سبق ، إضافة إلي ما تؤكده الشواهد الحياتية المختلفة في علاقات وتفاعلات عالم اليوم ، فإن هيمنة العولمة لا تقتصر علي الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فقط ، وإنما تمتد إلي حصار ، ومن ثم السيطرة علي جوانب حياة الإنسان المختلفة من خلال السيطرة علي مدارك الأفراد ، وبالتالي عملية تشكيل وعيهم والتي يفترض أن يكون الدور الحاسم فيها لوسائط التربية

الوطنية. ومن هنا تتأكد ضرورة تفعيل نظام التعليم وتطوير مؤسساته المختلفة إعداداً لأفراد المجتمع بما يجعلهم قادرين علي التفاعل بإيجابية مع ظاهرة العولمة بمساراتها المختلفة ، صوناً لثقافتنا وضماناً لبقائنا وعلائنا.

## مدرسة المستقبل : طموحات التطوير

تحدثنا فيما سبق عن بعض الإشكاليات والتحديات التي يجب مواجهتها ، أو التي تمثل مبرراً لتفيعل نظام التعليم وتطوير مؤسساته المختلفة. و يتضح من هذا العرض أن العالم يشهد منذ منتصف القرن الماضي نهضة علمية ، اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ثقافية ، تكنولوجية ضخمة في العديد من الدول. ويتمثل أحد مظاهر هذه النهضة في شبكة المعلومات الدولية ، التي يمتد تأثيرها إلي جوانب الحياة المختلفة في شتي المجتمعات من خلال الانفتاح المعرفي والإثراء المعلوماتي الضخم والمتنوع الذي تيسره هذه الشبكة. وتبين الشواهد المختلفة أن مسارات حركة هذه النهضة وما يرتبط بها من تحديات ، سوف تزداد اتساعاً وعمقاً في المستقبل ، مما يفرض علي نظام التعليم ضرورة تلبية طموحات التطوير والتعامل بإيجابية مع تحديات توكيد الجودة في مؤسساته المختلفة من خلال مدرسة المستقبل ، التي يجب أن تواجه إشكاليات التطوير ، وتتفاعل بإيجابية مع التحديات التي تفرضها النهضة الحضارية الحالية.

ذلك أن التفاعل بإيجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة ، لا يتطلب ملايين الرجال مسطحي التعليم ، ولا يتطلب رجالاً يتلقون الأوامر دون طرفة عين ، مقدرين أن ثمن الخبز هو الخضوع الآلي للسلطة ، ولكن يتطلب رجالاً قادرين علي إصدار أحكام حاسمة ، رجالاً يستطيعون أن يشقوا طريقهم وسط البيئات الجديدة ، ويستطيعون أن يحددوا موقع العلاقات الجديدة في الواقع سريع التغير[٢٣].

ومما يبرر ، أيضاً ، طموح التطوير إلي مدرسة المستقبل ما يتسم به العصر الحالي من كثافة الإنتاج الذي يعتمد علي كم كبير من المعلومات ، وعلي نظم جديدة للتسويق ومرونة في نمط الإنتاج ، وتغيير مستمر لهياكل ووسائل الإنتاج. ولذا فإن إدخال مكون المستقبل في تطوير مؤسسات التعليم يعتبر أمراً ملحاً نظراً لأن ما نعلمه لأبنائنا اليوم لن يمكنهم من مواجهة التكنولوجيا المتقدمة في عصر الإنتاج كثيف

المعرفة[٢٤].

لقد كسرت تكنولوجيا المعلومات احتكار المدرسة مهمة نقل المعرفة ، وتقديم الخدمة التعليمية. وها نحن نسمع عن مدارس بلا حوائط ، ومدارس بلا صفوف ، وفصول بلا مدرسين ، ومناهج بلا هيكلية[٢٥] ، وجامعات افتراضية ومكتبات إلكترونية ، مما يؤكد ضرورة الاهتمام بمدرسة المستقبل.

وتتطلب مدرسة المستقبل إعادة النظر في السياسة التعليمية وأهدافها بما يتناسب مع ما نريده كمجتمع من هذه المدرسة. ذلك أنه في ضوء التنامي المستمر للمعرفة الإنسانية ، وما نطمح إليه من بناء مجتمع المعرفة ، لا ينبغي أن تكون وظيفة التعليم هي مجرد النقل الآلي للمعلومات ، ولكن تنمية قدرات الطلاب علي التفكير بأنواعه المختلفة ، والتفاعل بإيجابية مع التغيرات السريعة في المجالات المختلفة ، بل واستشراف هذه التغيرات والاستعداد لها. وهذا ما يجب أن تقوم به مدرسة المستقبل.

وتحتاج مدرسة المستقبل إلي إمكانات فنية وإدارية لتسهم في تنمية طلابها علي نحو يكسبهم مهارات جمع وتصنيف المعلومات ، ويوجههم إلي التعامل مع المشكلات من زاوية جديدة ، والبحث عن المعلومات في أي موقع. ومن ثم يطلق عليها مدرسة بلا أسوار ، وليس بالمعني المادي للأسوار ، ولكنها مدرسة متصلة عضويا بالمجتمع وما حولها من مؤسسات ، مرتبطة بحياة الناس ، متصلة بقواعد الإنتاج ، متصلة بنبض الرأي العام ، متصلة بمؤسسات الثقافة والإعلام ، متصلة بمؤسسات الحكم المحلي ، مدرسة تقترب بأنشطتها من أعماق المجتمع ، وتجد كل من يستطيع أن يدلي بدلوه أو يمد يد المساعدة في إعادة صياغة عقل الأمة ، مدرسة لها امتداد أفقي إلي المصانع ، والمعامل ، ومراكز الأبحاث ، وخطوط الإنتاج ، إلي مواقع الآثار والمتاحف والحقول وغيرها[٢٦]. كما أنها مدرسة تحقق الاستخدام الأمثل للمباني المدرسية حيث لا تقتصر الاستفادة منها علي أداء الأنشطة التعليمية التقليدية في ساعات الدراسة فقط [٢٧] ، ولكنها تستخدم لأداء أغراض أخري متنوعة في غير أوقات الدراسة.

## المدرسة الفعالية : صيغة لمدرسة المستقبل

تتفاوت المدارس في معدلات الإنجاز الخاصة بأنشطتها التعليمية المختلفة ، فبعض المدارس تحقق معدلات إنجاز مرتفعة وبعضها الأخر يحقق معدلات إنجاز منخفضة. ويرجع هذا التفاوت إلي أحد أو كل الأسباب التالية:

* أن المدارس التي تحقق معدلات إنجاز مرتفعة توجد في مناطق ذات مستوي إقتصادي إجتماعي مرتفع ، بمعني أن التلاميذ يأتون من منازل حيث يعتني الوالدان بتعليم أطفالهم وبتغذيتهم بطريقة جيدة ، ويساعدوهم في تعلمهم ، ويظهروا اهتماماً بعمل المدرسة ، ويمتلكون كتبا في منازلهم. كما تتوافر في هذه المنازل الخدمات والتجهيزات المختلفة التي تساعد الطلاب في عملية تعلمهم.

* أن المدارس التي تحقق معدلات إنجاز مرتفعة تكون مجهزة بطريقة جيدة ، حيث تملك فناء واسعا ، وأماكن للجلوس والكتابة لكل طالب في الفصل ، وكتاب دراسي لكل مادة لكل طالب ، وكتب كثيرة في مكتبات الفصول ومكتبة المدرسة ، وكذلك الوسائل والتجهيزات التعليمية المختلفة.

* أن المدارس التي تحقق معدلات إنجاز مرتفعة تمتلك مدرسين معدين إعداداً جيداً ، لديهم دراية جيدة بالمواد التي يدرسونها ، ويعرفون جيداً كيف ينظمون المادة الدراسية التي يعلمونها للطلاب. كما أنهم يحفظون النظام في الفصل بطريقة جيدة ، ويهتمون بالحصول علي تغذية راجعة بصورة منتظمة من الطلاب عن الأهداف التي تحققت لديهم بصورة جيدة ، ومساعدة الطلاب الذين يواجهون مشكلات تعليمية معينة [٢٨] .

وإذا كانت المدرسة ينظر إليها علي أنها وحدة واحدة ، نظام محدد بمدخلاته وعملياته ومخرجاته ، تتفاعل عناصرها المتعددة لتحقيق التوقعات المأمولة منها ، فإن التفاوت في معدلات إنجاز المدارس يعني التفاوت في مستويات فعالية كل منها.

والمدرسة الفعالة هي مدرسة تعلم الطلاب المهارات والمعارف الأساسية ، وتكسبهم الاتجاهات الإيجابية المتعلقة بالمواطنة ، وتتعامل معهم دون تمييز ، وتكفل لهم جميعاً الفرص التعليمية المتميزة والمتكافئة ، وتنطلق من أن جميع التلاميذ

يمكنهم أن يتعلموا كل ما يقدم لهم ، والوصول إلي درجة الإتقان والتميز.

والمدرسة الفعالة هي التي تكفل لجميع العاملين بالمدرسة فرص المشاركة والعمل كفريق والتعاون المثمر ، كما تكفل في نفس الوقت فرص المشاركة المجتمعية الفعالة للمجتمع المحلي المحيط بها.

والمدرسة الفعالة هي التي تهدف في كل أنشطتها التربوية إلي تحقيق مبدأ التعليم للتميز. وهي تحقق ذلك من خلال بيئة مدرسية آمنة ، ومناخ إجتماعي مدرسي جيد توفره قيادة مدرسية فاعلة في ضوء رؤيتها ورسالتها الواضحة ، ومشاركة مجتمعية ، وتنمية مهنية مستمرة لجميع العاملين بها ، وتوكيد الجودة والمساءلة ، والإسهام في خلق مجتمع متعلم يأخذ بثقافة الحوار والديمقراطية والمغايرة، واستخدام المستحدثات التكنولوجية [٢٩].

ويري C. Dimmock (1995) أن المدرسة الفعالة ، هي تلك التي تشجع استخدام العديد من طرق التدريس ، التي تتضمن التعلم الفردي والتعلم التعاوني. ويعامل الطلاب في المدارس الفعالة بكرامة ويشجعوا علي الإسهام في تنظيم المدرسة، وبذلك يشعرون بقيمتهم في المدرسة. ويتضمن المناخ المدرسي كثيرا من القيم الأساسية المرتبطة بالديمقراطية مثل التسامح واحترام الآخرين ، والمشاركة والتعبير عن الآراء ، ونشر المعرفة ، وتقدير العدالة والمساواة[٣٠].

وتأتي الخلفية النظرية لتطوير المدرسة الفعالة من نموذجي فعالية المدرسة ، وتطوير المدرسة. وتركز فعالية المدرسة ، بدرجة كبيرة ، علي نتائج الطلاب وسمات المدرسة والفصول التي ترتبط بهذه النتائج بدون النظر بشكل تلقائي إلي العمليات المطلوبة لإحداث التغيير. أما تطوير المدرسة فيهتم ، بصورة أساسية ، بتغيير نوعية المدرسين والمدارس بدون النظر بشكل تلقائي إلي أثارها علي نتائج الطلاب. أي أن فعالية المدرسة تحاول أن تكتشف ماذا يجب أن نغير في المدارس لكي تصبح فعالة بدرجة أكبر ، بينما يحاول تطوير المدرسة أن يكتشف كيف يمكن تغيير المدارس لكي تتحسن[٣١]. ومن هنا كانت ضرورة الاهتمام ليس فقط بكفاءة وفعالية المدرسة ، إنما أيضاً بتطوير المدرسة. أي تغيير المدرسة ، بمكوناتها المختلفة إلي الأحسن ، بما يجعلها أكثر فعالية وكفاءة.

### خصائص المدرسة الفعالة:

حدد مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم في مصر (٢٠٠٣) خصائص المدرسة الفعالة ، فيما يلي:

١ - توقعات عالية من قبل المعلمين حيال تلاميذهم.

٢ - قيادة تعليمية فعالة.

٣ - التركيز علي اكتساب المهارات الأساسية للمواد الدراسية.

٤ - متابعة مستمرة لنمو التلاميذ وتقدمهم دراسياً.

٥ - توفير بيئة مدرسية آمنة ومنظمة.

٦ - إشراك أولياء الأمور في عملية تدعيم وتقويم الأداء المدرسي.

٧ - تركيز علي عمليات التعليم.

٨ - إظهار ومتابعة مستمرة لنتائج تحصيل الطلاب.

٩ - إكساب المهارات الأساسية.

١٠- تعاون هيئة التدريس.

١١- استثمار الوقت في التعليم والتعلم.

١٢- دعم فعال من جانب أولياء الأمور[٣٢].

ويحدد Druian & Butler السمات الرئيسية للمدارس الفعالة في:

### ١ - القيــادة

يكون دور مدير المدرسة أن يركز عملها علي عملية التعلم ، وأن يستخدم هذا كوسيلة للتعرف علي البدائل المرتبطة بهذه العملية والتأثير فيها. ولذا ، يدرك المدير وكل العاملين في المدرسة أنها مكان للتعلم بصورة رئيسية.

### ٢ـ المنــاخ

تشترك هيئة التدريس والطلاب معاً في التوقع أن كل الطلاب لديهم القدرة علي التعلم ، وتتم عملية التعلم في ضوء مبدأ العدالة بين الطلاب، ويجب أن تحدث في بيئة آمنة ومنظمة يتوقع أن يسلك الطلاب فيها طبقاً لقواعد الإدارة المعتمدة والمعمول بها.

### ٣ـ التعلم وإدارة الفصل

يكون كل المدرسين علي درجة عالية من العلم بالمواد التي يدرسونها ، ويستخدمون العديد من طرق وتقنيات التدريس. ويجب أن تكون الأهداف التدريسية محددة وواضحة وترتبط بها الأنشطة التعليمية المختلفة ، وأن تتم عملية مراقبة وتقويم مستمرين لتقدم الطلاب نحو هذه الأهداف(٣٣) .

### متلازمات المدرسة الفعالة:

يمكن تحديد المتلازمات السبعة للمدرسة الفعالة فيما يلي:

### ١ـ رسالة واضحة للمدرسة

تمتلك المدرسة الفعالة رسالة واضحة مترابطة ، تتقاسم هيئة التدريس من خلالها ، فهم الأهداف التعليمية والتعهد بتنفيذها ، وتحديد الأولويات ، وتحديد إجراءات التقويم والمحاسبية.

### ٢ـ توقعات عالية للنجاح

يسود في المدرسة الفعالة مناخ التوقع ، الذي من خلاله تؤمن هيئة التدريس ، وتظهر ذلك بوضوح ، بأن كل الطلاب يستطيعون إتقان المحتوي الدراسي ومهاراته المختلفة ، وأن يكون لديهم قناعة بأنهم يمتلكون القدرة علي مساعدة الطلاب علي إنجاز هذا الإتقان.

### ٣ـ قيادة تعليمية

يتصرف الناظر/ المدير في المدرسة الفعالة كقائد تعليمي ، ويهتم بتوصيل هذه الرسالة ، بفعالية ومثابرة ، إلي هيئة التدريس وأولياء الأمور والطلاب. وفي هذه المدرسة ، أيضاً ، يفهم الناظر / المدير سمات الفعالية التعليمية ويطبقها في إدارة البرنامج التعليمي.

### ٤ـ مراقبة دائمة لتقدم الطلاب

يقاس التقدم الأكاديمي للطلاب في المدرسة الفعالة بصورة متكررة من خلال إجراءات تقويم متنوعة ، وتستخدم نتائج التقويم لتحسين الأداء الفردي للطلاب ، ومن ثم تحسين جودة البرنامج التعليمي.

### ٥ـ فرصة للتعلم

يخصص المدرسون في المدرسة الفعالة جزءاً كبيراً من وقت الفصل لتعليم المحتوي الدراسي ومهاراته ، ويخصص باقي الوقت لمشاركة الطلاب ككل أو كمجموعات في الأنشطة التعليمية التي يديرها المدرس داخل الفصل.

### ٦ـ بيئة آمنة ومنظمة

يسود في المدرسة الفعالة جو منظم ، هادف ، جاد ، خالي من التهديد بالأذي البدني. وتتسم هذه البيئة بأنها غير جائرة بالنسبة لمن يوجد فيها ، وتفضي إلي تحقيق أهداف عملية التعليم والتعلم لدي الطلاب.

### ٧ـ علاقات المدرسة ـ المنزل

في المدرسة الفعالة ، يفهم أولياء الأمور رسالة المدرسة الأساسية ويدعموها ، كما تتاح لهم الفرصة للعب دور هام في مساعدتها علي إنجاز هذه الرسالة[٣٤].

ويري ( 1993 ) S. Wood أن المدرسة الفعالة هي المدرسة التي يتوافر فيها المتلازمات التالية:

١ ـ توفر المدرسة بيئة آمنة ومنظمة للتعلم.

٢ - يوجد مناخ للتوقعات العالية لنجاح الطلاب.

٣ - تمتلك المدرسة قيادة تعليمية قوية.

٤ - يوافق مجتمع المدرسة علي رسالة واضحة ومركزية لها.

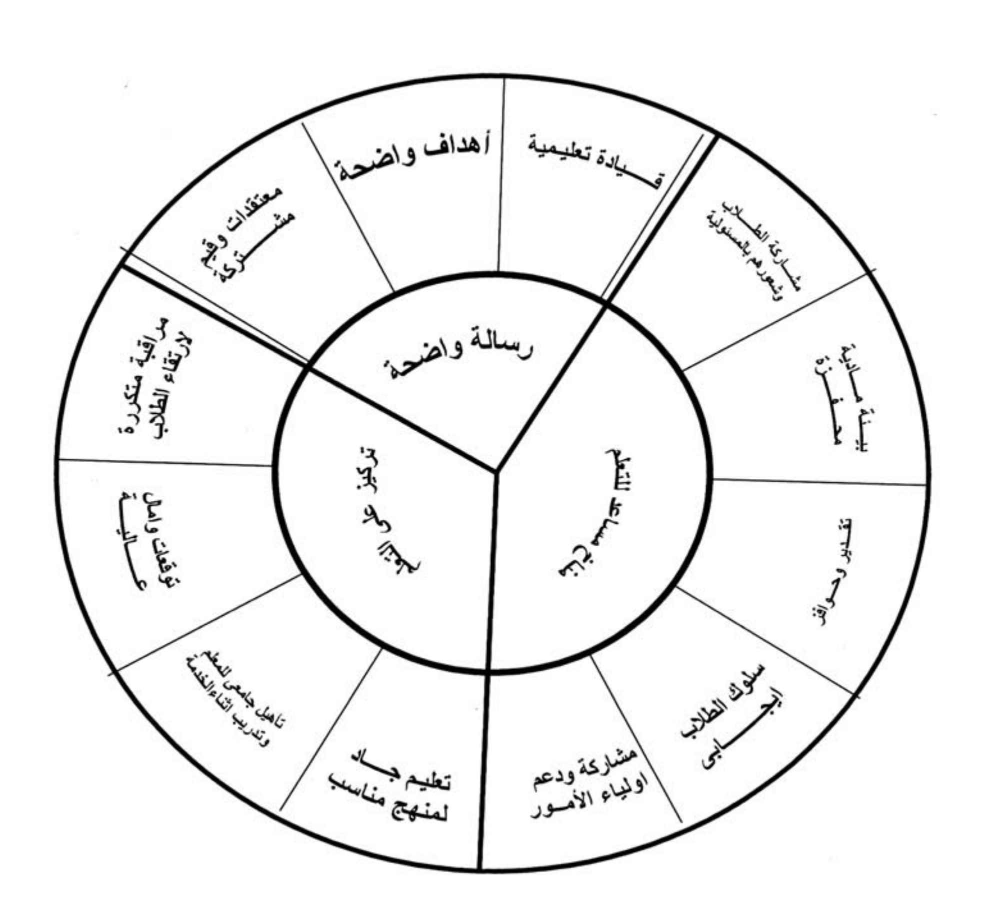
٥ - يتاح للطلاب فرص عديدة للتعلم ، وقضاء معظم وقتهم في العمل.

٦ - توجد مراقبة مستمرة لإنجاز الطلاب.

٧ - تكون العلاقة بين المدرسة والمنزل قوية وتعاونية(٣٥).

ويوضح الشكل التالي مقومات المدرسة الفعالة(٣٦).

**شكل يبين مقومات المدرسة الفعالة**



بعد هذا العرض لخصائص ومتلازمات المدرسة الفعالة ، والتي يتضح منها التداخل أكثر من التكامل ، فإن السؤال التالي يفرض نفسه: هل يتوافر في مدارسنا ، حيث تتواجد النسبة الأكبر منها في الريف والمدن الصغيرة ، متطلبات المدرسة الفعالة ؟ بل لنا أن نتساءل : هل تستطيع هذه المدارس أن تلبي هذه المتطلبات في مدي زمني معين ؟ وإذا كان القول المأثور أنه ليس مع العين أين ، فإن الواقع الحالي للمدارس ، واستقراء التطور التاريخي لها ، علي الأقل منذ نهايات القرن الماضي ، يكشف عن بون شاسع يفصلنا عن القدرة علي تلبية متطلبات المدرسة الفعالة في ضوء ما تعلنه من طموحات للتطوير ورغبة في توكيد الجودة ، وتحديات حضارية مختلفة تواجهنا محلياً وعالمياً. ومن ثم فإن المسألة ، من وجهة نظر البعض، ليست إلا مجرد ملهيات تعليمية للشعوب ، أو إرضاء لمتخذي القرار ، أو محاولة مسايرة خبرات أو اتجاهات عالمية معينة قد تكون بعيدة عن الواقع.

ومن ناحية أخري ، إذا كانت فعالية أي نظام تتحدد في ضوء نتائجه ، ومن خلال فعالية مدخلاته وعملياته الداخلية المختلفة والتغذية الراجعة له ، فإن مدارسنا من حيث نوعية المدخلات وطبيعة العمليات الداخلية ومستوي المخرجات وندرة التغذية الراجعة ، قد لا تساعد بالدرجة المطلوبة علي توفير متطلبات المدرسة الفعالة.

وبرغم ذلك ، فإنه لا ينبغي فقدان الأمل. ولكننا نري أن الخطوة الأولي لتطوير التعليم وصولاً إلي نموذج المدرسة الفعالة ، كأحد نتائج هذا التطوير ، تكون في التشخيص الدقيق لواقعنا التعليمي بيانا لمسببات هذا الواقع وجذوره التاريخية ، ومن ثم تحديد ماذا نريد من المدرسة ، كممثلة للنظام التعليمي في كليته ، حالياً ومستقبلاً في ضوء طموحاتنا القومية والتحديات التي نواجهها والموارد المتاحة آنيا ومستقبلاً. ثم تتوالي بعد ذلك عمليات تخطيط وتنفيذ ماذا نريد من النظام التعليمي بأسلوب علمي دقيق. وبدون ذلك فإن ما نفعله يكون ترقيعات متناثرة هنا وهناك لثوب قد يراه البعض بالياً بدرجة كبيرة.

**المدرسة الفعالة والجودة الشاملة:**

ظهر مفهوم الجودة الشاملة في البداية في مجال الصناعة ، وكان المستهدف منه تحديد مواصفات ومستويات منتج الصناعة ، علي ألا يتم الانتقال بالصناعة من

مرحلة إلي أخري إلا بعد التأكد من تحقيق مستوي معين. وتمت استعارة هذا المفهوم من الصناعة إلي التعليم ، من منطلق أنه إذا كان الهدف من تحقيق الجودة الشاملة في الصناعة هو الحصول علي منتج صناعي ذي قيمة عالية الجودة ، فإن المستهدف من تحقيق الجودة الشاملة في التعليم هو تحسين نواتج العملية التعليمية ، وعلي وجه الخصوص الطالب ذو الأداء المتميز والمتفوق ، الأمر الذي يدعم الرأي بأن التعليم استثمار بشري جيد.

ولكي تتحقق الجودة الشاملة في التعليم ، فإن ذلك يستلزم وضع خطة عمل تتضمن تحديد أهداف تربوية إجرائية واضحة لتحسين مخرجات التعليم ، واتخاذ الإجراءات والأساليب والممارسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، والقيام بعمليات المتابعة المستمرة عند التنفيذ حتي يتم تحقيق المخرجات المتطورة ، بما يحقق الجودة الشاملة[٣٧].

وتوضح الأدبيات المختلفة أن تحقيق الجودة الشاملة في التعليم يتضمن تحسين مدخلات التعليم ، أي تحسين كل عنصر من عناصر المدخلات ، وتحسين العمليات الداخلية ، بما يؤدي إلي تحسين نواتج التعليم. وهذا يعني أن العلاقة قوية بين فعالية المدرسة وجودتها ، وأن كلا منهما يكون دال في الآخر. ومن ثم تثار نفس الأسئلة التي طرحت سابقاً بشأن مدي قدرة مدارسنا علي تلبية متطلبات المدرسة الفعالة. بمعني هل يساعد الواقع الحالي لمدارسنا ، أو حتي في المستقبل المنظور ، علي تلبية متطلبات تحقيق الجودة الشاملة. ونسينا ، أو تعمدنا ذلك ، أن معطيات الواقع تحتم علينا البحث عن جودة الأجزاء بما يحقق في مرحلة تالية جودة كل الأجزاء ، أي جودة المحصلة النهائية ، ومن ثم الجودة الشاملة. بمعني أنه قد يكون من غير الجائز الحديث عن جودة شاملة لنظام لم تتحقق جودة أجزاؤه بعد.

### مرتكزات تحقيق الجودة الشاملة:

تتحدد بعض مرتكزات تحقيق الجودة الشاملة لنظام التعليم بمدارسه المختلفة ، فيما يلي:

### أولاً : مرتكزات تحسين مدخلات التعليم

١ ـ **المدرسة :** ضرورة ترسيخ فلسفة إنشائها من خلال النظر إليها علي أنها

مؤسسة تربوية اجتماعية أنشأها المجتمع لصالح أبنائه ، والتأكيد علي وظيفتها التربوية والتعليمية والاجتماعية والثقافية ، وغيرها ،وتخفيض كثافة الفصول لتصبح في حدود ثلاثين تلميذا في الفصل ، وإلغاء الفترة الثانية ، وتنمية قدرات التلاميذ علي التعلم الذاتي.

٢ ـ **المعلم** : زيادة الاهتمام بإعداده وتدريبه ورعايته صحياً واجتماعياً ومادياً ، وتوفير برامج تدريب جادة له أثناء الخدمة.

٣ ـ **الطالب** : زيادة الاهتمام بإشباع حاجاته وميوله ، وتنمية قدراته ، مع توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية له ، وإتاحة الفرص أمام الطلاب للبحث عن الحقائق والمفاهيم بأنفسهم مما ينمي لديهم القدرة علي التعلم الذاتي ، والاهتمام بالجانب الخلقي لديهم ، ورعاية المتفوقين.

٤ ـ **الإدارة المدرسية والتعليمية** : زيادة الاهتمام بها والعمل علي تحديثها بشكل مستمر ، من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة المدرسة ، وتنظيم دورات تدريبية للمعلمين في إدارة الفصل، وضرورة وضع توصيف لكل وظيفة إدارية في المدرسة علي حده.

٥ ـ **المبني المدرسي والمرافق الصحية :** التوسع في إنشاء المباني المدرسية والمرافق الصحية ، علي أن يتوفر فيها كل المتطلبات مثل : تخصيص فناء مناسب المساحة ، وتوفير الشروط الصحية للمرافق ، وتوافر المعامل والورش.

٦ ـ **البيئة العامة المحيطة بالمدرسة :** ضرورة وضعها في الاعتبار عند إعداد المناهج والبرامج الدراسية المختلفة. وتشجيع الطلاب علي القيام بزيارات علمية للبيئة المحيطة ، ودعوة بعض المسئولين والمهتمين بالبيئة لزيارة المدرسة.

٧ ـ **المناخ العام داخل المدرسة** : النظر إلي هذا المناخ علي أنه مصدر لاستقرار العملية التعليمية ، وهذا يستلزم أن تكون بيئة المدرسة جاذبة وليست طاردة، وضرورة توفير المناخ العلمي والتعليمي والاجتماعي المناسب ، مما يستدعي توافر القدوة لدي القيادات التعليمية والإدارية.

٨ ـ **زيادة الدعم المالي :** حيث أن تحسين مدخلات التعليم ، يستلزم ضرورة زيادة المخصصات المالية ، وهذا يتطلب زيادة اهتمام الدولة بتوفير الدعم المالي للتعليم.

## ثانياً : مرتكزات تحسين العمليات التعليمية الداخلية

١ ـ **البرامج والمناهج الدراسية** : يجب أن تقوم علي الخبرات الشاملة والمتكاملة الجوانب ، والتي تتضمن المعلومات الوظيفية ، والاتجاهات والميول والاهتمامات العلمية ، والتفكير بأنواعه العلمي والابتكاري والناقد ، والمهارات المختلفة. وكذلك زيادة الفرص المتاحة أمام الطلاب لممارسة الأنشطة التربوية ، وتوجيههم نحو المشاركة في خدمة المجتمع المحلي.

٢ ـ **تكنولوجيا التعليم** : النظر إليها علي أنها تطبيق الأسس العلمية في مجال تخطيط وتنفيذ النظام التعليمي ، علي ضوء أهداف تربوية محددة يمكن قياسها. وتوفير الأجهزة التكنولوجية وتدريب الطلاب عليها ، وعقد دورات تدريبية للمعلمين في مجال تكنولوجيا التعليم.

٣ ـ **الكتاب المدرسي والمحتوي الدراسي** : زيادة الاهتمام بهما من خلال إدخال قضايا المجتمع ومشكلاته فيهما حتي يجد الطلاب معني ومغزي لما يدرسونه،مع زيادة الاهتمام بتوفير شروط الكتاب الجيد في الكتب المدرسية المختلفة.

٤ ـ **مراكز ومصادر المعلومات** : زيادة الاهتمام بها وبما تتضمنه من كتب ومراجع وقواميس ودوائر معارف ودوريات وأجهزة وبرامج تعليمية تكنولوجية وحث الطلاب علي الاستفادة منها ، وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تقويم أداء الطلاب.

٥ ـ **طرق التدريس** : ضرورة تنويعها بما يتلاءم مع الأهداف التعليمية المحددة، واستخدام الطرق التي تنمي المراتب العليا للتفكير مثل العصف الذهني وأسلوب حل المشكلات وغيرها.

٦ ـ **عمليات التقويم** : النظر إلي التقويم علي أنه عملية تشخيصية علاجية

وقائية ، تستهدف الكشف عن مواطن الضعف والقوة في التدريس وليس الطالب فحسب ، والعمل علي علاج نواحي الضعف من خلال مستويات يتم تحديدها بالنسبة لكل من التقويم المرحلي والتقويم النهائي.

٧ ـ **رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة** : نظراً لما تتضمنه من أهمية في تحقيق الجودة الشاملة في التعليم. وهذا يتطلب الاهتمام بالاكتشاف المبكر للموهوبين ورعايتهم ، وكذلك المتفوقين دراسياً ، والعمل المتواصل لتنميتهم علمياً وأدبياً واجتماعياً. بالإضافة إلي زيادة الاهتمام ببطيئ التعلم ، ومن يعانون صعوبات في التعلم وتوفير الرعاية التربوية والنفسية والاجتماعية لهم[٣٨].

وتثير مثل هذه المرتكزات التساؤل ، مرة أخري ، عن مدي قدرة مدارسنا علي تلبية متطلبات تحقيق الجودة الشاملة.

## جودة المدرسة الفعالة : حادثة المعايير والمؤشرات

حددت وثيقة المعايير القومية للتعليم في مصر (٢٠٠٣) الهدف من هذا المشروع في تحقيق الجودة الشاملة للتعليم ، وذلك باعتبار ـ كما تري الوثيقة ـ أن المعايير محددة لمستويات الجودة المنشودة في منظومة التعليم والتعلم بكل عناصرها. وتنهض فلسفة بناء المعايير القومية للتعليم ـ كما تذكر الوثيقة ـ علي مجموعة من المبادئ والمفاهيم الرئيسة تعكس محاور الرؤية المستقبلية للتعليم ، وتشكل في الوقت نفسه الأساس الفكري لهذا المشروع ، وهي:

١ ـ التزام المعايير بالمواثيق الدولية والقومية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والإنسان عموماً.

٢ ـ خدمة المحاسبية ، والعدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص ، والحرية.

٣ ـ إحداث تحول تعليمي يرتقي بقدرة المجتمع علي المشاركة وغرس مقومات المواطنة الصالحة والانتماء والديمقراطية لدي المتعلم.

٤ ـ ترسيخ قيم العمل الجماعي والتنوع والتسامح وتقبل الآخر.

٥ ـ تعزيز قدرة المجتمع علي تنمية أجيال مستقبلية قادرة علي التعامل مع النظم المعقدة والتكنولوجيا المتقدمة ، والمنافسة في عالم متغير.

٦ ـ مواكبة التطورات الحديثة في عالم متغير يعتمد علي صنع المعرفة والتكنولوجيا ، وعلي تعدد مصادر التعلم وتنمية المهارات اللازمة للتعامل مع مجتمع المعرفة.

٧ ـ تؤدي المعايير إلي استحداث نمط من الإدارة يرسخ مفاهيم القيادة ومجتمع التعلم ، وتعمل علي تحقيق الجودة الشاملة.

٨ ـ مساهمة المعايير في توفير مناخ يكفل حق التعليم المتميز لجميع التلاميذ والتنمية المهنية المستمرة للممارسين التربويين.

٩ ـ اعتماد المعايير علي مقاربة تعليمية مبتكرة تعزز نموذج التعلم النشط ذاتي التوجه.

١٠ـ تعزز المعايير المتعلم علي توظيف المعرفة ودعم قيم الإنتاج.

١١ـ تدعم المعايير قدرة المشاركين في العملية التعليمية علي حل المشكلات ، واتخاذ القرار ، والتفكير الناقد والإبداعي.

١٢ـ تسهم المعايير في بناء قاعدة معرفية عريضة لدي المتعلم تتسم بالتكامل والفاعلية.

١٣ـ تحقق المعايير الالتزام بالتميز في التعلم والقدرة علي المتابعة والتقويم الأصيل.

١٤ـ تساعد المعايير قدرة الأنساق التربوية علي التجدد ، والتطوير المستمر[٣٩].

لم توضح الوثيقة كيف يمكن استخدام المبادئ والمفاهيم السابقة في بناء معايير التعليم ، بل لا تتضح علاقة هذه المبادئ والمفاهيم ـ إن كانت هي كذلك ـ بالمستويات المعيارية لأي نظام تعليم. كما أن هذه المبادئ والمفاهيم مصاغة في صورة أداءات يجب أن تؤديها المعايير ، أو تؤدي لها. وهذه ليست وظيفة المعايير ، حيث أن وظيفتها الأساسية أن يقاس بالنسبة لها الإنجازات المترتبة علي الأداءات المختلفة.

لو افترضنا ، مثلاً ، حجرة دراسية ما ، فإن الوضع المثالي لإضاءة هذه الحجرة هو (س) من الوحدات الضوئية ، وهذا الوضع يكون متفق عليه عالميا. ولكن تتفاوت الدول في الاقتراب أو الابتعاد عن هذا الوضع (س) بسبب اعتبارات وظروف

خاصة بكل دولة ، فتري دولة ما أن الوضع المثالي لديها لإضاءة حجرة في نفس الحجم هو (ص) وحدة ضوئية ، وتري دولة أخري أن الوضع لديها يكون (ع) وحدة ضوئية ، وهكذا. أي أن الدول تتباين في تبني مستوي إضاءة حجرات متطابقة الحجم، أي تتباين في المستوي المعياري لإضاءة هذه الحجرات. ومن ثم يكون الاهتمام داخل كل دولة هو بيان مدي القرب من أو البعد عن المستوي المعياري المتبني من خلال مؤشرات مختلفة. وينطبق نفس الكلام علي أي من عناصر نظام التعليم ، كسعة حجرات الدراسة أو المعامل ، أو عدد الطلاب في الفصل الدراسي ، أو مساحة الفناء ، وغير ذلك. أي أن المعايير هي مستويات للمقارنة تستعمل لوضع الأهداف وتقييم الإنجاز[٤٠] من خلال العديد من المؤشرات الكمية أو الكيفية التي تستخدم في هذا الشأن .

وتشير الوثيقة إلي أن الأساس الفكري للمشروع انتهي إلي تحديد خصائص ومواصفات للمعايير ، هي:

١ ـ **شاملة** : حيث تتناول الجوانب المختلفة للعملية التعليمية والتربوية والسلوكية وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة. وهنا نود أن نشير إلي أن المعايير بذاتها لا تحقق الجودة الشاملة ، وإنما يقاس بها من خلال مؤشراتها مدي تحقق الجودة الشاملة ، أو غيرها من الأهداف أو الإنجازات.

٢ ـ **موضوعية** : حيث تركز علي الأمور المهمة في المنظومة التعليمية بلا تحيز ، وتنأي عن الأمور والتفصيلات التي لا تخدم الصالح العام.

٣ ـ **مرنة** : حتي يمكن تطبيقها علي قطاعات مختلفة ، وفقاً للظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية المتباينة في ربوع مصر.

٤ ـ **مجتمعية** : أي تعكس تنامي المجتمع وخدمته ، وتلتقي مع احتياجاته ، وظروفه ، وقضاياه.

٥ ـ **مستمرة ومتطورة** : حتي يمكن تطبيقها لفترات زمنية ممتدة ، تكون قابلة للتعديل ، ومجابهة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية.

٦ ـ **قابلة للقياس** : حتي يمكن مقارنة المخرجات المختلفة للتعليم بالمعايير المقننة ، للوقوف علي جودة هذه المخرجات.

٧ ـ **تحقق مبدأ المشاركة** : بأن تبني علي أساس اشتراك الأطراف المتعددة والمستفيدين في المجتمع في إعدادها من ناحية ، وتقويم نتائجها من ناحية أخري.

٨ ـ **أخلاقية** : بأن تستند إلي الجانب الأخلاقي ، وتخدم القوانين السائدة ، وتراعي عادات المجتمع وسلوكياته.

٩ ـ **داعمة** : فلا تمثل هدفاً في حد ذاتها ، وإنما تكون آلية لدعم العملية التعليمية والنهوض بها.

١٠ـ **وطنية** : بأن تخدم أهداف الوطن وقضاياه ، وتضع أولوياته وأهدافه ومصلحته العليا في المقام الأول[٤١] .

وتربط الوثيقة بين المعايير القومية للتعليم ـ في حال إعدادها بالطريقة الصحيحة ـ وبين ما يسمي بالاعتماد التربوي ، وتحدد أن المعايير هي أساس عملية الاعتماد التربوي ، الذي هو وسيلة لتحقيق وضمان الجودة وفقاً للمستويات العالمية[٤٢] . وهنا نتساءل ، اعتماد ماذا بمن ولماذا ؟ نحن نتحدث هنا عن نظام تعليم تكفله الدولة طبقاً للدستور ، نظام تعليم أنشأت وتنشئ الدولة مؤسساته المختلفة وتموله وتشرف عليه. إذاً ، فوجود أي مظهر من مظاهر القصور يعني عدم قيام أو عدم قدرة الدولة علي القيام بمسئولياتها تجاه نظام التعليم . ثم ماذا لو أن لجنة الاعتماد رأت ـ في ضوء هذه المعايير ـ أن أحد المدارس ـ وما أكثرها ـ لا تستحق نيل الاعتماد ، هل ستقوم الوزارة بإغلاقها ؟ ما ذنب المدرسة وإدارتها وطلابها وبيئتها في أن وضعها لا يستحق الاعتماد ، إنها مدرسة أنشأتها وتسأل عنها الدولة. هل ستقوم الدولة بإصلاحها حتي تستطيع إنجاز الأهداف المحددة لها ؟ إذاً تفيد المعايير ـ إن كانت موجودة ـ من خلال مؤشراتها في التعرف علي الوضع الراهن من حيث إنجازاته ومشكلاته بما يؤدي إلي إصلاحه وتطويره. وهل نحن لا نعرف ماذا يعاني منه نظام التعليم ومدارسه المختلفة من مشكلات ؟ لماذا لا نقوم إذاً بدراسة تشخيصية لمشكلات التعليم المختلفة إذا كنا لا نعرفها ؟ لماذا الاستغراق إذاً في حادثة المعايير ؟ هل هي ضرورة ملحة ، أم امتداد لتجارب أخري ، أم ملهيات تعليمية ؟ ثم لماذا لم تستكمل المسيرة لبناء المؤشرات الخاصة بالمعايير ، والتي هي الأساس في قياس الإنجاز، ومن ثم الحكم علي جودة الأداء لنظام التعليم بمكوناته المختلفة .

قد تصاغ المؤشرات ، كما ذكرنا في فصل سابق ، في صورة كيفية ، مثلما يقال إن الطلاب يهربون من المدرسة كمؤشر علي عدم الفعالية أو الجاذبية في العملية التعليمية. والمؤشرات الكيفية تعبر عن اتجاه ملحوظ يدركه المرء بالمشاهدة والمتابعة لمسألة ما تسترعي انتباهه من خلال المعايشة والمراقبة لها. ولا يمكن إنكار قيمة هذه المؤشرات في حياتنا العادية ، وفي تقديرنا لكثير من المواقف ، وفي إصدارنا للرأي والحكم.

وبرغم هذه الأهمية إلا أن المؤشرات الكمية تنال اهتماماً أكبر ، ويتم التركيز عليها باعتبارها أكثر دقة في وصف الحالة وتقدير حجمها ورصد أبعادها الحالية أو تطورها عبر الزمن ، أو وضعها المستقبلي. والمؤشرات الكمية ، وبخاصة في القضايا الاجتماعية ، ليست بديلاً عن الواقع أو الظاهرة أو النظام نفسه التي تؤشر عليه. فالمؤشرات ودلالتها الإحصائية لا تستوي بذاتها وليست لها دلالة مستقلة عن الإطار المفاهيمي الذي انطلقت منه ، والذي تمثله أو تنوب عنه(٤٣) .

أي أن المؤشرات هي مقاييس كمية أو نوعية تلخص العديد من المعلومات والمعارف عن الظواهر التي تقع في المجتمع. وقد تظهر في شكل أرقام خام أو نسب أو معدلات أو جمل قياسية ، لتشير إلي مستوي معين من الإنجاز.

كما أنها وسيلة لمتابعة مسار العمل في مراحله المختلفة ، مما ييسر عملية الحكم الموضوعي المتوازن والشامل عن أحداث وقعت ، أو مازالت تحدث بالفعل ، أو سوف تحدث مستقبلاً ، في ظل أهداف موضوعية ومعايير محددة بدقة وبصورة علمية ومتفق عليها من قبل ويسير العمل في ضوئها(٤٤) .

وترتبط كفاءة المؤشرات في مهمتها كأدوات للقياس والتوصيف بمدي جودة البيانات التي تستخدم لحساب قيمتها الرقمية من حيث الصدق والصحة والوفرة. وهذا يعني أن المؤشر يعطي صورة عن الواقع ، إلا أن البيانات المستخدمة هي التي تحدد مدي التطابق بين الصورة وهذا الواقع(٤٥) .

ومن الخصائص التي يجب أن تتوفر في المؤشرات ، مايلي:

*القابلية للتطبيق ، بحيث تكون واضحة لا لبس فيها ويسهل تطبيقها.

* البساطة وعدم التعقيد وسهولة الفهم.

* تمكن من إجراء المقارنات بين المناطق المختلفة ، وفي الأزمنة المختلفة.

* التكامل والتجانس والتعبير عن الحقيقة.

* الحساسية ، بحيث تظهر أي تغييرات تحدث في الظاهرة محل الدراسة.

* الدقة والكفاءة العالية في القياس.

* الثبات والاتساق الداخلي.

* الصدق ، بحيث تقيس المؤشرات ما وضعت لقياسه(٤٦).

ومن ثم ، إذا كانت الإشكاليات والتحديات المختلفة التي نواجهها تحتم تطوير التعليم وزيادة فعاليته ، وتبرر طموح الوصول إلي المدرسة الفعالة وتوكيد جودتها ، وإعداد معايير ومؤشرات قومية تساعد في وضع أهداف هذه المدرسة وتقييم إنجازاتها، فإن معطيات التفكير العلمي المتأني لهذه الأمور ، ومعطيات تشخيص الواقع وطموحات المستقبل بجوانبه المختلفة ، تحتم التروي وعدم الانبهار ومن ثم الاستغراق في مسميات ندعي أنها اتجاهات عالمية حديثة ، في حين أن الأدبيات المختلفة تظهر أنها موجودة منذ عقود كثيرة.

كما أن معطيات التفكير العلمي المتأني ، ومعطيات الواقع بمشكلاته وتحدياته تؤكد ضرورة ألا نستغرق في حلم أن تبني مثل هذه الأمور سوف يفتح «طاقة القدر» أو سيكون بمثابة «عصي موسي» تنتقل بها الأوضاع التعليمية من الشيء إلي نقيضه. وكأن ، علي سبيل المثال ، تبني الاعتماد الأكاديمى سينقل مدارسنا ، بمجرد إلباسه حلة القانون ، إلي مصاف المدارس العالمية. ومن ناحية أخري ،إذا لجأنا إلي جهة أجنبية لاعتمادنا أكاديمياً مستخدمة ، بالطبع ، معاييرها ومؤشراتها الخاصة فهل ستشفع لنا إعدادنا ، أو ضرورة إعدادنا ، لنظامنا التعليمي بالصورة التي تحقق لنا بناء شخصيتنا القومية المتميزة ، التي بها نحقق أهدافنا وطموحاتنا القومية وندافع عن أمننا القومي ؟ هذا الوضع الذي قد لا يتفق مع معايير هيئة الاعتماد الخارجية.

## الهـــوامش

١ ـ المجالس القومية المتخصصة: تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العام ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة الثامنة والعشرون ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .

٢ ـ عوني المشني: العولمة في الخطاب العربي المعاصر ، ص ١

at, www. afaq. org/ fact 3/ 10. htm

٣ – أبو بكر علي عليوة : تجربة الجمهورية اليمنية في مجال التجديد التربوي ، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامى بالتعاون مع كلية التربيـــة جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ، ٢ ـ ٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٢ .

٤ ـ محمد صبري الحوت : التعليم والشخصية القومية ، كلمة التحرير ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٣٢ ، مايو ١٩٩٩ ، ص ٦ .

٥ ـ ـــــــ: التربية للبقاء والعلاء ، كلمة التحرير ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٣٣ ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٦ .

٦ ـــــــ: العقول أم البطون ، كلمة التحرير ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٤٠ ، يناير ٢٠٠٢ ، ص د.

٧ ـ ـــــــ: الرأي من أعلي، كلمة التحرير، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٤٢ ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص جـ.

٨ ـ ـــــــ: التطوير في وعاء بلا قاع ولا جدار ، كلمة التحرير ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٤٦ ، يناير ٢٠٠٤ ، ص جـ.

٩ ـ أحمد فتحي سرور : استراتيجية تطوير التعليم في مصر، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٠ ـ ١٠٤ (بتصرف).

١٠- أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٢٣ .

١١- محمد بن شحات الخطيب: مستقبل التعليم في دول الخليج العربية في ظل العولمة، ندوة مستقبل التربية في ظل العولمة : التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢ - ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ١٩ .

١٢- علي السيد الشخيبي : رؤية تجديدية لمستقبل الجامعة في جمهورية مصر العربية، ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامى بالتعاون مع كلية التربية جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية ،٢-٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ١ - ٢ .

١٣- خالد أحمد بوقحوص: بعض الاتجاهات العالمية للتعليم العالي في ظل العولمة ، ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص ، كلية التربية جامعة البحرين ، ٢ - ٣ مارس ١٩٩٩ ، ص ص ٦ - ٧ .

١٤- محمد محمد عبدالحليم : المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية: دراسة تحليلية ، التربية والتنمية ، السنة الخامسة ، العدد ١٣ ، مارس ١٩٩٨ ، ص ١١٧ .

١٥- حمود السعدون ، ووليم عبيد : التحديات العلمية والتكنولوجية ودور التعليم العالي في مواجهتها ، مؤتمر التعليم العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، المؤتمر الثاني لقسم أصول التربية ، كلية التربية جامعة الكويت ، ١٧ - ٢٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص ٦ .

16 - Camara, Jarica da Silva, Globalization and Teacher Education, $X^{th}$ World Congress of Comparative Education, University of Cape Town, South Africa, 12-17 July, 1998, P.1.

١٧ – صبري حافظ : العولمة والثقافة القومية:آليات الهيمنة والمقاومة ، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ١٢–١٦ أبريل

١٩٩٨ ، ص ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨ .

١٨ـ حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٥٢ .

١٩ـ حمود عليمات : الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة ، إسلامية المعرفة ، السنة السادسة ، العدد الرابع والعشرون ، ربيع ٢٠٠١ ، ص١٠٠ .

٢٠ـ عبدالفتاح علي الرشدان : دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي ، الملتقي العربي حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر ـ ١ أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ص ٢ ـ ٣ .

٢١ـ حمود عليمات : الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٢٢ـ أحمد مجدي حجازي: العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية ، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ١٢ـ١٦ أبريل ١٩٩٨ ، ص ١٥٣ .

٢٣ـ ألفن توفلر : صدمة المستقبل ، ترجمة: محمد علي ناصف ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٤٢٣ .

٢٤ـ وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم : المشروع القومي لتطوير التعليم ، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص ١٢١ .

٢٥ـ نبيل علي : العرب وعصر المعلومات ، عالم المعرفة ، العدد رقم ١٨٤ ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٤٠٧ .

٢٦ـ حسين كامل بهاء الدين: الوطنية في عالم بلا هوية : تحديات العولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

٢٧ـ واين هولتزمان : مدرسة المستقبل ، ترجمة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، سلسلة الكتب المترجمة (٣) ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٩ .

28 - Ross, Kenneth N., and T. Neville Postlethwaite, Indicators of The

Quality of Education: a Summary of a National Study of Primary Schools in Zimbabwe, IIEP Research Report No. 96, Unesco: IIEP, Paris, June 1992, P. 38.

٢٩ – وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم ، المعايير القومية للتعليم في مصر ، المجلد الأول ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ .

30 - Dimmock, C., Building Democracy in a School Setting: the Principal's Role, in J. Chapman, et. al (eds.) , Creating and Managing the Democratic School, the Flamer Press, London, 1995, PP. 163-164.

31 - The European Commission, A Comprehensive Framework for Effective School Improvement, New Perspective for Learning, Briefing Paper 27, Nov. 2001, P.1.
at, www. pjbl.co.uk/ npl/ bp 27. pdf

٣٢ – وزارة التربية والتعليم : مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

33 - Druian, Greg, and Jocelyn A. Butler, Effective Schooling, Practices and At - Risk Youth: What The Research Shows, PP. 2-3.
at, www. nwrel. org/ scpd/ sirs/ 1/ topsyn 1. html

34 - Association for Effective Schools, Correlates of Effective Schools, PP. 1-2.
at, www. mes. org/ correlates. html

35 -Wood, S., Restructuring Schools: Some Aspects of Site Based Management and Effective School Thrusts, Paper Presented to the American Educational Research Association, April 1993, P.4.

36 - www. makkahedu. org. sa/ north/ culturek 3. htm

٣٧ – المجالس القومية المتخصصة: تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العام ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧ ـ ٢٨ .

٣٨ـ المرجع السابق ، ص ص ٣٠ ـ ٣٦ (بتصرف).

٣٩ـ وزارة التربية والتعليم : مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ ـ ١١ .

٤٠ـ رشدي أحمد طعيمة ، ومحمد بن سلمان البندري : التعليم الجامعي : رصد الواقع ورؤي التطوير ، الطبعة الأولي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٣١ .

٤١ـ وزارة التربية والتعليم : مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ ـ ١٣ .

٤٢ـ المرجع السابق ، ص ٣٧ .

٤٣ـ حامد عمار : التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم ـ المؤشرات ـ الأوضاع (١) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٧ ـ ٥٨ .

٤٤ـ محمد محمود دبوس : تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وكلية الزراعة جامعة أسيوط ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢ ـ ٣ .

٤٥ـ المرجع السابق ، ص ٥ .

٤٦ـ المرجع السابق ، ص ٧ .